أبو موسى الجزولي

عرض لحياته العلمية، ومنهجه في البحث،
وتأثيره في حفل النحو، ثم نقد لمنهجه.

تأليف: أحمد الزواوي

kitabweb-2013.forumaroc.net

تقديم

أطلع معالي وزير التربية الوطنية الدكتور عز الدين العراقي على مؤلف الاستاذ الفاضل السيد أحمد الزواوي « أبو موسى الجزولي » فأعجب بالجهد الجهيد الذي بذله الاستاذ في التعريف بأحد جهابذتنا النحويين واللغويين كما أعجب بطريقته في تناول كتاب « القانون » لابي موسى تناولا نقديا رصينا ، زاد في الرغم من قيمة عمل السيد الزواوي .

وقد شرفني معاليه فأنابني عنه لتقديم الكتاب في هذه العجالة .

عرفت بلادنا ، منذ بدء ازدهار الحركة العلمية فيها ، على اثر الفتح الاسلامي ، وعبر العصور المتعاقبة ، بتفوقها الملحوظ في مجال الدراسات الفقهية ، والقوانين التشريعية ، خاصة منها ما كان على مذهب المالكية .

لذلك أنجبت أعلاما في هذا الباب لا يشق لهم غبار ، ولا يسدل دون ذكرهم ستار ، وحسبنا أن نذكر من بينهم الشيخ بناني ، دفين فاس ، في حاشيته على مختصر الشيخ خليل ، والشيخ الرهوني ، الفاسي منشأ ومنهلا ، في حواشيه على الشيخين الزرقاني وبناني ، تلك الحواشي التي تعتبر معلمة فقهية ، لم يؤلف نظيرها ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

الى يوم الناس هذا ، تحقيقا وتدقيقا ، ومقابلة وتنظيرا ، وتبحرا وشمولا .

وبغض النظر عن هذا الجانب الذى برز فيه المغرب يمكن القول بأن مساهمات بلادنا فى ميادين العلوم الاخرى ، بما فيها علوم اللغة والادب ، لم تكن محدودة الآفاق ، بعيدة عن تلمس الاغوار والاعماق ، بل كانت مساهمات فعالة ، بعيدة الآثار أحيانا .

وقد اكتفى فى هذا التقديم الموجز بضرب المثل بالامام الشيخ محمد الصنهاجى ، المعروف بابن آجروم ، ابن فاس البار ، المذكور بكتابه الذائع الصيت « الاجرومية » نسبة اليه ، هذا الكتاب الذى تلقفته ، منذ صدوره ، على صغر حجمه ، جميع المعاهد والمدارس المنبثة طول البلاد العربية وعرضها ، باعتباره الكتاب الاول من نوعه ، جمعا لاصول النحو ومبادئه ، واستقصاء لكل أسسه وركائزه .

ومن هنا أعتبر انه كتاب لا يستغنى عنه قارىء للعربية ، طالب لمعرفة قواعدها وأصولها .

ومن هنا أيضا نال اهتماما متفردا من عدد عديد من العلماء الذين أقبلوا عليه دارسين ومحللين ، شارحين ومعلقين ، حتى نيف عدد الكتب التى ألفت حوله ، بأقلام مشرقية ومغربية ، المئين :

وفى نفس الميدان ، ينتصب علم مغربى آخر من أعلام الفكر اللغوى والنحوى ، انه أبو موسى

kitabweb-2013.forumaroc.net

الجزولي ، نسبة الى قبيلة جزولة ، باقليم سوس ، في جنوب بلادنا .

واذا لم يكن لدينا من أعماله ، وهي كثيرة ، ما يقع بين دفتي كتاب مستقل سوى كتاب « القانون » ، فان ما تركه - بالاضافة الى هذا الكتاب - من حواشي وتعاليق على أمهات الكتب المعتمدة ، ككتاب سيبويه ، وايضاح الفارسي، ومفصل الزمخشري ... فيما تركه من ذلك ما ينم عن علو كعبه ، وطول باعه في مجال الضبط اللغوي ، وتقييد مسائل النحو الشاردة ، وترتيبها وتهذيبها ، والنظر فيها نظرا نقديا قيما .

وكون كتاب « القانون » ، على أهميته ، غير نابه الذكر ، ولا معروف الا عند الخواص ، هو ما يحدو بنا الى أن نكرر هنا ما سبق أن جاء على السنة الكثير من العلماء والنقدة من ان تراثنا ، نحن المغاربة ، في مختلف مجالات هذا التراث ، ما يزال في حاجة ماسة لنفض التراب عنه ، وبعث الحياة فيه ، حتى يستوى قائما ، متحركا ، يجود بخير ألوان البذل والعطاء ، في شتى مناحي العلم والعرفان .

لذلك نحمد الله لحسن حظ الثقافة ، وحظ كتاب « القانون » الذي قيض الله له الاستاذ الفاضل السيد أحمد الزواوى فأخرجه من الظلمات الى النور ، وأسبغ عليه نعمة الحياة من جديد ، بكونه جعل منه محور دراسة نقدية

kitabweb-2013.forumaroc.net

مستفيضة ، واهتم بمسائله ومشاكله ، باحثا ، ناقدا ، مقارنا ، مستنتجا .

وبذلك أكد لنا الاستاذ الزواوى ، ان كان الامر يحتاج الى تأكيد ، ان فى تراثنا من الكنوز العلمية والفكرية ما يجدر به أن ينشر على الناس ، فاذا هو نموذج للمساهمات العلمية الجادة ، وأن علماءنا من غير الفقهاء ، كالجزولى وأضرابه ، لهم ، حتى فى غير مجال الفقهيات ، صولات وجولات ، استحقوا بها الثناء والتنويه .

كما أكد لنا ، من جهة ثانية جدارته هو ، وأهليه لتحمل أمانة البحث والتنقيب عن هذه الكنوز ، واستعداده العلمى لتناولها تناول الآسى الطبيب ، والعارف اللبيب .

واذ يسعدنا أن نقدم عمل السيد الزواوى الى جمهرة المتخصصين فى علوم العربية وأصولها ، منوهين باجتهاده وجهاده ، مهنئين خزانتنا بكسبها الجديد ، فاننا لنغبط الاستاذ الكريم على ما تم على يده من نشر ثروة علمية مغربية كانت ستظل ، لولا جده الدؤوب ، فى ذمة الاهمال .

والله نسأل أن ينفع بعمل السيد الزواوى ، وأن يلهم شبابنا الناهض ليحتذى حذوه فى احياء التراث ، ونشر الذخائر ، مسلحا بمثل ما تسلح به من صبر وأناة ، والمام واطلاع .

مولاي علي الصقلي
المفتش العام
بوزارة التربية الوطنية

kitabweb-2013.forumaroc.net

أبو موسى الجزولي

عرض لحياته العلمية، ومنهجه في البحث،
وتأثيره في حفل النحو، ثم نقد لمنهجه.

تأليف: أحمد الزواوي

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

مُقَدِّمَةٌ

1_ عَصْرُ
2_ الْعَالَمُ الثَّقَافِيَّةُ
3_ الْمُمَارَسَاتُ اللُّغَوِيَّةُ
4_ أَهَمِّيَّةُ الْبَحْثِ

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

مقدمة

1) عصـــره :

عاش أبو موسى الجزولي في عصر الموحدين ، وهو عصر امتاز ـ فـــي مرحلة معينة من مراحله ـ بقيام نهضة كبيرة شملت مختلف مجالات الحياة العامة ، لاسيما مجال الفكر والثقافة ، ويكفي لتصور أهمية تلك المرحلة أنها تشغل الشطر الاخير من عهد عبد المومن وعصر ولده يوسف وحيفده يعقـــوب المنصور ، فالى هؤلاء الخلفاء يرجع الفضل في بلوغ الخلافة الموحدية ما بلغته من مجد وعظمة ، (1)

فعبد المومن هو الذي استطاع أن يحقق النصر لثورة المهدي ، ويضع مبادئها موضع التنفيذ وهو الذي تمكن من بسط سلطانه على أقطار المغـرب العربي ، والقسم الاكبر من الاندلس المسلمة ، فأصبح الخليفة الوحيد فـــي الغرب الاسلامي ، واتخذ من مراكش عاصمة لملكه ، وقاعدة لنفوذه وسلطانه، وبذلك احتل المغرب منزلة خاصة بين أقطار الخلافة من حيث انـــه مركـــز الحكم ، ومصدر القوة في الخلافة الجديدة ، (2)

وعبد المومن فوق ذلك ، متسم بالعلم ، مهتم بأهله : فلقد كان ملما بفروع من علوم عصره ، معتنيا بعلوم المهدي يمليها بنفسه في مجالسه العلمية التي استقدم لها العلماء من مختلف أقطار الخلافة ، وأجرى عليهم الارزاق الواسعة ، وأظهر التنويه بهم والاعظام لهم ، (3)

لقد استجاب عبد المومن لمطالب البيئة الجديدة التي نزلت اليها مبادىء «المهدي» ، وأفاد من عناصرها ، وتفاعل معها في ضـوء «الدعـوة المهدويـة»، فأنشأ نظاما تعليميا خاصا أشرف عليه اشرافا مباشرا وراقبه مراقبة صارمة ووجهه الوجهة التي يريدها ، واستعان في تسيير شؤون الدولة بالكفاءات العلمية ولا سيما العنصر الاندلسي البارز من تلك الكفاءات ، (4) .

---

1) يمكن تحديد تلك المرحلة بنصف قرن (550 هـ ـ 600 هـ) وهذه الفـتـرة تمثـل العصر الذهبي للموحدين ، والجزولي عاش من عام : (540 هـ الى عام : 607 هـ)

2) الرد على النحاه (مقدمة) وعصر المرابطين ـ والذكريات 19 والدولة الموحدية ـ والامير الشاعر ـ والنبوغ ـ والذيل المخطوط ،

3) عصر المرابطين ج 1 / 402 ـ 406 وج 2 / 622 والذكريات ،

4) عصر المرابطين ج2/135 فما بعدها ، وسياتي تفصيل القول في العناصر الاندلسية التي اسهمت في اقامة النهضة العلمية ، والدراسات اللغوية بصفة خاصة ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

ان هذا الجانب من اهتمامه بالعلم ، وتقديره لرجاله ، جعله يـــدرك أبعاد الظروف الجديدة التي أحاطت بـ «دعوة المهدي» ، بعد استقرارها فـــي المراكز الحضارية ، ومجابهة قادتها للمثقفين الذين كان لهم نفوذ كبير عـلى سكان المدن والحواضر ، ومن ثم ، أبعد عن مراكز القيادة كثيرا من عناصـــر « البيئة المهدوية » ، وأحل محلها العلماء ، واستبقى الاشياخ لمشورته(5)

من هنا يمكن اعتبار عبد المومن رائدا من رواد النهضة الموحدية ، فـــي مجالاتها الواسعة وتصبح جهوده – بعد ذلك – معلما بارزا من معالم الفكـــر والثقافة في المغرب ، بصرف النظر عن الجوانب السلبية التي طبعت تصرفاته، واثرت تأثيرا ما ، في مسيرة الحركة الثقافية خلال القرن السادس للهجرة ،(6) اذ ان تلك السلبيات اختفت في عصر ولده يوسف ، بفضل ما بذله من جهود موفقة ، في سبيل اقامة الدولة على أسس سليمة ،

ويوسف شخصية كبيرة ، ولكنها شخصية فذة : فهي وليدة ذلك التفاعل الحضاري بين البيئة المغربية وبين البيئة الاندلسية ، ابتداء من «تنمل» ، وانتها ء،بـ « اشبيلية » ، والجوانب البارزة في هذه الشخصية تشكلت من علم ابن مضاء ورفاقه في المغرب ، ومن فكر ابن طفيل وأصحابه في اشبيلية، بالاضافة الى فصاحة وبيان ابن ملكون الشهير، واكتملت في مجالسه العلمية بـ « حضرته » ، يرعاها ابن رشد ، وابن زهر ، وغيرهما من كبار علمـــاء الاندلس ، والمغرب ، فليس غريبا ان يصبح « أعرف الناس كيف تكلمـــت العرب ، وأحفظهم لايامها ومآثرها ، في الجاهلية والاسلام ، متسعا في حفظ اللغة ، متبحرا في علم النحو ، عالما بالحديث والاصول ، والعلوم الشرعية ، مشاركا في الادب ، متقدما في علم المهدي ..» (7) ثـم طمح به شرف نفسه، وعلو همته الى تعلم الفلسفة ، وامر بجمع كتبها ، فاجتمع له منا قريب ممـــا اجتمع للحكم المستنصر الاموي ، ،« (8)

« ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الاندلس والمغرب ، ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر ، الى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله ممـن ملك المغرب ، ، ،ولم يزل أبوبكر بن طفيل يجمع له العلماء ، وينبهه عليهم ،

---

5) عصر المرابطين ج/4031 ، والدولة الموحدية (ص : 227)
6) كانت خلافة عبد المومن من عام 524 هـ الى 558 هـ ، واتسمت تصرفاته في جـــل مراحل حكمه بالعنف والارهاب ، والتخريب لكثير من مراكز الثقافة ،
7) عصر المرابطين ج/134–136 ، ومقدمة الرد على النحاة ،
8) نفس المراجع السابقة ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

وهو الذي نبهه على ابن رشد (9) على هذا النحو عني يوسف بالنشاط العلمي، واهتم بالعلماء ، وفي ضوء ذلك مارس مهمة الخلافة ، فاستطاع أن يثبت مدى صلاحية الاسس التي قامت عليها ، وأن يحافظ على قوة الدولة وتماسك عناصرها ، وترابط أجزائها ، والحق أن نشاط يوسف ، في مجال الفكر والثقافة يعتبر عملا رائدا ، (10)

أما ولده يعقوب المنصور ، فهو طائر الصيت بانتصاراته العسكرية، وبمنجزاته العمرانية ومنشآته الحضارية ، وهو مشهور بصفة أخص بمواقفه في حقل الفكر والثقافة ايجابا وسلبا :

ـ فمن وجهة النظر الايجابية ، يلاحظ ثقافته الواسعة ، وعنايته بالعلم واهله ، ومشاركتهفي المجالس العلمية الغنية بالمناظرات الفكرية ، واسهامه في حركة التاليف ، ورعايته لاشهر علماء عصره ، وحملهم على اغناء الحركة العلمية، (11)

ـ ومن وجهة النظر السلبية يعثر الدارس على مواقف لا تتمشى مع ما وصف به آنفا : فلقد اقدم على احراق كتب الفروع ، وحظر تداول المؤلفات التى تعالج فروعا معينة من المعرفة واضطهد بعض العلماء ، ونكب آخرين، وحاول منع النشاط العلمي الذي كان غير خاضع للنشاط الرسمي ، (12)

ولعل موقفه من الفكر ورجاله ، هو الذي عطل تلك الحركة التي ازدهرت في حياة أبيه ، وأحال تلك المكتبة الضخمة الى تراث عديم الفائدة ضئيل القيمة ، على المستوى الرسمي على الاقل ، وربما يرجع السبب في ذلك الى محاولة غير موفقة قام بها لتجديد « المذهب الموحدي» وتطوير اسسه في ضوء معطيات التطور العام للثقافة المغربية ، ذلك التطور الذي أتعب النشاط الرسمي في محاولته اللحاق به ، (13)

والواقع أن عصر المنصور ، يمثل مرحلة الاستنفاذ التام لمصادر قوة الخلاف الموحدية ووسائل عظمتها ، وان جهوده في حقل الثقافة تعتبر أقصى ما وصلت اليه النهضة العلمية على المستوى الرسمي ، ومن ثم، لم يعد للخلفاء الذين

---

9) عصر المرابطين ج2/134ـ136 ، والمعجب ص : 144 ، ومقدمة الرد على النحاة ،

10) كانت خلافة يوسف من عام 558 هـ الى عام 580 هـ ،

11) الذيل المخطوط : الورقات : 12ـ75ـ146ـ210 ، وعصر المرابطين ج2/244 ، وتذكرة الحفاظ ج4/1356،

12ـ13) الذيل / 9ـ33ـ68ـ126 ، وعصر المرابطين ج/239 ، والدولة الموحدية231

kitabweb-2013.forumaroc.net

جاءوا بعده ، أي نشاط حقيقي في اغناء الحركة العلمية : (14)

فولده الناصر ، وان تمكن من المحافظة على امجاد آبائه بعض الوقت ، فقد جاءت هزيمة جيشه في موقعة «العقاب» لتذهب بتلك الامجاد ولتغطي على كل نشاطه ومن ولي بعده من الخلفاء الاحداث، لم يتمكن من القيام بعمل ايجابي ، فقد ظل يعاني من آثار تلك الهزيمة المدمرة ، ويقاسي من مضاعفاتها الخطيرة . ولم تجد المحاولات التي بذلت في سبيل اعادة بناء الدولة وتجديد أسسها ، وتطوير عناصرها ، فان كل شيء قد انتهى بالفعل أو هو في طريق الانهيار السريع . (15)

2) الحالة الثقافية :

ان الحالة الثقافية التي رسمت بعض معالمها في النصوص السابقة ليست ـ بالطبع ـ وليدة عصر النهضة ، وانما هي وليدة عوامل كثيرة تفاعلت وتضافرت ، على انشاء تلك الحركة الثقافية المزدهرة ، فادت الى بناء نهضة علمية ممتازة : فلقد كان المغرب ـ خلال عصر المرابطين ـ متوفرا على حركة ثقافية نشيطة ، وكان يبني نهضة علمية على أسس ثابتة ، بفضل العوامل الايجابية التي واتته آنذاك ، ولعل في مقدمتها ما يلي : (16)

1) الاستقرار السياسي ، وقوة الدولة ومركزها الممتاز .

2) الاتصال الايجابي بالاندلس .

3) اهتمام الامراء بالعلم وأهله .

4) اقبال المغاربة على العلم ، وتطلعهم الى الثقافة الرفيعة .

5) استمرار الرحلة العلمية الى المشرق العربي والاندلس .

6) انشاء المراكز الثقافية ، في كل من سبتة ، وطنجة ، وزرهون، وفاس وأغمات ، ومراكش وغيرها .

7) انشاء المكتبات العامة ، وتوفير مصادر البحث والدرس .

وظلت تلك الحركة نشيطة في بداية عصر الموحدين ، لان تلك العوامل الايجابية بقي مفعولها قويا ، ولم تؤثر العوامل السلبية التي برزت مع الصراع المسلح العنيف الذي قام بين الموحدين والمرابطين . اذ ان ذلك الصراع

14ـ15) المراجع السابقة ، وكانت خلافة المنصور من عام 580 هـ الى عام 595 هـ ،
16) عصر المرابطين ج2/240 والقصيدة لابن الجراري : 91 والنبوغ ج/65ـ71

kitabweb-2013.forumaroc.net

وكث محصورا في المناطق الجبلية جنوب مراكش أكثر من عشرين عـامـا فسلمت بذلك ، المراكز الثقافية من شروره ومخاطره ، وان كانت أصداء ما يجري قد ترددت في أذهان المثقفين . (17)

غير أن تلك الحركة ، عرفت فتورا كبيرا مع بداية عام 535 هـ اذ نقـــل عبد المومن حينذاك ، الصراع من تلك البيئة البدوية ، الى الحواضر والمدن ، حيث النشاط الثقافي والتراث العلمي ، فتعطل ذلك النشاط في بعض المراكز ، وركد ركودا تاما في بعضها الآخر ، وأصاب بعضا منها خراب وتدميـــــــر لمنشآته العلمية، واتلاف لمكتباته الثقافية، وتقتيل وتشريد لطبقاته الواعية. ولعل ما اصاب مدينة مراكش بالذات ، من ذلك ، كاف في تصور خطـــورة الجوانب السلبية التي طبعت تصرفات الموحدين في تلك المرحلة .(18)

ولم تستأنف تلك الحركة مسيرتها الطبيعية، الا مع بداية عصر النهضة، نظرا لاختفاء كثير من تلكالعوامل السلبية ، وبروز عوامل ايجابية جديدة كان لها تأثيرها الفعال في قيام النهضة العلمية ، بتعاون كامل ، مع العوامل الايجابية التي كانت قد تعطلت خلال فترة الصراع المسلح .

لقد عرفت تلك العوامل التقليدية تطورا هائلا ، بفضل الظروف الجديدة التي استقرت في عصر النهضة ، وحققت الغاية منها في مجالات مختلفة :

ـ فالاستقرار السياسي ازداد توطدا واتساعا ، والا من قد عم مختلـف المناطق ، والنظام ، أصبح قائما على دعائم ثابتة ، ومتينة ، ومركز الدولة بلغ أقصى مراتب القو ةوالعظمة .بفضل الموارد الكثيرة التي توافرت لهـــا ، فأقيمت المنشآت العمرانية ، وتحسنت الاحوال الاجتماعية تحسنا ملحوظا .

ـ والاتصال الايجابي بالاندلس ، اعطى النتائج المنتظرة منه : فسبتة، وفاس ، وأغمات ، ومراكش ، أصبحت قبلة للكفاءات العلمية الاندلسيـــــة الممتازة . وازداد هذا الاتصال فعالي ة، بهجرة علماء آخرين من غير الاندلس ، الى المغرب ، واستقرارهم ببعض مراكزه ، الثقافية . وكان نشاط هـــؤلاء الوافدين ، شاملا للمستوى الرسمي ، والشعبي ،

ـ والرحلة العلمية ظلت نشيطة : فقصد الطلاب المغاربة بلاد الاندلس ، والمشرق ، لاخذ العلم بها ، ورجعوا الى بلدهم ، وقد اصبحوا في مستـــوى الاساتذة المتخصصين .

---

17) المراجع السابقة ، 18) الاحاطة ص : 192

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ والمراكز الثقافية شهدت نشاطا كبيرا : فالاستاذ المتخصص متوفر، والمكتبات العلمية متاحة ، واقبال الطلاب على المعرفة الرفيعة كبير ، لحد ان أماكن الدراسة ضاقت عن روادها في بعض الاحيان . ولقد ارتفع مستوى بعض هؤلاء الطلاب ، بحيث لوحظ ، اهتمام خاص بالمجالس العلمية التي كان يتصدرها الشيوخ النابهون . ووصل نشاط هذه المراكز ، الى مداه ، برحلة الطلبة اليها من اقطار الخلافة ، بما فيها : الاندلس . اما العوامل الجديدة . فيمكن النظر اليها ، في ضوء الصراع المذهبي الذي طبع الحركة الثقافية في عصر الموحدين بصفة عامة . ولعل أهم نتائجه الايجابية ما يلي :

1) ازدياد روح التنافس في طلب العلم ونشره ، والاحتفاء بالعلماء الوافدين .

2) تحرير الفكر المغربي ، من قيود كثيرة واقتحامه مجالات فكرية جديدة لم يكن يأبه لها فيما قبل . وذلك على مستوى النشاط العام .

3) انفتاح الطلاب المغاربة على مستويات حضارية راقية ، واطلاعهم على بيآت علمية ممتازة .

4) ظهور النزعة الى التأليف العلمي ، والاستقلال في البحث ، والدعوة الى الاصالة في الاستنتاج .

وهكذا تهيأت الظروف المواتية لاقامة نهضة علمية شاملة ، بفضل تضافر تلك العوامل وتفاعلها ، فازدهرت الحياة العقلية ازدهارا كبيرا ، على النحو الذي يلاحظه الباحث في النشاط العلمي الذي ظهر في عصر النهضة ، تمشيا مع متطلبات التطور العام .

3) الدراسات اللغوية ، :

أ ـ : نشأتها :

اذا كان العنصر الاندلسي ، قد أسهم في اقامة النهضة العلمية ذلك الاسهام المشرف ، فان اقامة الدراسة اللغوية ، على مستوى الدراسات المتخصصة ، المستقلة عن غيرها من فروع المعرفة ، احتفظت بها الاندلس وحدها ، فهي التي نالت شرف تطويرها ، وايصالها الى المنزلة التي بلغتها خلال عصر النهضة . فلقد ظلت تلك الدراسات ضمن فروع الثقافة العامة ، أكثر من ثلاثة قرون ، ولم تحظ بالاهتمام الكافي ، وتختص بدارسيها ومجالسها ومناهجها . الا بفضل تلك النخبة الممتازة من علماء الاندلس

kitabweb-2013.forumaroc.net

الذين وفدوا الى المغرب ، ومارسوا نشاطهم العلمي ، في فاس ، وسبتة ، ومراكش . غير أننا ونحن نقرر هذه الحقيقة ، نشير الى الملاحظات التالية.

1) ان المراجع المتاحة للبحث ، لم تعن كثيرا بتسجيل ملامح النشاط اللغوي ، الذي كان قائما بمراكز المغرب خلال النصف الثاني من القرن الخامس بالرغم من توفرها على اصداء تنبعث من هنا ، وهناك، ولكنها ـ بالرغم من ذلك ـ لاغناء فيها .

2) ان جهود بعض العلماء المغاربة ، في مجال الدراسة اللغوية ، استطاعت خلق بيئة لغوية مناسبة لقيام دراسة لغوية متخصصة مستقلة . ولقد كانت تلك الجهود ، هي الاساس الذي شاد عليه علماء الاندلس صرح تلك الدراسات ، ولعل الجانب اللغوي ، في ثقافة القاضي عياض ، يصلح دليلا على هذه الفكرة ،

3) ان علماء آخرين من غير الاندلس وفدوا الى المغرب واستقروا ببعض مراكزه الثقافية ، واسهموا في النشاط اللغوي ، وان كنا نجهل طبيعة ذلك النشاط ، (19)

ومن ثم ، يمكن الزعم ، أن النصف الثاني من القرن الخامس ، وقد تهيأت الظروف المناسبة عرف اهتماما بالدراسات اللغوية ، مما يسمح لنا باعتباره مرحلة نشأة دراسة اللغة في المغرب والملامح البارزة ، في نشاط هذه المرحلة ، تبدو على النحو التالي :

1) الرحلة الى علماء اللغة ، في كل من مصر ، والاندلس ، (20)

2) توفر المصادر، وتداولها بين الدراسين ، (21)

3) حلقات خاصة بالدراسات اللغوية ، واقبال الطلبة عليها : فقد قال القاضي عياض : (22)

«شيخ بلدنا في النحو ، ودرس عمره النحو ببلدنا . وأخذ عنه جماعة من اصحابنا ، وجماعة من شيوخنا . ودرست عليه كثيرا من كتب النحو

---

19) الديباج : 139 ـ 311 ، والتشوف : 61 ، والذيل المخطوط : 161 والتكملة ج2/98 وهدية العارفين ج2/77 ، والصلة 1/288

20) الصلة ج1/408 وج2/417ـ572ـ645 ، والديباج 130 ، والتشوف : 61 ، والذيل 135 ،

21) الالماع : 10ـ22ـ152 ، وبغية الرائد : 21ـ39ـ66ـ41 ، وبغية الوعاة ج1/150

22) بغية الوعاة ج1/513 ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

4) أوائل النحاة :

أولا ـ : ابن سمجون ـ أبو عبد الملك مروان بن عبد الملك الطنجي ،(23)

من أسرة عريقة في العلم ، نبغ من أفرادها علماء بارزون في مختلف فروع المعرفة . أخذ عن شيوخ بلدة « طنجة» وقام برحلة واسعة : الى سجلماسة ، وصقلية ، والمشرق العربي ، فسمع عن علماء تلك البلاد ، ثم رجع الى بلده ، وتقلد وظائف في سبتة ، ثم تحول الى طنجة ، صدر دولة المرابطين ، وولى فيها خطة الصلاة ، والخطابة ، والاحكام . وصفه ابن عبد الملك بقوله : « تصدر قديما لاقراء القرآن ، وكان مقرئا مجودا ، لغويا ، ذا حظ من الشعر ، يذهب فيه الى التقعير ، وفصاحة في الخطابة . وكان يستعمل الاعراب في كلامه ، فلا يلحن البتة » (24)

ومن تلاميذه المشهورين :

ـ أبو محمد المعافري ، خال القاضي عياض ، (25)

ـ أبو علي الحسن بن طريف السبتي .(26)

وتوفى عام 491 هـ .

ثانيا ـ : ابن عيسى السبتي : ـ أبو عبد الله محمد بن عيسى . (27)

أخذ ببلدة «سبتة» ، ثم رحل الى الاندلس ، فأخذ بقرطبة عن عالمها اللغوي الكبير : أبي مروان بن سراج بألرية عن أبي عبد الله المرابط ، عام 480 هـ . وتولى قضاء فاس ، وسبتة . ومن تلاميذه القاضي عياض ، (28)

---

23) الذيل المخطوط : 61، والتكملة جـ2/668(698) ،

24) الذيل المخطوط : 135 ،

25) ـ 26) بغية الوعاة جـ1/513 ،

27)ـ28) الصلة جـ2/572، والالماع : 10

kitabweb-2013.forumaroc.net

ثالثا ـ : ابن طريف السبتي ـ أبو علي الحسن بن علي بن طريف التاهرتي السبتي (29)

تلميذ ابن سمجون السابق ذكره .وله رحلة الاندلس .ذكره القاضي عياض في شيوخه ، ووصفه بالكلمة التي نقلناها آنفا.(30)

ومن الكتب التي درسها القاضي عياض على ابن طريف ، « الكافي » للنحاس ، و « الواضح» ، للزبيدي، و « مشكل الحديث » لابن فورك. (31) وكانت وفاته علم 501 هـ .

رابعا ـ : ابوبكر الجزيري : ـ محمد بن عبد الله .(32)

أخذ عنه القاضي عياض ، بسبتة ، كتاب « الكامل » للمبرد عام 493هـ . (33) .

5) مراكز النشاط اللغوي :

بالاضافة الى سبتة وطنجة ، وردت الاشارات في كتب الطبقات ، الى وجود نشاط لغوي في مدينة فاس ، واغمات ، وسجلماسة وغيرها .(34)

6) الجانب اللغوي في ثقافة القاضي عياض : (35)

أ ـ : شيوخه في اللغة والنحو :

أولا ـ : في المغرب : أخذ عن ابن طريف ، وابن الفاسي ، وابن عيسى، والجزيري ، (56)

ثانيا ـ : في الاندلس : قام برحلة الى الاندلس ، عام 507 هـ ، ومكث بها سنة واحدة ، أفاد خلالها ، من فروع المعرفة ، ما أتم به عناصر شخصيته العلمية ، فسمع من أبي الحسين بن سراج ، وابي الحسن بن الباذش ، وغيرهما .(38)

ب : مصادره :

أولا ـ : في النحو : اطلع على أشهر المؤلفات في النحو العربي ، وانتفع بصفة خاصة ـ من بحوث سيبويه ، والاخفش ، والفراء، والمبرد ، والسيرافي وابن ولاد المصري والنحاس المصرى ، والزبيدى .

29ـ30ـ31) الالماع ص: 9ـ10 ، والبغية ج1/513، والنبوغ ج1/92 وغيرها مما سبق ذكره.

32ـ33) البغية ج1/150 والتكملة ج1/408

34) المراجع السابقة والصلة ج 2/ حاء

35) بحث خاص عن ثقافة القاضي عياض ،

36ـ37ـ38) الالماع : 4ـ10ـ22 وبغية الرائد : 12ـ14ـ74ـ39

kitabweb-2013.forumaroc.net

ثانيا ـ : في اللغة :

أ ـ : المعاجم : ذكر منها : كتاب العين ، والجمهرة ، والصحاح، والبارع ونقل عن اللغويين : أبي زيد الانصار ي، والاصمعي ، وابن الاعرابي ، وابن الانباري ، وابن السكيت وغيرهم ، (39)

ب ـ : الشعر : استشهد بشعر كثير ، وينسب الى شعراء الجاهلية وصدر الاسلام ، غير أنه احتج بشعر أبي تمام ، والمتنبي ، والخطابي والمعري ، في مجال علوم البلاغة ، (40)

ج ـ نشاطه العلمي :

1) عمله في لغة الحديث ، وهو أمر معروف ، ولاسيما ما قام به في كتابه « مشارق الانوار » . وقد افاد في هذا الجانب من الدراسات التطبيقية المعروفة في التراث اللغوي ،

2) مجال النحو :

من بين القضايا النحوية التي تناولها في « بغية الرائد » ما يلي : (41)

ـ تجريد الفعل من علامة الجمع عند الاسناد الى الظاهر .

ـ مطابقة النعت للمنعوت في التأنيث .

ـ الاخبار بالمفرد عن الجميع .

ـ تمييز العدد المركب ،

ـ مسألة من جميع التكسير ،

ـ مسألة في الاشتقاق .

ـ الحاق هاء التأنيث بصيغتي « فعول » و « فعيل» .

ـ «لا» النافية ، وأحوال ما تدخل عليه .

ـ أحوال «ما» الاستفهامية .

ـ الى غير ذلك من المسائل التي تعرض لها حين التحليل .

---

39) بغية الرائد : 12ـ14ـ19ـ41ـ63ـ66ـ93

40ـ41) نفس المرجع

kitabweb-2013.forumaroc.net

ونجده حين يعالج المسائل النحوية ، يقرر القاعدة أولا ، ثم ينقل ما فيها من آراء وتوجيهات ناسبا كل رأي الى قائله ، محللا وموضحا ما غمض من عبارة ، ثم يقرر الحقائق التي انتهى اليها اما بارتضاء رأي من الآراء المتداولة ، واما باعلانه رأيا جديدا مجتهدا فيه ، حسب الفهم الذي توصل اليه من دراسة النص والشاهد . وفي كلتا الحالتين يكثر من التأويل والتعليل ، والافتراضات المحتملة في التركيب من حيث التحليل اللغوي ، ولا يتردد في اعلان التصويب والتخطئة ، غير انه يقدم الدليل والشاهد . وحين يستدل ، يرتضي من النحاة « رأس هذا العلم ومقتدي القوم » : الخليل بن أحمد ، و « امام الجماعة » : سيبويه ، و « حذاق الصناعة الاخفش ، والمبرد ، والفارسي ، اما عندما يقدم الشاهد ، فيفضل لغة القرآن الكريم ، ثم الحديث الشريف « وكلام الصحابة ، ثم الشعر ، ولم يخرج عن عصور الاحتجاج المعروفة .

ويدل اسلوبه في هذا الجانب ، على سعة اطلاعه ، ومدى استيعابه لبحوث النحاة القدماء ، وتمثله لآرائهم ، مع قدرة كبيرة على الفهم السليم ، وخبرة واسعة في مجال التطبيق . ولقد ساعده على ذلك ، معاناته لاساليب الكلام ، وممارسته للاستعمال والاستخدام . ولكن بالرغم من ذلك ، فان نشاطه النحوي ، على المستوى النظري ما زال محدودا في « نحو الفقهاء » ولم يرق بعد ويصل الى مستوى الدارس المتخصص .

3) مجال البلاغة :

نكتفي بعبارته التي لخص فيها جوانب نشاطه في هذا المجال من علم اللغة : (42)

« ونحن الآن نفي بما وعدنا به من ذكر ما اشتمل عليه هذا الحديث من ضروب الفصاحة وفنون البلاغة ، والابواب الملقبة بالبديع في هذه الصناعة : من لفظ رائق ، ومعنى فائق ، ونظم متناسب ، وتأليف متعاضد متناسق ، وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة في الروايات المشهورة ، من الكلام الفصيح الالفاظ ، الصحيح الاغراض ، البليغ العبارة ، البديع الكناية ، والاشارة الرفيع التشبيه والاستعارة » . « ولقد حررت في هذا الفصل الاخير من علم البلاغة ، واستثرت ما في كلامهن من سر الفصاحة وغرائب النقد ، وبديع الكلام ، ما فيه غنية لمتأمليه،» (43)

42) بغية الرائد : 100 ،
43) نفس المرجع : 96ـ88و100

kitabweb-2013.forumaroc.net

واقد ابان في هذا الجانب أيضا عند التحليل ، عن قوة حفظه ، وسعة ادراكه ، وواسع اطلاعه ، وسلامة ذوقه ، ولطف احساسه ، وأصالة تفكيره، وصواب تطبيقاته . فقدم دراسة قيمة لمن تطلع «لان يعلم صناعة تأليف الكلام ، ويفهم منازع أرباب هذا الشأن »

د ـ : شخصيته في البحث :

للقاضي عياض ، شخصية بارزة في النشاط اللغوي ، على اختلاف المستويات العلمية التي مارس فيها نشاطه : ففي توثيق النص ، وتقويم الفاظه ، بدا صنيعه متسما بشيء غير قليل من الاصالة ، والاستقلال ، وفي المجال النحوي ، تدل معالجته لتلك القضايا التي عني بها ، على فهم صحيح واجتهاد في الرأي ، واستقامة في الشاهد ، واصابة في الاستدلال ، أما على مستوى دراسة الاساليب من حيث بلاغتها ، وفصاحتها ، فيبدو مجددا مبتكرا في طرق معالجة البلاغة العربية ، ولقد اعتمد على النصوص ، مستندا الى أوثق مصادرها ، وأفاد من جهود العلماء الذين سبقوه ، ولكنه اذا لم يرتض رأيا ما ، أعلن ما يراه في ثقة واطمئنان ، وبذلك توصل الى « ترجيح الصواب ، وتوليد كثير مما لم يتقدم فيه كلام قبله » ، (45)

وليس يتسع المجال هنا لتفصيل القول في جوانب هذه الشخصية النابهة ، وانما نقتصر على النماذج التالية : (46)

1) رأي حول توثيق لغة الحديث ـ ومسألة من جمع التكسير :

ـ « ذهب أبو سعيد المذكور ، الى أن جمع وطب على أوطاب ، في هذا الحديث منكر في العربية لان « فعلا لا يجمع على أفعال ، »

ـ « لم يقل أبوسعيد شيئا ، أما انكاره أن يجمع وطب على أوطاب في العربية ، فهذه عربية صحيحة ، منقولة عن افصح العرب بأصح الطرق ، فحكاها النبي (ص) أو حكتها عائشة بحضرته ، ورواها فصحاء التابعين ولا يحكون لحنا ، وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة . وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق في أكثر اللغة ، ولا يقال في مثل هذا : « منكر ، ولا خطأ ،ولكنه يقال : ناد ر« . وكيف وأئمة هذا الشأن يخالفونه ، قال الخليل . . . . »

واستمر القاضي عياض ، يورد الادلة : فنقل عن سيبويه ، والفراء ، وابن دريد ، واتى بشواهد من لغة الحديث ، وكلام العرب ، (47)

45) بغية الرائد : 100، (46)نفسه : 53ـ65ـ73ـ88ـ86 (47) نفسه : 73ـ74 ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) موقفه من النحاة :

ـ « ان قلت : ذكرت أن أعرب الوجوه عندك الرفع في الحرفين ، وأصل «لا» العاملة ،نصب النكرة المنفية التالية لها ، وقصاراك ، ان عطفت النكرات عليها مع تكرارها ، أن تجوز الرفع تجويز النصب ، فأماترجيحه عليه فدعو ى، وكيف وقدوة الجماعة يقول : النصب أجود واكثر من الرفع؟

ـ « فاعلم وفقك الله ، أني اذا بينت لك قولي ، ورفعت مناره ، رأيت ترجيحه وايثاره ، وذلك أني لم ار ذلك من جهة مذهب النحاة وتقويم الالفاظ، ولكن من جهة المعنى وتصحيح الاغراض وترتيب الكلام ونظامه ، ورد اعجازه لصدوره وتفصيل أقسامه ، ،» (48)

وبعد ان كشف عن تلك المعاني والاغراض ، في تحليل جيد ، قال : (49)

وتأمل كتاب الله العزيز :

أ فان المنفيات فيه حيث ترددت معطوفة لشيء واحد ، جاءت بالوجوه الثلاثة كقوله تعالى :

« وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة ،،»

« وكأسا لا لغو فيها ولا تاثيم ،، »

« فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ،،»

ب : ـ وحيث وردت المنفيات فيه لصفات اشياء او لشيئين يختص كل واحد منهما بوصف ، ، ابتدأ الكلام مستأنفا فقال :

« بيضاء لذة للشاربين ، لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون »

فقوله : « لافيها غول » من صفة المشروب ، وقوله : « ولا هم عنها ينزفون » من صفة الشاربين وهذا من الترتيب البديع ، والتناسب العجيب » (50)

3) موقفه من علماء البلاغة :

---

48) بغية الرائد : 74/73 ، (49) نفسه : 24ـ26(50) نفسه

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ رد على أبي الحسن الرماني تفريقه بين الاستعارة والتشبيه ، لعدم اقتناعه بجهات الفرق (51)

ـ وانتقد مذهب قدامة في الطباق ،، (52)

ـ ورفض مذهب الثعالبي في الجناس ،

ـ وقال في صنيع من سماهم بالمتأخرين : (53)

« وهو نوع متكلف من غير حدود البلاغة ، ، وهذا لا يدخل في باب البلاغة استجادة ولا المتكلفة أصلا ولا في شيء من حدود الكلام ، ولا صناعته ، اذ لا يقرع السمع منه لهجة ، ولا يقوم له في النطق حجة »

ـ ولعل أهم ما فطن اليه في الدراسات الاسلوبية ، هو مشكل المصطلحات العرفية ، فان تعددها بتعدد الدارسين ، وما أدى اليه ذلك من غموض في المعنى ، وخلط في الفهم ، مما يوقع في اللبس ، ومن ثم شعر القاضي عياض ، بخطورتها ، فانتقد صنيع أصحابها ، (54)

4) رأيه في البلاغة :

أ ـ بلاغة الكلام » :

هي عنده « ما ساقه الطبع ، وقذف به الخاطر ، دون تكلف ولا مقاساة ووجد لفظه تابعا لمعناه ، منقادا له ، موضوعا عليه ، غير مرغم فيه ولا منافر له » ، (55)

ب : ـ بلاغة القرآن الكريم :

« والقرآن منزه عن أن يقال : انه مسجع ، أو على أسلوب من أساليب كلام العرب ، ولكن الفاظه عربية ، وبلاغته جامعة لمحاسن البلاغة ، معجزة بانفرادها ، ،» (56)

ب ـ: تطورها :

لقد اتضح في ضوء الحقائق السالف ذكرها ، أن أواخر القرن الخامس ، شهد قيام بيئة لغوية هامة ، وأن عناصرها استقرت ، وثبتت في المراكز الثقافية الكبرى ، مما مهد السبيل للعلماء الاندلسيين أن يقيموا صرح

51) نفسه : 93ـ96 ، (52) نفسه : 90ـ92 (53) نفسه : 90ـ91
54) بغية الرائد : 90ـ92 ،
55) نفسه : 92 (56) نفسه

kitabweb-2013.forumaroc.net

الدراسات اللغوية المتخصصة على أسس ثابتة خلال القرن السادس، عندما فضلوا أن ينقلوا نشاطهم العلمي الى مراكز المغرب ، واذا كان القاضي عياض، يمثل معلما من معالم النشاط اللغوي القائم في سبتة ، فان المراكز الاخرى ، قد اسهمت بدورها في تنشيط الحركة اللغوية ، ولن يعدم الباحث نماذج لتصور مظاهر من ذلك النشاط ، وان كانت لا تصل الى مستوى القاضي عياض ، فان القاضي عياضا، نابغة عصره، بل نابغة المغرب ، وقلما جادت بمثله تلك المراكز حتى في أزهى عصورها ،

لقد أمدت الاندلس ، البيئة اللغوية المغربية بعناصر الحياة والنمو ، بفضل ما كانت تتوفر عليه من كفاءات علمية ممتازة، وتضافرت هذه العناصر، مع تلك العوامل الايجابية الاخرى ، فقامت حركة لغوية نشيطة خلال القرن السادس ، ولا سيما في النصف الثاني منه ، وعرفت المراكز العلمية الكبرى ، نشاطا نحويا حقيقيا ، أشرف عليه اشرافا تاما ، علماء المدرسة الاندلسية الذين مارسوا نشاطهم العلمي ، في كل من سبتة ، وفاس ، ومراكش ،

وفيما يلي عرض موجز لمعالم من هذا النشاط :

أولا ـ : في فاس

1) ابن باق : أبو جعفر محمد بن حكم ،(57)

ـ أخذ ببلده ، ثم رحل الى المشرق ، « وكان في النحو والاصول لا يشق غباره ولا يخاض تياره ، وكان واقفا على كتب الفارسي ، والسيرافي ، وابن جني ،

ـ «وأقرأ بمدينة فاس ، كتاب سيبويه ، وكتاب الايضاح ، وتكلم على أعيان مسائله ، وعلى جملة أبياته وشواهده، » « ووضع شرحا على الايضاح، وألف في الجدل مصنفين ، »

ـ وانتفع به طائفة كبيرة من طلاب فاس ، ورحل اليه للاخذ عنه ، واشتهر من تلاميذه جماعة ، ويعد من أوائل المدرسة الاندلسية التي استقرت عناصرها بفاس ،

---

57) المطرب : 43/41، والتكملة جـ1/441 ، والبغية جـ1ـ96، والذيل جـ6ـ178 ونيل الابتهاج 200، والديباج : 301 ، وتوفي ابن باق عام 538هـ بفاس ، وقيل بتلمسان ،

58) توفي بفاس عام 555هـ ، الذيل جـ1/236 ، والبغية جـ1/321 ، وهدية العارفين جـ1/85

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) أبو العباس التدميري : احمد بن عبد الجليل :

ـ تخرج في مدرسة الاندلس ، واستقر اولا بمدينة مراكش ، واشتغل بها فيما كان يحسنه من فروع المعرفة ، وعلم اولاد عبد المومن ، ثم انتقل الى فاس ، وظل بها يدرس اللغة والنحو الى أن توفى .

ـ ألف في النحو : كتاب « التوطئة »، وشرح شواهد «الجمل» ، وله بحوث في « غريب القرآن» .

ـ وصف ابن عبد الملك أحد مؤلفاته بقوله :

« انه كثير الفائدة ، كثير الاقتناع ، وقد فرغ منه عام 538هـ» ،

3) الخدب : أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر

ـ أخذ عن ابن الرماك، وابن الاخضر ، وكلاهما نحوي مشهور في الاندلس

ـ رحل الى المشرق ، وأقرأ كتاب سيبويه ، بالبصرة، مبررا بذلك القسم الذي كان قد قطعه على نفسه . ويبدو أنه كان معجبا بعلمه ، فقد تحدثت عنه المراجع بأنه كان ينوي مناظرة عالم مصر ، ونحويها الشهير : ابن برى .

ـ ولقد كان عالما كبيرا في النحو ، مشهورا ببراعته في فهم كتاب سيبويه ، وكان يرحل اليه لتلقي علم العربية . وله مناظرة مشهورة مع ابن هشام اللخمي على ما ياتي .

ـ درس النحو بفاس مدة طويلة « وكان قائما على كتاب سيبويه ، وأصول» ابن السراج، «ومعانى القرآن» للفراء «والايضاح» للفارسي ، ويرى أن ما عداها في الصناعة مطرح » (59)

ـ وصنف حاشية على كتاب سيبويه ، سماها بـ « الطرر » لم يسبق اليها . ورآها السيوطي بمكة . وله تعليق على الايضاح .

ـ وانتفع بعلمه طائفة كبيرة من المغاربة والاندلسيين ، وترك في المغرب مدرسة نحوية هامة تجلت في نشاط تلاميذه ، ومن أشهرهم :

1) ابن خروف النحوي المشهور .

59) التكملة ج2/700 ، والبغية ج2/06ـ332 ، والذيل المخطوط : 53، والسلوة ج3/292 ، وتذكرة الحفاظ ج4/1356 وغيرها ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) ابو حفص الاغماتي .

3) أبوذر الخشني .

4) أبو الحسن الفاسي (علي بن الحسن الصدفي)

5) أبو زكرياء اللبلي المراكشي

6) أبوعبد الله بن الفخار .

وأفاد من بحوثه النحوية ، الدارسون بعده ، واختياراته مشهورة في كتب المتاخرين .

ثانيا : ـ في سبتة

1) ابن ابن هشام اللخمي الاشبيلي : محمد بن احمد (60)

ـ سكن سبتة ، وليس من أهلها ، وانما هو اندلسي .

ـ كان يتوفر على ثقافة واسعة في اللغة والنحو، اكتسبها من علماء بلده وعلماء المشرق. ومارس نشاطه العلمي على مستويات مختلفة، «فكان عاكفا على تدريس ما ينتحله من العلوم ، ودرس بسبتة طويلا ، وانتفع منه أهلها ، وأخذوا عنه كتبه ». و «جرت بينه وبين الاستاذ الخدب ، مناظرة في مسائل من كتاب سيبويه : قياسية ونقلية ، ظهر فيها شغوفه على أبي بكر الخدب. واستظهر عليه في كل ما خالفه فيه ،بالنصوص الجلية ، والآراء المؤيدة بالحجج الواضحة » ،

وألف في فروع مختلفة من الدراسات اللغوية « وكل ذلك مما اشتهر عنه وعظم انتفاع الناس به »

منها : « تقويم اللسان » ، وشرح « الفصيح ، وابيات « الجمل » ، و«الفصول» ،

ـ « وعني بالنقد والتقويم لبحوث من سبقه من الاندلسيين ، كالزبيدي، والاعلم الشنتمري » (61)

ـ « وكان يتوسع في الاخذ بكلام العرب ، ويعتبر كل ما روي عنهم

---

60) توفي باشبيلية عام 557هـ، الذيل ج6/65/70 ، والتكملة ج2 ـ 675 ، والبغية ج1/48 ، ولحن العامة للاستاذ مطر : 114 وغيرها مما هو متداول ،

61 لحن العامة ، لد ،مطر : 114، باعتبار ان سبتة من أوائل المراكز التي اهتمت

kitabweb-2013.forumaroc.net

فصيحا ، ولا يهتم بمواقف النحاة القائلة بالشذوذ ، والضعف ، ومخالفة ، القياس . وان لم يلتزم ذلك في بعض المواضع من بحوثه

ـ ويعتبر نشاطه العلمي ، في سبتة ، من أهم الجهود التي بذلت لتطوير الدراسات اللغوية في المغرب ، في ضوء الظروف الجديدة المستقرة في عصر النهضة .

2) ابن عياش : ابو علي الحسن بن ابراهيم ، (62)

ـ أخذ باشبيلية عن ابي اسحاق بن ملكون (63) ، وبما لقه عن الامام السهيلي .

« وتصدر لاقراء العربية بسبتة ، فانتفع به ، وكثر الاخذ عنه ، وكان محققا ، ماهرا في النحو ، حسن الالقاء ، فاعتقد الناس أنه أعرف بالعربية من أبي علي الرندي ، فمالوا اليه ، وتركوا الرندي ، فكان ذلك سبب خروجه من سبتة الى مالقة » . (64)

3) الخضراوي : عبد الرحمان بن يحيى .(65)

ـ أخذ بالاندلس عن أبي اسحاق بن ملكون . ودرس كتاب سيبويه بسبتة ، ورحل اليه لاخذ « الكتاب » عنه بها .

ثالثا ـ : في مراكش

1) العبدري : أبوبكر محمد بن عبد الله بن ميمون . (66)

ـ تلميذ أبي الحسن بن الباذش العالم المشهور ببحوثه النحوية . (67)

ـ « آثر أبوبكر التحول الى مراكش، وانتصب فيها لتدريس العربية ، وغيرها مما كان يحسنه من العلم ، فقل من لم يأخذ عنه من طلبة العلم بها . وكان بنوعبد المومن وأتباعه يتنافسون في القراءة عليه » .

ـ « وكان يحضر مجلس عبد المومن مع اكابر من يحضره من العلماء ، فيشف على اكثرهم بما كان عليه من التحقق بالمعارف . »(68)

باللغة (62) توفى عام 595هـ ، (63) توفى ابن ملكون عام : 581 هـ ، (64) التكملة ج1/263 والبغية ج1/493 ، ويبدو ان الرندي لم يكن له نشاط كبير في مجالس العلم بسبتة ولذلك تركها ، (65) توفى الخضراوي عام 608 بسبتة ، (البغية ج1/84/85،

66) توفى بمراكش عام 567 هـ (67) توفى ابن الباذش عام 528 هـ (68) الذيل ج6/319

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولكن عبد المومن « هجره، ومنعه من الحضور بمجلسه ، وصرف بنيه عن القراءة عليه ، وسرى ذلك في اكثر من كان يقرأ عليه ، ويتردد اليه لا على انه كان في المرتبة العليا من الطهارة والعفاف والذكاء » كما يصفه ابن عبد الملك .(69)

ـ وصنف شرحين على «الجمل » ، وشرح أبيات «الايضاح»، و«مقامات» الجريري .

ويعد من أوائل العلماء الاندلسيين الذين أقاموا الدراسة النحوية بمراكش، ويبدو أن أتباع عبد المومن ، انساقوا لموقفه من العبدري ، وهو أمر طبيعي جدا ، لا من حيث اعتبار السلطة والنفوذ ، فحسب ، وانما ايضا من زاوية الاهتمام بعلم اللغة ، فان البيئة الموحدية على المستوى الرسمي ، كانت قليلة العناية بشؤون اللغة ، ان لم يزعم الباحث أنها عملت على عرقلة تطويرها

2) ابو العباس التدمرى السابق ذكره .

مارس نشاطه العلمي بمراكش قبل أن ينتقل الى فاس .

3) أبو العباس المالقي : أحمد بن حسن . (70)

تلميذ أبي الحسن بن الطراوة الشهير ، وكان له نشاط ملحوظ في مراكش .

4) ابن خليل القيسي : محمد بن عبد الله . (71)

أخذ عن ابن الاخضر ، وابن الطراوة وغيرهم . نزل اولا بمدينة فاس، ثم استقر أخيرا بمراكش ، وأقرأ بها العربية وحدث . وكان نشاطه بها مع بداية صدر عصر النهضة .

5) السهيلي : عبد الرحمان بن عبد الله : ابو القاسم [illegible] عبد الرحمان ،(72)

ـ علم مشهور من أعلام الثقافة الاندلسية ، ومعلم بارز من معالمها في النحو واللغة . أخذ عن ابن الطراوة ولزمه حتى مات ، وعن أبي القاسم بن الرماك . قال أبو الخطاب بن دحية : (73)

69) الذيل ج6/319 والبغية ج1/147 وهدية العارفين ج2ـ96

70) توفي عام 560 هـ بمراكش البغية ج1/302 (71) كان بمراكش عام 569 هـ ، (72) توفي عام 581 هـ بمراكش ،(73) المطرب :(التكملة ج1/515 والذيل ج6/306) 33ـ231

kitabweb-2013.forumaroc.net

أ ـ : قرأت عليه وسمعت كثيرا من أماليه في معاني الكتاب العزيـــز ، وأنواره ، ودقائق النحو واسراره ، وغوامض علم الاصول وأغواره » .

ب ـ أما كتابه نتائج الفكر فهو من عجائب الدهر .

ج ـ : « وكان رحمه الله ـ أقام للتصريف وعلل النحو برهانا ، وتيـــم أبابا ، وأذهانا، فترشف من ماء العربية أتى «مزنه ، وتوطأ من أكنافها كل سهله وحزنه ، وأفاض على الطلبة من سجله وأجلب على النحاة بخيله ورجله».

ولاحظ ابن مضاء في طبيعة نشاط السهيلي « أنه كان مولعا باختـــراع العلل ، ويعتبرها كما لا في الصنعة وبصرا بها » (74) ،

قدم السهيلي الى مراكش باستدعاء من الخليفة يوسف ، عام (570 هـ ، وحظى لدى رجال الدولة بمكانة عالية ، وكان « في كل يوم يجنيهم من حديثه أزهارا ، ويقطفهم من ملحه آسا وبهارا ، حتى حسده الطلبة ، وجردوا لملامه حساما ، وحددوا للكلام فصولا وأقساما ، وكان وصوله الى الحضرة والعمر قد عسا وذبل عوده « وأقام بمراكش نحوا من ثلاثة أعوام « كلها اضغـــاث أحلام » .(75)

ومن جوانب نشاطه العلمي بمراكش ، تلك المناقشات العلمية التي جرت بينه وبين ابن خروف . (76)

والسهيلي ، فوق ذلك مشهور بمؤلفاته في مختلف فروع المعرفة ، ولـــه آراء واختيارات نحوية عنى بها من الدارسين المتأخرين .

6) ابن خروف : أبو الحسن علي بن محمد . (77)

ـ تلميذ أبي بكر الخدب كما سبق، وانتفعت بعلمه فاس ، قبل مراكش. وتبدو جوانب نشاطه على النحو التالي :

أ ـ انقطاعه لتدريس العربية ، واهتمامه الخاص بكتاب سيبويه .

ب ـ : بحوثه النحوية ، ولا سيما ما وضعه على « الكتاب» من دراسة تحت عنوان « مفتح الابواب في شرح غوامض الكتاب » . وقد أجيز عليها من المنصور الموحدي .

74) الرد على النحاة : 160 ، (75) المطرب : 232 / 233، (توفي صاحب المطرب عام 633هـ) (76) المطرب : 237/231 ، والبغية ج2/81 ، والديبـــاج 150 ، وهديـــة العارفيـــن ج1/520 ، (77) توفي عام 606هـ ابن خلكان ج3/335، والبغية ج2ـ203 ،والذيل ج5ـ319، والتكملة ـ الترجمة : 1884 ، والنفح ج2/640 مغيرها مما هو معروف ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

ج ـ : تصديه للرد على ابن الطراوة ، وابن مضاء ، فيما ارتأيا، من آراء وما قالاه في بعض النحاة الاوائل مما عد طعنا وخروجا عن النقد السليم المقبول .

د ـ :ـ مناظرته العلمية للسهيلي في مراكش .

ـ يعد من أكابر النحاة الذين نبغوا في الغرب الاسلامي . ومن النابهين في مدرسة الخدب . وآراؤه مشهورة في كتب المتأخرين .

7) أبو البقاء البلنسي : جيان بن عبد الله . (78)

اشتهر بمناظراته في كتاب سيبويه التي كان يحضرها كبار أهل العلم بمراكش .

8) ابن مضاء القرطبي : أحمد بن عبد الرحمان ، أبو العباس . (79)

علم من أعلام الاندلس ، وهو مشهور بمواقفه النحوية ، وبمناظراته في علم الفقه والاصول . ويهمنا من نشاطه الجوانب التالية :

أ ـ : خدمة الدولة الموحدية : التحق بالحضرة منذ عام 540 هـ ، وظل يعمل في ظلها الى آخر حياته ، وتقلب في مناصب هامة ، وصل في النهاية الى منصب قاضي القضاة .

ب ـ : تنقل نشاطه العلمي : مارس نشاطه في تينمل، وفاس ، وبجاية، ومراكش .

ج ـ : اختياره الثقافي : اتسم نشاطه بالطابع الديني ، تمشيا مع متطلبات البيئة الموحدية المعروفة باهتماماتها الثقافية . وترتب عن ذلك أمور:

1) موقفه من الثقافة اللغوية ، ودعوته الى الاقتصار على القدر الضروري من المادة النحوية واطراح ما وراء ذلك مما لا يحقق الغاية العملية للنحو .

2) توجيه عنايته الى العلوم الدينية ، وممارسته نشاطه في ضوئها ، استجابة لطلبة الحضرة. ولا يكاد الباحث يعثر على نشاط حقيقي لابن مضاء، في مجال التدريس للغة والنحو على مستوى الدراسات المتخصصة . اما مجال التأليف ، فيبدو انه دخله متأخرا .

3) الانتفاع بعلمه ، كاد يكون مقصورا على طلبة الحضرة ، ومن له

(78) توفي عام 609هـ ، التكملة جـ1/288
79) توفي عام : 592هـ باشبيلية ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

صلة وثيقة برجال الدولة . ومن هنا اهتمت المراجع بابراز جوانب نشاطه بما يتمشى مع هذه الملاحظات .

د ـ اتجاهه في البحث مستمد من مدرسة ابن الطراوة ، ولكنه يعد هبوطا بأسسها عن المستوى الذى عرفت به تلك المدرسة. واضطر الى ذلك، ليلبي مطالب البيئة التي مارس نشاطه في ظلها ، ومن هنا يصبح الاطار العلمي لدعوة ابن مضاء ، لا يتعدى وظيفة « المعلم » للغة ، الذي يسعى الى وضع الكتاب المدرسي المقبول .ويعد بالعكس منه ، نشاط الامام السهيلي ، الذي يتصل بنسبه العلمي الى نفس المدرسة . هذا ، وان فضل ابن مضاء كبير ، ويتجلى بصفة خاصة ، في اثارة الاهتمام بقضايا لغوية هامة ، على النحو الذي يتضح من تتبع كتابه ((الرد على النحاة)) ، ومواقف الدراسين منه قديما وحديثا . (80)

ولقد ساعد على ثبات هذا النشاط اللغوي ، واستقراره ، أمور ، منها :

1) اقبال الطلاب على هذا الفرع من الثقافة ، واقتناعهم بجدوى تعلمه والبحث فيه .

2) ارتفاع المستوى العام للثقافة في المغرب ، فان الحركة الفكرية كانت شاملةلفروع المعرفة . ولاسيما الفروع التي لها صلة وثيقة بفروع النحو واللغة .

3) مستوى المجالس العلمية ، والبحوث التي كانت تدور ورحولها الدراسة ، ومن هنا لاحظنا اهتمام المراجع بابراز هذا الجانب من النشاط النحوي ، وتقديمه بمثل هذه العبارة : « وكان قائما على كتاب سيبويه ، وأصول ابن السراج ، ومعاني القرآن للفراء ، والايضاح للفارسي ويرى أن ما عداها في الصناعة مطرح » ، و « كان واقفا على كتب الفارسي ، وابن جنى ، والسيرافي » . فلم تعد تلك المجالس تقنع بمستوى «الكافي» ، « والواضح» ، و«الجمل» .

4) توجيه الاذهان الى ما في النقد والتقويم للبحوث من غناء فكري ، وما في الكشف والمعاناة من استعداد وتحصيل للخبرة . وفي هذا المجال ، ظهرت بحوث الردود ، وعقدت لمناقشات والمناظرات ، مما أغنى الدرس النحوي وعمل على تأصيله .

---

80) التكملة جا/89، والذيل جا/218 فما بعدها ، والبغية جا-313 ،والرد على النحاة

kitabweb-2013.forumaroc.net

5) ظهور العنصر المغربي ، على مستوى الاستاذ المتخصص في الدراسة النحوية ، كنتيجة طبيعية للجهود التي بذلت داخل المغرب ، وبفضل استمرار الرحلة الى مصر . ونعرض لبعض هذه الكفاءات على النحو التالي :

أولا ـ : أبو حفص الاغماتي : عمر بن عبد الله . (81)

أخذ النحو عن أبي بكر الخدب بمدينة فاس ، ولزمه حتى « أصبح رئيسا من رؤساء النحاة وقال فيه ابن خروف : (82)

« كنا نجتمع عند الاستاذ أبي بكر بن طاهر الخدب ، ومعنا أبوذر بن أبي ركب وغيره من جلة الطلبة ونبهائهم ، فكان أبو حفص أحدنا ذهنا ، وأصوبنا نظرا ، واسبقنا خاطرا » .
وله نشاط ملحوظ في مجال التدريس ، وأخذ عنه جماعة .

ثانيا ـ : أبو الحسن الصدفي : علي بن الحسن الفاسي : (83)

أخذ بفاس عن الخدب ، واشتهر بتدريس كتاب سيبويه وعلم الاصول .

ثالثا : الزرهوني : محمد بن عبد الله بن حسن (84)
اخذ بفاس ، وببجاية ، وبالاندلس، ومارس نشاطه العلمي بمدينة زرهون.
« وكان من جلة النحويين ، وكبار الاستاذين ، مبرزا في الذكاء ، والتيقظ ، مشرفا على علوم الاوائل »

ودرس ما كان عنده طويلا ، وانتفع به خلق كثير . وألف مؤلفات مفيدة، وتنبيهات على كتاب سيبويه ، وغيره مما كان ينتحله من العلوم » .

رابعا ـ : أبو عبد الله بن عمران الفاسي : (85)

أخذ بمدينة فاس ، عن أبي ذر بن أبي ركب ، واختص به ، « وكان ماهرا في علوم اللسان، جامعا لمعارف سنية. وله كتاب في التفسير لم يتمه.

خامسا ـ : أبو الفرج بن فاخر الفاسي . (86)

تلميذ ابن خروف : أخذ عنه بفاس كتاب سيبويه ، تفقها ، ودرس طويلا ، وتفقه به جماعة » .

---

81) توفي عام : 603هـ ، (82) الذيل ـ المخطوط : 53 فما بعدها ، (83) توفي عام 601هـ ، البغية ج2/160 ،

84) لم أعثر على تاريخ وفاته ، الذيل المخطوط : 97، (85) نفس الملاحظة : الذيل :1136

86) توفي عام 629 هـ ، لابنية ج2/244

kitabweb-2013.forumaroc.net

والملاحظ في نشاط هؤلاء العلماء ، قلة حماسهم للتأليف النحوي ، ما عدا الزرهوني الذي ذكر له ابن عبد الملك بحوثا في النحو ، ولا سيما « تنبيهاته على كتاب سيبويه» . ولكن البحث لم يعثر على ذكر لها في لها في المراجع المتاحة ، ويبدوا أن الدراسين لم يحفلوا بها .

أما ما أثمرته الرحلة الى مصر ، في هذا العصر ، فافضل من يمثله ، هو الجزولي الذي مارس نشاطه العلمي ، في مراكش بالنسبة للمرحلة الاخيرة من حياته العلمية. واعتبارا لدوره في حقل النحو، كما سياتي مفصلا، فان تأصيل الدراسة النحوية بالمغرب ، انما يرجع الفضل فيه الى الجهود المتضافرة لمن ذكرنا ، وغيرهم ممن لم تسعفنا المصادر بالتعرف على نشاطهم العلمي . غير أن الجزولي ، يبقى أول عالم مغربي ، تعرف له بحوث في النحو .

ج) مناهجها في البحث :

لوحظ في المصادر النحوية التي كانت متداولة في مجالس العلم بمراكز المغرب ، أنها تمثل الاسس المنهجية للمذاهب الثلاثة المعروفة في النحو العربي : البصري ، والكوفي ، والبغدادي ، بصفة عامة ، وتمثل المدرسة العقلية بصفة خاصة .

والمعروف أن تلك المصادر ، خضعت ـ خلال تنقلها الى المغرب ـ لاسس أخرى ، انتهت اليها المدرسة المصرية ، والمدرسة الاندلسية ، وهذه الاسس المضافة ، وان كانت فرعية ، فانها بالغة الاهمية بالنسبة لطبيعة النشاط النحوى الذى قام في المغرب . ولقد مرت بنا الاشارة ، الى وسائل الاتصال بالمدرستين ، ونضيف هنا ما يلقي أضواء جديدة على هذه الفكرة :

اولا ـ : المدرسة المصرية : تم الاتصال بنشاطها العلمي على النحو التالي:

أ ـ : الطريق المباشر : ونعني به رحلة المغاربة للاخذ عن علماء اللغة بمصر والافادة من البحوث التي تمثل نشاط هذه المدرسة : فقد لاحظنا في شيوخ القاضي عياض ، ومصادره ، ما يثبت هذه الحقيقة ، كما عثرنا على ذكر لتلاميذ ابن بابشاذ في اغمات ولكن المعلم البارز في هذا الطريق ، هو الجزولي .

ب ـ : طريق الاندلس : ويراد به تنقل المنهج المصري عبر الاندلس ، في طريقه الى مراكز المغرب ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

لقد قامت المدرسة الاندلسية ـ كما يرى الدارسون ـ على أساس المذهب الكوفي ، ثم المذهب البصري ، فالبغدادي ، وتم ذلك على هذا النحو :

1) المذهب الكوفي :

كان أول من عمل على نشره ، جودي بن عثمان ، فقد رحل الى بغداد ، وأخذ بها عن الكسائي ، والفراء وظل يدرس كتاب الكسائي بعد رجوعه، وأخذ عنه جماعة . وألف كتابا في النحو . (87)

ثم استمرت محاولة تأصيل هذا المذهب في الساحة الاندلسية خلال القرنين الثالث والرابع ولكن سرعان ما اختفت مصادره الاولى من مجالس العلم ، فلم يعد ذكر لها خلال القرون التالية ، ما عدا « معاني القرآن » للفراء . وشأن الاندلس في ذلك شأن باقي الاقطار العربية الاخرى (88).

2) المذهب البصري :

عرفت أصداء واسعة عن هذا المذهب ، أواخر القرن الثاني ، قبل أن يتم الانتفاع بكتاب سيبويه مع بداية القرن الرابع .

ـ فأبوموسى الهواري ، رحل الى بغداد ، حوالي عام 138 هـ ، وأخذ عن الاصمعي ، وأبي زيد ، ونظرائهما . وحمل معه علما كثيرا ، وهو أول من علم العربية بالاندلس .وله نشاط ملحوظ في الدراسات اللغوية ، وكانت كتبـــه متداولة . (89)

ـ والغازي بن قيس ، وولده محمد : رحلا أيضا الى بغداد ، وأخذا عـن الاصمعي ، والرياشي ، وأبي حاتم ونظرائهم .وأدخلا الى الاندلس علما كثيرا. ونشاطهما كبير ، ولاسيما محمد الذي عرف بدقة النظر . وعنه نقلت الاشعار المشروحة ، التي حملها معه من رحلته ـ وكانت كتبه عند أقوام بطنجة . (90)

ـ وقاسم بن أصبغ ، رحل الى المشرق عام 274 هـ فلقي المبرد ، وثعلبا ، وابن قتيبة ، وغيرهم . وانصرف بعلم كثير ، وكان نبيلا في النحو والعربية. ومال اليه الناس لما رجع الى بلده . (91)

87) توفي جودي عام 198 ، واسم الكتاب الذي ألفه : «منبه الحجارة» ، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي . (ط ، الزبيدي : 208 ، والتكملة جـ1/249 ، والبغية جـ1 ص : 490 ،) (88) يتجلى ذلك في البحوث التي وضعها على كتاب الكسائي ، كل من ابي الحسن بن مفرج (ط،ز، 297) وعبد الله بن سليمان (درود) (ت3257هـ) = التكملة جـ1/366 ، والبغية جـ2/296، وط، الزبيدي : 297 ، (ولا يعرف تاريخ وفاة ابن مفرج، 89) ط، الزبيدي : 275، نفسه : 276ـ289ـ331،(توفي محمد بطنجة عـــام 302هـ) 91) كانت ولادته عام 247هـ ، (النفح جـ2/47) وبغية الملتمس : ت 1298)

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ محمد بن عبد السلام الخشني : لقي في رحلته المازني ، والرياشي ، وامثالهما ، وروى عن عرب البادية . وانتفع بعلمه على نطاق واسع . (92)

ـ وزيد البارد : قام بترتيب أبواب كتاب الاخفش ، وكانت مفرقة في النسخة التي دخلت الى الاندلس ، وقد رأى صنيعه ، الزبيدي .(93)

ـ وقاسم بن ثابت : يتلقى علمه في مصر، ويؤلف كتاب «الدلائل» الذى افتخرت به الاندلس ، وزكى ذلك الافتخار ، أبو علي القالي .(94)

ـ ومحمد بن موسى (الاقشنين) : يعتبره الدارسون أول من أدخل « كتاب سيبويه » الى الاندلس وأخذ عن علماء بغداد ومصر، ومن الاخيرة انتسخ « الكتاب » . (95)

وابن عمير : أحمد بن يوسف : « كان من أعلم الناس بالنحو ، وأحفظهم لمسائله ، وكان كتاب سيبويه بين يديه ، لا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه ». (96)

ـ والبواب : محمد بن أبي علاقة : رحل الى بغداد ، وأخذ عن أبي اسحاق الزجاج ، وابن الانباري ، والاخفش الصغير ، ونفطويه . وحمل معه « كامل المبرد » . (97)

ـ وأبو على القالي ، المشهور، يناظر في قرطبة، علماءها ، وينتصر لسيبويه والبصريين . (98)

وعر فهذا المذهب ، خلال القرن الرابع ، عناية خاصة ، وكادت جهود العلماء تقتصر على مؤلفاته في القرون التالية، على النحو الذي يتضح من البحوث الاندلسية التى وضعت على كتاب سيبويه ، وغيره من الكتب التى تضمنت أسس ما عرف بالمذهب البصر ي، بالرغم من انتفاعها بآراء الكوفيين . (99)

---

(92) توفي عام 286 (ط، الزبيدى : 290، والنفح ج2/236، والبغية 1/127، وبغية الملتمس :ت:202)

3) توفى عام 300هـ ، ط، الزبيدي : 308 (94) توفى عام 302هـ، (ط،الزبيدي :309 ، والنفح 2 50/49 ، وبغية الملتمس : ت : 1300) ، (95) توفى عام 307 هـ ، (ط،الزبيدي : 305) ،

96) توفى عام 336هـ ، ط، الزبيدي 325، (97) النفح 2/150، والتكملة ج1/362 ،

98) ط، الزبيدي : 202 والنفح 3ـ71ـ73 (وصل القالي الى الاندلس علم 330هـ)

99) ذلك هو طابع بحوث المبرد ، والسيرافي ، وابن السراج، والفارسي ، وابن جني وغيرهم من عناصر المدرسة البغدادية التي يعتبر مذهبها « تلفيقيا » ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولكن النحو في الاندلس ، لم يأخذ طريقه الصحيح ، الى مستوى الدراسات المتخصصة ، ا لاعلى يد أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي ، فقد قال الزبيدي : (100)

« ولم يكن عند مؤدبي العربية، ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو، كبير علم ، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم . وذلك أن المؤدبين انما كانوا يعانون اقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها ، وتقريب المعاني لهم في ذلك ، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها ، والاعتلال لمسائلها ، ثم كانوا لا ينظرون في امالة ، ولا ادغام ، ولا تصريف ، ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها ، حتى نهج لهم سبيل النظر ، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق ، من استقصاء الفن بوجوهه ، واستيفائه على حدوده ، وأنهم بذلك استحقوا اسم الرئاسة » .

وأبوعبد الله الرباحي استقى علمه ، من مدرسة مصر ، فأخذ بها عن أبي القاسم بن ولاد ، وأبي جعفر النحاس وغيرهما . « وكان حاذقا بعلم العربية ، دقيق النظر فيها ، لطيف لمسلك في معانيها ، غاية في الابداع والاستنباط » « وكان قليل المعاناة لدراسة الكتب ، ومطالعة المسائل انما دأبه الغوص على دقيقة يستخرجها ، ولطيفة يثيرها ، وقياس يمده ، وأصل يفرعه» . (101)

وانقطع لتدريس النحو ، وعكف على كتاب سيبويه ، وعقد للمناظرة فيه مجلسا في كل يوم جمعة ، وأخذعنه رواية ، واحتل مكانة عالية لدى رجال الدولة . (102)

فمنهج المدرسة المصرية ، اذن ، هو الذي طبع الدراسة النحوية بالاندلس بطابعه المتميز ، بفضل نشاط الرباحي ، وتلاميذه الذين شكلوا بعده ، مدرسة حقيقية ، تطورت على النحو التالي :

1) النشاط النحوي الذي ازدهر على يد طائفة من العلماء ، وأبرزهم :

ـ أبوبكر الزبيدي المعروف بمؤلفاته . (103)

---

100) ط، الزبيدي : 238/236 ، (101) نفسه ومقدمة الكتاب ط، ع، هرون : 3ـ11) (توفى النحاس عام 338هـ)، (9) ط، الزبيدي ،

102) ط، الزبيدى ـ نفس الصفحات ، وتوفى الرباحي عام : 358هـ، (103) توفى عام 379

kitabweb-2013.forumaroc.net

أبوعبد الله محمد بن عاصم ، «وكان لا يقصر عن أكابر أصحـــــاب المبرد» . (104)

ـ أبونصر هرون بن موسى ، وله شرح على كتاب سيبويه .(105)

ـ أحمد بن أبان بن سيد ، الذي وضع بحوثا فـــي النحـــو ، منـهـا : « العالم والمتعلم » ، وشرح كتاب الاخفش ، وشرح كتاب سيبويه ، . (106)

2) النشاط اللغوي العام ، الذي ركز أسسه ، وثبت دعائمه ، أبو علي القالي وتلاميذه ، وأفضل من يجدر ذكره في هذا المجال :

ـ ابـ نالافليلي : أبو القاسم ابراهيم بن محمد . (107)

ـ أبوبكر : خطاب بن يوسف (108)

ـ ابن القوطية محمد بن عمر . (109)

ـ ابن سيده : أبو الحسن علي بن أحمد . (110)

3) دخول مؤلفات المدرسة العقلية الى الاندلس ، واتساع الانتفاع بها ، ونعني بها : بحوت المبرد والسيرافي ، وابن السراج ، والفارسي ، وابـــن جنى . وقد ساعدت هذه البحوث وغيرها على الافادة من كتاب سيبويه ، مما جعل المدرسة الاندلسية ، تنتج بحوثا نحوية هامة .

4) بروز الشخصية الاندلسية واستقرار معالمها ، على يد ((الاعلـــم الشنتمري)) ومدرسته ، و ((ابي مروان بن سراج)) ومدرسته . (111)

الى هذا الحد ، نكون قد حاولنا توضيح ماعنيناه بالطريق الثاني ، فـي اتصال النشاط النحوي المغربي ، بالمنهج المصري ، ونشير الى أن العـــلاقة ظلت مستمرة ونشيطة بين علماء الاندلس ، وعلماء مصر ، كما يتبين ذلك من تتبع جهود المدرستين في العصور اللاحقة .

ثانيا ـ : المدرسة الاندلسية :

تقدم القول على وسائل اتصال النشاط المغربي ، بهذه المدرسة ، بما فيه الكفاية ، فاننا قررنا، ان هذه المدرسة نقلت نشاطها العلمي الى مراكز المغرب،

---

104) توفى عام 382هـ ، (105) توفى عام 401 ، (106) توفى عام 382هـ، (107 توفى عام 441هـ : (108) توفى عام 450هـ، (109) توفى عام 367هـ، (110) توفى عام 458 هـ ،(111) توفى الاعلم عام : 476هـ، وابو مروان عام : 488هـ ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

وأقامت الدراسة النحوية المتخصصة . ونزيد هنا أن مناهج علمائها خضعت لموقفين اثنين :

الاول ـ : موقف اتسم بالتقدير والاحترام لعلماء المشرق وبحوثهم ، واعترف لهم بالفضل والرئاسة في علم اللغة والنحو ، وفي اطار هذا الموقف ، مارس أصحابه نشاطهم العلمي ، وفي ضوئه ، برزت اجتهاداتهم ، التي أضيفت الى ما تضمنته المصادر الاصلية للنحو العربي . ومن ثم لم يتجرأ أحد من أصحاب هذا الاتجاه ، على الطعن في سيبويه ، ومن سار على نهجه ، من علماء المدرسة العقلية . ولم يحاول نقض الاسس المنهجية أو رفضها ، باعتبارها عناصر ثابتة في الدراسة اللغوية ، وانما أسهموا في تطويرها .

الثاني ـ : موقف امتاز بمحاولات للاجتهاد ، وفرض الشخصية الاندلسية ، ولكن أصحابه تجاوزوا مطالب الاجتهاد في العلم ، الى الطعن والقدح في سيبويه واتباعه ، واتجهت المحاولة ، الى رفض بعض الاصول التي ارتضاها النحو العربي بصفة عامة ، والبصريون بصفة خاصة .

ولقد فرض الاتجاه الاول ، الرباحي ، وثبتت أركانه ، مدرسته، ومدرسة أبي علي القالي . ونقله الى المغرب ، علماء كثيرون ، أنبههم : أبوبكر الخدب، وابن هشام اللخمي ، والعبدري وابن خروف . كما سبق بيانه .

أما الموقف الثاني فظهرت بوادره أواخر القرن الرابع، واستمر ضئيل الاثر خلال القرن الخامس ، وبلغ ذروته مع بداية القرن السادس ، على يد أبي الحسين المعروف بابن الطراوة ، وتلاميذه . (112)

فابن الطراوة . تجرأ على تغليط سيبويه، وتجهيل غيره ، ونسب الفارسي الى الجنون ، وكان مبرزا في علوم اللسان ، نحوا ولغة وأدبا ، وله آراء في النحو انفرد بها ، لا يعتقد الصواب في غيرها ، وكتبه مشحونة بتلك الآراء ، والمذاهب التي خالف فيها النحاة وتصدى له ابن خروف ، وجهله ، ونسبه الى الاعجاب بنفسه . (113)

وتلميذه : السهيلي : لا يقل موقفه من سيبويه ، والفارسي ، والفراء ، عن موقف استاذه . (114)

---

112) يبدو ذلك في نشاط ابن الحصار المشهور بابن مضاء (ت: اواخر القرن الرابع) والحسن ابن الوليد المعروف بـ « العريف» (ت: 390هـ) وأبي الحسن المعروف بالزيات (ت: 440هـ) اما ابن الطراوة فهو : سليمان بن محمد وتوفي عام : 528هـ ، (ط، الزبيدي : 331 ـ وانتكملة ج1/ 409 ، والذيل ج4ـ79

113) المراجع السابقة (114) ذلك بين في «اماليه»

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولكن البيئة العلمية في المغرب ، استجابت للموقف الاول ، ولم تتأثر كثيرا بالموقف الثاني الذي انتقل الى مراكش ، مع السهيلي ، وابن مضاء . ومن ثم ، فضل الدارسون أسلوب الخدب وابن خروف ، والجزولي الذي حمل معه من مصر منهجا جديدا ، هو منهج ابن بري ، ولعل هذا هو السبب الرئيسي ، في قلة الاهتمام بما دعا اليه ابن مضاء .

4) أهمية هذا البحث :

تلك كانت المعالم البارزة في عصر الجزولي ، وهي معالم تصور الجوانب الايجابية في عصر الموحدين أكثر مما تشير الى الجوانب السلبية فيه ، ولقد قصدنا الى ذلك قصدا ، لان جل ما يؤخذ على الخلافة الموحدية، يقع خارج الفترة التى عاش فيها الجزولى (540ـ607هـ) باستثناء ما أثير من نقاش ، حول موقف عبد المومن ، من اللغة العربية . ووجهة نظرنا فيه تتلخص في النقط التالية :

أ ـ : ان «المهدي» ، هو الذي خلق البيئة الموحدية على المستوى الرسمي، وركز فيها عناصر البيئة البدوية، واهمل الاهتمام باللغة العربية ، ولم يشجع اصحابه على استخدامها ، وحاول استخدام « اللسان الغربى » في نشر دعوته : نطقا وكتابة .

ب ـ : ان عبد المومن ، صار على نهج «امامه» ، في شؤون الثقافة والاهتمام باللغة ، استجابة لبيئته التي كانت عاجزة عن الاستخدام الصحيح للغة العربية ، فضلا عن دراستها .

ج ـ : ان الظروف الجديدة التي أحاطت بدعوة « المهدي» حين انتصارها بقيادة عبد المومن ، فرضت نفسها على الخلافة وقادتها ، فتمكنت العناصر المثقفة المتحضرة ، من السيطرة على شؤون الفكر والثقافة في الدولة ، وعملت على تأصيل استخدام اللغة العربية وحدها ، ثم اقامة دراسة لغوية تستجيب للموقف الجديد ، وكانت ـ بالطبع ـ تلك العناصر من خارج نطاق بيئة الموحدين العاجزة . وفي هذا المجال ، يبدو فضل العلماء الاندلسيين الذين وفقوا في هذه المهمة واستطاعوا حمل عبد المومن على تغيير موقفه ، والاستجابة لمقتضيات البيئة الجديدة .

ان الجزولي ـ في ضوء ما سبق عرضه ـ يحتل مكانة هامة في تاريخ النحو بالمغرب ، فهو أول نحوي يعثر على بحوثه ، ويتصل ـ في نسبه العلمي ـ بمدرسة مصر ، ويمارس نشاطه العلمي ، في مختلف مراكز العلم ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

بالغرب الاسلامي . وهو ـ فوق ذلك ـ من النحاة الذين انتفع بعلمهم علـــى نطاق واسع ، ولمدى أجيال .

ومن هنا ، وقع التفكير ، في اعداد هذا البحث ، ليتناول :

ـ حياته العلمية ،

ومنهجه في البحث ،

ـ وتأثيره في حقل النحو ،

ـ وتقويم منهجه ، بالكشف عن جوانب الاصالة في بحوثه ، وتحديـد مواطن الضعف فيها، بهدف اعادة النظر فيها ، بما يتمشى مع المنهج «العربى الحديث » .

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الباب الأول: حياته العلمية

حياته:
رحلته:
وفاته:
شيوخه:
لمحة بعد الثقافي:

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الأول : حياته

أبو موسى الجزولي : عيسى بن عبد العزيز ، احد النحـاة النابهين في الغرب الاسلامي خلال القرن السادس . (115)

1 ـ : نشـأتـه :

ولد عام 540 هـ ، بموضع يدعى « ايداوغردا» من مواطن قبيلة «جزولة» باقليم سوس . ولا يعرف عن نشأته الاولى ، ما يساعد على الالمام بأطـوار طلبه العلم في بلده ، فالمراجع المتاحة تسكت سكوتا تاما عن هذه الفترة الهامة من حياته :

ـ ان ابن عبد الملك ، أفرد له ترجمة طويلة ، كشفت عن جوانب هـامـة من نشاطه العلمي ، ولكن في المراحل اللاحقة ، والمفروض ، أن يكون متوفرا على معلومات كبيرة عن أبي موسى ، فقد أخذ عن بعض تلاميذه ، «وحدثه غير واحد ممن لقيه» . (116)

ـ وابن خلكان ، وقد استقى مصادر ترجمته ، من جهات متعددة ، فـي مقدمتها تلاميذه ايضا لم يف صنيعه بالمراد . أما المراجع الاخرى ، فما كانت الا ترديدا للذيل والوفيات .

ولكن الباحث يلاحظ أن قبيلة « جزولة» ، كانت من القبائل النابهة ، وأنهـا توفرت على بيئة ثقافية ملائمة لقيام نشاط علمي ، ولو على نطاق محـدود ونبغ فيها كثير من رجال العلم ، لعل أشهرهم عبد الله بن ياسين ، مؤسس الدولة المرابطية .(117)

ومن هنا يصح الافتراض ، بأن أبا موسى ـ ان كان قد نشأ في قبيلته (118)

---

115) الذيل المخطوط : 71ـ78 ، والوفيات ج3/488ـ490 (ط. احسان عبـاس) ، والبغية ج2 : 236، وطبقات القراء ج1 61، وهدية العارفين ج2/807، والذكريات : 19

116) عني ابن عبد الملك ، بنسبه ، وشرح الاعلام الواردة فيه ، ويذكر أن هناك خلافا بين المراجع في ذلك النسب ، كتابة بعض اعلامه ، (انظر الذكريات : 19)

117) المدارك ج4/481 فما بعدها ، والذكريات 19، ص: 6 واعمال الاعـلام لابـن الخطيب : 229

118) ان هذا الشك له ما يبرره ، في ضوء علاقة الدولة الموحدية ببعض أسر جزولة ، ولاسيما ما ارتكبه ضدها ، عبد المومن ، (انظر البيذق = المقتبس : 48/41)

kitabweb-2013.forumaroc.net

تفاعل مع تلك البيئة، ونال قسطا من العلم بها ، وأحسن من الاستخدام اللغوي ، ما يجعله مهيئا للافادة من مجالس العلم بمصر ، باعتبارها مبدأ حياته العلمية الحقيقية .

2) رحلته :

قام أبو موسى برحلة علمية واسعة ، اختلفت مقاصده منها ، وتواصلت أوجه نشاطه خلالها ، وتتبع مراحلها يبدو على هذا النحو :

أ ـ : نشاطه في مصر :

« شرق أبو موسى وحج ، وحضر بمصر ، مجلس أبي محمد (119) ، فبهذه العبارة الموجزة تحدث ابن عبد الملك ، عن مبدأ الرحلة ، وعبارة غيره أشد اقتضابا . ويظهر أن تلك الرحلة اتخذت في بدايتها ، وجهة دينه ، ولم تتحول الى الوجهة العلمية ، الا بعد تمكن أبي موسى من الاستفادة المطلوبة ، في مجالس العلم بمصر . وبصرف النظر عن الغرض الديني فيها ، فان تاريخها غير معروف ، كما أنه لا يعلم : ما اذا كان قد تلقى علما ، بمراكز الثقافة العربية قبل اتصاله بمراكز مصر .

ولعل المركز العلمي لمصر ، وشهرة علمائها ، واغناءهم مجالس العلم بها ، من العوامل التي جعلت أبا موسى يفضلها على غيرها من الحواضر الاسلامية الاخرى : بحيث اتيحت له الظروف المواتية لطلب العلم ، وتلقيه عن أشهر النابهين فيه . على أن الرحلة العلمية الى أرض الكنانة ، كانت أحد الاسس التي قامت عليها الحركة الثقافية بالمغرب . (120)

وعلى أية حال ، استقر أبو موسى بمصر ، « وحضر مجلس أبي محمد بن بري ، رئيس النحويين بالبلاد المصرية ، والمرجوع اليه في وقته ، في علم العربية ، وأبو موسى لا يحسن شيئا من النحو ، فبحبه في العلم ، ومواظبته على طلبه ، لم يمر له الا القليل ، حتى فهم الطريقة وتكلم فيها مع أربابها » . (121)

ولعل أبا موسى كان يحسن شيئا من « النحو» ، وأنه قد تعلم منه القدر الضروري ، الذي ساعده على تعلم اللغة العربية الفصحى ، نطقا وكتابة، ضمن الثقافة العامة التي كانت معروفة في البيئة التي عاش فيها ، وتفاعل مع متطلباتها . وفي تلك الحالة وحدها ، يمكنه ان « يفهم الطريقة ، ويتكلم

119) الذيل المخطوط : 72، (120) ص: 23 من المقدمة ، (121) الذيل المخطوط : 72،

kitabweb-2013.forumaroc.net

فيها مع أربابها » ، ثم يستطيع ان يفيد من مجالس « رئيس النحويين » وينتفع بما يجري فيها من مباحثات ، ومناقشات . أما أنه « لا يحسن شيئا من النحو » والحالة ما ذكر ابن عبد الملك ، فغير سديد ، وليست الرغبة في العلم ، والمواظبة على طلبه ، بسببين كافيين ليصل أبو موسى الى مستوى طلبة ابن بري ، مهما كان المستوى النحوي الذي بدأ به في تلك المجالس .

وأغلب الظن ، أن أبا موسى ، قد تردد على مجالس أبي المحاسن النحوي ، قبل أن يعكف على قراءة النحو على أبي محمد بن بري ، ويأخذ عنه ـ ضمن ما أخذ ـ بوعي وفهم ، بحوثه على صحاح الجوهري ، ويكتبه بخطه . (122)

وروى بالاسكندرية عن السلفي ، وأبي حفص التميمي .

ب ـ : نشاطه في بجاية : (123)

امتاز مقامه بها ، بدورين :

الاول : دور التلمذة : فقد أخذ بها عن أبي عبد الله بن ابراهيم ، أصول الفقه ، ولزمه حتى أتقنه » . (124)

والثاني : دور الاستاذ : درس بها مدة اقامته العربية ، « وانتفع به خلق كثير ، ورأيت جماعة من أصحابه » (125) . ومن أشهر تلاميذه : ابن معطي، صاحب « الدرة الالفية» ،

ج ـ : نشاطه في المرية :

« ثم أجاز البحر الى الاندلس ، فكتب بالمرية زمانا ، وأخذ عنه بها من أهلها جماعة » (156) والى جانب الاشتغال بالتدريس ، برز نشاطه على مستوى التأليف ، فقد اهتمت المراجع بابراز هذا الجانب من نشاطه العلمي :

ـ ورد في البغية ان ابن غالب ، وابن الشواش ، أخذا عن أبي موسى «الجزولية » تفهما وانهما انتصبا لتدريس العربية بعد رجوعه الى المغرب .(127)

---

122) ذكره في شيوخه بمصر ابن عبد الملك ، (الذيل المخطوط : 72،)

123) لا يعرف تاريخ خروجه من مصر ، ولا تاريخ استقراره ببجاية ، وقد كان بها عام 580 هـ ،

(التكملة ج2/658) (124)الذيل المخطوط : 72 ، (125)الوفيات ج3/488ـ489، والذيل المخطوط : 72 ، (126) الذيل نفسه 72 ،(127) ج1/430 وج2/28.

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ وجاء في التكملة ، أن أبا موسى أملي على « الجمل » ، ما عرف بـ « القانون والاعتماد » (128)

وليس لدينا ما يقطع ببداية هذا النشاط ، في المرية بالذات، فان المراجع لم تشر اليه ، خلال مقامه ببجاية ، مع احتمال ان يكون ابن معطي ، قد أخذ كتاب « القانون» عنه بها ، قبل ان يرحل الى المشرق، ويستقر به، (129)

ويتضح من عبارة أبن عبد الملك ، ان أبا موسى ، لا يعرف له نشاط علمي في غير « المرية » من مدن الاندلس . ولكن الدكتور شوقي ضيف ، يقول : (130)

« وعاد فنزل الاندلس وتصدر للاقراء بالمرية وغيرها ، وأخذ عنه العربية جماعة ، منهم : الشلوبين وابن معط » .

ولعل هذه العبارة ليست الا فهما خاصا لقول صاحب البغية : (131

« وعاد فتصدر للاقراء بالمرية وغيرها ، وأخذ عنه العربية جماعة ، منهم: الشلوبين وابن معط » ، والثابت أن ابن معطي ، أخذ عن أبي موسى ببجاية ، ومنها رحل الى المشرق واستوطنه . وان الذي صحب أبا موسى الى المرية ، هو ابن مفداس .(132)

اما أبو علي الشلوبين ، فليس لدينا ما يؤكد صحة أخذه عنه ، لا في المرية ، ولا في غيرها ، وكل ما يثبت اتصاله به ، هو تلك المناظرة التي جرت بينهما ، في مراكش ، كما يأتي بعد قليل بل لدينا ما يبرر الشك في تلمذة أبي علي ، لابي موسى :

1) ان أبا علي لم يشر الى ذلك ، في شرحيه للقانون ، ولقد روى عنه بمثل هذه العبارة : « وحكي لي عن أبي موسى » ، او « نقل لي عن أبي موسى » ، (133)

2) ان صورة اللقاء الذي تم بين الرجلين ، في تلك المناظرة توضح أنه لم يسبق لهما تعارف .

3) ان أبا جعفر اللبلي ، تلميذ أبي علي الشلوبين أكد عدم وجود نسب علمي مباشر بين أستاذه وبين أبي موسى ، (134)

---

(128) التكملة ج1/169 وج2/607. (129) سياتي في ترجمته ما يوضح ذلك ،
(130) المدارس النحوية: 301 ، (131) ج2/236،(132) الذيل المخطوط : 131 ،
133) سياتي تفصيل القول على الصلة العلمية بين أبي علي ، وأبي موسى ،
134) الذكريات : 19 ص : 21 ، وتوفي اللبلي : عام 691 هـ ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

د ـ : نشاطه في مراكش :

« ثم عاد الى العدوة ، واخذ عن ابي محمد الحجري ، واستوطن مراكش» ، (135)

على ذلك النحو الذي سبق ، أنهى أبو موسى رحلته ، وتنقله في الغرب الاسلامي ، وفضل الاقامه بمراكش ، وظل بها بقية حياته ، بعد ان سلخ من عمره ، نصف قرن او يزيد ، (136)

وكانت مراكش ، حينذاك ، في أوج ازدهارها : السياسي ، والحضاري، والثقافي :

فالمنصور قد بلغ قمة مجده ، بفضل انتصاراته العسكرية ، والمنشآت العمرانية منتصبة في مختلف انحائها ، والحركة الثقافية وصلت الى أعلى مستوى لها . والبيئة اللغوية فرضت مكانتها ، وأزالت عن طريقها ، الحواجز والموانع . اما الدراسة النحوية ، فقد أوصلها العلماء الاندلسيون الى المرتبة الرفيعة بين مختلف فروع المعرفة . (137)

وفي ضوء تفاعل أبي موسى مع البيئة الجديدة ، وعلاقاته مع عناصرها ، نقسم هذه الفترة الاخيرة من حياته الى مرحلتين :

الاولى : مرحلة الحياة العامة : وكان نشاطه خلالها ، بعيدا عن اشراف « البيئة الموحدية » ، وسلطاتها الرسمية ، ويمكن عرض أوجه ذلك النشاط على النحو التالي :

أ ـ : التدريس :

ـ « واستوطن مراكش ، وانتصب فيها ، لتدريس العربية » . (138)

ـ « ولما شاع ذكر أبي موسى واشتهر أمره ، وعرف قدره ، تكاثر طلبة العلم عليه وانثالوا من كل حدب اليه حتى ضاق عليهم ذلك المسجد الذي كان يدرس فيه ، فانتقل الى مسجد ابن الابكم » ،

ـ وكان يدرس الى جانب العربية ، قراءة أبي عمرو . (139)

ـ ورحل اليه للاخذ عنه، وقصده الطلاب، من الاندلس، والجزائر ،(140)

---

135) الذيل المخطوط : 72 فما بعدها ،

136) كان رجوعه الى المغرب قبل عام 591هـ ، تاريخ وفاة ابي محمد الحجري ،

137) سبق استعراض ذلك في المقدمة ، (138) الذيل المخطوط : 72، (وما بعدها : 74/73) (139) الوفيات جـ3/490، (140) الذيل المخطوط ، ونيل الابتهاج : 352 ، وعنوان الدراية : 281ـ215ـ322، والتكملة جـ2/619، والبغية جـ1ـ363 وجـ2/242 ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

وهكذا احتفت البيئة العلمية ، في مراكش ، بأبي موسى ، واقبلت على مجالسه العلمية ، ذلك الاقبال الكبير .

ب ـ : التأليف :

اتسعت مجالات نشاطه على هذا المستوى ، استجابة لمطالب البيئة العلمية التي كانت تعنى بدراسة النحو ، في مصادره الاصول ، فالى جانب عنايته بتهذيب « القانون » ذكرت له بحوث على أصول ابن السراج ، وايضاح الفارسي ، وكتاب سيبويه ، ومفصل الزمخشري ، . (141)

ج ـ : المناظرة :

جرت بينه وبين أبي علي الشلوبين ، مناظرة تمت في المسجد الاول الذي كان أبو موسى يدرس فيه ، ويمكن تلخيص ما قيل فيها في السطور التالية : (142

ـ قدم أبو علي على مراكش ، لاول مرة « وذكره عتيد ، وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه من أهل العلم بالعربية » ،

ـ وعند وصوله الى المسجد وجد طلبة أبي موسى « يتفاوضون في مسائل من النحو » ومكث يتابع مأخذهم في المناقشة

ـ وفي تلك الحالة « دخل أبو موسى : رجلا دقيق الادمة ، تعلوه صفرة، ذا غديرتين ، مبتذل الملبس ، على رأسه قلنوسة عزف ، على زي ذوي المهن من برابرة البوادي » ،

ـ « وعندما أطل عليهم سكتوا وسكنوا هيبة له واجلالا ، ، ولما استتر بأبي موسى المجلس ، أخذ يتكلم في بعض أبواب العربية : بضبط قوانينها ، وتقييد مسائلها ، واحكام أصولها » ،

ـ وكان طلبة المجلس ، حلقتين : الاولى للمبتدئين ، والثانية للشادين ،

ـ فوجه أبو علي ، لابي موسى سؤالا في الحلقة الاولى ، فاجابه بجواب متوسط ، وآخر في الحلقة الثانية ، فاجابه بغاية التحقيق والتدقيق .

وأضاف ابن عبد الملك ، واصفا حال ابي علي ، بعد المناظرة ، :

---

141) الذيل المخطوط : 74/73، والذكريات 19، وسياتي بعد قليل ، عرض لمؤلفاته ، والغالب على الظن ، ان جل بحوثه النحوية من انتاج هذه المرحلة ،

142) الذيل المخطوط : 75/74، وقانون اليوسي : الكراسة 1/17 والذكريات 19ـ24

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ « بما لاعهد لابي علي بمثله ، فبهت عند ذلك وسقط في يده وقال :

« اذا كان مثل هذا الموضع الخامل ، الذي لا يكاد يؤبه له ، ولا يعد من كبار مجالس العلم لكونه في اخريات البلد ، ينتصب فيه للتدريس مثل هذا البربري ، البعيد في باديء الراي عن التكلم ، فضلا عن مثل هذا الاستبحار في النحو ، فما الظن بالمجالس المختلفة والمساجد المشهورة التي يعتني بها وبمدرسيها ولاة الامر ، ويعظم فيها الحفل ، ويجتمع اليه أكابر طلبة العلم هذا بلد لا أسود فيه بعلمي » .

ـ « فانكفأ للحين من ذلك الموضع ، ولم يحل بمراكش ، ولا حضر مجلسا مجلس اساتيذها ، وعاد الى بلده » اشبيلة « مقضيا العجب مما شاهده » ،

ان سند ابن عبد الملك ، فيما رواه أوضحه بقوله : « وحدثني غير واحد ممن لقيه » ، وتدل عبارة قانون اليوسي ، أن المناظرة كانت متداولة بين العلماء . وفي ذلك ، ما يجعلنا نطمئن الى صحة وقوعها ، والاستناد الى نتائجها ،

ولقد كشفت تفاصيل تلك المناظرة ، عن أمور ، على جانب كبير من الاهمية :

1) مستوى البيئة العلمية في مراكش ، وتعدد مجالاتها الثقافية، واحتفاء الدارسين بها . ولاسيما ما ورد فيها من اشارات الى النشاط اللغوي .

2) المستوى النحوي الذي كان أبو موسى يتوفر عليه ، حتى استحق من أبي علي ، وصفه بالاستبحار في علم النحو ، .

3) تعدد مستوى طلبة أبي موسى ، ونشاطهم المتواصل في مسائل النحو ، ويشار الى أن هؤلاء من أوائل طلبته بمراكش ، قبل ان يشتهر أمره بها .

4) ما في طريقته : في صياغة البحوث النحوية ، وكيفية القائها : من جدة ، الامر الذي جعل مناظره أبا علي ، يعجب بها ، لانه لا عهد له بمثلها .

5) الصلة العلمية الوثيقة بين الاندلس ، وعاصمة الخلافة ، وتصور علماء اشبيلية ، بصفة خاصة لمستوى نشاط علماء مراكش .

6) الحالة الشخصية التي كان عليها أبو موسى ، ولاسيما ما وصف به

kitabweb-2013.forumaroc.net

ملبسه ، وهيأته ، بالرغم من تنقله بين بيآت حضارية متعددة متنوعة . ولعل لهذه الحالة بالذات ، صلة ما ، بموقف المنصور منه ، على ما سيأتي بعد قليـــل .

7) ان ما قيل عن تلمذة أبي علي الشلوبين لابي موسى ، غير صحيح ، على النحو الذي توضحه عبارة أبي علي نفسه .

8) ان نتائجها السلبية ، بالنسبة لابي علي ، ذات علاقة وثيقة بموقفه من « القانون » فانه كان يرى ، أنه ليس لابي موسى . (143)

ولكنها، لم تكشف عن صلب ما جرت حوله المناقشة، وحرصت على ابراز شخصية أبي موسى ، ولم تعن بشخصية أبى علي ، الا في جوانبها السلبية . واذا كان من المقبول ، ان يكون أبو موسى على الصفة التي رسمها له ، ابن عبد الملك ، باعتبار ما اكتسبـه في رحلته من علم ، وما عاناه من تجـربـــة أثناء تنقلاته ، فانه ليس من المقبول ، أن يكون أبو علي ، مستحقا كـــل الاوصاف التي تضمنتها ، عبارة المناظرة ، اللهم الا اذا كانت هناك تفاصيل أخرى ، لم ترد فيها . (144)

المرحلة الثانية : مرحلة الحياة الرسمية : قامت ظروف جديدة أواخـــر عصر المنصور ، وفرضت على أبي موسى أن يقضي الشطر الاخير من حياته العلمية ، في ظل بيئة ثقافية خاصة ، كانت خاضعة لاشراف الخلـفـــاء ، وموجهة وجهة معينة في ممارسة نشاطها العلمي ، على ضوء الاختيار الثقافي للموحدين ، فلم يكد أبو موسى يستقر بمراكش ، ويمارس نشاطه العلمي ، في مراكز الثقافة العامة ، ويقبل على مجالسه طلاب العربية على النحو الـذي مربنا ، حتى اهتم به المنصورالموحدي : فسلط عليه أعوانه لمراقبة أحواله ، والكشف عن باطن أمره ، ولما تأكد مما هو عليه : من الدين والزهد والتقشف، والاعراض عن أبناء الدنيا ، والانقطاع الى العلم وأهله ، وابتعاده عن مخالطة الامراء ، والولاة ، واصحاب الجاه والنواميس السلطانية ، قرر اجباره علـــى الدخول في « حضرته» ، ليجعله أحد عناصر تلك البيئة ، وتتضح قوة هـذا الاجبار من المواقف التالية :

1) (((الامر))) الذي أعطاه المنصور لرئيس وزرائه ، عندما بعثه لاحضار أبي موسى .

---

243) في الفصل الثاني عرض لهذا الموقف ومناقشته .

144) حقا ان ابا علي . كان في بداية الطريق الى الشهرة ، ولم يصل بعد ، الى مستوى أبي موسى ، لا في المجال النظري . ولا في المجال التطبيقي .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« انه ان وافقه على الوصول معه ، استصحبه مكرما معززا ، وان ظهـــر منه تأب ، او تلكؤ ، ضرب عنقه في مجلسه ، وجاء برأسه » ،

2) الموقف الذي حصل في مجلس أبي موسى ، حين أبلغ الخبر :

« ثم دنا له الوزير ، وقال له : أجب أمير المؤمنين فانا رسولاه اليـك . فسبحل وحسبل وحوقل وقال : مالي ولامير المؤمنين ؟ وأخذ يكررهـــا . . فتشاغل عنه الوزير بالتكلم مع بعض من وليه من طلبة المجلس ، وأشار الـى رئيس الطلبة بان يلقي اليه ما يهون عليه اجابة الدعوة ، والعمل على مرضاة أمير المؤمنين ، ويعرض له بما تجره عليه الاباية مما يحذر عليه ، فلم يـــزل يتلطف به ، حتى أجاب الى مادعي اليه ، على كره منه ،

3) لقاء المنصور :

وتوجه ابو موسى لتوه ، مع الرسولين ، « حتى انتهيا به الى مجلس المنصور ، فدخل عليه متلففا في عباءة ، مؤتزرا بقطعة ثوب صوف ، فعجـب المنصور من هيبته ، واختبره بكل وجه ، واستنطقه : فألفاه أحد رجـــــال الكمال : فصاحة ، ودينا ، وفضلا ، وعلما » ، (146)

ولما انتهى المنصور من «تحقيقه» مع أبي موسى ، أعطى أوامره لرجـال دولته ، بإكرام العنصر الجديد في « الحضرة » ، وتقديم كل ما يناسب مقامه بها : من ملبس ، ومسكن ، وغيرها ، . وتم تنفيذ ذلك على الفور ، فان كـل شيء كان قد أعد مسبقا ،

على تلك الصفة ، دخل أبو موسى « الحضرة» ، وفي ضوء موقفه مـــن ملابساتها ، نجا من المصير الذي لقيه أمثاله من رجال العلم والفكر . ويبدو ان وراء ذلك الموقف للمنصور ، دوافع سياسية كان رجال الدولة ، قد توصلوا الى قرار بشأنها ، فانهم أبدوا تخوفهم من احتمال قيام أبي موسى بـثـورة ضدهم . والا ، فما قيمة الخطر الذي يمكن ان يشكله معلم « النحو» فـــي مسجد ما ؟ المهم ، أن أبا موسى أصبح يعيش حياة جديدة ، تستمد عناصرها من الخليفة نفسه ، فقدمه المنصور الى « الطلبة » بالجالع الاعظم ، وأسند اليه الخطبة به ، وكان يعتقد فيه الخير التام فاوصى بان يغسله عند موته . تبركا

---

145) الذيل المخطوط : 74ـ77 . (146) نفسه . وهناك تفاصيل اخـــرى . يحســن الاطلاع عليها .

kitabweb-2013.forumaroc.net

به . فكان الامر كما أراد .(147)

وظل أبو موسى ، يحتل مكانة بارزة لدى الخليفة الناصر ، فكان يتبرك بـه ، ويستصحبه في أسفاره ، ويبعثه رسولا للصلـح بـيـن القبائـل المتنازعة . (148)

ولعل النشاط العلمي الحقيقي ، لابي موسى ، في مجال تخصصه عـلـى الاقل ، كان قد انتهى بذلك المجلس الذي كاد يفقد فيه رأسه ، ومن ثم ، لم يعد يتصدر مجالس العربية في الاماكن الثقافية العامة ، لان وقته الرسمي ، لم يكن يسمح له بذلك . ولقد كان الفقيه المتفنن الورع المجمع على فضلـه ، يتعرض له في طريقه من القصر ،واليه ، ليستفتيه فيما أشكل عليه من علم العربية ، ولما ينتهي من قضاء أربه ، يردد هذه العبارة : « أي رجل استمالته الدنيا ، واستهواه زخرفها » (149) أما النشاط الذي يحتمل ان يكون قد قام به، في هذه المرحلة الاخيرة من حياته ، لفائدة عناصر التعليم الموحدي ، فهو محدود ، وضئيل القيمة العلمية ، وهابط المستوى ، لان بيئته ، لم تكن تهتم كثيرا بعلم اللغة العربية ، على مستوى الدراسة المتخصصة ، استجـابـة لمطالب اختيارها الثقافي ،

من هنا كان دخوله الى « الحضرة » خسارة كبيرة لطلاب العربية ، فـي مراكش ، بقطع النظر عن مسؤولية الظروف التي فرضت عليه ، فان السلبيات في عصر الموحدين ، أخذت تتغلب على الايجابيات ، ممهدة الطريق لكارثة « العقاب » . (150)

بقيت الاشارة الى مجال التأليف ، وقد كان متاحا له ، بحـكـم طبيـعـة الاشتغال به ، فقد وضع خلال هذه المرحلة ما عرف « بالنسخة الكبرى » من القانون ولم تتم ، اذ توفي قبل أكمالها . (151)

3) وفـــاته :

توفي أبو موسى ، رحمه الله ، بمدينة ازمور ، ليلة السبت 13 شعبان عام 607 هـ ، أثناء قيامه بمهمة رسمية كلفه بها الخليفة الناصر . (152)

---

(147) الذيل المخطوط : 76. (148) نفسه : 77 ـ 78 . (149) هو أبو سعيد البوغافي: الذيل : 76 (150) غزوة العقاب ، وقعت في عصر الناصر عام 609هـ . وكانت كارثة حقيقية .
151) الذيل المخطوط : 73، والمباحث الكاملية ، والمشكاه • وسياتي تفصيل القول فـي موضعه •
(152) الذيل المخطوط : 77ـ78 ، وفي المراجع اختلاف في تاريخ وفاته • (الذكريات : 19)

kitabweb-2013.forumaroc.net

شـيـوخـــه :

أ ـ : في علم اللغة والنحو :

1) أبو محمد عبد الله : ابن بري المصري . (499ـ582هـ) (153)

هو الامام المشهور في علم اللغة والنحو ، والرواية والدرايـــة ، وكـــان علامة عصره ، وحافظ وقته ، ونادرة دهره . اطلع على أكثر كلام العرب، وكان عارفا بكتاب سيبويه وعلله .

وتصدر للاقراء بجامع عمرو ، ورحل اليه للاخذ عنه ، وقصده طـــلاب العربية من المغرب والمشرق وتخرج عليه جماعة كبيرة، فكان رئيس النحويين بالبلاد المصرية ، والمرجوع اليه في علم العربية وكان نشاطه على مستـــوى التاليف كبيرا ، ولاسيما دراسته التي وضعها على صحاح الجوهري ، وتقع في 6 مجلدات ، وكانت تلك الدراسة أحد المصادر الاساسية لـ «لسان العرب».

يرتبط أبو عبد الله ، في نسبة العلمي ، بالمدرسة العقلية في النحو العربي : فانه أخذ عن محمد بن بركات المصري ، تلميذ ابن بابشاذ ، وابـي العلاء ، ولد أبي الفتح بن جني . وانتفع أيضا بمحمد بـــن عـبـــد المـلـك الشنتريني ، وقرأ عليه كتاب سيبويه وغيره .

ومن تلاميذه الذين عاصروا أبا موسى بالمغرب :

ـ أبو عبد الله محمد بن قاسم التميمي الفاسي . (154)

ـ أبو الصبر أيوب السبتي . (155)

ـ ابن الحداد التونسي : عبد الرحمان بن اسماعيل ، الذي سكن مراكش، ومارس بها نشاطا علميا كبيرا ، في فرع اللغة والنحو .(156)

2) أبو المحاسن : مهذب الدين مهلب بن الحسن بن بركـات : النحـوي اللغوي .(157)

153) الوفيات جـ3/108 ، والذيل المخطوط 72 ، والبغية جـ2/34، وهدية العارفيـــن جـ1/457 والمدارس لد، ضيف : 338، وتوفى ابن بابشاذ عام 469هـ ، وابن بركـات عـام 520 هـ ، والشنتريني عام : 550هـ (المدارس : 338، والبغية جـ1/163 والتكملة جـ2/472)

154) توفى عام : 604 هـ (النبوغ جـ1/148) (155) توفى عام : 609 هـ (التكملة جـ1/202) (156) توفى بمراكش عام 625هـ ، (غاية النهاية جـ1/366 ، والبغية جـ2ـ78 ، وينظر في تلاميذ آخرين لابن بري ، التكملة جـ1/93 ، وجـ2/599 ،

157) الذيل ، ، والبغية جـ2/304،

kitabweb-2013.forumaroc.net

ذكره في شيوخ أبي موسى ، ابن عبد الملك ، ووصفه بالنحوي اللغوي . وترجم له صاحب البغية في ايجاز شديد ، وقال :

« رأيت له تأليفا في الفوائد النحوية نظما وشرحا ، وهو مجلد لطيف ، وهو عندي بخطه » .

3) أبو حفص عمر التميمي . (158)

ذكره في شيوخه أيضا ، ابن عبد الملك . وكان له نشاط محدود في علم النحو .

ب ـ : في العلوم الدينية :

1) أبو طاهر السلفي . (485ـ576هـ) (159)

انقطع للتدريس بالاسكندرية ، أزيد من 60 عاما . وهو أشهر من ان يذكر ، فتلاميذه في المشرق والمغرب ، لايحصون .

وله علاقة وثيقة بعلماء سبتة، فقد روى عن بعضهم أشعارا وأخبارا توضح جوانب من نشاط سبتة العلمي . (160)

2) أبو محمد الحجري . (ـ 591هـ) (161)

عالم مشهور بنشاطه في فرع الحديث ، وعلم القراءة ، وأخذ عنه تلاميذ كثيرون ، في سبتة ومراكش ، وغيرهما .

ج ـ : في العلوم العقلية :

أبو عبد الله بن ابراهيم ، المعروف بـ « الاصولي » . (ـ612هـ) (162) اشبيلي الاصل ، بجائي الموطن والمنشأ ـ رحل الى المشرق ، وأخذ بمصر عن علمائها ، ثم رجع الى موطنه ، واشتغل بالعلم ، الى جانب وظيفة القضاء. وقدم بعد ذلك الى مراكش ، ومارس بها نشاطا علميا كبيرا ، انتفع به طائفة كبيرة من طلابها .

---

(158) : الذيل ، ، ومعجم الادباء جـ6/52 والبغية جـ2/221،

(159) تذكرة الحفاظ جـ4/1208 ، وتراجم اندلسية : المقدمة ، (160) تراجم (اندلسية : 122ـ123 . (161) التكملة جـ2/965، وعنوان الدراية 203، وتذكرة الحفاظ جـ4/1370 ، والذيل ، . وبغية الملتمس : 338 . (62) الذيل المخطوط : 145 ـ 147 ، وعنوان الدراية : 208، ومن أشهر تلاميذه ، بالاضافة لابي موسى : ابن الزيات ، وأبو محمد بن حوط الله (الذيل : 146)

kitabweb-2013.forumaroc.net

وكان متحققا بعلم الاصول ، وعلم الكلام ، واعتنى طويلا بمستصفى الغزالي ، فاصلح مختله ، وصحح معتله ، وشهر بالعكوف على العلوم القديمة الفلسفية .

ولقد تعرض « الاصولي » بدوره لحملة المنصور على رجال الفكر ، فشملته سلبياته ، بشرورها ، وامتد ذلك الى « سخط الناس عليه ، واحتقارهم له » (163)

5) طابعه الثقافي :

لوحظ ، من استعراض نشاط أبي موسى ، أنه يتجه الى الثقافة اللغوية، والتخصص في الفرع النحوي منها ، وقد بدا ذلك ، من اهتماماته ، في مصر ، وجوانب ذلك النشاط ، الذي قام به اثناء تنقله ، في كل من الجزائر ، والاندلس ، وربما تونس ايضا ، وحين استقراره بمراكش . (164)

وانه لطابع جديد ، في الثقافة المغربية بصفة عامة ، اذ كانت تعنى ـ أكثر ما تعنى به ـ بالجانب الديني ، والفرع الفقهي بصفة أخص . ولم يكن اهتمامها بالثقافة اللغوية ، الا بالقدر الذى يسعدها على تعلم اللغة العربية حتى قام ذلك النشاط اللغوى على يد العلماء الاندلسيين ، على النحو الذى سبق ذكره . (165) .

واذا أضيف الى ذلك ، تخرجه في مدرسة ابن برى ، باعتبار أن أبا محمد ، هو عمدته في علم اللغة والنحو ، يكون اختياره الثقافي ، واضح المعالم ، محدد الجوانب ، وهو ما سنحاول علاجه في الفصل التالى .

---

163) لقد أطال ابن عبد الملك . في تفصيل النكبة واسبابها . ونتائجها ، واورد فيها من المواقف ما يصور المنصور الموحدي على حقيقته ، (الذيل المخطوط : 145ـ147) ،

164) اشار ابن عبد الملك . نشاط محدود لابي موسى بتونس ، (ذيل ، 72)

165) ص : 15 ـ 21 من المقدمة .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الثاني : جوانب ثقافته

أولا ـ **الجانب اللغوي :**

يمكن الكشف عن هذا الجانب ، بتتبع جهوده التي بذلها في سبيل اكتساب المعرفة اللغوية ، في جانبيها الادائي والدراسي . ويتم ذلك على هذا النحو :

أ ـ : ما أخذه عن شيخه ابن بري ، عن طريق التلقي والممارسة العملية للنشاط اللغوي ، فاءن ابن برى ـ كما سبق ـ كان على اطلاع واسع ، ودراية كبيرة بشؤون اللغة ، ولا سيما ما تجلى في بحوثه على صحاح الجوهرى ، وكان يغني مجالسه العلمية ، بنصوص قلما يعثر عليها .

ويعد صاحب منهج خاص في النحو ، ميزه عن معاصريه . وأبو موسى ، من جهته ، كان يعنى بكتابة ما يمليه شيوخه ، وتقييد ما يرويه عنهم ، وكان ضابطا لما يقيد حسن الخط المشرقي ، واهتمامه بكتاب الصحاح لم يكتف بقراءته وتفهمه فحسب ، وانما كتبه بخطه ، وأدخله الى المغرب ، وهو أول من فعل ذلك . (166)

وقد روى عن شيخه في آخر كتاب « القانون » تحت هذه العبارة : « وقال لنا أبو محمد » كما نقل عن الصحاح وغيره ، في نفس الموضع . (167)

ب ـ : صنيعه في كتاب « الفسر » لابن جنى : اختصره ، وكان ذلك المختصر ، معروفا في المشرق ، لعصر ابن خلكان ورايت له مختصر الفسر لابن جنى في شرح ديوان المتنبي وتاتي أهمية هذا الصنيع ، من جهات متعددة : (168)

الاولى :شعر المتنبي ذاته : فبالاضافة الى الثروة اللغوية التي اشتمل عليها ، والاستعمالات النحوية التي عرف بها ، تجيء عناية المثقفين به فقد قال الواحدى : (169)

---

(166) الذيل المخطوط : 72 (167) القانون : الورقة الاخيرة (168) الوفيات : جـ 3/488 ، وكشف الظنون جـ 1/811 ، والذكريات : 19 ، والاعلام للزركلي جـ 5/288 .
(169) توفي الواحدى : أبو الحسن علي بن احمد عام : 468 هـ . وما نسبناه له عنا نقلناه عن كشف الظنون : جـ 1/809ـ810 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« وانما دعاني الى تصنيف هذا الكتاب .. اجتماع أهل العصر قاطبة على هذا الديوان ، وشغفهم بحفظه وروايته ، وانقطاعهم عن جميع أشعار : جاهليها واسلاميها ، الى هذا الشعر ، حتى كأن الاشعار كلها فقدت .

الثانية : طبيعة شرح ابن جني : « فانه اقتصر فيه على تفسير الالفاظ ، واشتغل بايراد الشواهد الكثيرة ومسائل النحو الغربية ، حتى اشتمل كتابه على معظم نوادر أبي زيد ، وأبيات كتاب سيبويه ، وأكثر مسائله ، وزهاء عشرين ألفا من الابيات الغربية . (170)

الثالثة : منهج ابن جني في دراسة النصوص دراسة لغوية تطبيقية . (171)

ج ـ : المادة التي اطلع عليها ، من خلال دراسته للمؤلفات اللغوية المشهورة :

ـ ما عني بدراسة الجانب الادائي من التراث اللغوى : (172)

ـ الكتب النحوية المتخصصة ، ولا سيما تلك التي كانت موضع اهتمام خاص منه ، فوضع عليها بحوثا ، مثل ما كانت محل عناية العلماء قبله .

ولعل من المناسب ، ان نقول عنها كلمة نظرا لاهميتها في تاريخ النحو العربي ، ولقيمتها العلمية باعتبارها مصادر رئيسية لاشهر النحاة :

1) كتاب سيبويه : ذكر ابن عبد الملك ، أن أبا موسى وضع على هذا الكتاب « تعليقات » (173) ان القيمة العلمية لبحوث سيبويه ، معروفة ، وتأثير « الكتاب » ، فيما ظهر بعده من المؤلفات ، كبير جدا ، فهو المصدر الرئيسي للنحو العربي أيام ازدهاره . ولقد تناوله بالشرح والتعليق ، أشهر النحاة شرقا وغربا :

ـ ففي العراق : نجد : الاخفش ، والمازني والجرمى ، والمبرد ، والسيرافي ، وابن السراج ، والرماني ، وغيرهم . (174)

ـ وفي مصر نعثر على جهود ابن ولاد ، والنحاس ، والدقيقي . (175)

ـ وفي الاندلس : نلاحظ عناية خاصة به ، وربما تفوق ـ في تعدد جوانبها ـ عناية الاقاليم العربية الاخرى ، ومن النابهين في هذا الشأن : الاعلم ، وابن الطراوة ، وابن الباذش ، والخدب ، وابن خروف ، وغيرهم . (176)

ـ وفي المغرب ، نال حظا وافرا من الاهتمام ، وتطالعنا بحوث الزرهوني . (8)

---

(170) نفس المرجع (171) صنيعه في شرح « أرجوزة ابي نواس » يؤكد ما ذهب اليه الواحدى . (172) سياتى فى الباب الثانى تفصيل القول على مصادره فى النحو .

(173) الذيل : 72 (174) عبد السلام هارون : مقدمة الكتاب وكتب الطبقات المشهورة

(175) توفى الدقيقى عام 614 هـ . هو تلميذ ابن برى . (176) لعلماء الاندلس عليه أزيد من 20 بحثا (مقدمة الكتاب لهارون) والمراجع الاخرى) . (8) سبق ذكره في المقدمة ص : 22 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) أصول ابن السراج : (177)

قال في وصفه ، ابن خلكان : (178)

« وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن ، واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه » . وقال ياقوت : (179)

« وله من المصنفات ، كتاب « الاصول » وهو أحسنها وأكبرها . واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه . جمع فيه أصول علم العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب » .

« ورجع الى كتاب سيبويه ، ونظر في دقائقه ، وعول على مسائل الاخفش ، والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة » .

« ويقال : ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ».

وقال المرزبـــاني : (180)

«انتزعه من أبواب كتاب سيبويه ، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون . وانما أدخل فيه لفظ التقاسيم فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه ، على ما قسمه ورتبه . الا أنه عول فيه على مسائل الاخفش ، ومذاهب الكوفيين ، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة » . (181)

ولقد أكدت الدراسة التي أجريت على هذا الكتاب ، ما لا حظه هؤلاء العلماء وغيرهم، سواء من حيث الشكل، أو المحتوى أو أسلوب الصناعة. ولعل ابن السراج ، هو أول من صاغ الحقائق النحوية في عبارات منطقية ، وأسلوب فلسفي ، بحيث يعد على رأس الاتجاه العقلي في النحو العربي ، وأرى أن الفارسي ، والرماني ، وابن جني ، ومن سار على نهجهم فيما بعد ليسوا ــ في مباحثهم العقلية ــ الا امتدادا لابن السراج ، تلميذ أبي نصر الفارابي القيلسوف . (182)

وعني بشرحه جماعة منهم : الرماني ، وابن بابشاذ ، وابن الباذش ، وابن معطي . (183)

وكـــان من الكتب المفصلـــة في مجالس العلم بالمغـــرب ، كما سبق بيانه . (184)

ان الصلة العلمية التي تربط أبا موسى بكتاب « الاصول » هي فوق

---

(177) مخطوطات الاوقاف : 326 : الخزانة العامة بالرباط .

(178) الوفيات جـ 4/339 . (179) معجم الادباء جـ 7/9ـ12 . (180) كتاب الحروف : مقدمة محسن مهدى : 46 . (181) وانظر ايضا : البغية جـ 1/109 . وكشف الظنون جـ 1/111 . (182) كتاب الحروف : مقدمة محسن مهدى : 44ـ46 .

(183) كتب التراجم (184) 15 من المقدمة .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الصلات التي ربطته بغيره ، ولا سيما من الزاوية المنهجية ، وسنحاول في فصل لاحق ، الكشف عن أوجه تلك الصلة .

ث) ايضـــاح الفارســـي :

وضع عليه أبـــو موسى شرحيـــن أحدهمـــا للمتـــن ، وثانيهمـــا للشواهد . (185) ومن المعروف ، ان « الايضاح » ظل الكتاب المفضل لدى الدارسين خلال قرون ومن الذين شرحوه اربعة ، وابن الدهان ، وابن القطاع وابن الباذش ، وابن باق ، والعبدري .

ج) مفصل الزمخشري : وضع عليه « تنبيهات » .

ثانيـــا ـ الجانب العقلي :

اكتسب أبو موسى هذا الجانب ، من دراسته « أصول الفقه » على شيخه « الاصولي » « ولزمه حتى أتقنه » ، « وأصبح بارعا فيه » . ويبدو أنه كان يحسن شيئا من المنطق . (186) ولا سبيل الى التعرف على مظاهر من هذا الجانب ، غير كتابه « القانون » ، فاننا لم نعثر على نشاط فيه ، سواء على مستوى التدريس ، أو مجال التأليف . ولقد فطن القدماء الى هذا الجانب العقلي في مباحث القانون » فليس فيها نحو ، انما هي منطق ،لحدودها وصناعتها العقلية . (187)

ولعل أحسن ما يصور الجانب العقلي ، في بحوثه ، هو : التقسيم والاستدلال ، وأسلوب التعليل والتأويل . وهو أمر طبيعي ، في كتاب استند ـ في أسسه المنهجية الى كتاب « الاصول » . (188)

ثالـــثا ـ الجـــانب الدينـــي :

كان هذا الجانب في ثقافته ثانويا ، بالنسبة للانتفاع به ،فانه ، وان « كان متعلقا بطرف صالح من رواية الحديث ، ووافر الحظ من الفقه » ، فليس في بحوثه ما يشير الى ذلك . أما القراءات ، فنشاطه فيها محدود .

رابعا ـ : الجـــانب العملـــي :

لا يخفى أن أبا موسى ، قد اكتسب من مجالس شيخه ابن برى ، الجانب التطبيقي في البحث اللغوى ، وأنه أفاد من الاسس المنهجية التي تميز بها رئيس النحويين ، في مصر ، ومن دون شك ، ان التلميذ ترسم طريقة الاستاذ في عرض الحقائق العلمية ، وكيفية تبليغها في أسلوب علمي معين . فلقد كان ابن برى ، يدرب تلاميذه على البحث

(185) الذيل : 73/72 ، والذكريات 19

(186) الوفيات جـ 3/488 والبغية جـ 2/236 . (187) نفس المرجعين ، وكشف الظنون جـ 2/1800 . (188) تفصيل ذلك في الباب الثاني .

kitabweb-2013.forumaroc.net

العلمي ، ويشرف اشرافا مباشرا على نشاطهم ، ويراقب النتائج التي قد ينتهون اليها ، وكان أبو موسى من أبرز تلاميذه ، في هذا المجال : سأل أستاذه عن أبواب معينة من العربية ، وبعد الاجابة ، طرح الموضوع على الطلبة للمناقشة ، تحت اشراف الاستاذ ، ثم تصدر أبو موسى لتسجيل النتائج التي أسفرت عنها جهود المجلس . (189)

في هذا الجو العلمي ، تخرج أبو موسى ، ونال من المعرفة اللغوية ، ما جعله يحتل مكانة ممتازة بين الدارسين في الغرب الاسلامي . ومن هنا رأيناه يتصدر مجالس العربية بمجرد خروجه من مصر ، ويحدث نشاطا علميا هاما في بجاية ، والمرية ، ومراكش ، ويفرض شخصيته على مراكزها الثقافية . ولسنا نرى تفسيرا مقبولا لهذه الظاهرة ، غير ذلك الامتداد العلمي ، الذي حمل الى الدارسين جديدا في البحث النحوي بالنسبة الى ما كان متعارفا بينهم ، متداولا في مجالسهم : فأسلوب العرض ، وطريقة الالقاء ، وأصالة البحث ،من جوانب « الجديد » الذي قدمه أبو موسى لطلابه ، والمهتمين بعلمه . وغني عن البيان ، أن انقطاعه للاشتغال بالعلم ، طيلة تلك المدة من حياته ، مكنه من اكتساب خبرة واسعة ، استكمل بها عناصر شخصيته العلمية . ولقد شعر النحاة الذين حضروا مجالسه ، بتلك الجدة ، وفطن لعناصرها ابن عبد الملك ، وسجلها في هذه العبارة : (190)

« ولما استقر بأبي موسى المجلس ، أخذ يتكلم في بعض أبواب العربية :

- بضبط قوانينها ،
- وتقييد مسائلها ،
- واحكام أصولها ،

« بما لا عهد لابي على بمثله ، فبهت عند ذلك » .

وبالطبع ، ساعده على ذلك كله ، ثقافته اللغوية الواسعة ، وفصاحة العبارة ، وحسن الالقاء وجودة التفهيم . وتلك كانت أسسه المنهجية ، البارزة ، ومميزاته الشخصية .

خامسا ـ التأليف :

نسبت لابي موسى المؤلفات التالية : (1)

1) « القانون » ، أو « المقدمة » ، أو « الامالي » .
2) شرح « القانون » ..
3) شرح شواهد الايضاح مفردة .

(189) الوفيات : جـ 488/3 . ولعل ابن برى ، سبق بذلك عصره .
(190) الذيل المخطوط : 74/73

kitabweb-2013.forumaroc.net

4) شـرح الايضاح جملة .
5) شـرح أصول ابن السراج .
6) « تعليقات » على كتاب سيبويه .
7) « تنبيهات » على مفصل الزمخشري .
8) شـرح قصيدة « بانت سعاد » .
9) اختصـار « الفسر » .

والمتاح منها للدراسة ، هو الاول ، ونصوص صالحة من الثاني : أي « القانون » وما له صلة به . اما الباقي ، فلا يعرف عنه شيء ، حسب علمي ، بالرغم من المحاولات التي بذلت في هذا السبيل . ويبدو ان ما لم يعثر عليه من مؤلفاته النحوية ، بصفة أخص ، لم يكن متداولا بالقدر الكافي ، ولعل النحاة ، باعتبارهم متخصصين ، لم يجدوا فيها ما يدفعهم الى الاهتمام بها ، قدر اهتمامهم بـ « القانون » وما له به علاقة . فان هؤلاء النحاة عنوا برواية « شرح القانون » ، وهو آخر ما ألفه أبو موسى ، ولم يحفلوا بما وضعه على الاصول ، « الكتاب » ، « والايضاح » (192) ومن ثم ، ليس أمام الباحث ، الا ما تضمنه « القانون » من مادة ومنهج ، للتعرف على الشخصية العلمية لابي موسى ، ومحاولة تحديد جوانبها البارزة ، في اطار موضوعي . وتظل سائر بحوثه ، علامة على الطريق ، تشير الى أصولها ، أكثر مما تشير اليها نفسها . (193)

سادسـا ـ القانون : (194)

أ ـ : اسـمـه :

قال أبو علي الشلوبين : (195)

« سألني بعض من يكرم علي ، ان أكتب له على « المقدمة » المضافة الى أبي موسى .

---

(191) الذيل ، والوفيات ، والبغية ، وكشف الظنون ، وغيرها مما سبقت الاشارة اليه مرارا .
(192) وردت اشارات متعددة الى احتمال تداولها ، كما سبق . ونقل صاحب المباحث عن « شرح شواهد الايضاح » ، في باب « نعم وبئس » ، وهناك روايات أخرى منسوبة لابي موسى ، ولكن لم يتم التعرف على مصادره بصريح العبارة . وكل ذلك سيأتي منفصلا في مواضعه .
(193) استندنا اليها سابقا ، في الكشف عن معالم نشاطه العلمي ، باعتبارا ان ابا موسى ، اطلع بالفعل ، على تلك المؤلفات التي اختارها لوضع بحوثه النحوية وغيرها .
(194) اقتصرنا على هذه المراجع ، لاهميتها ، ولان غيرها مجرد نأثل منها .
(195) شرحاه : الصغير ، والكبير : الورقة : ؟

kitabweb-2013.forumaroc.net

وقال ابن مالك : (196)
« ان كتاب « القانون » في النحو ، للشيخ الامام .. » .
وقال ابن خلكان : (197)
« وصنف فيه « المقدمة » ، التي سماها « القانون » ..
وقال ابن عبد الملك : (198)
« وله مصنفات في النحو مفيدة ، أشهرها « التقييد » المحاذي به أبواب الحمل للزجاجي المسمى « بالاعتماد » و بـ « القانون » أيضا ، الجارى عليه بين الناس « الكراسة الجزولية » . وأطلق على هذا الكتاب ، صاحب التكملة الاسماء التالية : « الاملاء » ، و «المجموع » ، و « القانون » ، « والاعتماد » (199)
وسماه صاحب المباحث : « المقدمة » ، مرة ، و « الجزولية » مرة أخـرى . (200)
أما أبو اسحاق العطار ، فسماه « الكراس » . (201)
ولقد اتضح لنا ، استنادا الى ما تجمع من مادة ، الامور التالية :
1) ـ ان تلك « التسميات » وان اختلفت ، ليس لها في الواقع الا مسمى واحد ، وهو : « تلك البحوث التي وضعها أبو موسى ، تحقيقا لغاية العملية التي كان يسعى اليها : من ضبط القواعد النحوية ، وتقييد مسائلها الشاردة ، واحكام أصولها ، باعادة صياغتها في أسلوب معين ، وعبارة علمية لها صلة وثيقة بالاساليب العقلية مما يمكن ان يصدق عليه اسم « القانون » .
2) ـ ان أبا موسى سمى مؤلفه باسم واحد ، هو « القانون » ، ولكنه أخرجه في نسخ متعددة المستوى ، مختلفة الاسلوب ، متنوعة العبارة . (202)
3) ـ ان « التسميات » الاخرى ، من وضع أصحابها ، ونزعم انهم قصدوا الى ذلك قصدا
ـ فالمقدمة ، والاعتماد ، والاملاء ، والمجموع ، والتقييد ، والتعليقة ، يشير بها أصحابها الى الصلة المحتملة بين « القانون » ، وبين « الجمل » للزجاجي . وسنعرض لها بعد قليل ، اعتبارا لاهميتها في

(196) شرحه على « القانون » (كشف الظنون جـ 2 ص : 1800 . (197) الوفيات جـ 3/488 (198) الذيل المخطوط : 73 .
(199) التكملة جـ 1/169 (وانظر الذكريات : 19/19) . (200) المباحث الكاملية .
(201) المشكاة والدبراس . وسيمر بنا في الفصول التالية ، مزيد من القول ، واشارات الى شروح القانون الثلاثة : المباحث ، والحواشي ، والمشكاة .
(202) سياتي توضيح ذلك .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الكشف عن جوانب هامة من نشاط أبي موسى ، على مستوى التاليف ، ومدى أصالة ذلك النشاط ، أو نقليته وتبعيته .

ـ والكراسة ، تشير الى حجم الكتاب ، وهي التسمية المشهورة . في مراكش ، لعصري ابن عبد الملك ، وأبي اسحاق العطار . (203)

ب ـ : اختـلاف نسخـه :

1) نسخة المكتبة التيمورية : (204)

ساعدني بصورة شمسية عنها ، الاستاذ عبد الله كنون ، ويصفها في « ذكرياته » بقوله (205) « ونحن ننقل عن نسخة المكتبة التيمورية ، التي هي من أحسن النسخ خطا ، وأتقنها ضبطا ، وان لم تخل من تحريف في بعض المواضـع » .

هذه النسخة مجردة عن الشرح ، وتقع في 36 صورة من الحجم المتوسط ، في كل صورة ورقتان . والاصل الذى اعتمد عليه الناسخ ، مؤرخ في : 738 هـ . (206)

ونصطلح على تسميتها بـ « الاصل » ، عند الاشارة اليها في الفصول اللاحقة .

2) نسخة أبي على الشلوبين : (207)

يتبين من تتبع عبارته ، في شرحيه : الصغير والكبير ، أن النسخ التي كانت متداولة كثيرة ، فلقد أشار الى اختلاف النسخ بمثل قوله : « وفي نسخة أخرى » ، و « يوجد لصاحب هذا التاليف كلام غير هذا » و « سنذكر بعد هذه الحاشية شرح ما وجد في النسخة التي شرحت ، وأكثر النسخ ليس فيها ذلك » (208)

واضافة الى هذا ، فقد فطن أبو علي الى فروق بالغة الاهمية ، ولا حظ أن بعض النسخ ، ليست الا زيادات أضيفت الى « الاصل » ، لانها صادرة من عند مبتدىء ، وليست من عمل العالم المتقن . (209)

3) نسخ صاحب المباحث : (210)

قال عن الاختلاف ، وأسبابه : (211)

---

(203) كما هو بيـن من عبارة ابن عبـد المـلك .

(204) لم اعثر على اية نسخة ، في المكتبات العامة بالمغرب ، بعد البحث المشروحة . ومن هنا كانت مساعدة الاستاذ كنون ، عظيمة . فله الشكر الجزيل . (205) لم اظفر بمثل عند ما حاولت التعرف على النسخ الموجودة بمصر لاسباب ليس من الانيق ذكرها . ولكن كتاب معهد المخطوطات العربية يشير الى نسخة الأستاذ كنون (تسجيلها بذلك المعهد تحت رقـم 165 نحـو ، وبدار الكتب المصريـة تحت رقـم : 262 نحـو) .

(206) الورقة الاخيرة . (207) في شرحيه الصغير والكبير . (208) الكبير ـ الحواشي : 319

(209) الحواشي : 170 ـ 319 . (210) يقع المباحث الكاملية في جزئين ومما متوفران .

(211) المباحث (على التتابع) : ج 21/1 ـ ج 95/2 ـ ج 85/2 ـ ج 191/1.

kitabweb-2013.forumaroc.net

أ ـ « وقد التزمنا في هذا الشرح ، أن نجمع بين النسخ الموجوده من هذا الكتاب ، فانه كثير الاختلاف ، لانه كان يؤخذ عنه املاء ، فتارة يزيد ، وتارة بنقص » .

ب ـ « فعبر المؤلف بهذه العبارة الثانية ، وكانت النسخ قد سارت بالعبارة الاولى ، فاستبقاها وجعل هذه ، كالشرح لها ، والترجمة عنها » .

ج ـ « قد كان المؤلف ، اقتصر أولا على هذا القدر من الكلام على « المندوب » ، ثم عاد فبوب له بابا مستقلا ، فوقع هذا الكلام حشوا مكررا » .

د ـ « قلت : هذا من الفصول الملحقة ، ولم يكن في الاصل الذي قرأناه هناك .. والظاهرة أنه كلامه » .

فهذه النصوص ، تقطع بالحقائق التالية :

1) الكتاب واحد ، ولكن صاحبه أخرجه في نسخ مختلفة ، استجابه لمطالب المستويات العلمية التي تردد عليها ، خلال حياته .

2) ان أبا موسى ، لم يحرر كتابه في صورته النهائية قبل تقديمه لطلابه ، ولغيرهم ، وانما كان يملي « دروسه » ، و « محاضراته » ، على طلبة مجالسه ، تمشيا مع مستوى « حلقة » كل مجلس ومن طبيعة « الاملاء » الزيادة والنقصان ومن اختلاف المستوى ، اختلاف في النسخ . ولقد أكد ابن عبد الملك ، ما لاحظه صاحب المباحث ، فقال : (212) « ولم يزل أبو موسى يتولى تهذيبها ، وتنقيحها ، والزيادة فيها ، والنقص منها ، وتغيير بعض عباراتها ، حسبما يؤديه اليه اجتهاده ، ويقتضيه اختياره .... » « وقد وقفت على خطه في نسخ منها ، محملا اياها بعض آخذيها عنه » .

3) ان النسخ التي شرحها صحاب المباحث ، تمثل طبيعة الجمع الذى يتم من التلاميذ في أوقات مختلفة ، ومواطن متباعدة ، وفي نفس الوقت ، تشير الى ما كان متداولا لعصره ، ولكنها ليست كل ما أملاه أبو موسى من مباحث « القانون » .

4) نسخة أبي اسحاق العطار : (213)

هي أيضا كثيرة الاختلاف ، متنوعة المستوى الذى أمليت فيه . وعني ـ كغيره ـ بالاشارة الى النسخ التي أمكنه الاطلاع عليها . (214)

5) « النسخة الكبرى » ليست شرحا :

---

(212) الذيل المخطوط : 74/73 .

(213) في شرحه « المشكاة والنبراس في شرح الكراس » ـ مكتبة القرويين جـ 1 .

(214) نفسه : الورقات : 33 ـ 123 ـ 127 ـ 168 ـ 197 ـ وغيرها

kitabweb-2013.forumaroc.net

نقل صاحب المباحث نصوصا كثيرة من نسخة وصفها مرة بـ « النسخة الكبرى » ، ومرة ثانية بـ « النسخة » المتأخرة ، وذكر أنها لم تتم ، وانتهت عند باب التوكيد ، وأطراها بهذه العبارة : « وليتها تمت وكملت » . (215)

وأشار اليها ، مجرد اشارة ، أبو اسحاق العطار ، واستعمل عبارة « وهو الذى وقع في النسخة الكبرى » (216)

وهذه النسخة هي التي وعد أبو علي بشرحها ، بعد اتمام « حواشيه » . (217)

ويبدو أنها هي المرادة بعبارة ابن عبد الملك : (218)

« ومصنفاته تشهد بذلك ، ككتابه الذى بسط فيه مقاصد « هذا الاعتماد » ، وتوفى قبل اكماله » . ومن هنا ، يتبين أن ما سماه بعض المترجمين لابي موسى ، من مؤلفاته ، « شرحا » للقانون ، ليس الا تلك النسخة الكبرى ، وهي آخر ما ألفه . (219)

6) مقارنة بين النسخ الموجودة :

أ ـ : النسخة الصغرى : هي المتداولة ، والمهتم بها من النحاة في مجالسهم ، وتآليفهم . ولكنها كثيرة النسخ ، مختلفة فيما بينها اختلافا بينا ، سواء من حيث العبارة ، أو من حيث الحقائق العلمية التي تضمنتها ، أو من حيث الترتيب للابواب .

وهي فوق ذلك ، تمثل مختلف المراحل التي مر بها أبو موسى ، في نشاطه العلمي على مستوى التأليف ، بقطع النظر عن مؤلفاته الاخرى ما دامت غير معروفة . (220)

ـ فأبو علي عني بجمع ما كان متداولا بالاندلس ، وما كان يصل اليها تباعا من مراكش ، ويبدو ، أن « الاصل » الذى استند اليه في شرحيه ، يرجع الى ما جمعه تلاميذ أبي موسى من « أماليه » بالمرية ، قبل سنة 591 هـ ، ثم لا حقته النسخ الاخرى ، فأضافها الى ذلك الاصل (221) وقد أثبتنا سابقا : أن أبا علي ، لم يأخذ عن أبي موسى مباشرة ، وأنه لم تكن له في كتاب « القانون » رواية (222) على كثرة انشغاله به : تدريسا وتأليفا . (223)

---

(215) سننقل منها نصوصا كافية في هذا البحث (216) المشكاة . (217) الحوشي 319 وغيرها . (218) الذيل : 74 . (219) نفسه . وسبقت الاشارة الى عدد « الشرح » فى مؤلفاته . يبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى عدم الدقة فى استخدام العبارة .
(220) سبقت الاشارة الى ذلك . (221) اتضح ذلك فيما سبق ، وسيأتي مزيد تفصيل .
(222) الذكريات . (223) درسها على شيوخه ، وأقرأها لتلاميذه ، ووضع عليها : التوطئة ، والشرحين المشار اليها وتبيانى ذلك فى ترجمته .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ وعلم الدين : حمل معه ما قرأه بالاندلس ، ولقي أبا موسى بمراكش ، في طريقه الى المشرق ، حوالي عام 601 هـ ، ولاحظ وجود فروق بين ما هو متداول بمصر ، وبين ما حمله معه ، وظل على اتصال بنشاط أبي موسى ، على النحو الذي يتضح من اطلاعه على النسخة الكبرى . وقد قال في مقدمة مباحثه : « وكنت ممن غربها من موطنها ، وحصلها من معدنها . (224)

ـ أما صاحب « المشكاة » ، فيتصل في نسبه العلمي ، بتلاميذ أبي موسى ، وقد فرغ من شرحه عام : « 705 هـ » ولعل نسخته ، تمثل ما كان متداولا بمراكش بصفة خاصة . (225)

ـ وتبقى النسخة المجردة التي سميناها « الاصل » ، وهي أقرب الى بعض نسخ علم الدين ، والعطار ، منها الى ما جمعه أبو علي . (226)

ب ـ : « النسخة الكبرى » : لا يعرف منها ، الا تلك النصوص التي اعتنى بذكرها ، علم الدين ، وهي غير تامة ، وتختلف عن « الصغرى » من عدة أوجه : بسط الاسلوب ، وحسن التحرير وضبط الحقائق العلمية وكثرة الشواهد . (227)

وهذه النسخة ، لم يشرحها أحد ـ حسب علمي ـ وانما أفاد منها صاحب المباحث ، وأشار اليها صاحب المشكاة ، ووعد بشرحها أبو علي ، ولا ندرى ما اذا كان قد فعل . (228)

ج ـ : الصورة النهائية لـ « قانون النحو » :

لا سبيل للوصول الى قرار بشأنها ، مهما حاول الباحث المتفرغ ، ان يميز بين تلك النسخ ويفضل بعضها عن بعض ، استنادا الى المستوى العلمي ، أو الى أي مقياس آخر ، فـ « قانون » بهذه الصفة ، يمثل كتبا متعددة ، وليس كتابا واحدا . ونحن أمام افتراضين :

الاول : ان أبا موسى ، فضل طريقة الاملاء ، وظل يتبعها الى آخر لحظة في حياته العلمية .

وفي هذه الحالة ، تكون طبيعة مباحث الكتاب ، متمشية مع الطريق الذي ارتضاه .

الثاني : أن يكون قد استقر أخيرا على صياغة واحدة لبحوثه التي أطلق عليها « قانون النحو » .

(224) المباحث جـ 1 : الورقة 1 .
(225) سنشير الى ذلك في ترجمته . (226) تاريخ النسخ : 738 هـ
(227) ستتضح الفروق بينهما من خلال النصوص التي سننقلها في مواضعها من هذا البحث .
(228) الحواشي : الورقة : 319 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وفي هذه الحالة ، يكون ما ارتضاه غير معروف ، لان طبيعة النسخ المعروفة ، لا تتمشى مع هذا الطريق ، في التأليف .

والذى نرجحه ، هو الافتراض الاول استنادا الى ما يلي :

1) حرص العلماء على مباحث « القانون » حتى انهم اطلعوا على آخر ما ألف ، مما له صلة به ، ولا سيما ما يمثله صنيع علم الدين ، والعطار ، والشلوبين .

2) معطيات الظروف التي فرضت على أبي موسى ، في المرحلة الاخيرة من حياته ، ولا سيما ما تشير اليه العوامل السلبية فيها من مضاعفات :

ـ القرار المفاجيء الذى اتخذه المنصور بسحبه من مجلسه ، والحاقه « بالحضرة » ، وبذلك فقد الصلة الواسعة التي كانت تربطه بطلاب العربية الذين كان يملي عليهم بحوثه .

ـ تحويل اتجاه نشاطه العلمي ، الى جوانب ثقافية ، استجابة للبيئة الموحدية التي كان اهتمامها بالدراسات النحوية ، قليلا ، ان لم يكن منعدما .

ـ انشغاله بشؤون « الحضرة » ، مما أدى الى قلة نشاطه العلمي بصفة عامة .

ـ تدهور الحالة السياسية ، أو آخر القرن السادس ، وما أدى اليه ذلك ، من قلة الحماس للعلم ، واضطراب الاحوال الاجتماعية .

3) ما جزم به كل من ابن عبد الملك ، وعلم الدين مما يؤكد استمرار أبي موسى في هذا الاتجاه لصلتهما الوثيقة بتلاميذه . (229)

ج ـ : علاقته « بالجمل » :

تعرض جل الدارسين للصلة العلمية التي تربط « القانون » «بجمل » أبي القاسم الزجاجي ، وعبر عنها كل دارس ، باصطلاح يفسر وجهة نظره ، على النحو الذى أشرنا اليه آنفا . (230)

ويبدو أن ابن عبد الملك ، كان يدرك حاجة الاصطلاح ، الى الوضوح والدقة ، ضمانا لامن اللبس ، ومن ثم رأيناه يفرق بين عباراته ، عندما أشار الى بيان الصلات التي تربط بحوث أبي موسى ، ببحوث غيره : (231)

ـ « له مصنفات في النحو مفيدة ، أشهرها « التقييد المحاذى به أبواب الجمل . . »

ـ « شرح أيضا ايضاح الفارسي جملة ، وشرح شواهده مفردة » .

(229) الذيل : 74/73 ، والمباحث ج 21/1 .
(230) ص 48 (231) الذيل : 74/73 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ « كتابه الذى بسط فيه مقاصد هذا الاعتماد » .

ـ « الى غير ذلك من « التنبيهات » ، « والمعلقات » على كتاب سيبويه ومفصل الزمخشرى » . غير أن الذى يستحق التحليل والمناقشة ، من صنيع الدارسين ، هو ما تمثله مواقف شراح كتاب « القانون » ، باعتبارهم دارسين متخصصين ، توصلوا الى تحديد طبيعة تلك الصلة ، بعد البحث والمقارنة بين الكتابين ، ويتم ذلك على النحو التالي :

1) موقف صاحب لمباحث :

ـ « فانه لما كانت « الجزولية » الموضوعة « كالحواشي » على جمل أبي القاسم الزجاجي » (232) .

ـ « والغرض من ذكر هذا الضابط ، ان يبين كلام الزجاجي .. » (233)

ـ « وانما غرضه أن يشرح قول الزجاجي ... » (234)

وبهذا الفهم تناول أبواب « القانون » وفصوله ، بالشرح والتحليل ، وفي ضوئه ، عالج بعض العبارات ، عندما عرض لمناقشتها ونقدها . ولم يتردد في الفهم ، بأن « القانون » تربطه بـ « الجمل » علاقة الشرح ، أو « الحاشية » . ثم ان موقف صاحب المباحث يتميز عن غيره بما يلي :

أ ـ : ترتيب أبواب « القانون » : فانه اتضح من المقارنة أنه يجرى على نسق واحد مع ترتيب أبواب الجمل ، وهو أمر ، مخالف لما في النسخ الاخرى ، حتى ليمكن الزعم بان ذلك الترتيب من وضع علم الدين . (235)

ب ـ : عبارات نسبها لابي موسى ، ووصفها بالنسخة الاخرى ، وبطبعها أسلوب الشرح ، أو الحواشي ، ومنها النماذج التالية : (236)

أولا ـ : «وقول أبي القاسم : « وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه » أراد به أن المصدر في اصطلاح النحويين اسم لما تسميه العرب فعلا ، والفعل الذى هو أحد الكلم الثلاث ، مشتق من المصدر » . (237)

ثانيا ـ : « وقول أبي القاسم : « فجميع علامات الاعراب أربع عشرة علامة » ، انما عد فيه مواضع العلامات لا أنفسها . وأما قوله : « وجميع ما يعرف به الكلام تسعة أشياء » ، فعد للعلامات أنفسها على ما أصل . والتحقيق ان العلامات ستة .. » (238)

---

(232) المباحث جـ 1/1 (233) نفسه / 5

(234) نفسه / 9 (235) جرت المقارنة بين النسخ الموجودة من القانون ، وبين الجمل ، بشرح ابي اسحاق الغافقي (مخطوط خاص ، عن الخزانة العامة بالرباط) .

(236) انظر المباحث : ج 1/18 ـ 32 ـ 120 ـ 135 ـ 168 . (237) المباحث 1/13 والجمل ص : 17 (ط. الجزائر) (238) المباحث جـ 1/64 وشرح الغافقي على الجمل : الورقة 6

kitabweb-2013.forumaroc.net

ثالثا ـ : « وقول أبي القاسم : « فالماضي ما حسن فيه أمس ، وهو مبني على الفتح أبدا » ، أراد : ما حسن فيه أمس ، في حال التجرد من القرائن وقوله : « والمستقبل ما حسن فيه » غد » وكانت في أوله احدى الزوائد الاربع » : ليس كذلك ، الا أن يريد : المستقبل بالصلاحية ، لا بالوضع ... » (239)

والملاحظ أن هذه العبارات ، وغيرها مما أشير اليه ، انفرد بروايتها ، صاحب المباحث ، ولعلها من « النسخة الكبرى » ، ولذلك ، خلت منها النسخ الاخرى المعروفة . غير أن النسخ جميعها تضمنت العبارة : (240) « وقول الزجاجي في الجمل ، : « وانما لم تجزم الاسماء لانها متمكنة يلزمها التنوين والحركة فلو جزمت لذهبت حركته » : اى للجزم . « وتنوينه » : أي لالتقاء الساكنين . « فكانت تختل » : أى ينتقص من معانيها ما أفاده كل واحد من الحركة والتنوين لذهابهما ... وهذه عبارة الجمل : (241)

« وانما لم تجزم الاسماء لانها متمكنة تلزمها حركة وتنوين . فلو جزمت لذهب منها حركة وتنوين ، فكانت تختل ... »

2) موقف صاحب المشكاة :

توضحه عبارته ، على هذا النحو : (242)

ـ « وفي هذا الباب فصلان ، وان شئت زيادة قلت : ثلاثة فصول :

الاول : الاعراب وما يتعلق به

الثاني : في شرح كلام أبي القاسم

الثالث : فيما استدركه عليه من العلامات .

ـ « بيان فساد تقسيم صاحب الجمل »

ـ « حمل كلام أبي القاسم على ما يصح »

ـ « حل اشكال في كلام أبي القاسم »

ـ « وقيل : انه تفسير لكلام صاحب الجمل »

وأبو اسحاق ، كان يري ـ فوق ذلك ـ أن « القانون » أراد به صاحبه « ضبط أبواب الجمل وفصوله » . (243)

3) موقف أبي علي الشلوبين :

عالج تلك العلاقة من زوايا مختلفة ، منها :

ـ « يمكن أن يريد صاحب هذا التأليف بهذا الفصل كله ، أن قول

---

(239) المباحث جـ 104/1 ، وشرح الفاقي : 6ـ8 . (240) الاصل : 2ـ3 والمباحث جـ 22/1 والشلوبين ، والعطار . (241) الجمل ص : 18 (ط. الجزائر)
(242) المشكاة جـ 18/1 . (243) نفسه / 92 . وانظر الورقات : 30 ـ 39 ـ 71 ـ 186 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أبي القاسم : « أقسام الكلام ثلاثة ، اذا أخذ على أنه من قسمة الجنس الى أنواعه لم يصح » .

ـ « ويمكن أن يكون صاحب هذا التاليف على مذهب من يرى أن أبا القاسم أخطأ في هذا التقسيم » .

ـ وبهذا الوجه كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع ، وكان يصلحه بأن يقول : « اللهم الا أن يريد : « أقسام مواد الكلام » ، لان كل واحد من الثلاثة يصدق عليه اسم « مادة » من موداد الكلام » . (244)

ـ « وقال بعض الناس : « قصد المؤلف بهذا الفصل والذى بعده ، شرح قول أبي القاسم : « الاسم ما جاز أن يكون ... » (245)

4) مناقشة تلك المواقف :

تبين من استعراض مواقف الشراح الثلاثة ، وما دلت عليه عبارات الاخرين ، أن « القانون » تربطه « بالجمل » احدى العلاقتين :

الاولى : علاقة من حيث الشكل فحسب : أعني أن أبا موسى ، فضل « التبويب » الذى ورد في « الجمل » ، ووضع بحوثه على غراره . أما من حيث المادة ، وترتيبها ، وعرض ما فيها من حقائق علمية ، والاسلوب ، والصياغة ، فلا تكاد تلاحظ صلة خاصة بين الكتابين .

الثانية : علاقة من حيث الشكل والموضوع : بمعنى أن أبا موسى شرح « الجمل » ، وطبيعة الشروح توضيح المادة الاصلية ، وتهذيب عباراتها ، واصلاح الخلل الملاحظ فيها ، ثم اضافة الحقائق العلمية المناسبة لكل باب أو فصل حسب ما يقتضيه اختيار الشارح . وما دام « القانون » بهذه الصفة ، فلا يهم بعد ذلك ، ان يعبر عن علاقته بـ « الجمل » ، باصطلاح « الشرح » أو « الحواشى » ، أو غيرهما مما يؤدى الى نفس النتيجة .

وزيادة في التوضيح ، لمواقف أولئك الشراح بصفة خاصة ، ننقل فيما يلي فقرات من الكتابين :

أ ـ : قال الزجاجي : (246)

1) أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى .

2) فالاسم ما جاز ان يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض : كالرجل ، والفرس ، وزيد وعمرو .

3) والفعل ما دل على حدث وزمان : ماض أو مستقبل نحو : قام يقوم ،

(244) الحواشي : الورقة : 10 . (245) نفسه : الورقة : 27 . وانظر ايضا : الورقات : (8 ـ 21 ـ 24 ـ 51 ـ 65 ـ 114 ـ 125 ـ 215 ـ)

(246) الجمل : ص : 17 (ط. الجزائر) وشرح الغافقي : 1ـ2 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وقعد يقعد وما أشبه ذلك .

4) والحدث المصدر ، وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه ، نحو : قام قياما ، وقعد قعودا . فالقيام والقعود ، وما أشبههما مصادر .

5) والحرف مادل على معنى في غيره ، نحو : من ، الى ، ثم ، وما أشبه ذلك .

ب ـ : وقال أبو موسى : (247)

1) الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع . (248)

2)كل جنس قسم الى أنواعه ، أو نوع قسم الى أشخاصه ، فاسم المقسوم يصدق على الانواع ، وعلى أشخاص الانواع . والا فليست الانواع أنواعا له ، ولا الاشخاص أشخاصا لتلك الانواع .

3) **الاسم** : كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى . (249)

4) **الفعل** : كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى .

5) **الحرف** : كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، لكن في غيرها .

6) **الحرف** : يأتي لثمانية معان : معنى في الاسم خاصة ، وفي الفعل خاصة ، أو رابطا بين اسمين ، أو بين فعلين ، أو بين اسم وفعل ، أو بين جملتين ، أو داخلا على جملة تامة قالبا لمعناها ، أو مؤكدا لها ، أو مغيرا لها ، أو زائدا لمجرد التأكيد .

7) **الفاعل** : كل اسم أسند اليه فعل ، أو اسم في معنى الفعل ، وقدما عليه أبدا ، على طريقة « فعل » ، أو « يفعل » ، أو « فاعل » ، أو « افعل » .

8) **المفعول** : ما تضمنه الفعل من حدث وزمان ، والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محل وباعث ، ومصاحب .

9) **الفعل** : يدل عى المصدر بنفسه ، ولذلك لا تختلف دلالته عليه ، عند اختلاف صيغته ويدل على الزمان بصيغته ، ولذلك قد تختلف دلالته عليه ، عند اختلاف صيغته .

10) **الفعل** : يقع على المعنى الصادر عن الفاعل ، ويقع على اللفظ الذى هو أحد الكلم الثلاث والفعل الذى المصدر اسمه ، غير الذى اشتق منه .

---

(247) الاصل : 1ـ2 والشروح الثلاثة) (248) هناك نسخ اخرى مختلفة
(249) يلاحظ هنا ايضا اختلاف النسخ .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ان الناظر في هذه النصوص ، لا يكاد يلمح بين أسلوب الكتابين ، علاقة من أي نوع ، ولا يستطيع أن يدرك ما توصل اليه أولئك الشراح من فهم ، الا عن بعد وتكلف ، وتحميل العبارة ما لا تكاد تحتطه . ولقد كان علم الدين ، والعطار ، والشلوبين ، شراحا لكتاب أبي موسى ، لانهم نهجوا في كتابه ما كتبوه ، أسلوب الشراح ، أما الاسلوب الذى كتب به أبو موسى ، فليس أسلوب واحد منهم ، ولا من غيرهم ممن عد في أصحاب الشروح والحواشي . ولاشك ، في أن الفهم المبني على معلومات من خارج النص ، ان كان مقبولا في الكشف عن مصادر بحث ما ، ومدى أصالته أو نقليته ، فهو غير مجد في تحديد طبيعة الشروح أو الحواشي . هذا ، ان كان المستوى العلمي لمباحث « الجمل » مما يصلح ان يكون مصدرا علميا ، لبحوث « القانون » . (250)

على أن الظروف المحيطة بنصوص « القانون » ، في ضوء الحقائق التي سبق ذكرها ، لاتساعد على ذلك الفهم ، الا بالنسبة لعبارات معينة ، في نسخة بعينها . (251)

أما « العبارات » التي ورد فيها ذكر الزجاجي ، فهي اشارة الى صاحب الكتاب ، وليست الى الكتاب بالذات ، ولا تصلح ـ بتلك الصفة ـ ان تكون سندا لتحديد طبيعة « القانون » ولا لشرح العلاقة بينه وبين « الجمل » بما شرحت به . واصطناع مثل تلك الاشارات ، في كتب النحاة أمر معروف ، ولكنها لم تعتبر بمثابة « دليل » على وجود صلة الشرح بالمشروح .

5) « القانون » : كتاب مستقل :

ولعلنا ـ في ضوء ما سبق استعراضه ، واستنادا الى ما تجمع من مادة ـ نستطيع ان نقرر ، أن « القانون » كتاب مستقل ، وضعه أبو موسى ، بمثابة قانون عام للنحو ، وكان يسعى من ورائه ، الى احكام أصول العربية ، وضبط قواعدها العامة ، واعادة ترتيب مسائلها المتفرقة وتهذيب عبارتها المهلهة ، واصلاح الخلل الواقع في بعض اصطلاحاتها ، ثم اعادة النظر في بعض الاراء النحوية ، حسب ما أداه اليه اجتهاده .

ولم يكن هذا الكتاب ، ذا صلة خاصة بكتاب بعينه ، من الزاوية الموضوعية ، وانما يصلح أن يكون ضابطا لمسائل كل كتاب ، ومصلحا لخلل كل عبارة غير مستقيمة . وهو بهذه الصفة أبعد ما يكون ، عن طبيعة الشروح ، أو الحواشي .

(250) له موضع خاص في هذا البحث .

(251) ص : 48 فما بعدها ، عندما عالجنا اسم القانون ، واختلاف نسخه ، بالاضافة الى ما سبق في عرض حياته .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولم يضعه صاحبه ، لمستوى علمي معين ، فهو كتاب ينتفع به المبتدىء ، بارشاد معلمه ، ويفيد منه الشادي ، ولا يستغني عنه العالم المتخصص ، فانه منطو على سر كلام العرب ، كما وصفه الامام ابن مالك . (252)

والكتاب ، فوق ذلك ، ليس « تقعيدا جديدا » للنحو ، فان ذلك التقعيد ، كان قد فرغ منه ، قبل عصر سيبويه ، بكل وسائله المعروفة : من تبويب ، وتقسيم ، واصطلاح ، واستقراء . (253) وانما يعتبر ـ من وجهة نظرنا ـ اسلوبا جديدا في الصياغة النحوية .

ولقد وفق الكتاب ، الى تحقيق الغاية منه ، في بعض الابواب والفصول ، استنادا الى الموجود من نسخه ، ولكنه كان في بعضها الاخر دون المستوى : فقصر حيث لا ينبغي التقصير ، وأوجز حيث لا يحسن الايجاز ، وأطنب ، حيث يقبح الاطناب ، وأول ، وعلل ، حيث يجب اجتناب التعليل والتأويل ، وأبهم ، حيث تحلو الدقة ، ويتعين الوضوح .

د ـ : نسبتـــه :

لخص عناصر هذا الموقف ، ابن عبد الملك بقوله : (254)

ـ « ومن الناس ، وأكثرهم بعض الاندلسيين ، ينسبها لشيخه أبي محمد بن برى » .

ـ « ويذكر عن أبي موسى ، أنه كان يقول : « انها جمع تلاميذة أبي محمد بن برى ، حسبما لقنوه عنه » .

« ومنهم من يأثر عن أبي موسى أنها من املاءات ابن برى على أبواب الجمل ، وأن أبا موسى كملها » .

وتبدو تلك العناصر ، على هذا النحو :

1) « القانون » ليس من وضع أبي موسى ، وانما من وضع أستاذه ابن برى .

2) جل القائلين بهذه النسبة ، من الاندلس .

3) سندهم في ذلك هو أبو موسى نفسه ، فهو الذى قال بتلك النسبة ، ولكن الناقلين عنه اختلفوا :

أ ـ : منهم من تحدد روايته : أن التأليف ، لابن برى ، ولكن « الجمع » تم من تلاميذه « حسبما لقنوه عنه » . وبالطبع ، كان من جملة أولئك

(252) سياتي في آخر هذا الفصل نقل كلامه . (253) الدكتور تمام حسان : تعليق خاص . (ونظر اللغة بين المعيارية والوصفية ، ومناهج البحث في اللغة) .
(254) الذيل المخطوط : 73

kitabweb-2013.forumaroc.net

التلاميذ ، ابو موسى . ولا اشارة الى الموضوع .

ب ـ : ومنهم من روى : ان التاليف مشترك بين ابن برى ، وتلميذه ابي موسى : ويحدد دور الاستاذ في « الاملاء » ، ودور التلميذ في « الاعمال » لما امني ، اما موضوع « الكتاب » فهو : « أبواب » الجمل .

واضاف ابن عبد الملك : (255)

« وكل ذلك مما لا ينبغي التعريج عليه ، وانما هي تقولات حسدته ، المنافسين عليه » . وفي سبيل القاء أضواء كاشفة على الجوانب الغامضه ، في هذه القضية الهامة ، نعرض للمحاولة التي تمت ، على الشكل التالي :

أولا ـ : الموقف الذى ذكره ابن خلكان : (256)

أ ـ : « وذكر بعض المتأخرين في « تصنيفه » أنه : (يعني أبا موسى) »

1) ـ كان قد قرأ « الجمل » على ابن برى ،

2) ـ وسأله عن مسائل على أبواب الكتاب ،

3) ـ فأجابه ابن برى عنها ،

4) ـ وجرى فيها بحث بين الطلبة ، حصلت منه فوائد ،

5) ـ علقها الجزولي مفردة فجاءت كالمقدمة ، فيها كلام غامض ، وعقود لطيفة ، واشارات الى أصول صناعة النحو غريبة ،

6) ـ فنقلها الناس عنه ، واستفادوها منه .

بـ ـ : ثم قال هذا « المصنف » :

1) وبلغنى أنه كان اذا سئل عنها : هل هي من تصنيفك قال : لا . لانه كان متورعا .

2) ولما كانت من نتائج خواطر الجماعة ، عند البحث ،

3) ومن كلام شيخه ابن برى ، لم يسعه أن يقول : هي من تصنيفي .

4) وان كانت منسوبة اليه ، لانه هو الذى انفرد بترتيبها .

ولا يخفي ، ما يربط عناصر هذا الموقف ، بعناصر الموقف السابق ، من صلة وثيقة ، وقد كشف ابن خلكان ، عن جوانب هامة من دور أبي موسى ، في التاليف ، وفي اسهامه ، في مراحله المختلفة حتى استقر تداوله بين الدارسين ، كما تبين من عبارة « النص » .

ثانيا ـ : موقف أبي علي الشلوبين : (257)

أ ـ : ان أكتب له على المقدمة المضافة الى أبي موسى الجزولي ،

بـ ـ : لانه الذى أتى بها ، لا أنه الواضع لها .

جـ ـ : على ما أخبر به رحمه الله من ذلك .

(255) سياتي نقل عناصر ردوده . (256) الوفيات ج 3/488/89

(257) الشرح الصغير : 2 والحواشي : 1ـ2 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

د ـ : لكنه لم يعين لها واضعا ، فنسبت اليه ، .. (حواشي ..)

ولقد ذهب أبو علي ، خلال شرحه لبعض عبارات « القانون » ، مذهبا يساند ما قرره في مقدمة شرحيه : فأكد العنصر الاساسي في موقفه ، وهو : نفي انتسبه عن أبي موسى . الى جانب تعرضه لجوانب أخرى ، قد تلقي ضوءا ما ، على المواقف جميعها ، ونوجز ذلك فيما يلي :

1) ان الموقف القائل بكون « القانون » شرحا للجمل ، أخذ به ، وسبق ذكر ما يوضحه . وهو بهذا أصبح وثيق الصلة بأصحاب موقفي ابن عبد الملك ، وابن خلكان . (258)

2) ان أبا موسى ، كان يدرس « القانون » ، مثل باقي المدرسين ، ونسب أبو علي له نقولا ، ليست ضمن النسخ التي شرحها ولا في النسخ الاخرى . واستخدم مثل هذا التعبير :

ـ « نقلوا عن أبي موسى تمثيل هذا النوع ... » (259)

ـ « حكي لي عن أبي موسى أنه كان يفسر هذا الموضع ... » (260)

ـ وأوضح أبو علي ، في موضع آخر ، أن أبا موسى « انما يصلح كلام نحوي ، يخلط صناعة النحو ، بصناعة المنطق » . (261)

ومعنى هذا ، من وجهة نظر أبي علي ، أن « القانون » كتاب متداول في مجالس العلم ، وان صلة أبي موسى بذلك الكتاب ، لا تتعدى صلات سائر المدرسين به : من شرح للعبارة الغامضة ، واصلاح للخلل الواقع في الاخرى . وبالطبع ، كانت روايات أبي علي ، بواسطة (262)

3) ان النسخ الجديدة التي كان أبو علي يطلع عليها تباعا ، لا يعترف ، بأنها من أصل مباحث « المقدمة » ، وانما يرى فيها : « مجرد تغيير » على صاحب التأليف ، لصدورها من غير « متقن » ، ومن ثم يجب اطراحها . (263)

ولقد ذكرنا سابقا ، أن أبا علي نفسه ، وعد بشرح « تلك الزيادات » ، بعد اتمام ما كان موجودا لديه ، خلال قيامه بوضع « حواشيه » .

والملاحظ في هذا الموقف ، أن صاحبه ، يكتفي باشارة غامضة الى « واضع » الكتاب : « أتى بها » ، ويبرر صنيعه ، بكون أبي موسى ، « لم يعين ذلك الواضع » . فهل يمكن اعتبار ما ورد في تفاصيل الموقفين

(258) ص : 56 فما بعدها . (أضفنا الموقفين الى ابن عبد الملك ، وابن خلكان ، لورودهما في كتابيهما ، وليس لقصد أنهما يمثلان موقفيهما) .
(259) الحواشي : 8 . (2) نفسه : 215 (3) نفسه : 49 (260) لانه لم يسمع منه مباشرة . (263) نفسه 178ـ319 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الاخرين ، تفسيرا لهذا الغموض الذي تعمده أبو علي ؟ ثم ان في عبارته غموضا اخر لا يقل خطورة من حيث النتائج التي ترتبت عليه ، فقوله : « على ما اخبر به رحمه الله » لايعين الراوي عن أبي موسى ، وان اشار الى تاريخ رواج « التهمة » . ويبدو ، ان با علي ، كان يفسر لتلاميذه ، ما أجمله في عبارته هنا ، فقد قال تلميذه : أبو جعفر اللبلي : (264)

« ولم تكن له فيها رواية ، لانه كان يعتقد فيها أنها ليست لابي موسى » . (265)

ثالثا ـ : التسلسل التاريخي للقضية :

لم تسفر المحاولة عن قرار بشأن معرفة أول من عمل على ترويج هذه التهمة ، واشاعة عناصرها ، لان مصدرها الاساسي ، كما لاحظنا ، هو أبو موسى نفسه ، ولان النصوص التي أشارت الى هذا المصدر ، لا جدوى منها في التوصل الى رأى قاطع :

أ ـ : فأبو علي ، وقد سجل رأيه بنفسه ، تعمد الغموض سند في الرواية ، والابهام في شرح طبيعة ما روى ، وقد آن الاوان للكشف عن أسباب صنيعه ودوافعه :

1) لقي أبا موسى بمراكش ، وناظره في مسائل من العلم الذى اشتهر بالتعمق فيه ، وكانت نتائجها سلبية باعتبار ما كان يطمح الى التوصل اليه ، بل لقد ذهب بعض الباحثين الى عدة من تلاميذ أبي موسى ، بالاندلس (266)

2) تعرف على جماعة كبيرة من تلاميذ أبي موسى ، وأفاد منهم في « حواشيه » ، على النحو الذى يتبين ، من كثرة رواياته « وحكي لي عن أبي موسى » ، ونقل لي عن أبي موسى » .. وغيرها من العبارات . (267)

3) اهتم بكتاب « القانون » اهتماما خاصا . فلقد وضع عليه ثلاث دراسات : « التوطئة » ، « والشرح » الصغير ، « والحواشي » . وهي عناية قلما حظي بها « الكتاب » من غيره . (268)

4) أصر على موقفه ، اصرارا قد لا يسلم من التعنت والتناقض : فقد حرص على اشاعته لتلاميذه وزعم أن النسخ الجديدة التي أملاها أبو موسى ، ليست من أصل « الكتاب » ، وانما هي من « الزيادات » ، « والتغييرات » عليه . وحاول ربط بعض الاراء الواردة في « الاصل » ، بمذهب ابن الطراوة ، مع أن « ذلك الاصل » ، من وضع ابن برى (كما

(264) الذكريات 21/19 (265) توفي اللبلي : 691هـ

(266) تقدم ذلك في : ص : 33 ، و 36 . (267) كذلك سبق في : 65 . (268) أشار الى « التوطئة » في « الحواشي » : 116 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

نقول الروايات الاخرى) ، فهل نقل ابن برى ، عن ابن الطراوة ؟ (269)
5) ولقد استطاع أن يعرف :

ـ أن أبا موسى ، لا ينسب « القانون » لنفسه ، ولكن لم يعرف « الراوي » ولا « الواضع الحقيقي » .

ـ أن « القانون » ، شرح لجمل الزجاجي ، مع أن الصلة تكاد تكون مقطوعة بين « الكتابين » .

أن أبا موسى ، كان يشرح « الجمل » لتلاميذه ، ويعنى باصلاح ما في عبارته من خلل ، وكان يدرس « القانون » مثل سائر المدرسين ، ولا سند له في كل ذلك ، الا الرواية ، بواسطة . (270)

ـ أن أبا موسى ، « أتى » من مصر مارا ببجاية ، وتخرج ، في مدرسة ابن برى ، ومارس نشاطه العلمي ، في الاندلس ذاتها ، على مستوى التدريس ، وفي مجال التاليف .

فالغموض اذن ، متعمد ، والابهام ، مقصود ، ولكل دوافع ، وأسباب . ونحن لاننتهم أبا علي وانما نبدى على صنيعه ملاحظات ، نراها أساسية في القضية المطروحة .

ب ـ وابن خلكان ، كان سنده في الموقف الذى بسطه ، ما سماه « ببعض المتاخرين في تصنيفه » فمن هو هذا المصنف المتاخر ، وما اسم « مصنفه » ؟ (280)

ان مصادر ترجمته لابي موسى ، لا تكفي للاجابة عن هذا السؤال ، فهي تبدو على هذا النحو :

ـ ما استقاه من تلاميذ أبي موسى ، « ورايت منهم جماعة » . والمعلوم أن هؤلاء التلاميذ كانوا من مختلف أقطار الغرب الاسلامي .

ـ ما تضمنته ترجمة ابن الابار لابي موسى : « ثم وقفت على ترجمته ، وقد رتبها ابن الابار » .

ـ ما وجده بخطه في وثائقه القديمة .

ـ « ما سمعه من بعض أئمة العربية المشار اليه في وقته .

ـ « التصنيف » المشار اليه قبل قليل .

والجدير باذكر ، أن لابن خلكان ، رأيا في أبي موسى ، و « قانونه » ، يخالف موقف صاحب « التصنيف » جملة وتفصيلا . (281)

(269) كل هذه المزاعم ، مما أهمله جمهرة الدارسين ، حتى تلاميذه . والواقع ان التناقض الذى شعر به ، أبو على ، جعله يتخبط فى « حواشيه » بكيفية لا تناسب علمه وتياتى، مزيد من القاء الاضواء على موقفه .

(270) الحواشي : 239/52/10 . (280) الوفيات جـ 3/488/490 (توفي عام : 681 هـ

(281) يتجلى ذلك في اشادته ، وسننقل عبارته في آخر هذا الفصل .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ج ـ أما ابن عبد الملك ، فلم يفصح بما يكشف عن « هوية » (أصحاب الوقف) الذى عرض له ورده في قوة ، وانما اكتفى بكون أكثرهم من الاندلسيين ، وبأنهم حسدة أبي موسى ، ومنافسون عليه ، وبأن « عناصر الموقف » ، ما هي الا « تقولات » . (282)

ونرى ، ان ابن عبد الملك ، تعمد أيضا ، الغموض ، والابهام ، فقد عني بمعرفة أمور كثيرة مما يتصل بأبي موسى ، وروى عن تلاميذه ، وكان مطلعا على أحوال المغرب ، والاندلس حسبما يتضح من كتابه « الذيل » ، ثم أنه ، فوق ذلك ، ناقد خبير .

ولكنه على كل حال ، كانت عبارته أكثر تحديدا من غيره فالموقف أصبح ـ عنده ـ مرتبطا بظروف خاصة ، والتهمة ، ـ عنده أيضا ـ صادرة من أناس موضوعين تحت عوامل الحسد ، ودوافع المنافسة فتلك الظروف ، وما ولدته من عوامل ، هي التي أملت الموقف من أساسه ، ومن ثم ، تعتبر مسؤولة عن نتائجه الى كبير . (283)

رابعا ـ : نقد تلك المواقف : (284)

أ ـ : قال ابن عبد الملك : (285)

« وكل ذلك مما لا ينبغي التعريج عليه ، وانما هي تقولات حسدته ، المنافسين عليه . والا فلم تعرف الا من قبل أبي موسى ، وقد أخذها الناس عنه ، ودرسهم اياها ، ولم تشتهر الا له ، وقد وقفت على خطه في نسخ منها محملا اياها بعض آخذيها عنه ، ولم يأت بها أحد زاعما أنه أخذها عن ابن برى ، على كثرة تلاميذه ، والاخذين عنه الى عصرنا هذا » . « ولم يزل أبو موسى يتولى تهذيبها وتنقيحها ، والزيادة فيها والنقص منها ، وتغيير بعض عباراتها ، حسبما يؤديه اليه اجتهادة ، ويقتضيه اختياره وشهير ورعه يزعه عن التعرض الى مثل هذه التصرفات في غير مصنفة ، اللهم الا أن يكون ابن برى قد أذن له في ذلك ، وهو بعيد ان لم يكن باطلا » .

ب ـ : وقال أبو جعفر اللبلي : (286)

« ولم تكن له فيها رواية ، لانه كان يعتقد فيها أنها ليست لابي موسى ، وما طنه غير صحيح . وقد بينت ذلك في البرنامج الكبير »

جـ ـ : وقال علم الدين : (287)

« وكنت ممن حصلها من معدنها ، وغربها عن موطنها ، والبيت الغريب

(282) الذيل المخطوط : 74/73

(283) رددت المراجع المتأخرة أصداء لتلك المواقف وما ذكرته لا غناء فيه (انظر الذكريات 19)

(284) الذكريات (285) الذيل : 73 (286) الذكريات . «287» المباحث ج 2/1/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

مجهول القدر وخامل الذكرة فهذه النقول الثلاثة ، تعالج الموقف العام لنسبه الكتاب ، وتضمنت ، كما هو واضح ، ردودا كافيه لعدم التهمه ، واثبتت ان ابا موسى ، هو واضع الكتاب ، وليس هناك واضع غيره . ونحن نضيف اليها ، ملاحصات تساعدها ، وتكمل بعض جوانبها ، وتزيل الغموض عن أهم العناصر التي استندت اليها « التهمه » . ويتم ذلك على هذا النحو :

1) موقف أبي علي :

ا ـ : العناصر الاساسية فيه :

1) « القانون » ليس من وضع أبي موسى ، ولا من « تاليفه » .
2) أبو موسى نفسه ، هو سند الرواية في هذا القول .
3) « القانون » مجهول المؤلف ، لان أبا موسى لم يعين له وضعا .

ب ـ : نقدها :

اولا ـ : ان جمهرة الدارسين المختصين ، تخالفه ، وتذهب الى أن النسبة صحيحة ، ولم ينقل عنها ما يشير الى شك فيها ، بل لقد اشادت بعمل أبي موسى في كتابه ، وأطنبت في مدحه ، وعكفت على قراءته وتدريسه ، ووضعت عليه دراسات ، كان لها أثرها الكبير ، في الساحة اللغوية العربية . وفي طليعة هؤلاء العلماء ، من عد في أعلام النحو بالبيئة الاندلسية :

ـ فابن مالك ، وضع عليه شرحا سماه « المنهاج الجلي ، في شرح القانون الجزولي » ، ويقول في مقدمته : « ان كتاب « القانون » في النحو للشيخ الامام الفاضل عيسى أبي موسى الجزولي ، وان كان صغير الحجم لكنه كثير العلم ، مستعص على الفهم ، مشتمل على الباب الادب منطو على سر كلام العرب ، .. (288)

ـ وعلم الدين ، عرف « القانون » في الاندلس ، قبل أن يعرفه في مراكش ، ومصر ، وسبق ما يكفي ، للتعرف على موقفه . ولقد أطلع على « حواشي » أبي علي ، وأفاد منها في « مباحثه » ، ولكنه أهمل موقف أبي علي ، اهمالا تاما .

ـ وابن طلحة ، وابن عصفور ، والابذى ، والشلوبين الصغير وابن الفخار ، والشاطبي ، ممن أولوا عنايتهم بذلك الكتاب . (289)

ـ أما أبو جعفر اللبلي ، فاعتبر رأى شيخه ، مجرد ظن ، وذلك الظن غير صحيح . (290) ولو عرضنا هذا العنصر ، من موقف أبي علي ،

(288) كشف الظنون ج 1800/2 ، والذكريات . (289) سياتي في الباب الثالث ذكرهم .
(290) سبق نقل عبارته . (انظر الذكريات 19 ـ نقلا عن رحلة ابن رشيد السبتي) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

على « الموقفين » السابقين ، لوجدناه أيضا مفتقدا ، فان « تصنيف » ابن خلكان ، يثبت لابي موسى ، مشاركة في تأليف الكتاب ، بقطع النظر عن قيمة تلك المشاركة ، وكذلك الشأن ، بالنسبة للموقف الذى لخصه ابن عبد الملك . أما أبو علي ، فينفي عن أبي موسى كل شيء :

ثانيا ـ : ان أبا علي ، لم يبين سنده في « الرواية » التي نسبها لابي موسى : فهو بين حالتين اما أن يكون قد سمع ذلك بنفسه ، واما أن يكون قد سمع بواسطة غيره . وما دام لم يفصح بما يزيل الابهام في طريق الرواية فان «ظنه» يظل مجرد دعوى ، لا دليل عليها ان لم يكن « ذلك الظن » باطلا . (291) بل لدينا ما يبرر الشك فيما رواه ونسبه :

أ ـ : انه انفرد بها ، والذين رووا شيئا من ذلك ، انما اثبتوا لابي موسى مشاركة هامة ، أو قليلة في وضع « الكتاب » وتأليفه .

ب ـ : ان أبا موسى ، ما كان لينفي عن نفسه شيئا ، ويدعيه مرة أخرى . ولقد ثبت بما لايدع مجالا للشك ، أنه كان ينسب « القانون » لنفسه ، وبهذه الصفة أخذ عنه ، واشتهر بين الدارسين المختصين شرقا وغربا .

جـ ـ : انه ما كان ليدعي لنفسه كتابا ليس من تأليفه ، ثم يسكت حتى عن تعيين مؤلفه الحقيقي ، لانه ثقة أمين ، متسم بالورع والنزاهة ، ولم يشك أحد في خلقه هذا ، ولم يتهمه أحد في أخلاقه ، بل لقد أشادوا بفضله ، وتورعه ، وتقواه ، ثم ان « الكتاب » معروف المؤلف : فهو اما أبو موسى وحده ، واما هو وشيخه بن برئ ، واما هما معا ، بمساعدة التلاميذ الاخرين .

د ـ : ان أبا علي شعر بالتناقض بين عناصر موقفه في مقدمة « حواشيه » ، وبين ما تمثله « النسخ » الجديدة من صلة علمية بأبي موسى ، وحده ، فلم يجد مخرجا من « الموقف » الذى تورط فيه ، الا الزعم بأن تلك النسخ ، ليست من الاصل الحقيقي ، وانما هي « تغيير » عليه . ولكن ما وصفه هو بذلك ، أخذه غيره ، على أنه من « القانون » ، وشرحه ضمن النسخ الاخرى ، كما فعل صاحب المباحث أو اعتبره من « النسخة الكبرى » ، واكتفى بالافادة منها ، الاشارة اليها ، كما كان صنيع أبي اسحاق العطار . أو نص على أنه كتاب مستقل يتصل اتصالا وثيقا بالنسخة « الصغرى » ، كما كان مذهب ابن عبد الملك وغيره .

(291) حسب رأى تلميذه اللبلي .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ثالثا ـ : ان العناصر الاخرى في موقفه ، نعتبرها في صف أبي موسى ، وهي بتلك الصفة تسهم في اثبات الحقيقة التي اطمأن اليها جل الدارسين المختصين .

2) موقف صاحب « التصنيف » (292)

أ ـ : ملخصه :

ـ التأليف عمل جماعي ، وتم في مجلس ابن برى .

ـ ابرز الادوار فيه : دور أبي موسى ، ثم دور شيخه ابن برى ، فدور « التلاميذ » .

ـ موضوعه : « أبواب » من كتاب « الجمل »

ب ـ : نقده :

أولا ـ : لقد كانيكفي ، في نقده ونقضه من أساسه ، وحسم النقاش فيه ، مجرد اعتراف « صاحبه » بتلك المساهمة الكبيرة لابي موسى ، في مختلف مراحل اعداد « الكتاب » : فقد انفرد بتحديد الموضوع ، والقاء الاسئلة المحددة على شيخه ، وتسجيل نتائج المناقشة ، وتحريرها منفصلة عن « الجمل » ، وجمع « الكتاب » وترتيبه ، واخراجه في الصورة الاخيرة التيقدم عليها للدارسين . واشترك في المناقشة ، واستنباط النتائج تم التوصل اليها .

ولقد كانت هذه الجوانب التي قام بها ، من المبررات المقبولة ، ليدعي « أن الكتاب » له وأنه من وضعه وتأليفه .

ولقد كان يكفي أيضا ، في اقتناع الدارسين وجمهرة أهل العلم ، بأن « الكتاب » لابي موسى ، مجرد اطلاعهم على ذلك الدور الذى أسند اليه في اعداده ونشره ، فذلك الدور ـ كما هو واضح ـ كبير ، ويمكن وصفه بأنه أساسي من الزوايا الموضوعية والمنهجية .

ولقد كان من المفروض ان يقتنع « صاحب التصنيف » بأهمية الدور الذى حدده لابي موسى ، وقيمته العلمية ، ولو أنه كان يقدر تلك القيم ، تقديرها الصحيح السليم . ففكرة تأليف « الكتاب »مطبوعة بجهود أبي موسى ، من أول مرحلة الى آخر مرحلة .

لقد كان كل ذلك ، كافيا ، ومقنعا ، وحاسما لولا أن « صاحب التصنيف » أقحم في الموضوع ، شيخ العربية ، ورئيس النحويين : أبا محمد بن برى ، وأصر على ذكر تلك الجوانب التافهة التي نسب القيام بها لابى محمد ، وحرص على التعرض لابواب « الجمل » .

---

(2) سبق نقل العبارة بكاملها في ص : 61/60 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ثانيا ـ : ان أبا محمد ، كان أرفع مكانة علمية ، من أن ينزل مستوى مجالسه الى تلك المنزلة التى تحددت عنها ، « صاحب التصنيف » ، فلقد اشتهر بروايته الواسعة لكلام العرب ، وبراعته في فهم كتاب سيبويه ، والاحاطة بمسائله وعلله ، واطلاعه على الجانب الدراسي في اللغة ، وببحوثه العلمية ، التي وضعها على صحاح الجوهرى ، أما الاشتغال بكتاب « الجمل » ، فليس مما يرفع درجة عالم ، ولا يحط من مرتبة آخر ، فهو كتاب مدرسي ، لا يتجاوز مستواه ، المرحلة الاولى من مراحل التعليم . ثم ان مستوى تلاميذه ، وقد توصلوا الى تلك النتائج العلمية ، عند البحث والمناقشة لا يمكن أن يتلاءم مع « النشاط المدرسي » الذى يجرى حول « الجمل » ، تحت اشراف مثل ابن برى ، ومراقبته . ولا سيما اذا أمعنا النظر في هذه العبارة : « وجرى فيها بحث بين الطلبة ، حصلت منه فوائد علقها الجزولي مفردة ، فجاءت كالمقدمة : فيها كلام غامض وعقود لطيفة ، واشارات الى اصول صناعة النحو غريبة » .

ان الذي يتمشى مع طبيعة المجالس العلمية لابي محمد ، ليس ما فهمه « صاحب التصنيف » من « الرواية » المنسوبة لابي موسى ، وسطره في « مصنفه » الذى نقل منه ، صاحب « الوفايات » . وانما هو فهم آخر نراه أقرب الى الصواب ، واليق بوفاء التلميذ لشيخه وذلك : ان أبا محمد ، كان يدرب تلاميذه على البحث العلمي ، ويشرف بنفسه على أعمالهم ويوجهها الوجهة المطلوبة ، ويراقب النتائج التي قد ينتهون اليها . وكان يغني تلك المجالس ، باملاءاته ، ويقدم لطلابه ، آخر ما توصل اليه من بحث ، وما اتخذه من وسيلة وطريقة في التناول . ولا شك ، أن هذا النشاط لابي محمد ، استمر في « مجالس » ، وليس في مجلس واحد ، وأنه تناول مختلف أبواب النحو ، والصرف ، ودراسة الحروف ، وغير ذلك من المسائل اللغوية . ثم انه ـ فوق ذلك ـ اهتم بالمواظب من طلابه ، النشط في أشغاله ، الذكي في فهمه ، الحريص على الافادة من علمه ، فأولاه عناية خاصة ، وأخذ بيده فأوصله الى المستوى الذى يليق به . (294)

فهذه الصورة هي التي يمكن لابي موسى ، أن يتحدث بها عن شيخه ، ومجالسه ، وعلاقته العلمية بتلاميذه ، وهي فوق كل شيء ،

---

(293) الوفيات : جـ 3/488/490 .

(294) سبقت الاشارة الى هذا الفهم ، في : ص : 46 . وهو ماخوذ من عبارة ابن خلكان التي نسبها « لصاحب التصنيف » ، وما ورد في « عبارة ابن عبد الملك » ، ومما توفر من ... ، أخرى ، عن طبيعة النشاط العلمي لابن برى .

kitabweb-2013.forumaroc.net

لا تتعدى طبيعة « التلمذة » . وقد اعترف بها أبو موسى ، وختم « القانون » بذكر شيخه ، ولعله من الوفاء . (295)

ثالثا ـ : وفي ضوء ما سبق ، تكون العلاقة التي أشار اليها « صاحب التصنيف » متجهة الى أبي موسى ، وليست الى « القانون » بالذات . لاننا نفرق بين هذين النوعين من العلاقات العلمية ، فأبو موسى ، من وجهة نظرنا ، ما هو الا امتداد في شخصيته العلمية ، لاستاذه ابن برى ، وهي حقيقة لا نمل من تكرارها . أما « القانون » فمقطوع الصلة بأبي محمد ، الا في اطار ما تمثله طبيعة « التلمذة » .

وكان الافضل لمثيري هذه القضيـة من أساسهـا ، ان يعالجـوا « الموقف » من زاوية أخرى ، لعلها أجدى نفعا ، وأقوم مسلكا ، من النهج الذي اصطنعوه ، ونعني بها : الكشف عن مدى أصالة بحوث « القانون » ونقليتها ، استنادا الى الروابط التي تحكم علاقة أبي موسى بشيخـه .

3) الموقف الذى لخصه ابن عبد الملك . (296)

أ ـ : الجديد فيـه :

ـ « القانون » : « جمع تلاميذة ابن برى حسبما لقنوه عنه » . (هذه رواية فريق)

ـ « القانون » : من املاءات ابن برى على أبواب الجمل ، وأن أبا موسى كملها . (رواية فريق آخر) .

ب ـ : نقده :

أولا : تقدم ما يقنع في الرد على العنصر الاول في هذا الموقف ، ولا سيما ما ورد في عبارة ابن عبد الملك ، وما نقلناه عن علم الدين . (297)

ثانيا ـ : أما ما تضمنه العنصر الثاني ، فما نراه يبتعد كثيرا عن شرح الصلة العلمية التي تربط التلميذ بالاستاذ ، وكل ما في الامر ، أن أبا موسى ، اتخذ مما قيده عن شيخه ، سندا له في بحوثه ، ومصدرا من مصادر « القانون » ، بصفة خاصة .

ثالثا ـ : بالاضافة الى ما ذكر في مناقشة هذا الموقف ، يلاحظ التناقض بين الروايات : فما روى هنا يختلف عما روى في موقف « صاحب التصنيف » ، والروايتان معالا تسانـد ان موقف أبي علي .

---

(295) سياتي في فصل لا حق ، ما يوضح ذلك . في الفصل : (مصادره في البحث) .
(296) تقدم في : 60 (الذيل المخطوط) . (297) ص : 65 فمـا بعدها . وتسبق ذكـر تلميذ ابن برى الذين عاصروا ابا موسى بالمغرب : (انظر ص : 40/39 وانظر عن تلميذه بالاندلس : التكملة جـ 93/1 ـ جـ 599/2) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

سابعا ـ : شخصيته العلمية كما يراها العلماء (298) .

قال صاحب المباحث الكاملية : مع أنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر ، وتضمنت درر معان أثلت للغائص عليها مآثر ومفاخر . وكنت ممن حصلها من معدنها ، وغربها عن موطنها ، والبيت الغريب مجهول القدر وخامل الذكر ، لا تعتبر عبارته وهو سحبان ، ولا يحكم بحكمته وهو لقمان » .

وقال ابن خلكان :

ـ « وكان اما ما في علم النحو ، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه ،

ـ « ولقد أتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الايجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو » .

ـ « ولم يسبق الى مثلها .. وبالجملة فانه ابدع فيها » .

وقال ابن عبد الملك :

« وكان كبير النحاة غير مدافع .. وعلى الجملة فانه كان راسخ القدم في النحو ، حسن الالقاء ، حافظا للغة ، ضابطا لما يقيده ، .. فصيح العبارة ، حسن الخط المشرقي ، .. بارعا في أصول الفقه » .

وقال صاحب البغية :

« وكان اماما فيها لا يشق غباره ، مع جودة التفهيم ، وحسن العبارة » .

---

(298) انظر طبقات القراء ج 611/1 ، والذكريات 19 ، وكشف الظنـون جـ 1800/2 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الباب الثاني: منهجه في البحث

الفصل الأول: تحديد مفاهيم
الفصل الثاني: مصادره في البحث
الفصل الثالث: اتجاهه في البحث

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصـــل الاول : تحديـــد مفاهيـــم

1) الكـــلام :

عرفه بقوله : « الكلام هو اللفظ ، المركب ، المفيد بالوضع » . (298) والفكرة التي أضافها أبو موسى الى هذا التعريف المشهور ، هي جهة الافادة ، في « الكلام » فانها لا تتحقق بـ « التركيب » ، وانما بالوضع العرفي الذي تجرى على نمطه « الجملة » . وكان يفسر لتلاميذه ، فكرة « الوضع » بـ « بالهيئة الحاصلة من نسبة الالفاظ بعضها الى بعض ، فانه لابد في كل جملة من هيئة ناشئة من الاعراب ، والترتيب ، وغير ذلك . وهي انما تفيد وتدل بتلك الهيئة ، وهي صورة الجملة » . (299)

2) الكلـــم :

وكان يرى أن « الكلام » ، بذلك التحديد ، لا يصح تقسيمه الى « اسم ، وفعل ، وحرف » ، لان « اسمه ليس صادقا على واحد منها » وانما هي أقسام « للكلم » . (300)

ويلاحظ أنه لم يعرف « الكلمة » ، ولم يعد النظر في مبدأ « التقسيم » فهو يرتضي القسمة الثلاثية المعروفة ، ومن ثم ، دخل لتوه ، الى معالجة الاسس التي ارتضاها للتمييز بين تلك الاقسام :

أ ـ : الاســـم :

أولا ـ : تعريفـــه :

نقلت عنه تعريفات ثلاثة : (301)

ـ « الاســم كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى » .

ـ « الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ولا تدل على أن زمان وجود ذلك المعنى ، ماض أو ليس ماضيا » .

ـ « الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ولا يفهم من لفظها أن

(298) الاصل : 1 والحواشي : 5 ـ 6 والمشكاة جـ 3/1 والمباحث جـ 21 . (299) المباحث جـ 3/1 (300) نفس المراجع ، ولا سيما النسبة الكبرى . المباحث جـ 6/5/1 (4) انظر كتاب سيبويه (جـ 12/1) وايضاح الزجاجي ص : 44/41 . فقد اطال في مناقشة مبدأ التقسم . والحواشي والمباحث جـ 12/6/1 ، والمشكاة جـ 7/6/1 . (301) في هذه المراجع تعـريفـات اخـرى .

kitabweb-2013.forumaroc.net

زمانها ماض ، أو ليس ماضيا » . فالتعريف الثاني ، يرمي الى رفع الغموض الواقع في عبارة « القيد الاخير » من الاول . والثالث ، يزيد « من لفظها » ، في محاولة لتحديد أكثر .

وهي ـ فوق ذلك ـ تشير الى تكرار المحاولة لانشاء « تعريف » صحيح للاسم . (302) وقد استندت الى العناصر التالية :

1) الدلالة المستقلة : وهي المرادة بقوله : « في نفسها . فأخرج « الحرف » من التعريف لانه لا يدل على معناه دلالة مستقلة كما سيأتي ونراه يتجنب العبارة المشهورة « الدلالة على المسمى » ، ليشمل تعريفه ما لا « مسمى » له ، وانما له معنى فحسب .

2) دلالة « المطابقة » : وهي التي عناها بقوله : « ولا تتعرض » ، « ولا يفهم من لفظها » . فان « الاسم » اما أن لا يدل على الزمان ، واما أن يدل عليه بلفظه . وبذلك أخرج « الفعل » لانه يدل على الزمان « دلالة التعرض » . وأكد هذا الفهم ، عند حديثه عن جهات الدلالة في « الفعل » : فهو يدل على المصدر بلفظه ، وعلى الزمان بـ « صيغته » . (303)

3) تعيين الزمان : وهو عنصر سلبي في الاسم ، لانه وان دل على الزمان ، فانه لا يعينه بـ « الماضي » ، أو « الحاضر » ، أو «المستقبل » تعيين الفعل . فـ « الصيغة » تؤدى وظيفة التعيين الزماني لوجود الحدث . كما سيأتي .

ثانيا ـ : سماته وخواصه :

1) معاني « الجر » : يقصد بها ، تلك المعانى التي يدل عليها « الجر » باعتباره أحد أنواع الاعراب ، له علامته الخاصة . وهذه المعاني تحدث في الاسم ، وينفرد بها لكون عامل « الجـر » لا يفيـذ معنى الافيه . (304)

والمعروف ، أن « عوامل الجر » ، هي الاضافة ، والادوات الخاصة به . وسيتضح فيما بعد ، أن هذا الفهم مبني على فهمه لفكرة (الاعراب) .

2) معنى « التنوين » :

وهو « نون ساكنة زائدة ، تلحق الاسم بعد كماله ، تفصله عما بعده » . « وفائدته الدلالة على أن ما هو أصل في نفسه ، باق على أصالته . « والفعل والحرف ، ليسا أصلين في أنفسهما ، فلا يلحقهما التنوين ». (305)

وهذه « الاصالة » التي أشار اليها هنا ، أوضح عناصرها في موضع

---

(302) بلغت تعريفات الاسم عند القدماء ازيد من سبعين (أسرار العربية 12/11 والصاحبي : 51/49) وايضاح الزجاجي (54/46) . (303) الاصل : 2/1 «304» نفسه «305» نفسه.

kitabweb-2013.forumaroc.net

آخر ، فقال : (306)

« أصل الاسم أن يكون مفردا ، مذكرا ، نكرة ، عربي الوضع ، غير وصف ، ولا مزيد فيه ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الاحاد ، ولا مواطىء للفعل في وزنه الغالب عليه ، أو المختص به » .

3) معاني التخصيص :

ـ « واحتيج في الاسم ، الى الالف واللام ، والنعت وما في معناه : من التصغير وعطف البيان ، ليختص فيفيد الاسناد اليه ، أو اسناده » .

ـ « ولم يحتج الى ذلك في الفعل ولا في الحرف ، لانه لا يسند اليهما ، ولان الفعل ، اذا لم يكن في تأويل الاسم ، لم يكن الاخبرا ، وأصل الخبر أن يكون شائعا لا مختصا . ولانه والحرف ، كلاهما انما وضع لان يكون عبارة عن جنس ، قليل معناه وكثيره على البدل . والتداخل ، وذلك ينافي التخصيص » . (307)

4) معاني « الفاعليـة » :

هي تلك المعاني التي يؤديها السند اليه ، فالمبتدأ يخبر عنه ، والفاعل محمول عليه في ذلك ، وصريح الفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلا ، ولا مبتدأ . (308)

5) معاني « المفعولية » :

« المفعولية » لا يصح معناها في الفعل ، وما لاجله يكون الاسم مفعولا ، لا يصح في الفعل أيضا ، و « المنادى » مفعول في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولا ، فلا يكون منادى . (309)

وقد حدد « الاطار » الذى يشمل أنواع المفاعيل بقوله : (310)

« المفعول كل اسم دل عليه الفعل بلفظه ، أو بصيغته ، أو كان من ضروراته من حيث : انه مكان لما دل عليه بلفظه ، وموقع له ، أو باعث على الاخذ فيه ، أو كان مقارنا لفاعله في حال وجود الفعل منه » .

6) معاني التكثير (التثنية ، الجمع) :

أ ـ : «التثنية ضم واحد الى مثله ، والجمع » ضم واحد الى أكثر منه بشرط اتفاق الالفاظ واصلهما العطف . وعدل عنه ايجازا واختصارا ، وفائدتهما التكثير .

ب ـ : ولا يصح « التكثير » ، وضم الشيء الى مثله ، أو الى أكثر منه ، الا في الاشخاص والانواع ، دون الاجناس .

(306) الاصل 50/49 والمباحث جـ 100/2 . (307) لاصل 4 والمباحث 22/21/1
(308) الاصل : 5/4 والمباحث 30/20/1 (309) الاصل 5/4 والمباحث جـ 29/1
(310) الاصل 1 والمباحث جـ 12/11/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ج ـ : ومدلولات الافعال أجناس ، فلا تصح فيها التثنية ، ولا الجمع .
د ـ : فالفعل لايثني ، ولا يجمع ، لان دلالته جنسية ابهامية لا تعيين فيها . (311)

هـ ـ: أما ما يلاحظ من علامات التثنية والجمع ، في الفعل ، فان ذلك من أجل الاسم المسند اليه ، وليس تثنية للفعل أو جمعا له . (312)

7) معاني التأنيث : (3)

أ ـ : التأنيث « وضع في الاشخاص ، دون الاجناس .
ب ـ : والاشخاص ، قسمان : أول ، باق على « أوليته » فلم تلحقه علامة التأنيث . وهذا هو المذكر ، اذ الاصل في الاسم أن يكون مذكرا . وثان ، يعتبر فرعا عن « المذكر » ومن ثم أحتيج الى علامة تميزه : وهو « المؤنث » .

ج ـ : ومدلولات الافعال أجناس ، فلا يكون فيها تأنيث ، كما لا يصح في مدلولاتها .
د ـ : « والتاء التي تلحق الفعل ، علامة لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل » . (313)

وقال في « النسخة الكبرى » : (314)
« والتاء في « ضربت » و « ضربت » ، علامة لتأنيث ما أسند اليه الفعل : فان كان ظاهرا ، أفادت أنه مؤنث قبل ذكره ، أو مضمرا أفادت أنه ليس لمذكر ، بل لمؤنث . ولا تأنيث في الفعل ، لان مجرده لا يفهم الا مذكرا ، فان أفهم خلاف ذلك ، في موضع ما ، فليس من مجرد الفعل » (315)

8) معان أخرى :
وأثبت للاسم خواص أخرى ، هي « التذكير ، والتنكير ، والافراد » ، وعالجها بنفس الاسلوب الذى تناول به الافكار الاخرى : من تحديد للمفاهيم ، ومقارنة بينها وبين مفهوم الفعل ، ثم التوصل الى النتيجة : وهي انفراد الاسم بها ، دون الفعل . (216)

تلك كانت السمات والخواص التي برزت فيها جهود أبي موسى بما كشف عنه من فروق ، وما اصطنعه من أسلوب ، « والذى ذكره من خواص الاسم ، من التثنية الى آخرها ، لم يذكرها النحاة قط ،ولم

(311) الاصل : 5/4 والمباحث ج 28/27/1 (312) الاصل 18 والمباحث ج 29/28/1
(313)الاصل 5 والمباحث جـ 28/27/1 . (314) المباحث جـ 27/1
(315) (ضربت) ،الاولى بالبناء للفآعل والثآنية للمفعول. (316) الاصل : 6/5 والمبآحث 27/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

يذكرها على نهج اصطلاحهم » كما لاحظ صاحب المباحث . (317) أما السمات المعروفة ، فلا نطيل بذكرها ، لان أبا موسى اكتفى بمجرد الاشارة اليها .

ب ـ : الفعل :

أولا ـ : تعريفـــه :

عني بتحديد مفهوم « الفعل » على النحو التالي :

1) « الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى » .

2) « الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتدل على أن زمان وجود ذلك المعنى ماض ، أو ليس ماضيا » .

3) « والفعل عند العرب ، انما هو الحدث ، وأما النحويون ، فيوقعونه غالبا على اللفظ الذى هو أحد الكلم الثلاث . لان ما تسميه العرب « فعلا » أحد مدلولي اللفظ المذكور : فالاول معنى ، والثاني لفظ » .

4) الفعل يدل على المصدر بنفسه ، ولذلك لا تختلف دلالته عليه ، عند اختلاف صيغته .

ويدل على الزمان بصيغته ، ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغته » . (318) هكذا نراه يعالج هذا الموضع : استند أيضا الى « الدلالة المستقلة » ليخرج الحرف ، وركز على الجهة الثانية في دلالة الفعل ، وهي الصيغة ، باعتبارها مناط الفرق بين « الاسم » وبين « الفعل » : فهي تدل دلالة تعرض ، وتعيين الزمان بكونه ماضيا أو ليس ماضيا ، وهذا الزمان المعين ، المحصل ، هو الذى استلزمه « الحدث » لانه مدلول « الفعل » بلفظه . وبذلك أخرج الاسم عن التعريف . ثم فرق بين « الفعل » في المفهوم اللغوى العام ، وبينه في العرف الخاص بالنحاة ، وأشار الى وجه المناسبة في وضع الاصطلاح ، وانتهى الى بيان الدلالة الثابتة للفعل ، عند تصرفه ، والى المتغيرة ، باختلاف تصرفه .

ثانيا ـ : خواصـــه :

« وكما تنفرد الاسماء بما ذكر ، تنفرد الافعال ، بظهور علامة مضمر الفاعل وما جرى مجراه ، متصلة به ، ويحمل الضمير مع جريه على غير من هوله ، مضافا الى ما ذكر أنه ينفرد به » (319)

والخواص التي أشار اليها في هذه العبارة ، يمكن ايجازها فيما يلي :

1) معاني « الجزم » : وهي معان اعرابية ، لا تحدث الا في الفعل ،

(317) جـ 1/29 (318) الاصل : 1/2 والمباحث 1/7/12 (319) النسخة الكبرى (المباحث 1/9) (29) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فينفرد بها ، انفراد الاسم بـ « الجر » . (320)

2) الادوات التي تلحق « الفعل » ولا تدخل على غيره ، وذكر منها : حرفي التنفيس ، ونوني التوكيد ، و « قد » التي للتوقع .

3) اتصاله بضمير الفاعل وما جرى مجراه .

4) تحمله للضمير ، مع جريه على غير من هوله .

5) تلك الخواص العدمية التى تقابل ما ذكر فى الاسم .

أولا ـ : تعريفـــه : (321)

« الحرف : كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، لكن في غيرها » .

ثانيا : خواصـــه :

لم يذكر سمات خاصة بالحرف ، ما عدا نتائج تلك الفروق ، والمقارنات التي سبق ذكرها ، ولا سيما في علاجه للاسم . غير أنه أتي ـ اثر هذا التعريف مباشرة ـ بحصر للمعاني التي تؤديها الحروف ، « في غيرها » ، مما اعتبر مكملا لتحديد طبيعة « الحروف » . وهذه عبارته : « الحرف يأتي لثمانية معان :

ـ « معنى في الاسم خاصة ، أو في الفعل خاصة » .

ـ « أو رابطا بين اسمين ، أو بين فعلين ، أو بين اسم وفعل ، أو بين جملتين » .

ـ « أو داخلا على جملة تامة : قالبا لمعناها ، أو مغيرا لها ، أو مؤكدا لها ، أو زائدا لمجرد التوكيد » . (322)

ولقد نافش شراحه الثلاثة : أبو علي ، وعلم الدين ، وأبو اسحاق ، ما تضمنه صنيعه في معالجة « الكلام » ، و « الكلم » ، « وأقسامه » ، واستعرضوا محاولات القدماء ، في هذا المجال . وأجابوا عن « الاشكالات » الواردة على عبارات أبي موسى ، وانتهوا الى نتائج أبرزت ـ في جملتها ـ اعجابهم بذلك الصنيع ، كما تضمنت « انتقادات » ركزت على الاسلوب الذى اصطنعه أبو موسى .

ونرى من الافضل ، أن نؤخر المناقشة الى الفصل الاخير .

3) الاعـــراب :

سنعالج تحت هذا العنوان ، ثلاثة أفكار : « الاعراب » ، « والبناء »، « والتصرف » ، لما يربطها ـ عند التحليل ـ من طلات وثيقة .

أ ـ : ظاهرة « التغيير » :

---

(320) الاصـل : 2/1 والمبـاحـث جـ 29/1 (321) الاصـل : (322) الاصـل : 1 والمباحث جـ 8/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

لقد انطلق أبو موسى ، في تحديده لمفاهيم تلك الافكار ، من فهم آخر ، لظاهرة « التغيير » أو « الاختلاف » ، باعتبارها ظاهرة لغوية كبرى ، بني على أساسها الدرس اللغوى عند النحاة الاوائل ، وحددت ـ في ضوئها ـ مجالات البحث النحوى . وتبدو عناصر التحليل لتلك الظاهرة ، على هذا النحو :

أولا : ـ « تغيير » باعتبار موقعه ، وطبيعة الكشف عنه قسمان :

1) ما يقع في ذات الكلمة ، وبنائها ، فيزيل نضد حروف هجائها عن حاله ، وهذا لا يقع في « الحروف » ، وانما يقع في « الاسماء » « والافعال » لكنه لا يعمها جميعا :

ـ ففي الاسماء ، نجد : صيغ « الاوصاف » ، والتصغير ، والتكسير وغير ذلك .

ـ وفي الافعال : نلاحظ اختلاف الابنية الى الصيغ المعروفة .

ـ وفيها جميعا : نرى : « الزيادات » ، « والحذف » ، « والابدال » ، « والاعلال » ، وغير ذلك . وأطلق على هذا القسم اصطلاح « الصرف » ، ومجالاته معروفة .

2) مايلحق آخر الكلمة ، بعد سلامة بنائها ، ونضد حروف هجائها ، وهو ضربان :

أ ـ ما يقع لفروق ومعان ، منظورا اليه من وضع الكلمة التي قبل موقعه ، في ضوء العلاقات السياقية المعروفة . وهذا الضرب ، لا يحدث الا في الاسماء المعربة ، والفعل المضارع ، بشروط معينة . وأطلق عليه اصطلاح « الاعراب » بمعناه الاخص . ومجالاته معروفة أيضا .

ب : ما يقع لبيان معان أخرى ، مثل « التخلص » من التقاء الساكنين ، أو الاتباع ، أو المناسبة ، أو غيرها ، ولكنه ينظر اليه ، عند حدوثه ، من وضع الكلمة التي بعده ، وموقعها في السياق . وهذا الضرب ، يلاحظ في الاسم والفعل ، كما يرد في الحرف . وسمى بـ « البناء » ومجالاته معروفة ، ولكنها لا تكاد توجد مجتمعه في موضع واحد ، وسنرى بعد صنيع أبي موسى . ويمكن أن نطلق عليها عبارة المنهج الحديث : « الظواهر الموقعيـة » (323)

ثانيا ـ : عدم التغيير :

أ ـ : ما لايتغير البتة ، ليوءدى معانيه ، وهو الحروف ، فانها أدوات

(323) (اللغة) العربية : معناها ومبناها : ص 17 . للدكتور تمام حسّان . وسيأتي في الفصل الاخير ، مزيد من القول على هذه الظواهر (انظر نفس الكتاب : 298/262)

kitabweb-2013.forumaroc.net

تغير ولا تتغير عبر عنه باصطلاح « البناء » .
ب ـ : ما لايتغير من الافعال تغييرا اعرابيا ، كالماضي والامر ، والمضارع في بعض الحالات . وسمي هذا أيضا « بناء » .
ومن ثم ، اعتبر « البناء » أصلا ثابتا في الحروف والافعال ، فرعا في الاسماء .
ج ـ : ما لا يتغير تغييرا اعرابيا أيضا من الاسماء ، وأطلق عليه « البناء » ولكنه فرع فيها .
د ـ : ما لا يتغير من الافعال ، تغييرا صرفيا ، ويعرف بـ « الجمود » . (324)
ومن هنا ، اعتبر « التصرف » أصلا في الافعال ، من حيث انه مقابل « للجمود » . (325)
ب ـ : فهم أبي موسى : (326)
أولا ـ : « الاعراب » :
« هو تغيير أواخر الاسماء المتمكنة ، والافعال المضارعة ، لاختلاف العوامل » . (327) « وفائدته الدلالة عنى المعنى الذى يلحق مدلول الاسم والفعل ، لوجود « العامل » معه ان كان لفظيا ، وفيه ان كان معنويا » (328)
« فالاعراب » تغيير خاص ، موقعه آخر الكلمة المعربة ، وهو معنى يلحق مدلولها ، ويفهم في ضوء علاقة أجزاء الجملة ، حين أدائها لمعانيها . و « العامل » هو مناط الفهم ، باعتباره محدثا لمعناه . ثم أن « الاعراب » بهذه الصفة ، معنى تركيبي ، مضاف الى المعني « المعجمي » للكلمة
ثانيا ـ : « البناء » :
« ومحل « البناء » المقابل للاعراب ، آخر الكلمة ، ان كانت على حرفين فما عدا ، والا ففي نفس الحرف » . (329)
« وأصل « البناء » الوقف . والحركة اما لالتقاء الساكنين ، أو الاتباع ،

(1) يلاحظ أن « الجمود » يقابل « الاشتقاق » أيضا . (325) يطلق (التصرف) أيضا على الظروف حين استعمالها غير ظرف . (326) ينظر اصول ابن السراج 12/10 (والمباحث ج 16/13/1) .
(327) نقل عنه تعريف آخر : « هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا)
(328) في نسخة اخرى : « وفائدته الدلالة على المعنى الحادث بالعامل » . (الاصل 3) والمباحث ج 16/13/1 .
(329) النسخة الكبرى (المباحث ج 15/1) والاصل : 3

kitabweb-2013.forumaroc.net

أو المناسبة ، أو المجاورة ، أو التخفيف ، أو الفرق .. » (330)

وبعد هذا التحديد ، حول مفهوم البناء ، « والتغيير » الذى يبدو في بعض المبنيات ، أشار الى المبني من الاسماء ، في محاولة للكشف عن المعاني التي تؤديها ، وحصرها في قواعد عامة . والبناء علامة لما أشبه الحرف ، بأن أفهم مجرده مبهما في حقائق ، وتخصيص المبهم في حقيقة الى قرينة لازمة : لفظية أو حالية ، أو بأن أفهم مع مدلوله معنى حرف لا وجود له في اللفظ ، كان ذلك المعنى : استفهاما ، أو شرطا . أو استغراق جنس .. (331)

ثالثا ـ : مقارنة بين « الاعراب والبناء » :

ـ « وهو كالاعراب في اللفظ لا في المعنى ، فان « الاعراب » عناية بالمعنى ، « والبناء » عناية باللفظ ، وان كان موجب أصله معنى » . (332)

ـ « والفرق بينهما ، انتقال « الاعراب » ، ولزوم البناء » .

ـ « وألقاب البناء أربعة : الضم ، والفتح والكسر ، والوقف فالفروق

ـ« وألقاب الاعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والجزم » . التي لاحظها بينهما ، ترجع الى « المعنى » ، أما العلامات اللفظية ، فواحدة فيهما ولا فرق بينها ، الا من حيث دلالتها فالضمة مثلا ، حركة اعراب اذا دلت على « الرفع » ، وعلامة بناء ، اذا دلت على « الضم » وهكذا ..

رابعا ـ : « التصـــرف » :

جعله خاصا بالفعل ، وعرفه بقوله : « التصرف اختلاف الصيغ ، لاختلاف المعاني » (333) ومراده : أن الفعل تتغير صيغه لاداء معنى الزمان ، وتعيينه بالماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل ، لان الزمان هو الذى تختلف دلالة الفعل عليه عند اختلاف صيغته ، أما الحدث ، فدلالته عليه ثابتة ، مهما اختلفت الصيغ . ومن ثم اعتبر « التصرف » أصلافي الافعال . وقابله بـ « التمكن » ، الذى جعله خاصا بالاسماء ، وهو فكرة تحقق وجوه « الاعراب » في الاسم . ورتب على هذه المقارنة :

أ ـ : ان البناء أصل في الافعال ، وليست في حاجة الى « الاعراب » « فالتصرف » فيها ، أغنى عنه ، أما اعراب المضارع « فلمشابهته للاسم . والتحليل الذى انبثت عليه هذه النتيجة ، يبدو على هذا النحو :

1) المعنى الذى يحتاج الى بيان ، في مدلولي الفعل ، هو الزمان لانه مبهم ، من جهة ، ولانه يختلف ، باختلاف الصيغ الفعلية من جهة ثانية .

---

(330) الاصل : 56 والمباحث جـ 1/21/22 . (331) نفسه (332) المباحث جـ 1/15 والاصل : 3 (333) نفس المرجـع

kitabweb-2013.forumaroc.net

أما المصدر ، (الحدث) ، فمدلول عليه بلفظ الفعل ، ولذلك ، لا تختلف تلك الدلالة عند اختلاف الصيغ .

2) « التصرف » ، وهو اختلاف الصيغ ، يتكفل ببيان نوع الزمان ، فـ « فعل » للماضي بالوضع ، و « أفعل » للمستقبل بالوضع ، و «يفعل » للحال ، أو الاستقبال ، بالوضع أيضا .

3) ثم ان « التصرف » ، وهو تغيير ذاتي ، لا يجدى في مزيد من ازالة « الابهام » عن الزمان ولا سيما صيغة « يفعل » ، فهي مبهمة بالوضع . ومن ثم ، لم يبق الا الاستعانة بالتغير الاعرابي « والحالة أن موقعه آخر « الكلمة » .

4) لكن هذا « التغيير » ، لا يقع حين يقع ، الا في « المضارع » ، ومن هنا ، كانت الافعال ، في جملتها ، غير مفصحة عن معانيها ، بواسطة « التغيير » الذى يلاحظ في الاخر ، اما لانها ، مبنية واما لان المعرب منها ، تتكفل ببيان الزمان فيه ، قرائن لفظية ومعنوية ، ليست العلامة الاعرابية الا واحدة من تلك القرائن . ولهذا السبب ، عالج أبو موسى ، « اعراب الفعل » تحت عنوان « الفعل بالنسبة للزمان » ، وتناول أنواع اعرابه ، ضمن القرائن الاخرى ، التي تحكم بيان الزمان النحوى ، في السياق . (334)

5) من هنا ، كان « المضارع » شبيها بالاسم ، لانه يبين عن معانيه « بالاعراب » .

ب ـ : ان الاعراب أصل في الاسماء لتمكنها لا لتفرقها لان الصيغ الاسمية لاتختلف ، عند تعاقب المعاني على مدلولاتها .

لا تختلف ، عند تعاقب المعاني على مدلولاتها .

وقد انبنى هذا الفهم أيضا على أمور :

1) المعنى الذى يحتاج الى بيان في الاسم ، هو المعنى « الاعرابي » من « فاعلية » « ومفعولية » واضافة وليس المعنى المعجمي فان ذلك خارج عن مجال النحو وليس المعنى « الصرفي » ، فهذا يتكفل بالكشف عنه ، « التغيير الذاتي » لا « التغيير » الذى يتم في الاخر .

2) التغيير الذاتي « (الصرف) لا يجدى في الافصاح عن « المعاني الاعرابية » ، سواء ، أكان « الاسم » قابلا لذلك التغيير ، أم كان « جامدا » ، وان كانت المعاني الصرفية عنصرا من عناصر التحليل اللغوى (الاعراب بمعناه العام) .

3) لذلك ، كان « التغير الاعرابي » الوسيلة الوحيدة في الكشف عن

(334) نفس المراجع (وسياتي تفصيل القول عند تناول الكلام على « الزمان » .

kitabweb-2013.forumaroc.net

تلك المعاني ، وكان « الاعراب » أصلا في الاسماء ، فرعا في الافعال . نتيجة من نتائج هذا الفهم .

5) العلاقـــات الاعـــرابية :

ا ـ : « العامل » : يلحق مدلول « المعرب » ، معنى جديد ناشيء من التركيب ، « يحدثه العامل » : وهو قسمان :

1) لفظي ، ويكون مع « المعرب » .

2) ومعنوى ، ويكون في « المعرب » .

والمعاني التي يحدثها « العامل » بهذه الصفة هي :

1) في الاسم : « الفاعلية » ، و « المفعولية » و « الاضافة » .

2) في الفعل : تعيين الزمان الذى يدل عليه « المضارع » بصيغته : « يفعل » .

ب ـ : « الاعراب » : أنواع أربعة :

1) الرفع : ويدل في الاسماء ، على « الفاعلية » ، وعلـى زمان الحال ، في المضارع ، في حالة تجرده من « القرائن » اللفظية .

2) النصب : ويدل على « المفعولية » في الاسماء ، وعلى زمان الاستقبال ، في المضارع .

3) الجر : ولا يكون الا في الاسماء ، ويدل على « الاضافة » .

4) الجزم : ويختص بالفعل المضارع ، ويدل على الزمان المعين بالماضي ، أو بالاستقبال ، حسب طبيعة « العامل » .

ج ـ : « العلامـــة »

ان العلامات المعروفة ، صالحة من حيث صورتها اللفظية ، للدلالة على « الاعراب » ، « والبناء » بأنواعهما الاربعة ، أو الثمانية ، باعتبار مجموع الدلالات . (335)

ولكنها تتعين دلالتها ، حسب التوزيع المعروف ، بتحديد طبيعة « المعرب » ، أو « المبني » . وهذا الفهم ، يتمشى مع الرأى القائل ، بأن « الاعراب » معنى لالفظ ، وهو مذهب « كثير من النحاة » ، منهم أبو موسى : « فان الاعراب ، يدل على المعنى الحادث بالعامل » وهو عناية بالمعنى ، أما البناء ، فعناية باللفظ »

أما الرأى الثاني ، فيقول أصحابه : « الاعراب ، لفظ لا معنى ، وهو الحركات والسكنات في آخر الكلمة ، لان الاعراب ، وضع للفرق بين المعاني ، والذي يوضع هو اللفظ ، لا المعنى » . (336)

(335) الان القاب البناء أربعة أيضا . (336) المبآحث جـ 14/13/1 ومن المراجع التي اشارت الى هذا الموضوع : « أسرار العربية ص : 21 والاشموني جـ 44/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الثاني : مصادره في البحث :

1)المصدر الشفوي ـ : ابن برى :

لم يشر أبو موسى الى أحد من شيوخه في اللغة والنحو ، غير ابن برى ، فقد ختم « القانون » بهذه العبارة : (337)

« ومنها » جير عند بعضهم . الجوهرى : هي قسم للعرب ، ومعناها حقا . وقال لنا أبو محمد : « الدليل على أنها « اسم » ، التنوين وانشدنا :

وقائلة أسيت فقلت : جير ،، أسسي انني من ذاك انه (338)

وقال صاحب المباحث : (339)

« أبو محمد هذا ، هو ابن برى ، وكان الجزولي قد قرأ عليه بمصر .. وتلك العبارة ، هي الوحيدة في « القانون » يرد فيها ذكر ابن برى ، مصرحا باسمه . يتحدث أبو موسى ، عن كلمة « جير » ضمن أدوات « الايجاب والتصديق » ، وذكر منها « نعم » و « بلى » ، و «أجل » ، و « ان » بمعنى نعم ، واى . وتأتي أهمية استشهاده برأى شيخه ، من اطلاعنا على التحليل التالي :

أولا ـ : رأى يقول : هي اسم ، وتحتمل معنيين : اما المصدرية ، ومعناها « حقا » ، واما الظرفية ، ومعناها « أبدا » . ونسب أبو علي الشلوبين ، هذا الرأى لسيبويه . (340)

ثانيا ـ : رأى آخر ، يذهب الى أنها « اسم فعل » ، ومعناها « أعترف » ، و « أقر » ، وهي قسم ، ونسب لعبد القاهر الجرجاني ، وهو مؤدى النص الذى نقل عن الجوهرى : (341) « هي قسم للعرب ، ومعناها « أعترف » ، و « أقر » ، كما أن « هيهات » بمعنى « بعد » .

ثالثا ـ : رأى « الجماعة » : هي حرف ، ولا دليل على اسميتها ، ومجرد التنوين ، في الشعر لا يدل على ذلك ، بل الصحيح أنها حرف . (342)

(337) الورقة الاخيرة من الكتاب . (338) البيت موجود في : المباحث ج 208/2 ، والحواشي : 128 والمغني : 128 . والخزانة ج 238/4 . ولامير على المغني ج 108/ 109 ، (339) ج 208/2 . (340) الحواشي : 128 (نسخة مدريد) والمغني : 128، (341) نقله صاحب المباحث : جـ 208/2 فما بعدها . وانظر : الامير : جـ 108/1 ، وفتح الصمد جـ 192/1 / 192 . ونسب الرأى للجرجاني : ابن أبي الربيع السبتي . (342) المباحث جـ 2/نفس الورقات .

kitabweb-2013.forumaroc.net

رابعا ـ : أما أبو موسى ، فيعدها في الاسماء ، واستشهد بشاهدين : الاول ما نقله عن الجوهرى ، والثاني ، مارواه عن ابن برى . ووجه الاستشهاد : المعنى والتنوين حسب عبارته .

لكن الذين ذهبوا الى القول بحرفيتها ، أولوا البيت الشعرى ، بما يتمشى مع مذهبهم ، ويجعل التنوين غير مثبت للاسمية ، حسب رأى ابن برى . وقد أشار الى هذا التأويل أبو علي الشلوبين ، وصاحب المباحث ، وأفصح بعناصره ابن هشام . (343)

وفسروا حرفيتها بمعنى « نعم » ، واحتجوا بأنها لم ترد معربة ، ولم تدخل عليها (أل) ، ووردت في نص شعرى مؤكدة لـ « أجل » ، وفي نص آخر مقابلة لـ « لا » النافية . (344)

ويبدو أن الذين كانوا يرون أنها اسم ، قبل ابن برى ، لم يعثروا على شاهد يحتج به ، يثبت اسميتها ، من جهة اللفظ ، وانما استندوا الى ما فهموه من معنى الكلمة ، في النصوص التي اطلعوا عليها . فما روي من تلك النصوص ، شعر ، ومواقعها فيه لا تجعلها اسما على وجه القطع ، فهي تحتمل من حيث المعنى ، الاسمية ، والحرفية . (345)

وبالاضافة الى ذلك ، لاحظنا فيما سبق ، أن تفسير اسميتها ، يتجه مرة الى المصدرية ، ومرة ثانية الى « الظرفية » ، ومرة ثالثة الى انها اسم فعل . والمعروف أن أسماء الافعال ، تدل على معنى الجملة ، ولا تفسر معانيها بمعاني المفردات .

والاقرب الى الصواب ، أن كلمة « جير » لها استعمالات متعددة ، السياق الذى ترد فيه ، فهي صالحة من حيث المبدء لاداء معنى « الاسمية » ، كما هي صالحة لاداء معنى « الحرفية » ، ومن ثم ، ينبغي تناولها في اطار « مبدأ تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد » ، خارج السياق « فاذا تحقق المعنى بعلامة ، أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن » . (346)

ان انتفاع أبي موسى ، بما كان يمليه شيخه ، في مجالسه العلمية . لم يقتصر على كلمة « جير » فحسب ، اذ أغلب الظن أنه أخذ مادة « باب الايجاب والتصديق » عن هذا الطريق الذى نتحدث عنه . ولعل الامور التالية ، مما يعزز هذا الفهم :

1) الاراء التي ارتضاها في أدوات ذلك الباب ، هي آراء ابن برى ،

(343) المعنى : 128 . (344) نفسه . (345) الحوشي : 128/126 وابن يعيش : جـ 8/122 (346) اللغة العربية : معناها : 163

kitabweb-2013.forumaroc.net

استنادا الى ما سبق ، والى النص التالي : (347)
« قال ابن برى : « الفرق بين « نعم » و « بلى » ما قاله سيبويه : أما « نعم » فعدة وتصديق ، وأما « بلي » فتوجب بها بعد النفي » .
وعبارة أبي موسى تجرى على هذا النسق : (348)
« نعم ، وهي لتصديق ما قبلها مطلقا ، وللعدة في الاوامر . ومنها « بلى » وهي ايجاب بعد النفي ، عاريا من حروف الاستفهام كان ، أو مقرونا به » .
2) المادة في جملتها ، ترجع الى نصوص من صحاح الجوهرى ، وحتى ما نسب منها للاخفش وأبي عبيدة ، انما حكاه صاحب الصحاح . وسبقت الاشارة الى اهتمام ابن برى ، بهذا الكتاب والعناية التي أولاها أبو موسى له . (349)
3) الاسلوب الذى حرر به أبو موسى مسائل ذلك الباب ، لا يتمشى مع صنيعه في سائر الابواب والفصول . فلقد أكثر من النقول والاستشهاد على غير عادته ، فبالاضافة الى ماورواه عن شيخه ، نقل عن الجوهرى ، والاخفش ، وأبي عبيدة . ولم يستوف البحث في المادة ، وبدت عبارته غير مركزة ، الى جانب تفكك أوصالها في فقراتٍ منها . وهذا الاسلوب أقرب الى طبيعة المعاجم منه الى طبيعة البحوث النحوية . (350)
4) ان ابا موسى ، كان يروى لتلاميذه ، ما أخذ عن شيخه مناشرة ، دون أن يشير اليه في « قانونه » بصريح العبارة ، كما لاحظنا آنفا ، ولعله قد فعل ذلك ، في مؤلفاته الاخرى التي تتسع لتفصيل الاراء واستيفاء مادة البحث ، أما « القانون » فبحث موجز ، مركز تركيزا شديدا ، وما كان بهذه الصفة ، لا يليق فيه تفصيل القول . وقد كشف صاحب المباحث عما يصلح سندا لهذه الفكرة ، قال علم الدين . (351)
« وروى المصنف عن ابن برى ، أنه كان يستشهد على الغائها مقدمة ببيت كعب الذى انشدناه » .
والموضوع الذى تشير اليه العبارة ، يتصل بفكرة « الالغاء » في باب « ظن وأخواتها » . فان ابن برى ، كان يذهب الى جواز الغائها مقدمة ، تمسكا بقول كعب ابن زهير :
أرجو وآمل ان تدنو مودتها ،، وما أخال لدينا منك تنويل
أما أبو موسى ، فاختار رأيا مخالفا لما ارتضاه شيخه فقال : (352)
« لا تلغى مقدمة في الامر ألعام » . (353)

(347) المباحث جـ 207/2 والحواشي : 126 (348) الاصل
(349) ص : 42 (350) المباحث جـ 207/2 والحواشي : 128/126 (351) المباحث جـ 200/1 (352) الاصل 27 وسياتي تفصيل القول في هذا الموضوع (353) الاصل 37

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) المصادر الكتابية :

أ ـ : بحوث النحاة الذين صرح بأسمائهم :

أولا ـ : سيبويه : أشار اليه غير مرة ، واستخدم عبارات متنوعة : « ولولا » عند سيبويه رحمه الله ، قد تجر ، المضمر » . (354)

« وانتصابه (يعني المفعول له) باسقاط حرف الجر على رأى سيبويه وعلى رأى ، انتصابه انتصاب المصدر الملاقى له في المعنى » .

« ويختار ذلك في « الخبرية » (يعني : كم) اذا فصل بينها وبين مميزها بالظرف . بل يجب في مقتضى كلام سيبويه الا في الشعر . ولا يجوز الفصل بغير الظرف وابقاء الجر عنده البتة (355) « .. وما في بابه » (356) يعني ما في باب المنصوب بأفعال مضمرة من كتاب سيبويه .

والواقع أن الصلة العلمية بين « الكتاب » ومادة « القانون » وثيقة . ولا سيما الجهات التالية :

ـ التبويب ، والترتيب لابواب النحو الرئيسية عند التناول .

ـ الحقائق العلمية ، التي عني بها أبو موسى على مستوى النحو ، والصرف ، والاصوات .

ـ ارتضاء المذهب النحوى ، والاخذ بـ « مسائل الكتاب » ، على النحو الذى سيتضح في فصل لاحق .

ونعيد هنا الاشارة الى عناية أبي موسى بـ « الكتاب » فقد وضع عليه دراسة . ولكن ابا علي الشلوبين ، لاحظ أن تلك العناية غير كافية . مما سبب لابي موسى خطأ في فهم بعض عباراته ، « فلقط منه المثل وتخيل أنها كلها مذكورة على جهة واحدة ، وهذا شنيع في حقه » (357)

ثانيا ـ : الكسائي :

« وكل لفظ أقيم مقام الامر ، وليس بفعل ، فلا يجاب بالفاء الا عند الكسائي ، وكذلك لا يجاب ما ليس على لفظ الامر ، من الدعاء الا عنده وعند القراء » (358)

وليس يعرف اسم الكتاب الذى أفاد منه أبو موسى من بحوث الكسائي ، غير أن شيئا منها كان متداولا بين الدارسين ، فقد قال ابن السراج : (359)

« ووجدت بخط الكسائى في مختصر ، جواز اعمالها مع « ما » ، لكن المسموع عن العرب ليس الا في « ليت » .

(354) نفسه 60

(355) الاصل : 50 (356) الاصل : 70 وانظر : 93 ، 183 ، من المباحث جـ 1

(357) الحواشي : 368 . (358) الاصل : لم يشر اليه ولكنه في الكبرى (المباحث جـ 1/72)

(359) نقلا عن صاحب المباحث جـ 1/246 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وانتفع أبو موسى بما قاله الكسائي ، فقال : (360)

« وهذه الحروف ، اذا دخلت عليها « ما » ، كان الالغاء أحسن ، وقد تعمل . والعمل في « إن » و « أن » أضعف منه في أخواتها . وموضع السماع « ليت » .

والمهم هنا ، افادة أبي موسى ، من بحوث الكسائي ، وانتفاعه بآرائه النحوية ، بصرف النظر عن الطريق الذى سلكه لذلك .

ثالثا ـ : الفـــراء :

« ليت عند الكوفيين تنصب اسمين . وقدرها الفراء بـ « تمنيت » (361)

« وأجاز الفراء في مثل هذا أن يكون على حكاية الامر » (362)

وقد كشف شراح القانون عن العلاقة التي تربط بعض مباحث أبي موسى ، « بمعانى القرآن ، وسنفصل القول فى أوجه تلك العلاقة ، في الفصل التالي :

رابـعـا :

ـ الاخـفـش (363)

ـ الـمـازنـي (364)

ـ الـمـبـرد (365)

ـ الـزجـاج (366)

ـ ابـن كـيـسـان (367)

ب ـ : النحاة الذين لم يذكرهم :

أولا ـ : أبو علي الفارسي :

انتفع بكتابه « الايضاح » في مواضع كثيرة ، وأفاد أيضا من « الحجة » . وفيما يلي ايجاز ذلك :

ـ « الجازم لفعلي « الشرط والجواب » . (368)

ـ « عمل اسم الفاعل » . (369)

ـ « الجملة الواقعة حالا » (370)

ـ « الفصل بين المضاف والمضاف اليه . (371)

ـ حذف نون الوقاية (372)

ـ نعم وبئس . (373)

(360) الاصل : 34

(361) الاصل : 36 (362) الكبرى (المباحث جـ 1/102 ، وانظر : 20/30/72 .

(363) الاصل : 80 والكبرى (المباحث : جـ 1/37/54/64) (364) المباحث جـ 1/46/48/171/ من الكبرى) (365) نفسه : 25/45/52/98/197 . (366) نفسه : 45ـ167

(367) الاصل : 33 . (368) المشكاة جـ 1/88 والحواشي : 134 (369) الحواشي : 294

(370) نفسه : 233 (371) نفسه : 315 (372) المشكاة جـ 1/155 (373) الحواشي : 302 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ ضابط كسر همزة (إن) وفتحها :

عبارة أبي علي : (374) كل موضع صح وقوع الاسم والفعل فيه كسرت وما لم يقع فيه الا أحدهما فتحت عبارة أبي موسى للمقارنة : (375)

« كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل ، فهي فيه مكسورة ، وما انفرد بأحدهما بخلافه » . وسيمر بنا ، في الفصل التالي ، ما يلقي مزيدا من الضوء على تاثير أبي علي في بحوث أبي موسى ، ونذكر ، أن لابي موسى دراستين على الايضاح ، نقل من احداهما صاحب المباحث في باب « نعم وبئس » . (376)

ثانيا ـ : الرماني ، وعبد القاهر الجرجاني :

انتفع بهما في مباحث الادوات : « حتى ، وثم ، وفاء العطف ، وأو ، حين عالجها على طريقة الباحثين في التلاغة ، حسب ملاحظة صاحب المباحث . (377)

ثالثا ـ : ابن برهان : أفاد منه في بحث « بدل الاشتمال » (378)

رابعا ـ : الربعي : نقل عنه رأيه ، في اعراب « الاسماء الخمسة » . (379)

خامسا ـ : الزمخشري : أشار الى علاقة « المفصل » « بالقانون » ، كل من أبي علي الشلوبين وصاحب المباحث . (380) ولابي موسى على « المفصل » تنبيهات ، كفيلة باثبات تلك الصلة .

سادسا ـ : الزجاجي : انتفع بكتابه « الايضاح » في علل النحو ، وتتضح الصلة بين صنيعهما في تلك الاساليب المنطقية والاقيسة المركبة ، التي عالجت التفريق بين أقسام الكلم ، وتفسير العلامات الاعرابية ، وسبب وقوعها في موضع دون آخر . أما العلاقة « بالجمل » فقد سبق تفصيل القول فيها ، ونرى هنا بصفة خاصة أن بحوثه مما لا يصلح أن يكون مصدرا لبحوث « القانون » . (381)

سابعا ـ : ابن جنـــي :

ذكرنا في الباب الاول ، أن أبا موسى ، أطلع على عمل ابن جنى في كتابه « الفسر » ، وأشرنا الى ما يحتويه ذلك الكتاب ، من مادة لغوية ونحوية ، ونضيف هنا ، أن الصلة التي تربط بين ابن جنى وأبي موسى صلة خاصة ، فهي تتجه الى طرق البحث والتناول ، أكثر مما تتجه الى المادة النحوية ذاتها . ولهذا الجانب من نشاط أبي موسى ،

(374) نقلا عن المباحث ج 256/1 والحواشي : 263 . (375) الاصل : 36 (376) المباحث جـ 50/2 (377) المباحث جـ 172/1 وجـ 10/2 (378) نفسه جـ 194/1 (379) نفسه ج 35/1 (380) الحواشي : 232 والمباحث ج 184/177/152/1 و ج 21/2. (381) ذلك وضع من المقارنة بين أسلوب الرجلين ، في تلك المواضع . وقد نعرض لها في الفصل الرابع من هذا الباب . (الصياغة) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فصل خاص . (382) والذى ينبغي ذكره ، مما له صلة بما نحن عليه ، هو :
ـ افادته منه ، في تحديد مفهوم « الاعراب » وفي تحديد الفروق بينه ، وبين « البناء » (383)
ـ تحليله لمنذ ، ومذ ، في بعض الاستعمالات . (384)
ثامنا ـ : ابن السراج :
أ ـ : في دراسة الحروف :
1) من حيث المعاني التي تجيء لبيانها :
حصرها ابن السراج ، وجمعها في موضع واحد . وتبعه أبو موسى ، دون أن يضيف ما يستحق الذكر . (385)
2) من حيث « عملها » : وضع أبو بكر ، أصلا عاما للحروف التي تعمل والتي لا تعمل وبن ذلك على أفكار مختلفة : بعضها لغوى ، وآخر عقلي منطقي . وانتفع بذلك التأصيل أبو موسى ، وأضاف اليه ، تعليلات تفسيريه، واخرى افتراضية عقلية . (386) وفطن الى هذه الصلة ، أبو علي الشلوبين ، فقال : (387)
« والذى يظهر لي أن هذا التأصيل الذى أصله : أن كل ما اتصل بالاسم أو بالفعل فحقه أن يعمل ، ليس بشيء ، ولذلك لم يوجد شيء منه لسيبويه ، .. وانما هو شيء قاله أبو بكر بن السراج في أصوله ، وهو فاسد لما ذكرناه » .
3) من حيث تناولها على مستوى « الاصوات » : (388)
كشفت المقارنة بين صنيع سيبويه ، وابن السراج ، وأبي موسى ، أن دحوث « القانون » ، في هذا الموضع ، تتصل بأسلوب ابن السراج ، أكثر مما تصل بأسلوب سيبويه . ولقد أضاف أبو موسى « وظائف » الحروف ، وكتابتها في رمز خطي ، وحصها ببابين مفردين عن باب الادغام . (389)
ب ـ : في دراسة الافعال :
1) جهات الدلالة في الفعل ، وتحديد طبيعتها ، وعلاقتها بالمفاعيل . (390)
2) الافعال لا تثنى ولا تجمع . (391)
3) التعدى واللزوم : (392)

---

(382) الفصل 4 من هذا الباب . (383) المباحث جـ 15/1 وأمالي ابن الشجرى جـ 4/1
(384) المباحث جـ 12/2 . 385 الاصول : 9 والقانون : 1 (386) الاصول : 27/25 والقانون : 34ـ35 . (387) الحواشي : 252 . (388) جمل الاصول : 231 (نسخة المتحف البريطاني) والقانون : 72/71 (الاصل) . والكتاب : (باب الادغام) .
(389) الاصل : 72/71 (390) الاصول : 6ـ7 والقانون : 1ـ2 (391) الاصول : 180 والقانون : 4 (392) الاصول : 160 فما بعدها ، والقانون : 26

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ وضع الاصول العامة لضبط مسائل الباب .
ـ الفرق بين المتعدى ، وغيره .
ـ تفصيل القول ، في أوجه الارتباط بين « الفعل » وما بعده من المنصوبات .
ـ الافكار التي ترتبت عن ذلك من الالغاء ، والتعليق ، وغير ذلك .
4) تحمل « الفعل » للضمير .

ج ـ : مواضع متفرقة :
1) التفريق بين العطف على اللفظ ، والعطف على الموضع . (393)
2) اجتماع الشرط والقسم ، ومسائل من « أوضاع الفعل » في حالة اعرابه (394) .
3) ونعثر على مسائل أخرى ، ذكرها صاحب المباحث : (395)

ـ في الزاوية المنهجية :

يستطيع الباحث أن يكشف عن أوجه الصلة من هذه الجهة ، في عدة مواضع ، ولا سيما ما تناول منها ، الافكار اللغوية الاساسية ، والتقسيم ، والاصطلاح ، وأسلوب التعليل ، والقياس . وذلك أن كتاب « الاصول » تضمن تنظيما جديدا لمادة كتاب سيبويه ، مضيفا اليها نتائج المدرسة الكوفية ، وجهود البصريين المتأخرين ، فأعاد أبو بكر صياغة قواعد النحو العربي ، في ضوء ماكان يحسنه من منطق وفلسفة . وجاء أبو موسى ، في محاولته لـ « تقنين » النحو ، ليعجب بنهج ابن السراج فيعيد النظر في الصياغة ، مستندا الى « كتاب الاصول » . بشكل أساسي حتى ان صاحب المباحث ، حين لاحظ تلك الصلة الوثيقة بين « الاصول » ، و « القانون » أبدى رأيه فيها ، بهذه العبارة :

« وكثيرا ما يعتمد على كتاب الاصول ، و « الجزولية » ، في الحقيقة مقتضبة منه » (396) وسيتم القاء أضواء على أوجه تلك الصلة ، من خلال التحليل الذى سيعالج الجوانب المنهجية في صنيع أبي موسى .

3) « السماع » :

نعد « السماع » ضمن مصادره ، بصرف النظر ، عما اذا كانت النصوص اللغوية التي استند اليها في بعض المسائل، قد سبق الى دراستها لان مادة كتابه جمعها من المصادر السالفة الذكر ، ولم يعن بدراسة الجانب الادائي من اللغة الذى يرجع نصوصه الى ما بعد عصور الاحتجاج كما أنه لم يسمع من العربي الذى كان معاصرا له ، فان ذلك العربي ،

(393) المباحث 1/182 والاوراق : 99/101/187 233 . (394) نفسه جـ 1/97 (395) جـ 1/184 و جـ 2/13(396) المباحث جـ 1/182

kitabweb-2013.forumaroc.net

لم يعد فصيحا فيرغب في جمع « لغته » . والمعروف أن هذا موقف عام ، طبع الدراسات اللغوية على النحو الذى يصوره قول الدكتور تمام حسان : (397)

« فلما انتهى عصر الاستشهاد ، وكان على اللغويين أن يستمروا في دراسة اللغة ، دون أن تتجدد الشواهد في أيديهم ، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه الى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد ، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة ، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء لان السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العلمية ، وأوقفوا العمل فيها ، برفض الجديد من الشواهد » .

فأبو موسى ، اذن ، درس النحو ، من خلال النشاط اللغوى الذى اطلع عليه في تلك المؤلفات ، فكانت « القاعدة » هي موضوع الدراسة ، اما « السماع » فلم يكن البحث فيه ، ولا عنه الا تبعا لمطالب تلك القاعدة ، من شاهد ، أو احتجاج عند اتخاذ موقف لغوى ما ، أو محاولة للكشف عن « علة » جديدة لم يهتد اليها القدماء . ثم أنه ـ فوق ذلك ـ قليل الاعتناء بذكر الشواهد ، فهو يعرض الحقائق دون أن يؤيدها بالنصوص اللغوية في جل المواضـــع .

وسنحاول فيما يلي أن نعطي نظرة موجزة عن شواهده ، تاركين التفاصيل الى الفقرة التالية : (398)

أ ـ : الشعـــر : 399)

استشهد بشعر لطرفة ، والاخطل ، وابن الاطنابة ، وأبي النجم ، وابن قيس الرقيات ، وذى الرمة والعجاج ، وعباس بن مرداس .

وأورد شعرا آخر لا يعرف قائله ، بالرغم من تداوله بين الدارسين . (400)

ب ـ : النشر : استشهد بأمثال كثيرة ، في باب « المنصوب بفعل يلزم اضماره » . (401)

جـ ـ : لغة القرآن الكريم :

استند اليها في المواضع التالية :

1) أوجه « الاعراب » المحتملة في « المضارع » الواقع جوابا للامر عند اسقاط الفاء من الجواب أو مع وجودها . (402)

---

(397) اللغة بين المعيارية : 21/2

(398) تحت عنوان : مدى تطبيقه على الاصول التي ارتضاها ، واتجاهه في البحث .

(399) النسخة الكبرى : (المباحث جـ 1/75/142/101/39/40/30/173/139 و جـ 2/208 والاصل 80

(400) الاصل : 52 والانصاف : 341 وابن يعيش جـ 2/160 وشواهد المغني : 213 والخزانة 2/295 (401) . الاصل : 70 (402) الكبرى (المباحث ج 1/101/102.

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) الحاق علامة التأنيث بالفعل وعدمها . (403)
3) الفرق بين « أم » المتصلة ، والمنفصلة . (404)
4) آيات أخرى ، استخدم فيها أسلوب « التأويل » لمعارضتها للقاعدة . (405)

د ـ : لغة الحديث : لم أعثر على أى شاهد منها .

5) الاصول التي ارتضاها :

كانت المادة النحوية التي جمعها أبو موسى ، من مصادره ، قد تضمنت نتائج أساسية في الجانب الدراسي من التراث اللغوى ، اعتبرت بمثابة أصول عامة ارتضاها النحاة في كل تحليلاتهم ، ولم تعد مجال نقاش أو استدلال . فهي أفكار ثابتة حظيت باجماع الدارسين للغة ، على اختلاف اتجاهاتهم في البحث ، وتعدد نزعاتهم في الاستنتاج . واذا وقع اختلاف في وجهة نظر معينة ، فانما يقع في التطبيق على تلك الاصول ، والتفريع لمسائلها .

« أما جمع المادة ، واستقراؤها ، وتقسيمها وتسميــة أقسامهـا ومفهوماتها ، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الاشتراك بين المفردات ، فقد تم كله على نحو يثير الاعجاب » (406) « ولكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب ، فوجدوه على ضربين :

ـ أحدهما ما لابد من تقبله كهيئته ، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه ، نحو « حجر » ، ودار .

ـ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس ، وتخف الكلفة في علمه علــى الناس : مقننوه وفصلوه ، اذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب . (407)

فالنحاة الاوائل قد انتهوا الى النتائج التي تحدث عنها ابن جنى ، وكان توصلهم اليها نتيجة النشاط الذى حدد طبيعته الدكتور تمام حسان ، وكلام العرب ينظر اليه في ضوء ذلك على هذا النحو :

أ ـ : قسم كبير منه أبعد عن مجال « التقعيد » لانه لم يدرس دراسة لغوية باعتباره غير « فصيح » . (408)

ب ـ : القسم الذى كان موضوع الدراسة اللغوية اتسم نشاط النحاة فيه بالسمات التالية :

1) ضرب منــه : لم يصلوا فيــه الى نتائج عمليــة فلقد استعصــت عليهم ظواهره اللغوية وخفيت عنهم جهات الشركة بين مفرداته وتراكيبه

(403) نفسه : 115 (404) نفسه : 9 (405) نفسه : 181 «406»اللغة بين المعيارية : 166/164 واللغة العربية معناها : 13 فما بعدها (407) الخصائص ج 42/41/2 .
(408) اللغة العربية : 13/12 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ومن ثم لم يضعوا له قواعد تضبط ألفاظه وتراكيبه ، وانما نبهوا الى ضرورة اخذه عن طريق الرواية والحفظ ، واستخدامه على الصورة التي ورد عليها . وهذا الضرب لم يطيلوا الوقوف عنده ، فقد تكفلت بمعالجته بحوث المعجم أو غيرها مما قد يدخل ضمن مجالاتها .

2) ضرب منه : تمكنوا من ادراك ظواهره ، واكتشاف الفروق بين المفردات والتراكيب ثم صياغة النتائج في قواعد عامة وضوابط كلية على النحو المعروف . وبذلك أصبح هذا الضرب « مقعدا » من الوجهة الدراسية .

3) ضرب ثالث منه : ظل ضمن مجالات الدراسات اللغوية ولكن نشاط النحاة اتسم بالاختلاف : فمنهم من أخذ به في « التقعيد » ، ومنهم من أخرجه ليضعه تحت اسم « الضرورة » أو « الشاذ » أو غيرها من تلك العبارات المتداولة .

ح ـ : ان النحو ، بعد استقرار تلك النتائج ضمن مباحثه ، طبع بما يلي :

1) ارتضاء أصول ثابتة ، وسيأتي تفصيل القول فيها .

2) قصر النشاط النحوى على محاولة اكتشاف تلك الظواهر المستعصية في « الشاذ » .

3) استخدام القياس في التقعيد بمثابة مصدر من مصادر البحث في اللغة .

وفيما سبق اشارة الى الاصول التي ارتضاها أبو موسى ، أما الافكار التي ارتضاها بمثابة تلك الاصول فنعرض لها فيما يلي :

أولا ـ : أسلوب الكلام :

ـ « أعلم انه يجوز في « الشعر » ما لا يجوز في « الكلام » .

ـ « وذلك ليس في شيء من « كلامهم » ولا يكاد يكون في « شعر » .

ـ « وقد يجوز في الشعر ، وفي ضعف من الكلام » .

هكذا قرر سيبويه أن في اللغة العربية أسلوبين رئيسين : (409)

ـ « أسلوب « الكلام » أو « النثر » ،

ـ وأسلوب « الشعر » .

وهما يشتركان في جل الظواهر اللغوية ، ثم ينفرد « الشعر » بظواهر لا تقع الا فيه ، أو في « الكلام الضعيف » . وهذا الفهم مبني على فكرة أخرى تقول : ان « شعر » موضع اضطرار ، فالمتكلم بهذه الصورة من التعبير العربي ، لا يتوفر على حرية مطلقة في كلامه ، لانه يخضع لقيود كثيرة عرفت بقواعد الشعر ، أما المتكلم ، بالصورة الاخرى ـ النثر ـ فيبدو أكثر حرية في التعبير ، لان « النثر » موضع اختيار وسعة ،

(409) الكتاب جـ 1/26/48/72

kitabweb-2013.forumaroc.net

وليس بموضع اضطرار المعروف ان الخليل ، عني عناية خاصة بأسلوب الشعر ، من هذه الجهة الدراسية ، فتوصل الى نتائج ، سجلت تحت عنوان متداولة ، وكانت طبيعة ما توصل اليه ، « نحواً » من النحو ، الا أنه خاص بأسلوب الاضطرار . (410)

وضمن سيبويه كتابه ، نماذج من قيود الشعر ، وحين عالجها أوضح ان الشاعر مضطر الى ارتكاب ما سمي بـ « الضرورة » ، ومرر انه ، ليس شيء مما يضطرون اليه ، الا وهم يحاولون به وجها » (411) « وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا » .

وظل الشعر ، ضمن مجال النشاط النحوى ، بعد سيبويه ، واتجه اهتمام النحاة ، الى محاولة الكشف عن « تلك الوجوه التي ارادها الشعراء » في « ضرائرهم » بصفة خاصة ، « وكان النحويون يسعون ، وراء الشعر ، الذى يمكنهم من استكمال استقرائهم لكلام العرب ، الذى يشهد لقاعدة معينة ، أو يشذ عنها » . (412)

ولكن دراسة الشعر ، من جهة « الاضطرار » ، اتسمت بسمة الاتجاه الى محاولة لتقعيد « الضرورة » على النواحي الاضطرار من احتلاف ، في الورود ، والفهم . ويعثر الباحث على أسس تلك المحاوله وتفريعاتها في صنيع ابن السراج . (413)

ان النشاط النحوى ، في الضرائر الشعرية ، خضع لمقتضيات هذا الاصل الذى نتحدث عنه ، وهو فهم خاص لحالة (الاضطرار) ، والافضل منه أن « الضرورة » ترخص في قرينة معينة ، وأن الرخصة قانونها الوحيد هو أمن اللبس الذى تتكفل بضمانه قرائن السياق . (414)

ثانيا ـ : المستوى الادائي للكلام :

استقر أيضا في بحوث النحاة ، ان مستوى أداء النصوص اللغوية ، يختلف عن مستوى الاداء في نصوص أخرى ، وانبنى هذا الفهم ، على فكرة « الخطأ والصواب » في كلام العرب . وأدى التطبيق لهذا الاصل ، الى وصف « كلام العرب » مرة بالاستقامة والحسن ، ومرة أخرى بالخطأ ، والقبح ، والغلط ، وغير ذلك مما هو معروف . ولا يخفي أن جانبا من جوانب التطبيق مبني على أن « العربي » قد يغلط في كلامه . وليس من داع لهذا الافتراض ، الا الاصرار على تطبيق القاعدة ، والعمل على اطرادها

---

(410) العروض علم القوافى ،، (411) الكتاب ج 32/26/1 .
(412) اللغة بين المعيارية : 165 (413) جمل الاصول (نسخة لندن : 128/122 . وقد وضع دراسة وافية للضرائر بأنواعها ، وتعرض فيها لافكار هامة . (414) فكرة مأخوذة من تعليق خاص للدكتور تمام حسان على مادة هذا البحث .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وقد اشار سيبويه الى ما يمكن أن يكون سندا لتأصيل تلك الافكار التي تضمنها هذا الاصل ، وطبق بعضها على نصوص عربية ، وتبعه من جاء بعده ، ولا سيما ابن السراج في أصوله . (415)

3) أعراض الكلام :

تحدث سيبويه ، عن عدة أفكار تحت عنوان : « هذا باب ما يكون في اللفظ من الاعراض (416) و « يعني ما يعرض في الكلام ، فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه » (417) قال سيبويه :

ـ « اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وان كان أصله في الكلام غير ذلك » .

ـ « ويحذفون ويعوضون .. » .

ـ « ويستغنون بالشيء عن الشيء ، الذى أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا » (418) فكلام العرب ، اذن ، له قياس يجرى على نمطه ، وهذا هو الاصل فيه ، وقد يخرج عن أصله ، فتبدو فيه أعراض الحذف ، والتعويض ، والاستغناء . ثم ان « المستغنى عنه » « سقط » من الكلام « لكثرة الاستعمال » .

ان سيبويه ، يؤصل في البحث النحوى ، الافكار التالية :

ـ الذكر ، والحذف ـ الحذف دون تعويض ـ التعويض ـ الاستغناء ـ كثرة الاستعمال . بالاضافة الى « الاصالة » و « الفرعية » ، والقياس ومخالفته (الشذوذ) . (419)

ولقد كانت للتطبيقات العملية على هذه الافكار ، ابعاد هامة في الدراسات اللغوية ، سواء في مجال الصرف ، أو في مجال النحو ، ولا سيما فكرة الحذف ، فقد أصبحت تشمل أنواع شتى من المحذوفات : الحرف ، والكلمة والجملة . ونذكر فيما يلي ، عناصر فهم ابن السراج ، بمثابة نموذج لفهم النحاة المتأخرين :

أ ـ : « الاضمـــار » :

ـ « أعلم أن « الكلام » يجيء على ثلاثة أضرب : ظاهر لا يحسن اضماره ، ومضمر مستعمل اظهاره ، ومضمر متروك اظهاره » . (420)

ب ـ : « الاتساع » :

ـ « اعلم أن الاتساع ، ضرب من « الحذف » ، الا أن الفرق بين هذا الباب ، والباب الذى قبله ، أن هذا تقيمه مقام « المحذوف » ، وتعربه باعرابه . وذلك الباب تحذف « العامل » فيه ، وتدع ما عمل فيه على حاله

(415) الكتاب جـ 1/25/31 والاصول : 28/29 (416) الكتاب جـ 1/24 (417) السيرافي في شرحه . (418) الكتاب ج 1/24 / 25 . (419) لهذا السبب حرصنا على نقل عبارته بلفظها ، وهذا صنيع تفضله في الاقتباسات التي يكون فيها تحديد معين لفكرة من الافكار (480) جمل الاصول : 12/10 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

في الاعراب . وهذا الباب « العامل » فيه بحاله ، وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف ، أو تجعل « الظرف » يقوم مقام الاسم . (421)

جـ ـ : قاعدة عامة :

« واعلم أن جميع ما يحذف ، فانهم لا يحذفون شيئا الا وفيما ابقوا ، دليل على ما ألقوا » . ولا يخفى أن فهم أبي بكر ، انما يعد تفريعا لما أصله سيبويه ، ويتجه الى مجال النحو بصفة خاصة . (422)

رابعا ـ : « الالغاء » ـ الزيادة :

قال ابن السراج : (423)

اعلم أن الالغاء ، انما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الاعراب أين كانت مما تعرب . وأنها متى أسقطت من الكلام ، لم يختل الكلام . وانما يأتي ما يلغي من الكلام ، تأكيدا أو تبيينا » .

« والذى يلغي ينقسم أربعة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف وجملة » .

ان « الالغاء » بهذا الفهم ، ترتب عنه ما يعرف بـ « فكرة الزيادة »، لان الكلمة ، أو الجملة حين تردان ذلك المورد ، تعتبران « زائدتين » ، ولا يراد بزيادتهما ، الا أنهما لا تؤديان في التركيب ، معنى اعرابيا ، اما وظيفتهما في السياق ، فقائمة ، وهي التأكيد والتبيين . ومن ثم يعتبر هذا التحديد لابن السراج هاما ، فهو يلقي أضواء كاشفة على صنيع المتأخرين ، اذ استخدموا في تطبيقاتهم اصطلاحات « الزيادة » ، و « الالغاء » ، و « التعليق » ، و « الحشو » و « الاعتراض » ، وفوق ذلك ، قد توهم عبارة بعضهم ، أن تلك « المزيدات » ، لا معنى لها في التركيب أصل ، مع أن المراد ، عدم أداء معنى اعرابي .

خامسا ـ : « التقديم والتأخير » :

أشار سيبويه الى هذه الفكرة ، في غير موضع من كتابه ، وفيما يلي نماذج من عبارته : (424)

ا ـ :فان قدمت المفعول وأخرت الفاعل ، جرى اللفظ كما جرى في الاول » .

بـ ـ : لانك انما أردت به مؤخرا ، ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وان كان مؤخرا في اللفظ .

جـ ـ : فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما .

د ـ : والتقديم هنا والتأخير ، فيما يكون ظرفا أو يكون اسما ، في العناية

---

(421) نفسه . (422) اعرضنا عن فهمه لمجال الصرف لوضوحه .

(423) جمل الاصول : لا1 (نسخة المتحف البريطاني) .

(424) الكتاب جـ 1/34/35 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والاهتمام مثله فيما ذكرن لك في باب الفاعل » . (425)

هـ ـ : وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والالغاء ، والاستقرار ، عربي جيد كثير » .

و ـ : كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنياتهم » .

ثم جاء ابو بكر بن السراج ، وعني بجمع فروعها ، وفصل القول في مسائلها تفصيلا كافيا . (426) ان فكرة « التقديم والتأخير » مبنية على القول باصل عام آخر يقتضى بأن لكل جزء من أجزاء الجملة رتبه معينه يجب ان يكون داخل السياق الاكبر ، وتم تحديد تلك الرتبة ، في ضوء التعبير عدة اصول أخرى ، كما هو معروف . ثم لوحظ أن سياقات كثيرة . لاتستلزم الحفاظ على الرتبة المحددة بمقتضى تلك الاصول ، فبعض الكلمات فيها ، حرة التنقل ، وبعضها الاخر ، يتوفر على حرية مقيدة ، ولكنها في كلتا الحالتين ، تؤدى وظيفتها اللغوية المعنية لها في الرتبة المحفوظة ، بفضل تضافر القرائن على ضمان أمن اللبس ، الذى يحكم استخدام اسلوب « التقديم والتأخير » في مختلف الاحوال (427) ولقد كان لهذا الاصل ، وما انبنى عليه وتفرع منه وتشابك معه ، من أفكار ، تاثير كبير في البحوث النحوية ، بحيث يمكن القول : ان مباحث بعض الابواب تكاد تقتصر على علاج مسائله . بل وصلت تلك المباحث في بعض المواضع الى حد الاضطراب في الفهم ، والفوضى في الاستنتاج .

سادسا ـ : « الاطراد والشذوذ » :

قال ابن السراج في أصوله : (428)

أ ـ : « واعلم أنه وبما شذ الشيء عن بابه ، فينبغي أن تعلم أن القياس اذا اطرد في جميع الباب ، لم يكسر بالحرف الذى يشذ عنه فلا يطرد في نظائره » .

ب ـ : فمتى سمعت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الاصول ، فاعلم أنه شاذ » .

جـ ـ : فان كان قد سمع ممن ترضى عربيته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبا ، ونحا وجها من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه » .

ثم فسر « جهات الشذوذ » على هذا النحو : (429)

1) ما شذ عن بابه وقياسه ، ولم يشذ في استعمال العرب له .

---

(425) نفسه : 56 . (426) جمل الاصول : 4/1 (نسخة المتحف البريطاني) . (427) نفسه ، وانظر للغة العربية : معناها : 240/205 .

(428) 29/28 وانظر كتاب سيبويه : جـ 210/1 (429) نفس المرجع .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) ما شذ عن الاستعمال ، ولم يشذ عن القايس .
3) ما شذ عن القياس والاستعمال معا ، «فهذا الذى يطرح ، ولا يعرج عليه » .

فأبو بكر ، كما يلاحظ ، يؤصل ما سبق لسيبويه أن أصله ، وينشيء أصولا جديدة تعد تفريعا لما تضمنته اشارة « الكتاب » :

ـ « المطرد » من كلام العرب ، ما خضع لمقتضيات « الاصول » التي ضبطها بكتابه .

ـ و « الشاذ منه » ، ما خالف « تلك الاصول » خلافا لا شك فيه ، بحيث انه خرج عن نمط نظائره المدروسة تحت « الباب » .

ـ و « السماع » عند تعارضه مع « القياس » ، ينبغي تحكيم « القياس » فيه ، لان « المطرد » لا يكسر قياسه « بالشاذ » ، بصرف النظر عن جهات المخالفة فيه .

ـ و « العربي » الذى يبدو « كلامه » في صورة « الشاذ » : اما أن يكون « ممن ترضى عربيته » ففي هذه الحالة ، يدرس « كلامه » لمحاولة الكشف عما أراده من المذاهب والوجوه ، أو لتحديد جهات « الغلط » التي ارتكبها لسبب ما . واما أن تكون عربيته غير مرضية ، فكلامه حينئذ مطرح .

ـ ثم ان الدارس للنصوص الشاذة ، انما يبحث فيها عن « مبرر » لتأويلها بما يتمشى مع « القياس » المطرد ، مستخدما في سبيل الوصول الى ذلك ، أساليب التعليل ، والتقدير ، مستدلا ـ ان اقتضى الحال ـ بأقيسة مركبة تمت الى المناهج العقلية بصلة وثيقة .

ولو انصف ابو بكر :

ـ لاخضع « أأصوله » لمقتضى السماع ، وعدل من قواعده ، في ضوء الحقائق التي تستفاد من النصوص ، أما الاستناد الى القياس ، مع وجود الاستعمال المخالف له ، فأمر غير مقبول .

ـ ولحذف عبارته « أو استهواه أمر غلطه » ، فان العربي الذى ترضى عربيته ، ليس من وظيفة الباحث في اللغة ، أن يدعى عليه « الغلط » ، فذلك مجرد زعم .

ـ ولا قتصر على العناصر اللغوية التي تؤخذ من النص المدروس ، ويبعد تلك الافكار العقلية عن مباحثه ، لانه ليس من السهولة ادراكها ، ولا التحقق من صحتها .

5) مدى تطبيقه لتلك الاصول :

أ ـ ١ ـ : أسلوب الشعر : (430)

(430) النسخة الكبرى (لمباحث جـ 94/1) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« وللشاعر اذا اضطر ، أن يحذف « الفاء » من جواب الشرط ، حيث يجب اثباتها في حال السعة فأبو موسى يقرر أن في كلام العرب حالتين : الاولى حالة الاضطرار ، موضعها « الشعر » .

والثانية : حالة « السعة » ، وتقع في الشعر ، مثل ما يقع في النثر ويترتب على هذاالفهم ، أمور :

أ ـ : ان أسلوب النثر ، لا تقع فيه الا حالة واحدة ، هي حال السعة ، من حيث أنه موضع اختيار .

ب ـ : ان أسلوب الشعر ، تقع فيه الحالتان معا ، : « السعة » و « الاضطرار » .

ج ـ : ان ما يرتكبه الشاعر ، في حال الاضطرار ، يوصف بـ « الضرورة » فهي اذا ، ظاهرة خاصة بالشعر ، في حال وروده على تلك الصفة .

د ـ :ان جهة الدراسة في كلام العرب ، ينظر اليها من زاويتين :

الاولى : على مستوى أسلوب حال الاختيار ، ويشمل « النثر » والشعر .

الثانية : على مستوى حال الاضطرار ، وهو خاص بالشعر .

وما دامت جهة الدراسة مختلفة ، فان النتائج ستكون مختلفة أيضا . ومن ثم أصبح من المفروض ، تحديد « حال الاضطرار » ، ليتوصل من بعد الى فهم طبيعة ما سمي بـ « الضرورة » . ان الذى يبدو من صنيعه ، أنه يجعل حال السعة أصلا ، يبني عليه تحديد حال الاضطرار ، « وتلزم الفاء متى وضع موضع الجواب ، جملة لا تفي أداة الشرط بارتباطها بالجملة الواقعة شرطا » .

فالفاء واجبة الثبوت في تلك المواضع التي لا تفي فيها أداة الشرط بمطالب الربط ، على مستوى القاعدة ، وهي كذلك في الاستعمال العام . واذا اسقطت هذه الفاء ، والحالة ماذكر ، اعتبر سقوطها حالة لغوية خاصة بالشعر ، وأطلق عليها اصطلاح « الضرورة » .

ان هذا الفهم للضرورة ، جاء تطبيقا لمقتضى القاعدة : « ان الفاء يجب اثباتها في الجواب ، في تلك المواضع التي لا تفي فيها أداة الشرط ، بوظيفة الربط ، بين أجزاء أسلوب الشرط » . والا ، فان السماع المدروس وارد بالحالتين معا ، وأن النصوص الواردة منه ، بحالة الحذف في الشعر ، بلغت أكثر من عشرة . (431)

ثم ان أبا موسى ، وهو يطبق هذا الاصل ، الستعان بأصول أخرى ، في القول بـ « الضرورة » ، منها :

(431) كتاب سيبويه ج 510/509/1 . وضرائر القزاز : 155 والتصريح ج 280/2

kitabweb-2013.forumaroc.net

1) الحذف : وهي الفكرة التي استند اليها سابقا ، ولولا أن النحاة ارتضوها بمثابة أصل ، لما وجد سبيلا الى ادعاء الحذف في كلام العرب . وقد أشار الى ضرائر الحذف في مواضع كثيرة :

أ ـ : « ولا تحذف اذا أسند الفعل الى ضمير المؤنث مطلقا الا في « الضرورة » (432) (يعني علامة التأنيث)

ب ـ : ولا تلزم الا في « ليت » ، فانها لا تطرح منها معه ، الا في « ضرورة الشعر » (433) (يعني نون الوقاية)

ج ـ : ويجوز حذف همزة الاستفهام مع « أم » المتصلة ضرورة » (434)

د ـ : وقال في بيت العجاج : « خالط من سلمى خياشم وفا ،،،. :

أراد « فاها » ، فاسقط الضمير للوزن ، اذ كان لا يشكل على السامع » . (435)

وهذه العبارة الاخيرة ، تشير الى فكرة هامة ، وهي ضمان أمن اللبس ، عند ارتكاب ضرورة من الضرائر ، فان حذف المضاف اليه . في بيت العجاج (فاها) ، انما تم ، لانه لا يشكل على السامع لوجود قرينة الربط بواو العطف ، وعلامة الاعراب التي تستلزم اضافة معينة . (436)

2) التقديم والتأخير :

أ ـ : ولك فى الضرورة ، أن تقدم المعطوف بالواو والفاء وثم ، على المعطوف عليه ، ما لم يكن المعطوف عليه مبتدأ ، أو مع العامل فيه ، في موضع مبتدأ ، ولم يقع قبل العامل في المعطوف عليه » . (437)

ب ـ : « وان جئت في حال السعة قبل (ان) بمضارع لو تأخر كان جوابا لها ، ولم تجزم بها ، أغناك ما قدمت عن جوابها . وان جزمت بها ، لم يغنك الا في ضرورة الشعر » . (438)

ففي ضوء فكرة « التقديم والتأخير » ، يفسر الضرورة ، ويقابلها بحال السعة ، كما فعل في « الحذف » ولقد عني الدارسون بهذا النوع من الضرائر ، وأطالوا الوقوف عند النصوص التي وردت بها ، وليس يتسع المجال لذكرها ، وانما نكتفي باشارة الى مظانها . (439)

3) التأويـــل :

ذلك واضح عن أسلوبه ، ولا سيما عبارته في معالجة « ضرورة

---

(432) الاصل : 17 (433) نفسه : 22 (434) الكبرى (المباحث جـ 177/1) (435) نفسه : جـ 33/2 والخزانة جـ 442/3 وفيها تمام البيت . (436) لان (فاها) من الاسماء الخمسة المعروفة . (437) الكبرى : المباحث ج 98/1 ـ 185 . (438) نفس المرجع (439) الكتاب جـ 512/1 والخصائص جـ 383/2 . وضرائر القزاز : 217 والآلوسي : 141 والخزانة 99/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

التقديم » ، فانها تضمنت تقديرات مبنية على افتراضات . بل ان القول بالضرورة ، نوع من أنواع التأويل .
ونعثر له على نصوص أخرى ، عالجها في ضوء هذا الاصل الذى نتحدث عنـــه . (440)

ان الفهم الذى يمكننا الخروج به ، من عناصر موقفه في هذا الموضع ، هو : أن القاعدة وضعت استنادا الى حال « السعة » والاختيار ، أما حال الاضطرار ، فلم تؤخذ بعين الاعتبار في مبدأ « التقعيد » ، وانما فطنوا اليها عند التطبيق لما تعدوه ، حيث تعارضت « القاعدة » مع مطالب السياق . ن

ثانيا ـ : **فكرة الحذف :**

سبقت الاشارة الى استعانته بهذه الفكرة ، في تفسير الضرورة ، ونضيف هنا ، النماذج التالية :

أ ـ : « وإن وقعت غير الخبرية موقع النعت ، كما في قول بعضهم : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط ، « كان القول محذوفا ، وهو النعت العامل في موضعها » . (441)

ان القول بالحذف هنا ، مبني على ما سبق له أن قرره : من أن الجملة التي يصح النعت بها ، يجب أن تكون خبرية ، وجملة (هل رأيت) استفهامية ، والاستفهام غير خبر ، فلا تقع نعتا . وبعد الاطمئنان الى هذا التقرير ، افترض الحذف ، وجعل « المحذوف » «القول » ، ويريد : ما يصلح نعتا منه ، فيكون التقدير : « بمذق مقول فيه » .

ثم ان ذلك المحذوف ، فوق ذلك ، « عامل » ، والمعمول هو الجملة ، من حيث ان لها موضعا اعرابيا ، فالعمل النحوى ، متجه الى ذلك الموضع .

على هذا النحو ، يفهم فكرة الحذف ، في ذلك البيت الشعرى ، ونراه يستعين أيضا ، بأصول أخرى ولا سيما التأويل والتقدير ، والافتراض .

والملاحظ ، أن الاسلوب الكلامي ، هنا شعر ، ولم يفسر ظاهرة الحذف فيه بالضرورة . من حيث انها واقعة في حالة « الاضطرار » . ولعله لم يفعل ذلك ، تبعا للزمخشرى ، فانه افترضت حذف القول في الاية : (442) « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . واستدل بالبيت السابق . (443)

---

(440) الاصل : 59/50/39/31 (441) الكبر.. (المباحث جـ 139/1)
(442) الانفال : 25 (443) الخزانة جـ 109/2 .
(441) نفسه . امالي الشجرى جـ 149/2

kitabweb-2013.forumaroc.net

والذي يبدو من استعراض مواقف الدارسين لهذا البيت ، أن الاضطراب واقع فيه ، سواء من جهة الرواية ، أو من زاوية الفهم والتأويل . والمهم في ذلك كله ، هو أن منهم من يرى رأى أبي موسى ، ومنهم من يرى أن الاستفهام مثل الخبر ، فيصح النعت به (444)

ب ـ : وغير النافية لازمة وغير لازمة فاللازمة ما عوض من فعل محذوف ، كما في قول الشاعر : « أما أنت ذا نفر » .

وأورد البيت بتمامه في باب « اضمار الفعل المتروك اظهاره » :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ،، فان قومي لم تأكلهم الضبع ،، (445)

والذي يريد أبو موسى أن يصل اليه ، يتضح من تحليل العبارة : « أما أنت ذا نفر » ، فانها تنحل الى « أن كنت ذا نفر » :

ـ حذف الفعل (كان) وانفصل الضمير وورد في صورة (أنت) وهو اسمها .

ـ وعوضت المحذوف كلمة « ما » ، فاصبحت لازمة لنيابتها عنه ، وكونها عوضا منه .

ـ وبقيت « ذا » مضافة الى « نفر » ، وهي منصوبة بـ (كان) المحذوفة حذفا لازما لا يستعمل اظهاره ان الذي أدى الى هذا الفهم ، هو « ذا نفر » ، فلا يستقيم اعرابها بالنصب ، لان ما قبلها لا يطلب المنصوب ، حسب الظاهر المستعمل ، فأنت ، قبلها ، ضمير مرفوع وليس فيما قبله ، ما يسند اليه ، فهو لذلك (مبتدأ) ، يطلب مرفوعا آخر هو الخبر . و « ذانفر » وان صلح من حيث المعنى أن يكون خبرا ، فانه منصوب بقرينة العلامة . فلم يبق هناك داع للبحث عن تفسير آخر غير الحذف ، وتعيين المحذوف بـ « كان » لمناسبة ذلك .

ونرى أبا موسى ، يقتفي هنا أيضا ، بأصول أخرى ، كالزيادة ، وكونها لازمة ، ويوسع دائرة الحذف الى حذف بتعويض ، ثم انه لم يفسر الظاهرة ، بالاضطرار رغم ورودها في أسلوب شعري . ولقد خاض النحاة في هذا البيت ، وذهبوا فيه مذاهب شتى :

ـ فسيبويه ، عالجه على النحو الذي ظهر من تحليل صنيع أبي موسى ، ويبدو من عبارة « الكتاب » أن الخليل كان له نشاط فيه . (446)

ـ ودرسه البصريون المتأخرون ، كالجرمي ، والفارسي ، وابن جني (447)

ـ والكوفيون رأى في تلك العبارة (أما أنت ..) فان « أن » عندهم من أدوات الشرط ، تجازى بها كما تجازى بـ (ان) ، والدليل هو ورود الجواب

(445) الاصل : 70 والمباحث جـ 177/1 (446) الكتاب جـ 293/1 والخصائص جـ 381/2 والخزانة 13/4

(447) الخصائص جـ 381/2 والخزانة جـ 13/4 فما بعدها .

kitabweb-2013.forumaroc.net

مقرونا بالفاء الرابطة « فان قومي » أما باقي عناصر التحليل ، فواحدة عند الجميع . (448) ورجح ابن هشام مذهب الكوفيين وأيده بأدلة (449) .

ونشير في الاخير الى أن تلك العبارة التي حظيت بعناية الدارسين ، رويت على صورة أخرى « أما كنت ذا نفر » . ولا شاهد فيها حينئذ . (450)

وهكذا نلاحظ اتفاق النحاة على الاخذ بفكرة الحذف ، والاستعانة في تفسير مواردها ، باصول أخرى كالزيادة ، والتأويل ، والتقدير ، وغير ذلك ، وانما الاختلاف بينهم يبدوا أكثر ما يبدو في التفريع والتطبيق . وهي ملاحظة أشرنا اليها سابقا ، مجرد اشارة . (451)

جـ ـ : حذف « الفاعل » والنيابة عنه :

فيرفع لفظا ، أو معنى » (452) فـ « المفعول الذى لم يسم فاعله » ، ليس «حكم هذاالباب ، أن يحذف فيه الفاعل ، ويقام شيء آخر مقامه ، تعبيرا لغويا له نمطه الخاص ، وانما يعتبر في تحليل النحو ، مجرد نائب عن « الفاعل » المحذوف ، ما دام كذلك ، أما عند الذكر ، فترجع تلك في شتى أنواعها . (453)

المباني التي كانت « نائبة عنه » ، الى حالتها الاولى ، وهي « المفعولية »

ولتطبيق فكرة الحذف ، بهذه الصفة ، افترض في الفعل المسند الى « النائب » أنه تغير من صورة « فعل » بالفتح الى صورة « فعل » بضم فكسر ، ومن صورة « يفعل » بفتح أوله الى صورة « يفعل » ، بضم أوله ، وكل هذه التغييرات تجرى حسب ما يقتضيه التصريف . وليست النيابة بواردة مع فعل « الامر » . وعند ما تتم « النيابة » ، يصبح المسند اليه مرفوعا : إما في اللفظ بالعلامة المعروفة ، واما في المعنى ، بتقدير « الموضع » ، أو « المحل » .

ثم إن فكرة الحذف هنا ، قرنت بأن لها معاني في التركيب ، وقد جمعها أبو موسى في هذه العبارة « وحذفه : إما جهلا به ، واما ابهاما له ، واما تعظيما ، واما ايثارا لغرض السامع ، واما ايجازا ، واما للتفصيل ، واما للتوافق ، واما للتقارب ، واما للعلم به » . (454)

وبصرف النظر عن الكيفية التي تؤدى بها هذه « المعاني » ، نلاحظ أن ذلك الباب النحوى المعروف ، قام على أساس فكرة الحذف ، ولعل الذى يهمنا بهذا الفهم أمران :

الاول ـ : معنوى ، ويرجع الى أن « النائب » ، وهو مسند اليه ، ليس

(448) نفس المرجع

(449) المغني : 34 (450) الخزانة جـ 4/17 (451) ص 92 (452) الاصل : 41 ، المباحث 2/19/20 (453) الذى ينوب عن الفاعل : المفعول به ، المفعول المطلق ، المفعول فيه ، الجار والمجرور على تفصيل معروف .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فيه معنى « الفاعلية » ، على مستوى الحقيقة العقلية ، فالنائب موصوف بأنه مأخوذ ، وليس آخذا . ولكن هذه الصفة ملحوظة في بعض التراكيب التي يكون المسند اليه فيها « فاعلا » : فقولنا « سقط الحائط » لا فاعلية فيه المستوى العقلي ، فهو « فاعل لغوى فحسب » .

الثاني : لفظي : ويظهر من جهتين : الصيغة الخاصة في المسند الى « النائب » ، والعلامة الاعرابية التي تظهر في بعض المباني التي تقام مقام الفاعل .

د ـ :حذف « العوامل » في الظروف :

1) الظرف الواقع « صلة » :

« وما وصل به موصول الاسم : من ظرف ، ففيه ضمير يعود على الموصول ، ولا يكون المحذوف العامل فيه ، الا فعلا . فالصلة به اذا ، صلة بجملة فعلية » . (455)

2) الظرف الواقع « نعتا » أو « خبرا » :

« ففي الظرف الذى ينعت به ، ضمير يعود على المنعوت ، كما في الذى يوصل به ، أو يخبر به والعامل فيه محذوف ، كما في الواقع خبرا أو صلة ، ويجب أن يكون مفردا ، كالعامل الواقع خبرا لذى خبر (456)

وعناصر هذا الفهم تبدو على النحو التالي :

أ ـ : الحذف : يتجه الى « العامل » في الظرف : وهو في العبارة الاولى فعل ، وفي الثانية ، اسم في معنى الفعل ، وكلاهما مسند الى الضمير .

ب ـ : الاستتار : ويتجه الى ذلك الضمير المسند اليه ، ولكنه انفصل عن « الفعل » أو ما في معناه واستتر في « الظرف » الواقع تلك المواقع .

جـ ـ : الفرق بين « الصلة » وغيرها :

ـ « التقدير » في الصلة ، جملة فعلية ، لانها لا تكون بالمفرد في حال ورود « الموصول » اسما .

ـ « والتقدير » في « النعت » ، و « الخبر » ، وغيرهما ، مفرد ، لعدم وجود المانع .

د ـ : « الظرف » في الجميع ، « نائب » عن المحذوف . ولكنه تحمل الضمير .

هـ ـ : الدلالة على المحذوف :

أشار في بعض مجالات التطبيق الى أنه لا بد من توفر قرائن تدل على المحذوف ، اما من جهة اللفظ ، واما من جهة المعنى . وكانت تلك الاشارات تمس ما يحذف على مستوى النحو :

(455) الكبرى (المباحث 125/1 (456) نفسه : 139 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ ففي حذف المضاف اليه ، فسر السبب ، بضمان أمن اللبس ، وام بعتبر مجرد الوزن . (457)

ـ وفي الابتداء قال : (458)

« وربما حذف الضمير للعلم به ، كما أنه حذف المبتدأ مرة ، والخبر أخرى لدلالة السياق عليه » .

ـ وفي حذف جملة القسم ، عبر بهذه العبارة : (459)

« وربما حذفت الجملة القسمية ، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا ، دالا عليها ، وربما أنزل الظرف المذكور ، أو حرف تصديق ، منزلة القسم المحذوف من الجواب ، توطئة ، للجواب » .

ولقد يبدو في بعض الاستعمالات ، أن ملاحظة فكرة « الحذف » مقبولة ، لان السياق ، يتكفل بضمان أمن اللبس ، بواسطة قرائنه وتضافرها على ايضاح المعنى ، ولكنها ـ في حالات كثيرة ـ يظل القول بالحذف ، مجرد دعوى لا دليل عليها .

ثالثا ـ : « الاضمار » :

1) اضمار « أن » الناصبة للمضارع : (460)

أ ـ : فان لها ثلاثة مواضع : موضع تضمر فيه ولا تظهر ، وموضع تظهر (فيه) ولا تضمر ، وموضع يجوز فيه الوجهان » .

ب ـ : فالموضع الذى تضمر فيه ولا تظهر : بعد « حتى » ، وكي الجارة ، ولام الجحود ، والواو ، والفاء في الاجوبة الثمانية » .

جـ ـ : والموضع الذى تضمر فيه وتظهر : بعد لام كى ، اذا لم تكن معها « لا » ، وبعد حرف العطف والمعطوف بل الفعل على المصدر الملفوظ به » .

د ـ : وما عدا ما ذكر من المواضع فـ « أن » تظهر فيه ولا تضمر عند البصريين في الامر العام » ولقد فطن أبو موسى لما في دعوى الاضمار هنا من دعوى ، فقال : (461) « واظهارهم لها في هذين الموضعين في بعض الاحوال ، يوضح ما ادعى من الاضمار » . ومن أجل ذلك ، عني عناية خاصة بتفسير معاني بعض الادوات التي تضمر بعدها « أن » ، ثم الاستدلال على الحذف الذى سماه بالاضمار :

ـ « ومعنى الفاء في الجواب ، أن وجود ما بعدها يلزم عن وجود ما قبلها » . (462)

---

(457) المباحث جـ 2/33 (458) الاصل 31 (459) الاصل : 41 (460) الاصل : 13/12 والكبرى (المباحث 1/75) .

(461) الكبرى (المباحث جـ 1/72/73 . (462) نفسه

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ « وأما الواو ، فمعناها فيه ، كمعنى « مع » فقط » . (463)
ـ « والنصب والمنصوب بعد « أو » ، في موضع رفع ، وبعد « حتى » واللامين ، وكي الجارة ، في موضع جر » (464) .
ـ « وانما يكون الامر في هذه الحروف على ما ذكر ، اذا لم يقصد بها الاشتراك بين الفعلين ، وقصد رد المنصوب على مصدر ما وقع جوابا له : بمعنى أنك اذا قلت : « هل تأتيني فأحدثك .

إن قصدت عطف الفعل على الفعل ، فالرفع لاغير . وان قصدت عطف الثاني على مصدر يصاغ من الفعل الاول ، نصبت حينئذ ، فكان التقدير : (ان يكون منك اتيان فحديث) » . (465) أما الاستدلال فصاغ عبارته على النسق التالي : (466)

أ ـ : فحتى ، وكي الجارة ، ولام الجحود ، من حيث :
ـ « كانت حروف الجر فلا تلي الفعل الا وهو في تأويل الاسم » .
ـ « لكن ما به الفعل كذلك ، لم يلفظوا به بعد هذه الحروف ، وهو : ام « ما » المصدرية ، واما « أن » أختها ، وأما « كي » .
ـ « لكن ما ظهر في الفعل من النصب ، ينفي أن يكون « ما » ، والمعنى ينفي أن يكون « كي » .
ـ « فهو « أن » .
ب ـ : وأما الفاء والواو وأو .
ـ « فلا تنصب بنفسها ، اذ لو نصبت هنا بنفسها لنصبت في كل موضع »
ـ « فالناصب بعدها مضمر .
ـ « وليس من النواصب ما يضمر ، الا « أن »
ـ « فالمضمر بعدها : « أن » .
ج ـ : « والفاء في الاجوبة الثمانية :
ـ لم تعطف الفعل على الذى قبله ، للمخالفة ، فهو على مصدره .
ـ وهو اسم ، والمعطوف عليه ينبغي أن يكون اسما باضمار الحرف المذكور .

ـ ويؤيد ذلك في حرف العطف ، كونه لا يعطف بين مختلفي الحد ».
د ـ : « والكلام على لام كي ، مثله على الام الجحود وأختيها ، وعلى حرف العطف المذكور ، كالكلام على « أو » ، وأختيها » . (467)

ولعل عبارته في كل ما سبق ، واضحة المعنى ، وضوح تلك العناصر

(463) نفسه (464) نفسه
(465) نفسه . (466) الاصل : 13/12 والكبرى (المباحث نفسه) .
(467) نفس المرجع السابق .

kitabweb-2013.forumaroc.net

التي استند اليها ، والافكار التي استعان بها في هذا التطبيق لفكرة الاضمار، في هذا الموضع . وانها ـ فوق ذلك ـ وافية بمراده ، محققة للغاية التي كان يسعى اليها من استدلاله .

واني لالمح بين جوانبها ، ما يشير الى ما استشكله ابن مضاء على النحاة ، في هذا الموضع بالذات ولا سيما عبارة أبي موسى التي نقلناها عن المباحث ، باعتبارها آخر ما ألف قبل وفاته . (468)

2) اضمار « إن » الشرطية :

أ ـ : تحديد للفكرة :

ـ « وليس شيء مما يجزم فعلين يضمر الا « إن » . والمعنى باضمارها ان يلفظ بمعمولها الثاني ، لا بها ولا بمعمولها الاول » ، اتكالا على فهم السامع »

ـ وانما يضمر مع « ان » في هذا الباب ما لا منافاة بينه وبين الجواب .

ـ وموضع ذلك : جواب الاستفهام ، والامر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض والتحضيض .

ـ « واذا كان الاستفهام تقريرا لم يجعلوه في ذلك كالاستفهام المحض . بل كمحض الخبر » .

ـ « وقد جزموا جواب قولك : « حسبك ، وهيك » ، وشرعك ، واتقى الله امرؤ صنع خيرا ، لانها في معنى الامر » . ن

ب ـ : فروق لفظية ومعنوية :

ـ « وليس اذا صح النصب على الجواب بالفاء ، يحسن الجزم على الجواب »

ـ وليس جزم المضارع بعد هذه الاشياء بواجب ، بل قد يجيء بعدها ما يتبح جزمه ، وما لا يجزم البتة ، وما يجوز أن يرفع ويجزم » . (469)

ـ « وانما ذلك بحسب ما يصح أن يراد باللفظ من المعنى : فاذا قلت : « جئني تركض » ، تريد : « جئني راكضا » ، وجب الرفع . (470)

ج ـ : الاستدلال :

1) لغة القرآن الكريم :

ـ « قال تعالى : « ذرهم يأكلوا » ، فجزم . (471)

ـ وقال تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة » ، فجزم . (472)

2) الشعر :

ـ قال الاخطل : (473)

(4) الكبرى (المباحث جـ 1/100/101/102) .

(470) الكبرى (المباحث جـ 1/102) . (471) الاية 3 من سورة الحجر . (المباحث نفسه (472) الاية 31 من سورة ابراهيم (المباحث نفسه) (473) المباحث نفسه وكتاب سيبويه جـ 1/526 ط بيروت .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« وقال رائدهم : أرسوا : نزاولها ، فكل حتف أمرىء يمضي لمقدار ، مرفع « نزاولها » أما على ارادة الحال ، واما على الستئناف .

وقال معروف :

« كونوا كمن واسى أخاه بنفسه ،، نعيش جميعا أو نموت كلانا ،، فرفع « نعيش » على الاستئناف ، أو على خبر « كان » . وقال ابن الاطنابة :

« يامال ، والحق عندنا فقفوا ، توتون فيه الوفاء معترفا ،، .

فرفع « توتون » على الاستئناف .

وقال آخر :

متى أنام لا يؤرقني الكرا ،، ليلا ولا أسمع أجراس المطي ،، .

لقوله : « ولا أسمع » بالرفع ، على ارادة الحال ، وهو أمكن معنى » . (474)

إن أبا موسى ، استخدم فكرة الاضمار هنا ، لتفسير الحالة الاعرابية في المضارع المجزوم ، في تلك التراكيب التي تشير اليها أساليب الكلام ، من استفهام ، وأمر ، ونهي ، الى آخره وجعل ذلك ناتجا عن « إن » الجازمة للشرط والجواب ، ولكنها مضمرة هي ومعمولها الاول ، دون معمولها الثاني ، الذى هو المضارع المجزوم . فهو اذا ، داخل في أسلوب الشرط . ونراه يحتاط لذلك ، فيشترط ضمان أمن اللبس ، ووضوح المعنى ببيان الترابط بين أجزاء أسلوب الشرط .

ثم أنه فطن الى أهمية التفريق بين المعاني التي تؤديها تلك المباني الواقعة في الاساليب التي ذكرها ، ولقد استند الى المعنى الذى يصح فهمه من التركيب ، وتدل عليه العلامة الاعرابية باعتبارها قرينة من قرائن السياق . ومن هنا اتضح التحليل التالي :

1) اذا كان المعنى يتجه للربط بالجواب بالفاء ، فالنصب لا غير ، ومعنى النصب ، بعيد عن معنى الجزم ، الذى هو معنى الجزاء في تلك الاساليب .

2) اذا كان المعنى يتطلب « الحال » أو الاستئناف ، فالرفع لا غير ، لان معنى الرفع في المضارع ، تخصيص دلالته بالزمان الحاضر ، وهو مقطوع الصلة بمعنى الجزاء .

3) أما اذا كان المعنى يقضي بتحقيق وسائل الربط بين أسلوب الجزاء ، فالحالة حينئذ غير الرفع والنصب ، وانما هي الجزم ، فحسب ومن ثم فسر حدوث علامته ، بفكرة « الاضمار » لـ « إن » . وقد حرصنا

(474) الكتاب 1/527/526 والخصائص 1/73والكبرى (المباحث نفسه) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

على نقل عبارته بلفظها ، لوضوحها من جهة ، وللاطمئنان الى نتائجها من جهة ثانية ، لا سيما وقد عالجت مواضع جديرة بالاهتمام .

4) اضمار الفعل « المتروك استعماله » :

عالج هذه الفكرة ، تحت عنوان « المنصوبات ، بفعل يلزم اضماره (475) وتناول خليطا من « المنصوبات » ، لكل واحد منها باب نحوى خاص ، عند المتأخرين ، ولا يكاد يجمع بينها ، الا فكرة الاضمار لناصبها ، وهو الفعل

ـ المنصوبات في باب « النداء » ، « والاشتغال » ، و « التحذير والاغراء ».

ـ المصادر المنصوبة التي يعبر عنها بعبارة « بدل من اللفظ بفعله » . وما أجرى مجراهـا . ن

ـ المنصوب على الحال في بعض الاستعمالات .

ـ المنصوب على أنه خبر « كان » في بعض المواضع أيضا .

والملاحظ في صنيعه هنا أمور :

أ ـ : انه لم يحدد عناصر الاضمار ، ولم يفسر طبيعتها ـ .ن

ب ـ : ان تلك المنصوبات وردت ، في نصوص محفوظة لا تخرج عن موردها ، فهي اما أمثال أو شبيهة بها ، وأوردها في نسق متلاحق ، لا يكتسي صبغة تحرير القواعد النحوية . ويبدو أنه جمعها من كتاب سيبويه . (476)

جـ ـ : ان المبرر لفكرة الاضمار ، هو العلامة الاعرابية ، وهي تتطلب « العامل » ، ولا وجود له في اللفظ ، والذى يناسب تقديره لتفسير تلك العلامة ، هو الفعل . مع أن صنيعه يقطع بأن العرب لم تستعمل قط ، ذلك الفعل الناصب المضمر » .

والذى يظهر أن الاهتمام متجه الى « العامل » وهو عند النحاة « فعل »، ولكن الذى يتضح من التحليل الاعرابي ، أن المضمر جملة فعلية ، وليس فعلا فقط .

رابعـا ـ : « الالغاء » :

استخدم هنا اصطلاحات ثلاثة : « الالغاء » ، « والتعليق » ، « والزياد » وسنرى بعد التحليل أنه يفهم فكرة « الالغاء » ، على ضوء عناصر فهم أبي بكر بن السراج . (477)

1) « الزيادة » :

أ ـ : « ما » :

تستعمل كلمة « ما » اسما ، فتؤدى معاني الاسمية ، ولا ترد زائدة .

(475) الاصـل : 70/68 ، والمباحث 172/171/2 (476) نفس المرجع .
(477) سبق في هذا الفصل

kitabweb-2013.forumaroc.net

وتستعمل حرفا من الحروف ، وهي حينئذ قسمان :
الاول : ان تدل على معنى النفي ، في التركيب ، ولا ترد زائدة بهذه الصفة .
الثاني : الا تؤدى معنى النفي ، وهي التى تعتبر زائدة عنده . وعرض لمواضع الزيادة ، والمعانى التى تؤديها على النحو التالي :
عبارة : « اما أنت ذا نفر » . (478)
ـ ان ترد عوضا من الاضافة ، مثل « حيثما » ، «واذما » . وهي شرط في اعتبارهما أداتي شرط .
ـ ان ترد عوضا من الاضافة ، ولكنها تفيد معنى التوكيد في التركيب ،
ـ أن تكون لمجرد التوكيد ، مثل : « كيفما » ، وأيضا ، وغيرهما .
ـ أن تلحق أداة لتدل على معنى ، لم تكن لتفيد مقبل لحاقها ، وذلك مثل « لما » الجازمة .
ـ أن تلحق بعض الافعال ، للتوصل الى ما لم تكن تلك الافعال ترد عليه ، مثل « فلما » و « طالما » ، و «كثرما » وغير ذلك .
ـ أن توضع بين « العامل » والمعمول ، فتكون فاصلة بينهما ، وتفيد حينئذ معنى التوكيد . و « العامل » ، قد يعمل معها ، مثـل حروف الجـر ،ـ (فبما رحمة ، وقد لا يعمل ، لانها تعتبر كافة عن عمله ، وذلك مثل « انما » ، و « لكنما » ، وغيرهما .

فالمراد بزيادة هذه الاداة (ما) عدم ادائها وظائف الاسماء ، في حال اعتبارها اسما ووظيفة النفي في حال ورودها حرفا . وللمعاني التي تفيدها ، في حال الزيادة ، ليست معاني اعرابية ، بمعنى أنها ليست عاملة .

وهذا الفهم لطبيعة « ما » الزائدة ، مبني على أنها كلمة مستقلة ، ضمت الى تلك المباني ، لتدل على المعاني التي ذكرها ، لأنها جزء من كلمة ركبت معها تركيبا خاصا ، ووجهة النظر هذه مستمدة من اعتبار « الاصل » في بعض تلك المباني ، ومن ثم عد من مواضع زيادتها « لما » ، الجازمة ، و « انما » ، و « اذما » ، وغيرها مما لاحظ فيها غيره ، أنها أصبحت بعد التركيب ، كلمة واحدة ، ولا جدوى من افتراض « الاصل » فيها ، فالافضل النظر اليها حسب الظاهر المستعمل . (479)

ب ـ : « مـــن » :

تستعمل حرف جر ، على النحو المعروف ، فتؤدى معنى اضافة مدلول الفعل ، أو ما في معناه الى المجرور بها ، وحينئذ لا تعتبر زائدة ، لان لها متعلقها الذى تربط معناه بما بعدها . وترد « زائدة » ، في المواضع التالية :

(478) المباحث جـ 1/33 ، والاصل : 19 والمباحث ج 1/92 .
(479) هو راى سيبويه كما سياتي .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ الفاعل ، والمفعول ، في أسلوب النفي ، والاستفهام ، والنهي . ولا تزاد في الايجاب عند جماعة البصريين . (480)

ـ المبتدأ ، في النفي والاستفهام فحسب . (481)

وحين تكون زائدة ، تؤدى معنى الاستغراق ، وتظهر في مجرورها . علامة الجر ، فهي اذن ، « عاملة » ، ولكنها لا تفيد معنى الاضافة والتوصل المحدد لحروف الجر ، لانها لا متعلق لها من جهة ، ولا يفهم من مجرورها ، ما يفهم من سائر المجرورات بتلك الادوات المشهورة . لان ذلك المجرور ، اما مسند اليه ، واما مفعول به . ومن ثم لا معنى للعلامة الاعرابية في مجرورها ، وانما تفهم « الفاعلية » و « الابتداء » ، و « المفعولية » عن طريق قرينة الاسناد ، والتعدية بالمراد بالزيادة هنا أيضا ، أن « من » لم تؤد معنى اعرابيا .

ج ـ : « باء الجر » :

ترد أيضا حرف جر كما هو معروف ، وتستعمل زائدة في « الفاعل » ، و المفعول ، « والمبتدأ ، والخبر » . الا أن زيادتها في الاخير ، مقصورة على النفي ، والاستفهام . (482) وعناصر التحليل ، ونتائجه ، في هذه الاداة ، لا تختلف كثيرا عن « من » .

د ـ : أدوات أخرى :

وصف أدوات أخرى بالزيادة ، مثل « لكن » ، و « اما » ، و « أن » ، و « إن » ، و « الكاف » ، و « كان » .

« الناقصة » . وهي عند التحليل ، لا تخرج عن المفهوم العام للزيادة ، ومن ثم اكتفينا بالاشارة اليها (483)

2) الالغاء :

أ ـ : « اذن » : الناصبة للمضارع : (484)

الفعل المضارع عند أبي موسى ، مبهم الدلالة على الزمان بالوضع ، فصيغة « يفعل » صالحة للدلالة على الحال والاستقبال ، ولا يزول الابهام عنها ، الا بقرينة تعين الزمان المراد . والنواصب من القرائن التي تصرف معناه الى المستقبل . وفي ضوء هذا الفهم ، عالج « زيادة » (اذن) :

ـ او « الغاءها » حسب عبارته :

ـ « فاذا تقدمت ، وأريد بالفعل الذى بعدها ، الحال ، الغيت » .

ـ « واذا توسطت ، وافتقر ما بعدها الى ما قبلها ، مثل أن تتوسط بين

(480) الاصل : 37 (481) نفسه (482) نفسه .

(483) الاصل : 38/36/32 والكبرى (المباحث 121/1 (484) الاصل : 13 والكبرى المباحث) (جـ 80/79/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

المبتدأ والخبر ، وبين الشرط والجواب ، وبين القسم والجواب ، ألغيت » .
ـ « واذا تأخرت ، ألغيت » .
ـ « واذا تقدمها واو العطف ، جاز فيها الامران مع اختلاف التأويلين » . (485)

ان كلمة « اذن » في هذه المواضع ، لم تنصب المضارع لتشكل بذلك قرينة على تعيين الزمان فيه ، بالاستقبال ، فهي ملغاة بهذه الصفة ، ويصبح « الالغاء » فيها عبارة عن عدم افادتها معنى اعرابيا أيضا . ثم ان « الفعل » ، الذى ألغيت عنه ، خضع في بيان زمانه ، لقرائن السياق الاخرى ، وتبدو على هذا النحو :

الحالة الاولى : « أريد بالفعل فيها ، زمان الحال » ، فلا معنى لتخصيصه بالاستقبال . والحالة الثانية :

1) الفعل واقع خبرا ، وهو بذلك مرتبط بسياق جملة الابتداء ، لاذى أغنى عن « اذن » باعتبارها قرينة لفظية .

2) الفعل داخل اما في أسلوب الشرط ، واما في أسلوب القسم ، وكلاهما يخصص زمان الفعل للاستقبال ، فلا حاجة لـ « اذن » أيضا .

3) والحالة الثالثة : تبتعد « اذن » فيها عن الفعل ، بسبب تأخرها ، فلا تصلح قرينة .

4) أما الحالة الرابعة ، ففيها التفصيل التالي :

ـ ان واو العطف الذى سبقها ، يحتمل أن يكون عاطفا الفعل على الفعل ، وحينئذ ، تلغى اذ لا معنى لاستخدامها قرينة ، لان الفعل بعدها مرتبط بما قبلها بأدوات العطف .

ـ وقد يحتمل واو العطف ، أن يكون عاطفا للجملة ، أو غير عاطف أصلا ، وانما المعنى على الاستئناف . وفي الحالتين معا ، تكون « اذن » قرينة مؤدية لمعناها ، وليست ملغاة .

ب ـ : « ان واخواتها » :

« وهذه الحروف ، اذا دخلت عليها « ما » ، كان الالغاء أحسن » (486) ويريد ، كما هو بين ، ابطال عملها ، في المبتدأ والخبر ، ويصبح مفهوم « الالغاء » أيضا ، عدم أداء المعنى الاعرابي .

ج ـ : « ظن واخواتها » :

« فهذا الباب ، لا يجوز فيه « الاقتصاره » ، ويجوز فيه « التعليق » ، والالغاء . ولا تلغى مقدمة في الامر العام » . (487)

(485) أنظر التأويلين في المباحث (جـ 1/79) والمعنى (17/15)(486) الاصل : 34
(487) نفسه : 27

kitabweb-2013.forumaroc.net

عبر بثلاثة اصطلاحات ، تفريقا بين المفاهيم التي حددها النحاة فيما يلي :
ـ الذكر للمفعولين معا ، وعدمه : بمعنى الاكتفاء بأحدهما . وهو معنى « الاقتصار » ايجابا وسلبا .
ـ ابطال عمل تلك الافعال ، في المبتدأ والخبر ، من جهة اللفظ ، وملاحظته من جهة المعنى ، وسموه « التعليق » ، ولا يكون الا لمانع لفظي ، أو تنديرى ، بمعنى أن (ظن) مثلا ، اذا دخلت على جملة ابتدائية تامة ، مقرونة بأداة استفهام ، أو نفي ، أو بلام الابتداء ، وغيرها « مما يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده » ، بطل عملها ، في جزأى الجملة ، لفظا ، أما من حيث المعنى ، فانها عاملة باتبارين آخرين هما : ملاحظة معنى التعدية فيها ، وكون الجملة لها موضع اعرابي .
ـ ابطال العمل ، لفظا ومعنى ، ويريدون أن تلك الافعال اكتفت بفاعلها ، ولم تطلب مفعولين كما كان حالها قبل الالغاء . لان معنى التعدية غير ملاحظ . وبالطبع ، كان هذا معنى « الالغاء » . (488)
وسنعود الى هذه الفكرة ، عند الحديث على « مذهبه النحوى » ، من خلال تطبيقه لها ، في « باب أعلم وأرى » (489) .
خامسا ـ : التقديم والتأخير :

يبدو صنيعه ، في تطبيق هذه الفكرة على هذا النحو :

1) الرتبة بين أجزاء الجملة الفعلية :
أ ـ : « للفعل مقدم أبدا على الفاعل ، و « الفاعل مرتبته أن يلي الفعل ، والمفعول مرتبته أن لا يليه » . (490)
ب ـ : « ثم يجوز وقوع كل واحد من الفاعل والمفعول في مرتبة الاخر ، وقد يجب » . (491)
حـ ـ : وكل فاعل لاقرينة تفصل بينه وبين المفعول ، لا في اللفظ ، ولا في المعنى ، وجب تقديمه .

د ـ : « وللاضافة والاضمار ، تأثير في هذا الباب » .
2) الرتبة في اطار الجملة الابتدائية :
أ ـ : « والمبتدأ مرتبته التقديم على الخبر » . (492)
ب ـ : « ثم قد يوضع غير موضعه » .
جـ ـ : وقد يلزم فيه الاصل ، وقد يلزم فيه الفرع » .
د ـ : وقال في « ان وأخواتها : (493)

(488) أخذ بهذا التفريق المتاخرون . (489) في الفصل التالي .
(490) الاصل : 18 (491) نفسه . (492) نفسه 31 (493) نفسه 34

kitabweb-2013.forumaroc.net

« ولا يجوز تقديم الخبر عليها ، ولا توسطه ، الا أن يكون ظرفا فيجوز التوسط » .

3) الصلـــة :

اشترط في الصلة ، ان لا تكون « مقدمة على الموصول ، وغير مفصول بينهما ، بما أجنبيا . (494)

4) الصـــدارة :

أشار الى أن بعض الادوات ، لا تقع الا في موضع معين في التركيب ، ووردت تلك الاشارات ، في أبواب متفرقة ، ونكتفي بهذه العبارة : (495)

« ولا يعمل في اسم يجازى به ، أو يستفهم به ، شيء مما قبله البتة . وليس مما قبله بالمعنى المراد ، حرف الجر المتعلق بما بعده ، ولا مضاف اليه معمول لما بعده » .

على هذا النحو يعالج أبو موسى ، فكرة التقديم والتأخير ، ونراه يفترض أن الكلام يجرى على نسق منظم مضبوط ، فان لكل كلمة في السياق مرتبة معينة ، حددت على أساس الوظيفة اللغوية التي تؤديها فيه ، في ضوء العلاقات التي تربطها بما قبلها وبما بعدها . ثم ان تلك الرتبة تعد الوسيلة الرئيسية للفهم ، وأن السياق اذا لم يحافظ عليها ، اختل بناؤه العام ، وانبهم فيه المعنى المراد :

ـ فالفعل قبل الفاعل ، لوجود علاقة رابطة بينهما على تلك الصفة ، واذا اختلف الترتيب ، تغيرت جهة الدراسة ، واتجهت الى الكشف عن علاقة الاسناد ، في اطار الجملة الابتدائية .

ـ والفاعل قبل المفعول ، استنادا الى العلاقة السابقة ، واعتبارا بالروابط الجديدة التي نشأت بين الفعل والفاعل ، من جهة ، وبين المفاعيل من جهة أخرى ، في ضوء علاقات التعدية .

ـ والفعل ـ فوق ذلك ـ له علاقات أخرى بما يسبقه من الادوات الاعرابية وغيرها ، مما يشكل قرينة على بيان معنى الزمان فيه ، وله في نفسه أوضاع اشتقاقية : فهو متصرف ، وغير متصرف ، وهو متعد وغير متعد ، الى غير ذلك .

ـ وللفاعل ، والمفاعيل أوضاع لغوية متعددة : من التعريف والتنكير ، والاظهار والاضمار والاعراب والبناء ، وظهور العلامة وتقديرها ، وغير ذلك مما هو معروف .

(494) نفسه 18والكبرى : (المباحث جـ 1/123/124) (495) الكبرى = المباحث جـ 1/103/104) والاصـل : 31

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ والمبتدأقبل الخبر ، والتابع قبل ،لمتبوع ، والموصول قبل الصلة ، والمضاف قبل المضاف اليه ، و « العامل » قبل المعمول ، وما له الصدارة متدم في السياق ، الى غير ذلك .
وكل أولئك أمور لها وزنها في فهم هذا الاصل .

ولكن السياق لم يحافظ على هذا النسق الكلامي ، فقد جاءت استعمالات كثيرة ، أخذت فيها الكلمة ، والحال أنها محددة الوظيفة اللغوية وضعا مخالفا ، فلم تلتزم الرتبة التي حددت لها ، داخل التركيب ، وانما بدت حرة التنقل ، كما بدت كلمات أخرى ، ملتزمة موقعا واحدا لا تحيد عنه.

ومن هنا لا حظنا أبا موسى ، يبدأ في تناوله لتلك المواضع التي سبق ذكرها ، « بالوضع الاصلي » ، ثم يشرع في بيان المسائل الفرعية التي خالفت الاصل المعين لها . ولعل أهم ما فطن له ، هو اشتراطه « ضمان أمن اللبس » ، في مخالفة الرتبة بين « الفاعل » و « المفعول » . وربمايريد طرد ذلك الشرط ، واطلاقه ، على جميع المسائل التي يقع فيها اللبس ، حين مخالفة الرتبة .

واستنادا الى الاطار العام الذى عالج فيه مقتضيات فكرة التقديم والتأخير ، نثبت الملخص التالي :

1) كل تقديم أو تأخير ، أوقع في اللبس ، غير مسموح به .
2) الفاعل لا يتقدم على الفعل ، الا على شرط « الابتداء » .
3) الافعال التي لا تتصرف ، لا يتقدم عليها ما عملت فيه .
4) ما عمل فيه الحرف ، لا يتقدم عليه .
5) الصلة لا تتقدم على الموصول ، وكذلك ما اتصل بها ، ولا يفصل بينهما بما هو أجنبي .
6) المضمر لا يتقدم على الظاهر ، الا على شرط التفسير .
7) ما له الصدارة ، لا يتقدم عليه عامله .
8) المضاف اليه لا يتقدم على المضاف ، ولا يفصل بينهما ، الا ما استثنى .
9) التابع لا يتقدم على المتبوع .
10) ما بعد أدوات الاستثناء ، والحصر ، لا يتقدم عليها .
11) التمييز لا يتقدم على المميز (عامله) .
12) لا يفرق بين « عامل » وبين « معموله » بما هو أجنبي .
13) كل فعل متصرف ، يجوز تقديم معموله عليه نفسه ، سوى الفاعل .

kitabweb-2013.forumaroc.net

تلك ، نظرة سريعة عن مدى فهم أبي موسى لتلك الافكار اللغوية التي اعتقد النحاة أنها ، واقعة في كلام العرب ، وارتضوها في تحليلاتهم على مستوى الصرف والنحو ، وقلنا : انه ارتضاها أيضا واستخدمها في مباحثه ، على النحو الذى أوضحنا ، ولقد اتضح من مختلف عناصر التحليل لتلك الافكار ، أنه يعمل على تطبيقها ، والتفريع لمسائلها ، وهو مسلم بها ، وبنتائجها ، فهو بهذه الصفة يقبل بأصل « الاجماع » . فلم يناقش في فكرة من حيث المبدأ ، وان تبين أنه يخالف النحاة في بعض الجزئيات ، استنادا الى وجهة نظر معينة . وقد اتضح كذلك ، أنه استعان في التطبيق بأفكار أخرى ، مما جعلها متشابكة مع تلك الاصول . وكان في جملة ذلك ، تلك الافكار المنهجية التي استخدمها هو وغيره ، بمثابة وسائل عملية لها جدواها في البحث اللغوى ا وفي مقدمتها : أسلوب التأويل ، وما يقع تحته ، من تقدير ، وتعليل ، وأقيسة مركبة .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الثالث : اتجاهه في البحث :

1) موقفه من « السماع » :

أ ـ « الاجماع » :

أخذ بفرض سلطة « الاجماع » على « السماع » ، ضمن الاصول السالفة الذكر ، واتخذ على ضوئها مواقف يمكن إيجازها فيما يلي :

1) « الانتقاء » : فضل اجماع النحاة ، على انتقاء لغة تلك القبائل المعروفة ، في دراستهم للغة ، واتخاذها مصدرا للقواعد التي توصلوا اليها ولم يحاول أن يضيف الى مصادره من كلام العرب ، ما خرج عن تحديد النحاة القدماء . وهذا الموقف ، يتسم بالتحكم المحض ، فانه ليس ناتجا عن بحث ودراسة حقيقية ، وأناة ومعاناة للمقارنة والاستقراء ، وانما اتخذ من البداية .

2) « الاستشهاد » : ويتجلى هذا الموقف ، في قصر الاحتجاج بالشواهد ، على تلك العصور المعروفة ، فلم يدرس « الكلام » الذي ظهر بعدها ، على أي مستوى من مستويات الدراسة .

3) « النتائج » : لقد قبل بالنتائج التي انتهى اليها النحو ، ولا سيما تلك الأصول التي طبقها على السماع ، وعمل على تفريعها ، وتأصيلها ، فلم يعد النظر في أصل ، ولم يعدل فكرة بأخرى ، وانما ارتضاها ، باعتبارها نتائج مسلمة بالرغم من تصوره في بعض الحالات ـ بأن بعضا منها يحتاج الى اعادة النظر ، لما فيه الادعاء على العرب في كلامها ، دون دليل ولقد بذل جهدا ملحوظا في محاولة التدليل عليها ، واثبات صلاحيتها ، بما يجعل تأصيلها أمرا مقبولا ، على النحو الذي تبين من تحليل تفريعاته . (496)

4) « الوسائل المنهجية » : ارتضى كذلك الأسس المنهجية التي استخدمت في البحوث النحوية ، والصرفية ، ولا سيما تلك الأسس التي اصطنعتها « المدرسة العقلية » في النحو العربي . وقد سبق في الفصل الذي مضى ، ما يكفي للتعرف على مدى استخدامه لتلك الوسائل في بحوثه . (497)

ولقد كان لأخذه بفكرة الإجماع ، على هذا النحو ، تأثير على اتجاهه في البحث ، إيجابا وسلبا ، إذ دخل مجال النشاط العلمي ، وقد حدد لنفسه الاطار العام الذي سيمارس فيه مختلف جوانب ذلك النشاط . وبالطبع ،

(496) ص : 106 فما بعدها (497) من ص : 99 فما بعدها .

kitabweb-2013.forumaroc.net

اتسم نشاطه ، بسمة التقليد ، وتقييد مطالب الاجتهاد ، وتوجيه نتائج البحث ، وجهة معنية ، بالرغم مما قد يبدو في بعضها ، من حرية في اتخاذ موقف لغوي بعينه .

ب ـ القيـــاس

حـدد العـلاقة بين « السمـاع » والقيـاس على النحـو التـالي :

1) كـلام العـرب قسمـان :

ـ منه ما وضعته موضع القياس المطرد .

ـ ومنه ما وضعته موارد خاصة لا يخرج عنها ، ولا يستخدم في غيرها ،

وعبر عن هذه الفكرة ، بعبارات مختلفة ولكنها محددة المفاهيم ، وفيما يلي ما يوضحها :

أولا : « والمرتجل ما ليس له أصل في النكرات ، وهو مقيس ، وغير مقيس فالمقيس ما له وزن في النكرات ، وغير المقيس ، ما خرج عن حكم نظيره في النكرات » (498)

ثانيا : « ولا يفرد « فوك » الا معوضا من واوها ميم ، وليس بقياس فيفعل في « ذو » ، وانما هو مقصور على السماع » (499)

ثالثا : « ومعنى التصرف ، أن يستعمل غير ظرف ، ويجوز رفعه في موضع يجوز فيه نصبه . ومأخذه السماع » . (500)

رابعا : « وكل ما جاء بمعنى (صار) عمل عملها ، وذلك ستة أفعال ، اثنان منها لا يخرجان عن موردهما ، وهما « جاءت » « وقعدت » . (501)

خامسا : « ويجمع على « فعل » ، (بكسر ففتح) وهو فيما عينه ياء أكثر منه في الصحيح ، ومع ذلك فليس بقياس » . (502)

2) القواعد المأخوذة من « القسم المطرد » ، مقيسة أيضا ، ومطردة باطراد مصادرها . وكذلك القواعد التي استخرجت عن طريق القياس على هذا القسم ، فهي مثل السابقة في الاطراد والاطلاق ، وذلك : أنه اذا لم يصح كلام عن العرب ، ولم ينقل عنهم ما يصلح أن يكون مصدرا في التقعيد ، يلجأ الى القياس . « وهذه الحروف ، اذا دخلت عليها « ما » ، كان الالغاء أحسن ، وقد تعمل ، وموضع السماع « ليت » .(503)

« والذي يقتضيه النظر الصحيح ، امتناع الفصل في هذه المواضع . . » (504)

« وقد اطرد حذفه ، في « أن » و « أن » (يعني حرف الجر) . (505)

3) أما القسم الذي وضعته العرب ، تلك المواضع التي لا يخرج عنها ،

---

(498) الاصل : 22 (500) نفسه : 28 (501) نفسه : 33 (502) نفسه : 74 .
(503) نفسه 34 (504) الكبرى (المباحث جـ 96/1) (505) الاصل : 26 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فليس مما يصح فيه قياس ، لانه ليس بقياس في نفسه ، فلا يقاس عليه غيره . ومن ثم لا تاعدة له تضبطه ، وانما يدرس من هذه الجهة ، للتنبيه على استخدامه ، بالصورة التي ورد عليها .

4) أوجـه الاتـفـاق :

هي مشروطة عنده ، بالقطع في الرواية ، وصحة النظر في الدراسة ، وكون النص المدروس ، راجعا الى ما وضعته العرب القياس المطرد . فالسماع المنقول بتلك الصفة متفق تمام الاتفاق مع القياس ، « فالواقع منه وما لم يقع سواء في النقل ، وفي صحيح النظر » . (506)

« ولان له وجها يرجع به الى مقتضى النظر الصحيح ، والى المقطوع بسماعه » . (507)

5) أوجـه الـتـعـارض

ينظر اليها من الجهات الدراسية التالية :

أ : الشك في الرواية : بحيث لم يتم نقل النصوص المعارضة للقياس ، بالطرق الصحيحة ، فهو بذلك ، « سماع غير مقطوع بسماعه عن العرب » والاختلاف في هذه الحالة أمر طبيعي ، لان « القياس » في أصله ، مأخوذ من كلام العرب . وهذه الجهة الدراسية ترجع الى « التوثيق » في رواية النصوص .

ب : الخطأ في القياس ويقضي بأن يكون النص موثقا توثيقا لغويا مقبولا ، ولكن الدارس له ، استند الى أسس غير صحيحة ، وبني فهمه ، على نظر خاطيء . وجهة التعارض في هذه الحالة ، آتية من الخطأ في القياس ، أما السماع فصحيح المورد . وفي هذا المجال ، اعتمد على نصوص كثيرة وصحح أقيسة بعض النحاة ، في شأنها ، على النحو الذي سيتضح من تحليل عناصر موقفه ، من المذاهب النحوية .

ج : طبيعة الظواهر الخصوصية : وقد يكون السماع مقطوعا به ، والقياس خيا على أسس صحيحة ولكن النص المدروس ، ظل مستعصيا عن الدخول فيما ضبط نظائره من قواعد ، لان له ظواهر لغوية انفرد بها ، والحال أن الباحث لم يهتد الى ما يجعله متمشيا مع مقتضى القياس المطرد .

وهذه الجهة ، ينبغي أن تظل ضمن مجالات البحث النحوي ، « لأن له وجها يرجع به الى مقتضى النظر الصحيح ، والى المقطوع بسماعه ، وانما يستثنى من القواعد المطردة ، ما لا يمكن رده اليها البتة » . (508)

إن هذه العبارة الأخيرة ، تصلح أن تكون ملخصا لموقفه من « السماع » في ضوء علاقته مع القياس . ويبدو ذلك فيما يلي :

---

(506) الكبرى (الباحث جـ 137/1) (507) نفسه : 184 (508) نفسه .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أولا : « التأويل » .
لعل فكرة « التأويل » دخلت الى البحوث اللغوية ، من منهج الأصوليين ، فالتأويل « اصطلاح من اصطلاحاتهم ، ويريدون به : « صرف الكلام عن ظاهره الى وجه يحتمله » . (509)
ولعله ، أيضا ، أخذ به أبو موسى ، لنفس السبب ، « فقد كان بارعا في أصول الفقه » ، ومن ثم ، لم يكن يرى في «التأويل » مجرد تفسير لبعض الافتراضات والتقديرات المتأصلة في بحوث النحو ولم يكن ينظر الى الى تلك الفكرة ، باعتبارها تخريجا للنص المدروس ، وتوجيها له وجهة معينة ، وانما كان يرى أنها وسيلة منهجية يصلح استخدامها في البحوث اللغوية ، ويتوصل بواسطة ذلك الاستخدام ، الى الكشف عن فروق لا سبيل اليها ، دونه فقد قال : (510)
« وانت اذا اقتصرت على الظواهر ، ولم تستعمل التأويل ، لم تعرف من أي قسم ، (أم) ، في قوله تعالى : « أدعوتموهم أم أنتم صامتون » .. (511)
فأبوموسى ، يدعو الى استخدام فكرة التأويل ، للكشف عن الفروق بين أقسام « أم » ، وأقسام أدوات أخرى ، ونراه يوسع الدائرة لتشمل لغة القرآن الكريم ، فهو بهذه الدعوة ، يتسم في بحوثه بسمة خاصة ، تجعله ذاهبا في « النص الى ما يرفعه في بيانه الى أبعد غاياته » . (512)
وسبقت عبارته قبل قليل ، موضحة وجهة نظره في أن النص المؤول ، يرجع بسبب التأويل الى « مقتضى النظر الصحيح ، والمقطوع بسماعه » . لأن لذلك النص وجها من الوجوه أرادها العربي في كلامه .
ولقد استخدم أسلوب التأويل ، في تعليل ظواهر الحذف ، والإضمار ، والاتساع ، والزيادة ، والإلغاء والتعليق ، والتقديم والتأخير ، وفسر به تقديرات معينة مثل افترض « الموضع » الاعرابي ، والتعويض وخلق مصدر متصيد من الموصولات الحرفية بصلاتها ، الى غير ذلك ، على النحو الذي مرآنفا . (513)
أما الفروق التي اعتبرها غامضة ، و «مشكلة » ، لا يتوصل الى الكشف عنها الا باستخدام أسلوب التأويل ، فنعرض لها على هذا النحو :
أ : أقسام « أم » :
ـ قال تعالى : « أدعوتموهم ، أم أنتم صامتون » . (514)
ـ وقال تعالى : « أفلا تبصرون ، أم أنا خير » .(515)

(509) كتاب الحدود للباجي : ابي الوليد (ت : 474 هـ) ص : 48 (510) الكبرى (المباحث ج 9/1 (511) 193 سورة الاعراف . (512) كتاب الحدود السابق : 48/42 (513) وانظر ايضا : الاصل : 46/30/14 والكبرى (المباحث جـ 182/1) (514) الاعراف : 193 (515) الزخرف : 52/51 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

على هذا النحو ، طرح « المشكلة » ، ولم يعن بالتحليل ، ولم يوضح الكيفية التي يتم بها الكشف عن تلك الفروق ، ونحن مضطرون في هذا الموضع الى أمرين :

الاول : التعرف على أقسام هذه الاداة ، من وجهة النظر التى عرض لها في كتابه .

الثاني : استعراض مواقف الدارسين لتلك الآيات التي وردت فيها « أم » ، في محاولة لفهم مختلف عناصر التأويلات التي أفترضت فيها .

1) قال أبو موسى : **(516)**

ـ « ومن حروف العطف ، « أم » ، وهي تجيء في الاستفهام « متصلة » ، « ومنفصلة » :

ـ « فالمتصلة هي التي تعادل بهمزة الاستفهام ، ويكون مجموع ما قبلها وما بعدها ، كلاما واحدا ، لا كلامين ، كقولك : « أزيد عندك أم عمرو » ، و « أقمت أم قعدت » والمعنى : أي الرجلين عندك ، واي الفعلين فعلت ؟ » .

ـ « والاجود أن يليها المسؤول عنه ، اسما كان أو فعلا . وجوابها بذكر أحد الأمرين المعادل بينهما : من اسم أو فعل . ويجوز حذف همزة الاستفهام مع (أم « المتصلة ضرورة » .

ـ « وان اختل شيء من الشروط المذكورة في « المتصلة » ، بأن تجيء بعد الخبر ، أو غير معادلة بهمزة الاستفهام ، أو ليس معنى الكلام معنا كمعناه لو قدر بـ « أي » .

ـ فهي « منقطعة » ، معناها كمعنى « بل » ، مع همزة الاستفهام » .

ـ « الا أن ما بعدها ليس متيقنا ، كما بعد « بل » ، وانما هو مظنون ، ومستفهم عنه » .

ـ« وجوابها : « نعم » ، أو « لا » .

هذه خلاصة الدراسة التي وضعها لـ « أم » ، وعبارته واضحة ، فلا حاجة الى الإطالة بتحليلها .

2) مواقف الدارسين :

أ ـ سيبويه : **(517)**

« ومثل ذلك : أليس لي ملك مصر . وهذه الأنهار تجري من تحتي . أفلا تبصرون . أم أنا خير من هذا الذي هو مهين » .

كأن فرعون قال : « أفلا تبصرون أم أنتم بصراء . فقوله : « أم أنا خير من هذا » بمنزلة « أم أنتم بصراء » لانهم لو قالوا : « أنت خير منه » كان بمزلة قولهم : « نحن بصراء » .

---

(516) الكبرى (المباحث ج 1/175/176 (517) الكتاب ج 1/564/567 (ط بيروت) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

سيبوية ، يحاول بهذه التأويلات المتتابعة ، أن يجعل « أم » في الآية ، واقعة في أسلوب الاستفهام ، تطبيقا لما أصله بقوله :
« أما « أم » ، فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين :
على معنى « أيهم وأيهما » ، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعا من الاول (518) وذلك ، لانه لا حظ أن «أم» ، في الاية ، دخلت على جملة اسمية لا ترتبط في ظاهر لفظها بالجملة الفعلية قبلها ، فأراد بتلك المحاولة إثبات ما أصل ، وأضاف محاولة ثانية ترمي الى اثبات « التأويل ذاته » ، فافترض أن مخاطبي فرعون ، لو أجابوه بقولهم : « أنت خير منه » ، كان جوابهم هذا ، بمنزلة « أنتم بصراء » . فلا مانع إذن ، على هذا الفهم ، أن تكون العبارة » « أم أنا خير من هذا » ، بمثابة « أنتم بصراء » .
ونسب لسيبويه ، عناصر هذا الفهم ، كل من أبي حيان ، وابن هشام . (519)
ب ـ : أبو حيان :
قال في الآية الأولى التي ذكرها أبو موسى : (520)
« وعطفت الجملة الاسمية على الفعلية لانها في المعنى الفعلية والتقدير «أم» صمدتم وكانت الجملة الثانية اسمية مراعاة لرؤوس الاي ، ولان الفعل بشير بالحدوث ، واسم الفاعل بالثبوت ، والاستمرار » .
فـ « أم » عنده متصلة كما نرى .
وقال في الآية الثانية أيضا : (521)
« الظاهر أنها « أم » المنقطعة ، المقدرة بـ « بل » والهمزة »
ونقل هناك آراء لعلماء اخرين يحسن إيجازها فيما يلي :
1) رأي أبي عبيدة : « أم » بمعنى « بل » .
2) سيبويه : وقد مرآنفا .
3) الزمخشري : وتبع عناصر تحليل سيبويه .
4) رأي لم ينسبه : ويقضي بحذف جملة « تبصرون » بعد « أم »
ج : أبو البقاء العكبري : (522)
ـ قال في الآية الأولى : « أم أنتم صامتون : جملة أسمية في موضع الفعلية » . والتقدير : أيضا عنده : « أدعوتموهم أم صمتم » .
ـ وقال في الثانية : (523)
« أم » ، هنا منقطعة ، في اللفظ ، لوقوع الجملة بعدها ، وهي في

(518) الكتاب ج 1/564 (519) البحر ج 8/22/23 والمغني : 83 . (520) البحر ج 4/441 و 8/22 (521) نفسه ج 8/22 . (522) املاء ما من به الرحمان ج 1/571 (523) 119 ج 2

kitabweb-2013.forumaroc.net

المعنى متصلة معادلة ، اذ المعنى « أنا خير منه أم لا ؟ »
د : ابن هشام : (524)
جعل « أم » في الآية الاولى متصلة ، وسمى الهمزة الواقعة بعدها ، « همزة التسوية » ، وأول الجملتين بالمفرد ، لان «أم» الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع عنده الا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين ، فأم داخلة على جملة في محل المصدر . وذهب في الاية الثانية مذهب الزمخشري ، وسيبويه . (525)
هـ : ونقل صاحب البرهان ، آراء أخرى ، تعبر عن مواقف أصحابها : فنقل عن الفراء : والخدب والصفار وغيرهم . وكل تلك النقول ، لا تخرج في جوهرها عما سبق استعراضه من المواقف . ولكنه أضاف قوله : (526) « ولو كان الابصار وعدمه عنده متعادلين ، لم يكن للبدأ بالنفي معنى ، فلا يصح الا أن تكون منقطعة » . وهو يريد تأويل سيبوه في الآية التي عالجها في كتابه .
اذا كان أبو موسى ، يدعو الى استخدام « التأويل » لمعرفة تلك الأقسام وكان يريد باشارته تلك التأويلات التي كانت متداولة بين الدارسين قبله ، ولابد أن يريد ذلك ، فان الأفضل ، الاقتصار على « الظاهر » الذي يسبق الى فهم السامع من المعاني التي يحتملها اللفظ » . (527)
وذلك أن أسلوب التأويل لم يؤد الى نتيجة حاسمة عند الذين استخدموه ، ولعله لم يوفق الى الكشف عن الفروق اللغوية بين أقسام تلك الأداة :
ـ فأبو حيان يصف رأي الزمخشري بقوله : (528)
« وهذا القول متكلف جدا » . وبالطبع ، يرد بطريق غير مباشر على رأي سيبويه .
ـ والروداني يقول : (529)
« قلت : وصنيع الهبطي أيضا يقتضي أنها بمعنى « بل » ، وهذا هو الصحيح لأن « أم » بعد النفي ، لا تكون الا منقطعة ، كما صرح به سيبويه في هذه الآية . وأقره عليه السيرافي .
وما وقع في المغنى ، من نسبة اتصالها لسيبويه ، سهو ، كما بينه الدماميني . واتصالها في الآية قاله « الكشاف » كما تقدم ، وتبعه ابن هشام في المغني ، وتعقبه الدماميني بأنه مخالف للنص والقواعد ، وقد وقع لأبي البقاء أن « أم » هذه منقطعة لفظا ، متصلة معنى ، فشنع عليه بأنه خرق لإجماع النحاة » .

(524) المغني : 41/40 واوضح المسالك ج 46/3 (525) المغني : 43 (526) ج 185/180/4 (527) الحدود للباجي : 48 (528) البحر جـ 22/8 (529) فتح الصمد جـ 50/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولقد كان أبو القاسم بن الرماك مصيبا ، عند ما رفض الخوض فيما خاض فيه سيبويه ، وامتنع من إجابة تلميذه : أبي بكر الخدب . (530)
والمتتبع لنشاط الدارسين الذين عنوا بتلك الايات الواردة فيها «أم» على إطلاقها ، يدرك للنظرة الأولى مدى الاضطراب في الفهم ، والاختلاف في النتائج ، والتخطئه في التقسيم ، والتكلف البعيد في التأويل . (531)
ولعل فكرة التأويل ، لم تفشل في بيان معاني بعض الأدوات ، وتحديد الفروق بين أقسامها ، مثل ما فشلت في «أم» الواردة في لغة القرآن بالذات . فان الزركشي ، وابن هشام ، وقد عنيا باستخدام ذلك الأسلوب وافترضا من التأويلات ، ما قدرا عليه ، انتهيا الى أن « أم » تحتمل المتصلة والمنفصلة في آيات كثيرة . (532)
إن الذي يبدو من عبارة لأبي موسى ، أنه فطن الى الفرق بين أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم ، وبين مثيله في كلام البشر ، فقال : (533)
« وما جاء في التنزيل ، من نحو قوله تعالى : » « آنتم أشد خلقا أم السماء ؟ » . (534)
فانما هو من الله تعالى توبيخ وتوثيق ، ومثله من الادمي يكون استفهاما وتوبيخا . (535)
ولكنه بالرغم من ذلك لم يعدل من نتائج دراسته لتلك الأداة ، في ضوء الخصائص الأسلوبية للغة القرآن ، وفضل الإصرار على إطلاق القاعدة وطردها ، واستعان بأسلوب التأويل . ونخرج من هذا الحديث ، بالموجز التالي :

1) ينبغي إعادة النظر في اعتبار « التأويل » بمثابة وسيلة منهجية لها جدواها في الكشف عن الفروق بين أقسام « أم » ، لأن الذين استخدموه لم ينتهوا الى قرار حاسم .

2) أبو موسى يدرس لغة القرآن ، في ضوء الاصول التي ارتضاها ، ونتائج دراسته لـ « أم » مأخوذة من القواعد التي استقرت في النحو ، ولم يأخذ في اعتباره ، ماتعطيه بعض الايات من حقائق مخالفة لتلك القواعد والا ما وقع ذلك الاضطراب في الفهم والاستنتاج .

3) إن أسلوب القرآن الكريم ، يتسم بخواص ، قد لا توجد في كلام البشر ، فمن الأفضل الاستناد الى نصوصه وان يبعد عنها ، ذلك الاسلوب العقيم ، لأن استخدامه لم يحل المشكلة ، ولعله ، لم يحلها أيضا ، في كلام البشر .

---

(530) البرهان جـ 4/183 (531) المراجع السابقة وانظر الخصائص جـ 2/184 (532) المغني والبرهان (533) الكبرى (المباحث جـ 1/176) (534) 27 النازعات (535) انظر ايضا سيبويه ج 1/566 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب : أقسام « واو العطف » :
هو الجانب الثاني من « المشكلة » التي طرحها أبو موسى ، في دعوته الى استخدام فكرة التأويل ، ومثله بقوله : (536)
وقولهم : « ما زيد بقائم ، ولا قاعدا عمرو » . (537)
ولم يفسر أيضا جهات الاشكال وانما أكتفى بالاشارة كما فعل في «أم» وسنحاول التعرف على مراده باستخدام ما يلي :

1 ــ التحليــل اللغــوى :

ــ الواو عطفت (قاعدا عمرو) وهما في حيز النفي بـ (لا) على (زيد بقائم) وهما في حيز النفي بـ (ما) .
ــ « ما » : الداخلة على المعطوف عليه ، عاملة عمل (ليس) ، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بعكس (لا) فهي لم تعمل شيئا ، ومعناها النفي ، والعطف بالواو قبلها .
ــ خبر « ما » ، وهو (بقائم) ، مجرور بالباء الزائدة ، وهو عمل لفظي . أما في المعنى فهو منصوب . والباء تزاد في الخبر ، اذا كان في حيز النفي .
ــ « عمرو » : معطوف على زيد ، وكلاهما مرفوع ، فلا أشكال .
ــ « قاعدا » : معطوف على بقائم الاول منصوب لفظا ومعنى أما الثانى بقائم وهو المعطوف عليه فى التركيب ، فمجرور لفظا ، منصــوب معنــى . والعطف على المعنى جائز ومقرر في القواعد . مثل ما هو وارد على اللفظ .
ــ ولكن « العامل . في المعطوف هو « العامل » في المعطوف عليه ، وهو في المثال الذي نحلله : « ما » العاملة عمل « ليس » .
ــ و « ما » بهذه الصفة ، لايصح عملها في المعطوف (قاعدا عمرو) لما يلي :
1) أنها عامل حرفي ، وما كان كذلك ، تلتزم الرتبة المعنية لمعموليه ، وفي المثال تقديم « قاعدا » وهو خبر ، على « عمرو) وهو مبتدأ في إطار التهييء ليكون اسمها .
2) اذا اختلفت للرتبة ، بطل عملها ، وبقي التركيب دون عامل ، ولكن المعمولين موجودان في العبارة ، كما نرى ، والاستعمال صحيح ومنقول .
ــ فالظاهر اذن ، لا يكفي في معرفة «واو» العطف ، هنا من أي قسم هي فلا بد من استخدام « التأويل » للتوصل الى إدراك تلك الفروق .

2) عناصر التأويل :

قال في النسخة الكبرى : (538)
أ : « وكما يعطف على اللفظ ، يعطف على الموضع » .
ب : « والموضع المعطوف عليه : أما موضع جملة ، وأما موضع اسم مبني ، مفردا كان أو مركبا ، وأما موضع اسم مع العامل فيه ، كان العامل زائدا

(536) الكبرى (المباحث جـ 10/9/1 (537) اورد هناك امثلة اخرى .
(538) المباحث 181/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

كالباء في قولك : وكفى بالله شهيدا » أو غير زائد ، كالباء في قولك : « مررت بزيد » .

ج : « والعامل » في المعطوف على الموضع ، اضمار ما عمل في الموضع ، فيؤول المعنى الى عطف جملة على جملة » .

د : « وأما المعطوف على اللفظ ، فالعامل فيه ، وفي المعطوف عليه واحد » .

3) النتيجة :

لعله قد اتضح مما قرره في هذه العبارات من قواعد ، حل المشكلة المطروحة ، فتكون النتيجة عطف « ولا قاعدا عمرو » على « مازيد بقائم » ، بإضمار « العامل » في المعطوف ، ويؤول الامر الى عطف جملة على جملة ، ولا يخفي أن كلتيهما في « المثال » ، مما يدخل ضمن إطار الابتداء . ولعل هذه التأويلات ، لم تنته بعد ، فهي في حاجة الى تقدير آخر لذلك « العامل المضمر » ، ولعله ، يفسر بما يتمشى مع المعنى ، واللفظ ، فيكون : « وليس قاعدا عمرو » .

وبمثل هذا فرق بين مواضع أخرى ، نكتفي بالإشارة اليها . (539)

3) موقفة من القراءات :

لابي موسى موقف من القراءات ، اتخذه في ضوء فكرة التأويل أيضا ، وسيتبين من عرض عناصره ، أنه تضمن مواقف أخرى من كلام العرب :

« وقد جروا بـ « لعل منبهة على الأصل ، (540)

« وأشربها معنى « ليت » ، من قرأ « فأطلع » نصبا .

بشير بهذه العبارة الأخيرة ، الى الآية : (541)

« وقال فرعون : ياهامان ابن لي صرحا ، لعلي أبلغ الأسباب ، أسباب السموات ، فأطلع الى اله موسى » .

والذي قرأ بالنصب جماعة ، منهم الاعرج ، وحفص وأما الرفع ، فقراءة الجمهور . (542)

فقراءة الرفع ، يبدو فيها المضارع معطوفا بالفاء على « أبلغ » . فأطلع ليست جوابا .

أما قراءة النصب فخرجت على وجهين :

الأول : أن « فأطلع » جواب للأمر (ابن لي ..) وهو غير مراد .

الثاني : جعل « فأطلع » جوابا لـ « لعل » ، قبله . وهذا الوجه هو مراد أبي موسى بتلك الاشارة .

إن تأويل كلمة « لعل » بمعنى « ليت » ، آت من أنها لا تصلح أن تتلقى جوابا بالفاء ، في مثل تلك الاساليب المعروفة ، فهي ليست من الادوات التي تفيد الطلب ، المعدودة ضمن « الاجوبة الثمانية » . وتعبيره بـ « واشربها

(539) نفسه : 187/175 (540) الاصل : 36 (541) 36 غافر (542) البحر 65/7

kitabweb-2013.forumaroc.net

معنى ليت « لا يعني به ، الا التأويل . والذي ألجأه الى هذا التأويل ، ما هو مقرر في النحو ، من التفريق بين « التمني » ، والترجي ، ثم التفريق على ضوئه ، بين « ليت » ، « ولعل » . فالتمني يكون في الممكن والممتنع المستحيل ، والترجي لا يكون الا في الممكن . ومن ثم ، لا يطلب الترجي جوابا بالفاء ، لانه ليس معدودا ضمن أدوات الطلب ، فـ « أطلع » في الآية ليست جوابا لـ « لعل » بناء على هذا الفهم ، ولذلك أولها بمعنى ما يطلب جوابا وهو « ليت » .

وهذا الذي ذهب اليه أبو موسى ، مذهب البصريين ، فهم الذين يفرقون ذلك التفريق ، أما الكوفيون ، فيجيزون النصب بعد الفاء جوابا لـ « لعل » ولا يفرقون بينها وبين « ليت » من هذه الجهة . فالقراءة عندهم مقبولة دون الحاجة الى التأويل . (543)

ثم إن أبا موسى ، استخدم فكرة التأويل ، ليفسر على ضوئه ، قراءة النصب ، تجنيا للطعن في القراءة ، فهي ثابتة . ولعل القضية لم تكن في هذا الموضع ، والذي يليه بعد مما يجعلها تخضع لتلك الفكرة ، لأن كلا من « ليت » و « لعل » استعمل استعمالا واحدا في غير موقع من مواقع الكلام الفصيح ، دون الحاجة التي تفرض ملاحظة الفرق بينهما ، سواء من حيث المعنى أو من جهة اللفظ . ومن تلك الاستعمالات ما يلي : (544)

1) ورودهما ناصبتين للمبتدأ ، رافعتين للخبر : وهذا الاستعمال ثبت لهما معا ، بطريق القياس لشبههما بالافعال .

2) ورود هما على نفس الصفة ، مع لحاق « ما » الزائدة لهما ، دون أن تكفهما عن العمل . وثبت لهما هذا الاستعمال ، بطريق السماع «لليت » وبطريق القياس عليها لـ « لعل » .

3) خضوعهما معا لفكرة الالغاء ، عند لحاق « ما » لهما في بعض الحالات ، فبطل عملهما .

وقد انفردت « لعل » باستعمال واحد ، وهو عملها الجر « منبهة على الاصل » كما انفردت « ليت » بنصب الجزأين عند الكوفيين ، وتقدير الفراء لها حينئذ ، بـ « تمنيت » .

فاضافة « الترجي » ، الى النفي ، والاستفهام ، والنهي ، والتمني ، والعرض ، والتخضيض . وغيرها لا مانع ، بل له ما يبرره في الاستعمال ، من جهة وله جدواه في البحث ، اذ يبعد عن مجالاته ، فكرة التأويل ، ولا سيما عندما يصل الامر ، الى مباحث لغة القرآن . على أن صاحب البرهان نقل نصا

(543) البحر : 465/7 و 427/8 والمغني : 607 . الاصل : 36

kitabweb-2013.forumaroc.net

عن العرب ، يثبت به ورود « لعل » بمعنى « ليت » في إفادتها التمني ، دون حاجة الى استخدام ذلك الاسلوب العقيم . (545)

ومن هنا كان مذهب الكوفيين ، أفضل من صنيع البصريين ، في هذا الموضع ولعل فضله يتضح أكثر حين نقرأ عبارة أبي حيان في مباحث الاية الاخرى : 546

« عبس وتولى ان جاءه الاعمى . وما يدريك ؟ لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى » . (547)

قال أبو حيان :

« وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفا على التوهم ، لان خبر « لعل » ، كثيرا ما جاء مقرونا بأن « في النظم كثيرا ، وفي النثر قليلا ، فمن نصب : يوهم أن الفعل المرفوع الواقع خبرا ، كان منصوبا بـ «أن» . والعطف على التوهم كثيرا ، وان كان لا ينقاس . ولكن ان وقع شيء ، وأمكن تخريجه عليه ، خرج » .

والقراءة التي يؤولها أبو حيان هذا التأويل ، مروية عن الأعرج ، وعاصم وغيرهما ، فقد قراؤا « فتنفعه » بالنصب . (548)

واو أنصف هو وغيره ممن نهجوا نهجه في التأويل ، لتركوا لغة القرآن الكريم بمعزل عن هذه « التوهمات » ، فان محل « التوهم » هو فعل « يزكى » ، وعلامة الإعراب فيه غير ظاهرة ، وعطف عليه فعل « يذكر » بأو ، وهو مرفوع بالعلامة الظاهرة ، فكيف يستقيم الفهم بهذا العطف الوهمي وقال أبو موسى في قراءة أخرى : (549)

« ولقراءة من قرأ : « تساء لون به والأرحام » ، وجه تخرج عليه . (550) ويشير أيضا الى قراءة حمزة ، وقتادة ، والاعمش ، يجر « الارحام » (551) والتأويل المنقول فيها ، من وجهة نظر أبي موسى ، هو « تقدير حرف الجر « المحذوف قبل كلمة « الأرحام » .

فيؤول الامر الى التأويل بالحذف ، وسبقه اليه أو عبيدة ، والفارسي ، والزمخشري ، (552) أما جعل الواو للقسم ، فغير مراد هنا ، لأنها حينئذ ليست للعطف .

ان هذه القراءة تخالف القاعدة المقررة في العطف على الضمير المجرور : فيرى أبو موسى أنه لابد من اعادة الجار « ولا تعطف على المضمر المجرور اذا لم

---

(545) البرهان جـ 4/160 (546) البحر : 7/466 و 8/427 (547) الاية الاولى من عبس .
(548) البحر نفسه . (549) الكبرى (المباحث جـ 1/186) (550) البحر 3/157
(551) نفسه .
(552) مجاز ابي عبيدة جـ 1/113 والبرهان جـ 3/108 والبحر جـ 3/158

kitabweb-2013.forumaroc.net

تعد الجار ، مضمرا البته ، ولا ظاهرا الا في ضرورة الشعر » . (553)
والقراءة تساندها قراءة الجمهور للاية :
« وصد عن سبيل الله وكفر به ، والمسجد الحرام »
بجر « المسجد » عطفا على الضمير في « به » قبله . وهو تفسير الفراء . (554)
وتآزر القراءتين معا ، نصوص نثرية وشعرية ، عني بنقلها أبو حيان ، ووصف الشعر الكثير بقوله :
« وهذا يخرج عن أن يجعل ضرورة » . (555)
وقال ابن مالك : (الألفية) :
وليس عندي لازما اذ قد أتى ،، في النظم والنثر الصحيح مثبتا ،، .
فالتأويل اذن ، لا مبرر له ، وهو من بعد ، تقليد لمذهب البصريين دون دليل .

ثانيا : « الاستثناء » :

لخص أبو موسى موقفه من « السماع » من هذه الزاوية في عبارته السابقة : (556) « وإنما يستثنى من القواعد المطردة ما لا يمكن رده اليها البته » .
فالنص المستثنى ، لم يقبل تأويلا على أي وجه من الوجوه ، ولنما بقي مستعصيا على الدخول في مقتضى القاعدة ، فأخرج من مصادر « التقعيد » ووضع في « قائمة الشواذ » التي تحفظ حفظا وتستخدم على الهيئة التي وردت عليها ، ولا يسمح بتوليد اللغة منها ، في الاشتعمال العام . ويمكن انكشف عن عناصر هذا الموقف ، من تحليل النماذج التالية :

أ : كسرياء المتكلم : (557)

« وياء المتكلم في هذا الفصل كله ، مفتوحة ، الا أن يرد شاذا فيحفظ » .
والذي ورد بهذه الصفة ، مخالفا لما قرره ، النصوص التالية :

1) قراءة نافع : « ومحياي » ، بسكون الياء ، من قوله تعالى : (558) « إن صلاتي ، ونسكي ، ومحياي ، ومماتي لله رب العالمين » .

2) قراءة الأعمش ، والحسن البصري ، « عصاى » بكسر الياء ، من قوله تعالى : (559) « هي عصاى أتوكأ عليها » .

3) قراءة حمزة ، والأعمش ، ويحيي بن وثاب : « بمصرخي » بكسر الياء المشددة ، في قوله تعالى : « وما أنتم بمصرخي إني ... » (560)

4) أبيات شعرية وردت فيها ياء المتكلم مكسورة ، وهي مشددة . (561)

---

(554) الكبرى(المباحث جـ 186/1) (554) البحر جـ 147/2 (555) نفسه . (556) سبقت في :(119) • 557 الاصـل : 39
(558) 126 الانعام (559) 18 سورة طه . (560) 22 ابرآهيم (وانظر البحر 262/4 و 420/418/5 (561) قال لها : هل لك يانا ، في ،، قالت ماانت المرضي • (الاغلب العجلي) وايضا : علي لعدر نعمة بعد نعمة ،، لوالد له ليست بذات عقارب ،، (النابغة الذبياني) : ان بني صبية صيفيون ،، اظلع من كان له ربعيون (سنحين مالك) •

kitabweb-2013.forumaroc.net

فهذه النصوص ، هي التي استثناها ووصفها بالشذوذ ، والحفظ ، وفيها ما اتخذه شراحه ، شواهد توضيحية لفكرة الشذوذ . (562)

واذا كان من المحتمل ، ألا يكون أبو موسى قد أطلع على الشواهد الشعرية ، لأنها ليست من الشعر الذي استشهد به سيبويه ، فانه قد اطلع على القراءات دون شك ، لان الفراء ، وأبا اسحاق الزجاج والفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، قد تعرضوا لها في بحوثهم ، وعلاقته بتلك البحوث وثيقة كما أسلفنا .

ويبدو من استعراض مواقف الدارسين ، من تلك النصوص ، أن أشهر النحاة يرون ما اختاره أبو موسى بما فيهم ، من عرف بالاتساع في الأخذ بالسماع ، كالفراء مثلا . وقال أبو جعفر النحاس : (563)

« صار هذا اجماعا ، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ » . (564)

بـ : ترخيم « كرا » ، وياصاح :

« ونحو أطرق كرا ، وياصاح » ، شاذ .

ووجه شذوذ « كرا » :

ـ أنها مرخمة من « كروان » ، وهو غير جائز لانها نكرة مجرد من هاء التانيث .

ـ قلب الواو ألفا بعد الترخيم .

ـ اسقاط حرف النداء .

أما « ياصاح » ، فشذوذها آت من كونها نكرة مجردة من هاء التأنيث .

ويبدو أن أبا موسى تبع هنا أيضا ، مذهب البصريين ، وبصفة خاصة ، صنيع الزمخشري قال في المفصل : (565)

وأما قولهم : ياصاح ، وأطرق كرا « فمن الشواذ » .

وفكرة الشذوذ ، هنا ، شأنها في الموضع السابق ، مبنية على مخالفة القاعدة ، أما من جهة الاستعمال ، فان ما وصفه أبو موسى بالشذوذ ، ليس كذلك ، مما جعل الكوفيين يعتبرونه فصيحا ، وأصلا في التقعيد ، ويقاس عليه . (566)

ج : بعض الصيغ في جمع التكسير :

ـ صيغة « فعيل » ، وصيغة « فعال » (بكسر الفاء) لا تجمعان جمع قلة على أفعل ، الا شاذا . (567)

---

(562) الحواشي : 280 والمباحث جـ 195/1 (563) البحر : 420/418/5 (564) رد موقفا النحاة أبو حيان

(565) ابن يعيش جـ 19/2 والاصل : 53 . (566) أصول ابن السراج : 422 وكامل المبرد جـ 271/1 والتصريح جـ 207/2 والاشموني جـ 133/3 والخزانة جـ 374/2 والصبان جـ 133/3 (567) الاصل : 75 والحواشي : 380

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ صيغة « فاعل » : اذا كانت صفة محضة لمذكره لا تجمع على فواعل الا شاذا . (568)

د : ما استثناه بمثل هذه العباراب :

ـ « لا يقاس عليه » . (569)

ـ « مقصور على السماع » (570)

ـ « يحفظ » . (571)

ـ ما وصفه بالضرورة ، وقد سبق ما يكفي في التعرف على موقفه من هذا الاصطلاح (572) ولا يخفى أن هذه العبارات ، تؤدى في النهاية ، الى اخراج النص ، من مجال التقعيد ، فهى مثل الوصف بالشذوذ (573) .

2) موقفه من « المذاهب النحوية » .

أ : طبيعة المذاهب في النحو العربي :

المعروف أن مدينة البصرة ، ظلت منفردة بالدراسات اللغوية مدة تقرب من قرن ، قبل أن تسهم معها ، مدينة الكوفة ، وبغداد ، وغيرهما من الحواضر الاسلامية . ولقد تضافرت جهود علماء البصرة ، خلال مراحل متواصلة على اختراع علم النحو ، وتنظيم فروعه ، وضبط مسائله ، فجاء كتاب سيبويه ، ليسجل نتائج تلك الجهود ، فبدت مباحثتها والأسس التي قامت عليها ، متضمنة لعلم تام التكوين ، بارز المعالم المنهجية ، عالي المستوى ، رفيع العبارة الفنية ، واضح الغاية . وروى أبو عبيدة طائفة صالحة من الاراء والنصوص تساند ما تضمنه « الكتاب »

ويرجع الفضل ، في اقامة صرح هذا العلم ، واغناء البحث فيه الى اتجاهات ثلاثة :

الأول : مدرسة ابن أبي اسحاق ، وينتمي اليها : عيسى بن عمر ، والخليل ثم سيبويه .

الثاني : مدرسة أبي عمرو بن العلاء : ويتصل بنسبها العلمي : أبو الخطاب الأخفش ، وأبو عبيدة ، وأبو زيد ، والاصمعي .

الثالث : وهو اتجاه وسط ، وأفضل من يمثله : يونس بن حبيب (574)

ولعل أهم فارق بين هذه الاتجاهات ، هو « المنهجية » ، فانها طبعت نشاط المدرسة الأولى بطابعها المتميز : رصدت الفروق اللغوية ، ووضعت التبويب والتقسيم ، واخترعت « الأصول » وابتكرت « الفروع » ، وكشفت عن طرق التطبيق ، واهتدت الى خلق « الصيغ » والاصطلاح ، مما شكل « لغة علمية » ،

(568) الاصل : 76 (569) الاصل5/22/39/68 (570) نفسه : 73/66/59/40/28
(571) نفسه : 26ـ60ـ78 (572) 99فما بعدها .
(573) سنناقش مختلف مواقف أبي موسى ، من الزاويا المنهجية ، في آخر الرسالة ، وما نورده هنا ، يشكل مجرد القاء الضوء على ضيعه تمهيدا للباب الاخر .
(574) ذلك ما لا حظه الدكتور تمام حسان وقد اقتنعت به .

kitabweb-2013.forumaroc.net

قادرة على التعبير عن حقائق النحو ومباحث اللغة . ونكتفي هنا بنقل نصوص من عبارة نسبت لابن أبي اسحاق رأس هذا الاتجاه في البحث : (575)

أ : « أصل الكلام بناؤه على (فعل) » .

ب : ثم يبنى آخره على عدد من له « الفعل » : من المؤنث ، والمذكر ، ن الواحد والاثنين ، والجميع » .

ج : « كقولك : (فعلت) و (فعلنا) ، و (فعلن) و (فعلا) و فعلوا » .

د : ويزاد في أوله ما ليس من بنائه :

ـ فيزيدون « الالف » كقولك : « أعطيت » ، انما أصلها « عطوت » .

ـ ثم يقولون : « معطي » فيزيدون « الميم » ، بدلا من الألف . وانما أصلها « عاطي » .

ـ ويزيدون في أوساط (فعل) : (افتعل) ، و (انفعل) و (واستفعل) ونحو هذا هـ : والأصل (فعل) وانما أعادوا هذه الزوائد الى الاصل .

واذا أضيف الى ما يتضمنه هذا الكلام البليغ الدلالة ، ما رواه سيبويه عن علماء هذه المدرسة اتضح أن الدراسات اللغوية بلغت على يدهم درجة كبيرة من الازدهار والرقي . ولا سيما نشاط الخليل المعروف .

أما المدرسة الثانية ، فيتسم نشاطها بطابع الرواية لمادة اللغة ، والعمل على توثيقها ، وشرح نصوصها ، ثم تنقيتها في ضوء الاختيار الذي ارتضي لجمع اللغة .

ولما قامت الدراسة النحوية في الكوفة ، استندت في بداية أمرها الى النتائج التي انتهت اليها الاتجاهات البصرية الثلاثة ، فنقلت « نحو البصرة » ومارست نشاطها العلمي ، على أسسة وفي ضوء مناهجه . ولكنها ، وقد استكملت شخصيتها العلمية ، استقلت بمناهجها ، في مجالات وتوصلت الى نتائج أضفت على جهود « البصرة » ما جعل النحو العربي ، يشهد نشاطا كبيرا على مختلف المستويات الدراسية .ويرجع الفضل في ذلك الى عالمين مشهورين : الكسائي والفراء .

وكانت « اجتهادات » المدرسة الكوفية ، مخالفة لبعض ما انتهى اليه البصريون ، ولا سيما تلك المسائل التي فرعها سيبويه ، حتى ليمكن القول : إن الخلاف بين المدرستين ، يكاد يكون مركزا على اجتهادات سيبويه ، وأستاذه الخليل وحين ازدهرت الثقافة العربية في بغداد ، انتقل اليها نشاط علماء الكوفة والبصرة ، فقامت حركة لغوية نشيطة ، امتازت بالصراع العلمي الذي نشأ بين أنصار المذهبين ، ففي جانب المذهب

(575) نقل ذلك يونس بن حبيب ، واثبته ابو عبيدة في المجاز : (جـ 1/376/377) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

البصري : برز نشاط الأخفش سعيد ، والمازني ، والجرمي ثم المبرد الذي يعتبره الدارسون ، آخر من يمثل هذا المذهب . وفي صف المذهب الكوفي ، ظهرت طائفة أخرىأتمت نشاط الفراء وأشهرها ، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب . ولقد أفاد النحو من ذلك الصراع إفادة هامة ، كانت نتيجة ما كشف عنه النقد النزيه ، من أخطاء ، وما توصل اليه البحث والتقصي ، من تصحيح السند في الرواية وتوثيقها توثيقا لغويا .

ثم جاءت طبقة أخرى من الدارسين ، نشطت بعد المبرد ، وثعلب فاستندت الى ما توصل اليه المذهبان ، واتسمت النتائج التي انتهت اليها بالانتخاب ، وأحسن من يمثلها : الزجاج ، وابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن جني .

واصطلح الدارسون على تسمية نشاط « البصرة » بالمذهب البصري ، ونشاط « الكوفة » بالمذهب الكوفي ، ونشاط علماء بغداد ، بالمذهب البغدادي . وبصرف النظر عن رأينا في هذا التقسيم ، وفي الأسس التي انبنى عليها ، فاننا نجاريه ، لأن أبا موسى أقره ، واستعمل نفس الاصطلاح . (576)

ب : علاقته بمذهب البصريين :

يمكن تقسيم مصادره في البحث ، في ضوء ذلك التقسيم المذهبي الى ما يلي :

1) ما يمثل المذهب البصري : وأهمه كتاب سيبويه ، وبحوث الأخفش ، والمازني والمبرد .

2) ما يمثل المذهب الكوفي : ويتجلى في معاني القرآن للفراء .

3) ما يمثل المذهب البغدادي : مثل بحوث ابن كيسان ، والزجاج ، وابن السراج ، والفارسي وابن جني ، وغيرهم من المتأخرين .

وموقفه من المذهب البصري ، يبدو على النحو التالي :

أولا : ما خالف فيه سيبويه :

1) صلة « ما » المصدرية :

ذهب سيبويه الى أن « ما » المصدرية ، لا توصل الا بالجملة الفعلية ، « ولا تكون صلتها الا الفعل ههنا » . (577)

وأكد هذا الفهم ، أبو اسحاق العطار ، « وأما سيبويه ، فلا توصل عنده الا بالفعلية ، » . (578)

وكذلك كان صنيع أبي علي الشلوبين ، وصاحب المباحث . (578)

(576) الاصل : 18/35/36/37 .

(577) الكتاب جـ 3/350 (ط. ع. هارون) (578) المشكاة ج 1/123 (579) الحواشي : 180 ، والمباحث جـ 1/125 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أما بو موسى ، فيرى أنها توصل بالجملة الفعلية في « الأكثر » ، بالاسمية في غير « الاكثر » ، « وأكثر ما توصل « ما » ، بالجملة الفعلية » . (580)

واستند في هذا **الرأي الى مصدرين :**
الاول : ما نقل عن الفراء من قوله : « بلغني ماصنعت » ، و « ماأنت صانع » . فهم **يجيز وصلها بالجملتين** : الفعلية والاسمية ، دون تفريق . **(581)**
الثاني : ما ورد منها موصولا **بالجملة الاسمية** في كلام العرب . (582) وذهب ابن جني الى وصلها بالجار والمجرور أيضا ، وهو أبعد مسلكا من وصلها بالاسمية . (583)
وهذا الاختيار لأبي موسى ، أخذ به أبن مالك في التسهيل ، وغيره من المتأخرين ، ووصفه بعضهم بأنه الحق ، وأنه هو المذهب الصحيح . (584)

2) إلحاق علامة التأنيث بـ « أي » :

قال سيبويه : (585)
« سألت الخليل رحمه الله عن قولهم : (أيهن فلانة) ، و (أيتهن فلانة) فقال : « اذا قلت : « أي » فهي بمنزلة « كل » ، لأن كلا مذكر ، يقع للمذكر والمؤنث . وهو أيضا بمنزلة « بعض » . فاذا قلت : «أيتهن» فكأنك أردت أن تؤنث الاسم .

فالكلمة عندهما ، لا تلحقها التاء ، اذا أريد بها المؤنث ، وانما تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وهو « أي » . ونقل هذا الكلام عن سيبويه ، صاحب المشكاة ، ورد به ما ذهب اليه أبو موسى ، فقال : « وجعل (يعني أبا موسى) مؤنثه بالتاء ، وليس بصحيح ، بل يطلق « أي » ، على المذكر والمؤنث » . (586)

وقال صاحب المباحث : (587) ،
أما رأي أبي موسى فتوضحة عبارته : (588)

---

(580) الاصل : 18 (581) المشكاة ، والحواشي ، والمباحث نفس الاشارات . (582) نفس المرابع ، والرضي جـ 386/2 ، والروداني ـ (فتح الصمد جـ 326/1) . (7) الرضي (شرح الكافية : جـ 387/386/2) (584) التسهيل : 14 والصبان جـ 143/1 والرضي : نفسه ، والروداني ، نفسه ، وابن عقيل جـ 71/1 والتصريح جـ 144/143/1 .
(585) الكتاب جـ 407/2 (586) المشكاة جـ 126/118/1 (587) جـ 130/1 (588) الاصل : 18

kitabweb-2013.forumaroc.net

والاكثر التذكير ، والتأنيث شاذ في « أي» و « كل » .
واذا أريد به المؤنث ، ألحقت « التاء » في « الاشهر » .
فالحاق « التاء » بهذه الأداة ، هو الاشهر عنده ، وليس شاذا ، كما قال صاحب المباحث ، ولا ممتنعا كما ذهب سيبويه والعطار .
وسند أبي موسى ، في هذا الرأي أيضا أمور :

1) ما نقل عن الفراء ، من قوله : (589)
« والعرب تفعل ذلك في « أي » ، فيؤنثون ويذكرون » . واستشهد بالسماع .
2) السماع عن العرب ، ولغة القرآن الكريم . (591)

3) القياس : « فاللفظ اذا كان يطلق على المذكر والمؤنث ، لا يمتنع ادخال العلامة عليه مع المؤنث ، بيانا وتوكيدا ، بل هو الأصل » . (591)
والذي يبدو من اطلاق عبارة أبي موسى ، أن لحاق العلامة بأي ، أشهر في مختلف استعمال هذه الأداة في الكلام : سواء أكانت موصولة ، أم شرطية ، أم استفهامية ، أم منادى أم موصوفة .
وارتضى هذا الاطلاق ، الرضى ، دون أن ينسبه لأبي موسى . (592)
وقد عرف أبو موسى بهذا الاختيار عند المتأخرين (593)

3) كاف التشبيه : (الحرفية ، والاسمية) :
عدها سيبويه ، ضمن أدوات الجر والاضافة ، وتناول استعمالاتها في غير موضع من كتابه ، انطلاقا من القول بحرفيتها ، وكان يرى أنها لا تكون « اسما » الا في الضرورة . (594)
وأول ما ورد منها واقعا مواقع الاسماء ، وعناصر تأويله ، بالإضافة الى الضرورة ، هي :
أ : الحذف :

ـ حذف الفعل ، والكاف متعلقة به ، وورد ذلك في شعر جرير : (595)

حذف الموصوف ، والكاف صفة له ، وجاء ذلك في شعر لا مرىء القيس ، وفيما سمعه عن العرب . (596)

---

(589) المشكاة نفسه . (590) المباحث جـ 130/129/1 وامالي ابن الشجري جـ 300/2 . واللسان جـ 56/14 (591) المباحث نفسه . (592) شرح الكافية جـ 41/2 .
(593) الاشموني : جـ 137/1 والروداني جـ 115/1 (594) الكتاب جـ 421/419/32/1 و جـ 295/293/2 . (595) نفسه جـ 293/2 : « ولا كالعشية زائرة ومزورة » . (لاارى كالعشية) . (596) نفسه : 294 : « ولا كهذا الذي في الارض مطلوب » (كانه قال : ولا شيء كهذا ..) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ « التركيب » : تركيبها مع « لا » والحمل على الموضع ، وهو الابتداء (597) .

ــ تركيبها مع مجرورها ، وصيرورتهما شيئا واحدا

ونقل عنه هذا الرأي ، جل النحاة المتأخرين :

ــ فقال ابن السراج : (578)

« وسيبويه يذهب الى أنها حرف ، وكذلك البصريون » .

ــ وقال الشلوبين : (599)

« وأما سيبويه فلا تكون الكاف عنده اسما الا في الضرورة » .

ــ وقال ابن هشام : (600)

« ولا تقع كذلك ، عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة » .

ــ وقال الرضي : (601)

« وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة » .

أما أبو موسى ، فيرى أنها تقع حرفا ، كما تقع اسما ، ولا فرق عنده بين حالة « الاضطرار » وحال السعة والاختيار . وجاء ذلك في عبارتين له :

ــ « وأما حرف مرة ، واسم أخرى : كـ « عن » ، و « على » ، وكاف التشبيه » . (602)

ــ « ثم هي بعد ، اسم بمعنى مثل »

فهو لم يأخذ بمذهب سيبويه ، ولم يقتنع ، فيما يبدو ، بتأويلاته للسماع ، واختلاف وجهة النظر بينهما ، تأتي من عناصر الفهم لمفاهيم « الضرورة » ، و « الحذف » ، و « التركيب » ، و « الحمل على الموضع » . فهذه الأصول ، وان ارتضاها أبو موسى ، كما ارتضاها سيبويه ، فانها خضعت عند التطبيق لمقياس خاص ، وتقدير شخصي استجابة لمطالب الاجتهاد . ومن ثم لا حظنا الاختلاف في التفريع على تلك الأصول الثابتة ، في هذا الموضع وغيره .

وكان سند أبي موسى ، في هذا الاختيار ، ما يلي :

أ ــ ما نقل عن الكسائي : (603)

1) ــ « معناها معنى « مثل » ، فبذلك حكم أنها اسم . لأن الاسماء انما عرفت بمعانيها ، وأنت اذا قلت : « زيد كعمرو » ، أو « زيد مثل عمرو » فالمعنى واحد . فهذا باب المعنى » .

2) ــ « وأما اللفظ ، فقد قيل في « الكلام » ، و « الأشعار » ، ما يوجب أنها اسم . قال الاعشى :

(597) نفسه ، واصول ابن السراج : 471 . (598) الاصول 522/470
(599) الحواشي : 277/267 . (600) المعنى : 296 . شرح الكافية جـ 343/2 .
(602) الاصل : 38/37 (603) اصول ابن السراج : 525/524 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« أتنتهون ولن ينهي ذوي شطط ،، كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل ،. .
فالكاف هنا فاعلة » .

3 ـ « فان قال قائل : إنما هي نعت لمحذوف ، أراد : شيء كالطعن وهي حرف » . قيل : انما يخلف الاسم ويقوم مقامه ، ما كان اسما مثله ، نحو : « جاءني عاقل ، ومررت بظريف ، وليس بالحسن » .

فالكسائي كما نلاحظ ، يرد على سيبويه ، وينقض عليه عناصر مذهبه واحدا إثر الآخر . ولقد أخذ في اعتباره المعنى واللفظ ، واستند الى السماع والقياس ، وانتهى الى القول باسمية « كاف التشبيه » ، ولست أدري ما اذا كان يقول بحرفيتها أيضا ، في بعض المواضع ، فالمراجع المتاحة لم تسعف ، بشيء يطمأن اليه .

ولقد كان مجرد وجود هذا التحليل للكسائي في أصول ابن السراج ، كافيا في الاطمئنان الى أن أبا موسى ، استند اليه ، لعلاقته الوثيقة بهذا الكتاب ، على أننا نلمح صلة ما ، بين عبارته وتحليل الكسائي ، ونعني قول أبي موسى : « ثم هي بعد اسم بمعنى مثل » .

ب ـ ما نسب للأخفش ؟

قال أبو علي الشلوبين : (604)

« ولا يكون كاف التشبيه كما ذكر ، الا عند الاخفش ،

ومثله لصاحب المباحث ، وابن هشام ، والمكودي ، والرضي . (605)

ولكن الرضي ، أضاف عبارة هامة نص فيها على أن أبا موسى تبع الأخفش بالذات . الا أننا لا حظنا قبل قليل ، أن ابن السراج ، يجعل البصريين فقين مع سيبويه ، ولم يشر الى الأخفش بشيء ، وإنما نقل مذهب الكسائي ، باعتباره مخالفا لصنيع سيبويه ثم نقل عن البصريين ، ما يؤيد ما ارتآه زعيم مدرستهم ، فقال : (606)

ـ « وسيبويه يذهب الى أنها حرف ، وكذلك البصريون » .

ـ « ويستدلون على أنها حرف بقولك : « جاءني الذي كزيد » .

ـ « ومما يدلك على أنها حرف ، مجيئها زائدة ، والاسماء لا تقع الزوائد ، إنما تزاد الحروف » .

» قال الله تعالى : « ليس كمثله شيء » . فالكاف زائدة . (607)

ـ « وقد جاءت في الشعر ، واقعة موقع مثل ، موضوعة موضعها . .
وهذا إنما جاء على ضرورة الشاعر » .

فهذه « الأدلة » ، تأييد لمذهب سيبويه ، بقدر ما هي محاولة من « البصريين »

(604) الحواشي : 267 (605) المباحث جـ 2/2 والمغني : 196 وشرح المكودى جـ 190/1 وشرح الكافية جـ 343/2 • الاصول : 523/522 • (607) الاية : 11 من سورة الشورى • والمراجع التالية في الصفحة اللاحقة •

kitabweb-2013.forumaroc.net

للرد على الكسائي . ونلاحظ أن ابن السراج يضيف أصلا آخر ، لم يرد في تحليل سيبويه ، وهو « الزيادة » ، ويستشهد عليه بلغة القرآن الكريم ، أما وجه الاستدلال بقول أصحاب سيبويه « جاءني الذي كزيد » ، فيأتي من أن « كزيد » واقع موقع الصلة ، وهي لاتكون الاجملةأوشبهها من الجار والمجرور ، والظرف . فاذا اعتبرت « الكاف » اسما ، احتيج الى تقدير مبتدأ محذوف ، لاتمام الجملة الاسمية ، حتى تصلح أن تكون صلة للموصول الاسمي . ومن ثم ، جعلت « الكاف » حرفا ، تفاديا لتقدير لا حاجة اليه . واعل هذا التحليل يجعلنا نطمئن الى حقيقة أخرى ، نراها هامة ، وهي أن ما نسب للأخفش هنا ، ليس الا ذلك التحليل الذي نقله ابن السراج عن الكسائي ، وربما تكون هذه النسبة ، مما أملته طبيعة المذهب التلفيقية ، عند البغداديين ، في تبني آراء النابهين من الكوفيين ، وإضافتها الى الاخفش بصفة خاصة باعتباره معاصر للكسائي والفراء . والا فما نقله المتأخرون من كلام للأخفش في الموضع لا يعد وأن يكون تفسيرالمذهب الكسائي . (608) والمهم أن أبا موسى لم يقتنع أيضا بأدلة البصريين وانما فضل مذهب الكسائي لا ستقامة عناصر تحليله واستناده الى السماع الكثير والقياس المقبول

ج ـ السماع : لخص ابن مالك ذلك بقوله : « وتكون اسما فتجر ويسند اليها » . (609)

ويمكن تفصيله على هذا النحو : (610)

3) ورودها في محل رفع على الفاعلية

2) ورودها في محل جر بالاضافه .

1) ورودها مجرورة بحرف الجر

4) ورودها في محل رفع على « الابتداء »

4) « عدا » بين الفعلية ، والحرفية :

هي عند سيبويه فعل فقط ، ولم ترد حرفا . وهذا الرأي مطلق فيها سواء أكانت مقرونة بـ « ما » أم مجردة منها . وأكد هذا المذهب لسيبويه ابن السراج وغيره ، وذكروا « انه لم يحفظ الافعليتها » (611)

وعند ابي موسى ترد فعلا كما ترد حرفا ، وتتعين فعليتها عنده في حالة اقترانها بـ « ما » (612)

ونسب ابن عقيل القول بحرفيتها للكسائي حتى في حالة الاقتران

(608) الرضي : نفسه (609) التسهيل : 44 (610) انظر في ذلك : الكتاب جـ 32/1 والحواشي : 267 والمباحث جـ 2/2 وابن يعيش : جـ 44/8 والرضي جـ 230/2 (611) الكتاب جـ 338/2 والاصول 28 والرضي ج 229/1 (612) الاصل 47/37

kitabweb-2013.forumaroc.net

بـ « ما » . ولكن النحاة أيضا نسبوا نفس القول للأخفش ، والجرمي . (613) قال السيرافي : (614)
لم أر أحدا ذكر الجر بعد « عدا » الا الأخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بـ « خلا » في جواز الجر بها » .
ويؤكد ما ذكره الرضي ، في هذه النسبة ، أبو علي الشلوبين ، وابن عقيل وغيرهما . (615)

وبصرف النظر هنا ، عن سند أبي موسى ، فان النحاة الذين جاء وابعده سلكوا مسلكه ولا سيما ابن مالك ، فقد قال : (616)
« واجرر بسابقي « يكون » إن ترد ،، وبعد « ما » انصب وانجرار قد يرد ،،
5) « اذما » الشرطية : بين الحرفية والاسمية :
أ ـ تحليل سيبويه لهذه الأداة : (617)
ذكرها في باب الجزاء ، وعدها من أدواته الجازمة ، ولكنه اعتبرها « حرفا » لا معنى له في نفسه وإنما في السياق الذي ترد فيه ، فهي مثل « إن » ومؤدية معناها . وبذلك فسرها في الشاهد وكذلك الاعلم ، فانه شرح معناها ، بمعنى « إن » الشرطية . ووجهة نظر سيبويه ، مبنية على الامور التالية :

1) « إذما » : كلمة مركبة من « إذ » الظرفية ، و « ما » التي ضمت اليها . وهذا الانضمام شرط في الجزاء بها .

2) إنها صارت ـ بعد التركيب بمنزلة « إنما » ، و « كأنما » ، ويوضحه : أن « ما » كافة لها عن الاضافة ، كما كفت « ان » و « كأن » عن العمل . والمعروف أن « إذ » الظرفية ، تلزم الاضافة الى الجمل ، ولكنها لما ركبت مع « ما » تغير استعمالها .

3) ثم فرق بين « إنما » ، و « كأنما » وبين « إذما » بعد أن قاسها عليهما :

أ ـ « ما في « انما » و « كأنما » كلمة زائدة ، فهي ليست جزءا منهما .
ب ـ و « ما » في « إذما » جزء منها ، وليست توصف بالزيادة لان اللفظ بشكل كلمة واحدة بعد التركيب .

(613) جـ 209/1 والحواشي 322 والرضى جـ 230/2 (614) الرضى : جـ 343/2 والسماع المنقول بالنسبة لكاف التشبيه عبارة عن شعر لامرىء القيس ، والعجاج ، وخطام المجاشعي ورؤية ابي موسى في (عدا) ذكره في باب الجر ، وأكده في باب الاستثناء وعبارته : « واما فعل مرة وحرف اخرى » ومن المترددة بين الحروف والافعال : خلا ، و « عدا » العاريتان من « ما » .
(615) جـ 229/1 والحواشي : 332 وابن عقيل جـ 209/1 وابن يعيش جـ 49/8 (616) الالفية . وانظر التسهيل : 33 (617) الكتاب جـ 505/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

4) و « إذما » بهذه الصفة ، نقلت من معناها الاصلي ، الى معنى جديد ، وهو ما تؤديه « إن » في أسلوب الشرط »
ونقل النحاة ، عنه عناصر مذهبه ، وأضافوا اليها بعض التوضيحات . (618)

ب ـ صنيع أبي موسى :

يبدو على النحو التالي :

1) الادوات التي تستعمل في أسلوب الشرط ، قسمان : الاول : حرف وهو « إن » وحدها .
والثاني : اسم ، ويقع تحته ، سائر الادوات المعروفة ، بما فيها « إذما » .

2) والاسماء التي يجازى بها ، انما عملت الجزم ، لتضمنها معنى « إن » التي استحقت عملها بالاصالة ، باعتبارها حرفا . وهذا التضمن لا يخرجها عن اسميتها ، فهي باقية عليها ، في الاستعمال الجديد . وهما أمران يعمانها جميعا ، لا « اذما » فحسب .

3) « إذ » ، و «حيث » ، لا تعملان الجزم ، الا اذا كانتا مقرونتين بـ « ما » الزائدة . وهذا الاقتران لا يصيرهما بمثابة كلمة واحدة ، فهو ليس « تركيبا » ، وإنما هو الحاق وزيادة لمعان حددها على هذا النحو : (619)
أ ـ التعويض عن الاضافة ، والصلاحية للجزاء : ويتم ذلك في « اذما » ، و « حيثما » .
ب ـ التوكيد : ويقع في « كيفما » ، ومتاما ، واينما » .
ج ـ التعويض والتوكيد معا : وذلك في « أيما » ، واذاما » .
فـ « اذما » عند أبي موسى ، اسم باق على اسميته ، ولحاق « ما » لها في هذا الاسلوب الشرطي لم يخرجها عن تلك الاسمية . فهي مثل سائر الاسماء التي يجازي بها ، ولا سيما « حيثما » التي تشترك معها ، في التزام انضمام مع « ما » .

أما سيبويه ، فيفرق بين « إذما » و « حيثما » : فذهب في الاخيرة الى أنها اسم ، باق على اسميته بعد انضمام « ما » اليها واستعمالها في أسلوب الشرط . بعكس مارآه في الأولى كما سبق . ولعله لا حظ في ذلك التقريق أن « إذما » نقلت بعد التركيب ، الى المعنى الحرفي ، وتجردت من الدلالة على المعنى الاسمي الذي كان « لإذ » ، إذ معناها آنذاك ، هو الزمان الماضي ، وأسلوب الجزاء ، لا يرد في هذا النوع من الزمان ، وانما يقتصر على الاستقبال

---

(618) الحواشي : 134والرضي 253/2
(619) الكبرى : (المباحث جـ 133/1) والاصل نفسه .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أما « حيثما » فلم تكن قبل انضمام « ما » اليها لتدل على زمان ، فهي ظرف مكاني . ومن ثم لم تتجرد عن معناها الظرفي ، حين استعمالها اسم شرط يجازي به .

وأبو موسى فهم أن أدوات الجزاء ـ جميعا ـ قرائن لفظية على ارادة الزمان الاستقبالي في المضارع والماضي ، واستعمال « اذما » في اسلوب الشرط ، قرينة على عدم أدائها معنى الزمان الماضي الذي كان لها قبل هذا الاستعمال ، وكذلك وردت في شاهدي سيبويه . (620)

ج ـ سندهما :

1) سيبويه :

يبدو من الاسلوب الذي تناول به دراسة « إذما » ، وغيرها من الادوات أنه استند الى فهمه واجتهاده أكثر من اعتماده على السماع، أو نصوص بعينها ولعل ذلك يرجع الى طبيعة تلك الادوات التي ترد على أوضاع لغوية متعددة وتحتمل ـ في الفهم الدراسي ـ معاني مختلفة لا سبيل الى تحديد معنى بعينه ، الا الاستناد الى نص بعينه أيضا .

لقد قاس « إذما » على « إنما » و « كأنما » لافتراض معين ، ثم فرق بينهما استنادا الى افتراض آخر ، وجعل « حيثما » مثل « إذما » ، في الاقتران بـ « ما » والتزامه عند أدائهما وظيفة الجزاء ، ثم نراه يفرق بينهما ، من حيث بقاء الاسمية ، وعدمها ، وأوجه الاتفاق ، والاختلاف ، كلاهما مبني على تقدير خاص . وليس في السماع ما يصلح أن يكون قاطع الدلالة على تلك التقديرات ، ولا سيما عندما يصل الباحث الى دراسة « إذما » ، في أسلوب الجزاء ، فان ورودها فيها على الصفة التي حدد سيبويه وغيره ، قليل ان لم يكن ضرورة . (621)

ولعل هذا ما قصد اليه السيرافي بقوله : (622)

« ما علمت أحدا من النحاة ، ذكر « اذما »غير سيبويه وأصحابه » .

أما ما استشهد به ، فان أثبت معاني تلك الاساليب ، بقرائن لفظية أو معنوية ، فانه لم يثبت حرفية هذه الاداة بالرغم من تفسيره لمعناها ، بـ « إما » المتكونة من « أن » الشرطية و « ما » . ولم أعثر لذى المتأخرين من الذين أيدوا مذهبه ، على شاهد يثبت ذلك أيضا . وان أوردوا أدلة عقلية قياسية .

2) أبو موسى :

افاد من صنيع سيبويه ، في دراسة تلك الادوات ، ولكنه تصرف في بعض

---

(620) الكتاب جـ 1/505والمشكاة 38/1

(621) انظ المغني : 92 (622) الرضي : ج 253/2

kitabweb-2013.forumaroc.net

عناصر فهمه ، بما يتمشى مع الرأي الذي فضله ، وعول على فهم المبرد الذي كان يرى أن « اذما » اسم باق على اسميته ، وأن لحاق « ما » بها ، هيأها للاستعمال في أسلوب الشرط ، بمنعها من « الاضافة » ، من جهة وجعلها صالحة للدلالة على زمان الاستقبال . (623) من جهة أخرى ولا نزعم هنا ، أن أبا موسى ، استطاع أن يثبت بالسماع ، ما عجز عنه سيبويه ، فانه أيضا اعتمد على القياس المبني على فهمه الخاص ، لعناصر التحليل التي اطلع عليها في بحوث القدماء ، ولقد اتضح ، في عناصر تحليله مدى تمسكه بمقتضيات القياس ، وكان في كل ذلك ، متمشيا مع فهمه لتلك الاصول الثابتة التي ارتضاها ، والطرق التي استخدمها في التطبيق عليها . وغنى عن البيان ، أن هذا الاسلوب فى البحث ، انما ينبنى على التقدير الشخصى ، والفهم الفردى . على أنه استطاع أن يثبت « الاسمية » باثبات امور أخرى ، بدت متسلسلة على النحو التالى :

أ ـ « مفعولية » الظروف التي يجازي بها : (624)

« وأما كيف ، والظروف ، فلا تكون أبدا الا منصوبة بالفعل الواقع شرطا » .

ب ـ كون الظروف ، داخلة في معنى « المفعولية » (625)

« المفعول ما تضمنه الفعل من حدث وزمان ، والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محل وباعث ، ومصاحب » .

ج ـ اسمية « المفاعيل » (626)

« المفعولية لا يصح معناها في الفعل ، فلا يكون « مفعولا » .

فالمفعولية من خواص الاسماء ، والظروف « مفاعيل » ، فهي اذا ، أسماء ، و « إذما » ، من بعد ظرف ، فهي اسم باق على اسمية .

ولعل السماع ، لا يرفض هذا الفهم لأبي موسى ، فهو وارد بما انتهى اليه من نتائج ، كما هو وارد بغيرها ، مما يدخل ضمن المبدأ العام الذي حدده المنهج العربي الحديث : « تعدد المعنى للمبني الواحد خارج السياق ، ولكنه واحد فقط ، في نص بعينه » . (627) ولكن « السماع » يرفض بكل تأكيد بعض أقيسة أبي موسى ، مثل رفض أقيسة غيره . ولم يفضل النحاة المتأخرون ، ما ارتآه هنا ، فلقد ارتضوا مذهب سيبويه ، ووصفوه بالصحة ، واستدلوا له بأقيسة أخرى ، رأوها من وجهة نظرهم مستقيمه . (628)

6) « ربما »

أ ـ تحليل سيبويه :

(623) نفسه : 254 والشلوبين : 135/134 والمغني نفسه ، والروداني : جـ 129/1
(624) الكبرى : (المباحث جـ 103/1 (625) الاصل : 2 (626) نفسه : 5 (627) اللغة العربية : (628) معناها : ص : 163 فما بعدها الحواشي : 134

kitabweb-2013.forumaroc.net

ذكرها ضمن أدوات لا تدخل الاعلى الفعل ، « ومن تلك الحروف ، « وبما » و « قلما » و وأشباههما . (629)

ـ « وجعلوا « رب » مع « ما » ، بمنزلة كلمة واحدة . وهيأوها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل الى « رب يقول » .

« فربما » عنده كلمة واحدة ، مركبة تركيبا خاصا ، أصبحت معه ، صالحة للدخول على الفعل مختصة به ، وهو استعمال جديد لها ، لم يكن لـ « رب » قبل التركيب ، لأنها كانت مختصة بالدخول على الاسماء ، باعتبارها أداة جر وإضافة . وأورد نظائر لهذه الحالة التركيبية فقال : « ومثل ذلك : « هلا » ، « ولولا » و « ألا » الزموهن « لا » ، وجعلوا كل واحدة مع « لا » بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل ، حيث دخل فيهن معنى التحضيض » . (630)

ب ـ موقف أبي موسى :

تناولها في باب حروف الجر ، وبعد أن عرض لا ستعمالها بتلك الصفة قال : (631)

« ومتى لحقتها « ما » ، ساغ أن تليها الجملتان : الاسميه والفعليه . وحين يليها الفعل « ، لا يكون الاماضيا معنى ، أو معنى ولفظا » . وتاحتها « ما » ، في هذين الاستعمالين ، لبيان معنى جديد ، هو الاستئناف . فالكلام بعد هايجيء على صورة الجملتين و « ما » بهذه الصفة ، يسميها « زائدة » وليست كافة لانه لا عمل لـ « رب » حتى تمنع عنه ، فهي داخلة على الجملتين . (632)

وسنده في هذا الفهم ، هو الدراسة التي وضعها ابن السراج لـ « رب » ، وأهم عناصرها ، تبدو على النحو التالي : (633)

أ ـ المناقشة العلمية التي استقاها من المبرد ، والكوفيين ، وسيبويه .

ب ـ إفادة « ربما » لمعنى الاستئناف ، ومجيء الجملة بعدها .

ج ـ استعمالها حرف جر ، رغم اقترانها بـ « ما » الزائدة .

د ـ زمن الفعل الواقع بعدها : لا يكون الاماضيا : لفظا أو معنى .

هـ ـ استناد تلك الدراسة الى الاجتهاد ، وقلة احتفالها بالسماع .

ولعل أبا موسى استند أيضا الى هذا البيت : (634)

---

(629) الكتاب 336/1

(630) الكتاب جـ 336/1 (631) الاصل : 37 (3) الكبرى : (المباحث جـ 123/1)

(633) الاصول : 501/490 واشار اليها الشلوبين : 271 (634) البيت لابي دواد : الحراشي : 231 والاغفي : 146 ، والمباحث ج 6/5/2 ، والاشموني جـ 176/2 وابن يعيش جـ 30/28/8 والروداني : جـ 216/1 وابن عقيل : جـ 233/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« ربما الجامل المؤبل فيهم ،، وعناجيج بينهن المهار ،،
قد قال الرضي : (635)
« ورب » المكفوفة لا تدخل الا على الفعل ، كما قال سيبويه . وقوله : « ربما الجامل » شاذ عنده ، ومثله قياس عند الجزولي » . (636)
ولكن الذين انتصروا لمذهب سيبويه أولوا ذلك الشاهد على هذا النحو :
1) « ما » اسم مجرور بـ (رب) وهي نكرة موصوفة . ومن ثم صح دخول (رب) عليها . و « الجامل » خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة صفة لـ « ما » . ونسب هذا التاويل للفارسي وابن عصفور . (637)
2) الجملة الاسمية وضعت موضع الجملة الفعلية . وهو تأويل أبي علي الشلوبين . (638)
3) الضـرورة ، أو الشذوذ وأشـار الى هذا التأويل صاحب المباحث والرضي . (639)
ورد ابن مالك تأويل الفارسي ، واختار رأي أبي موسى ، وعلى اختيار ابن مالك مشى الروداني ، ونسب له هذه العبارة : « الصحيح أن « ما » في البيت زائدة ، كافة ، هيأت (رب) للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية » . (640)

7) اسقاط « نون » الوقاية من (لدن) :

يرى سيبويه أن لحاق « نون » الوقاية لكلمة (لدن) لازم ، ولا تسقط الا في الضرورة . ونقل عنه هذا الرأي غير واحد من المتأخرين ويهمنا هنا عبارتا أبي علي وأبي اسحاق :
قال أبو علي : « وقد جاء الوجهان في السبع .. فلعل سيبويه يريد أن التخفيف فيها لا يكون في الأفصح من الكلام الا أن تضم اليه ضرورة » (641)
وقال أبو اسحاق : « فان قلت : فقد قرأ بتخفيف النون أهل المدينة . قلت : هي عند سيبويه شاذة عن القياس » . (642)
أما عبارة أبي موسى فهي :
« وأنت في إلحاقها معه متصلا بـ « لدن » مخير » . (643)
فلا ضرورة ولا شذوذ عند أبي موسى ، فالكلمة واردة بالوجهين في لغة القرآن وغير لغة القرآن ، من كلام العرب ، الفصيح . وتبع أبا موسى في هذا الاختيار ، ابن الحاجب قال الرضي :

(635) شرح الكافية 332/2 (636) في البيت اختلاف بسيط : الظاعن : بدل : الجامل .
(637) المغني 148 والرودني جـ 21/1 (638) الحواشي : 274 (639) المباحث جـ 152/1 والرضي : جـ 332/2 . (640) الروداني نفسه والتسهيل : 44 (641) الكتاب جـ 137/2 والحواشي : 194 (642) المشكاة جـ 156/1 .
(643) الاصل : 22
وانظر المراجع السابقة في الصفحة : (144) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« لكنه تبع الجزولي ، فانه قال في لدن : انت مخير . والقراءة حملتهما على ما قالا » (644)

إن هذا الموقف الذي نعالجه هنا ، يؤكد الحقيقة التي أشرنا اليها مرارا ، وهي أن النحاة درسوا « لغة القرآن » في ضوء الاصول الثابتة التي ارتضوها في تحليلا تهم ، وأن تطبيقاتهم على تلك الاصول ، قد خضعت لتقدير خاص ، استجابه لمطالب الاجتهاد . ومن هنا رأينا سيبويه ، لا يأخذ بالقراءة ، هنا ، في حين يعتمد عليها أبو موسى ، ولاحظنا في صنيع ، صاحب « الكتاب » ، وصفه للشعر بالضرورة ، هنا أيضا ، وفي صنيع صاحب « القانون » ، ما يشير الى أنه لا ضرورة ، ولا شذوذ ، وإنما فصاحة وبيان .

8) « رافع المبتدأ والخبر » :

ذهب سيبويه ، الى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وهذه عبارته التي تبين فهمه لهذا الموضع : (645)

« فأما الذي يبني عليه شيء هوهو ، فان المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو **بالابتداء** » .

وخالفة أبو موسى في رافع الخبر فانه عنده مرفوع بالابتداء ، شأنه في ذلك شأن المبتدأ وعبارته في هذا الموضوع تجري على النسق التالي : (646)

أ ـ « الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى ، مسندا اليه الخبر » .

ب ـ « وبه يرتفع المبتدأ و الخبر جميعا ، بشرط التعرية عن العوامل **اللفظية** » .

ج ـ « والمبتدأ معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة » .

إن أبا موسى ينطلق في فهمه هنا من تصوره للجملة ، فانه يرى أن لكل جملة تامة هيئة حاصلة من نسبة الالفاظ بعضها الى بعض ، وتتحدد من الاعراب والبناء ، والترتيب ، والتعريف والتنكير وغير ذلك ، وتلك الهيئة هي جهة الافادة فيها ، و هي صورتها الخاصة . (647)

فحين حدد مفهوم « الابتداء » في الفقرة (أ) إنما وضع الاطار العام للجملة الاسمية ، ولما أوضح المعنى الذي يجيء المبتدأ والخبر لبيانه ، أتم عناصر الصورة . وبالطبع ، تتعدد الصور والهيئات ، بتنوع الاوضاع الطارئة على كل جملة ، في ضوء السياق الذي ترد فيه . والابتدأ ، فوق ، ذلك من اهتمام المتكلم : فهو الذي يجعل « الاسم أول الكلام معنى ، ليتم الاسناد اليه ، « وهذا يعني ، أن » تلك الهيئآت من وضع العرب ، ووظيفة الباحث ، بيانها .

(644) ج 2/22 (645) الكتاب ج 2/127 فما بعد . (646) الاصل : 30 (647)الكبرى : ج 3/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

فالابتداء على هذا الفهم ، اطار يطلب « المبتدأ والخبر » طلبا واحدا ، لان افادة الجملة لمعناها ، لاتتم الا بهما جميعا . ومن هنا كان « الابتداء » رافعا لهما معا .

واولا أن بعض النحاة ، أشار الى أن أبا موسى مسبوق بهذا الرأي ، للابتداء ، لامكن الزعم بأنه مما انفرد به ، ومن جملة « اجتهاداته » في الفهم للاسلوب العربي . فصاحب التصريح ، نسبه لابن السراج ، ولكنه ليس موجودا في كتابه « الأصول » فقد جاء في هذا الموضع قوله : (648)

« فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما » .

ولعله منقول عنه بطريق آخر . والرضي ، نسبه للزمخشري ، ولكن عبارة « المفصل » لاتفيد مانص عليه أبو موسى . (649)

ولكننا بالرغم من ذلك ، نرى ، أن أبا موسى ، يفهم « العوامل » النحوية فهما خاصا ، انطلاقا من تصوره للجملة ، كما قلنا . وقد فطن الى هذه الفكرة ، أبو اسحاق العطار ، فقال : (650)

« ان فهم الجزولي للابتداء ، خارج عن حكم عوامل العربية » .

والمهم أن أبا موسى ، « فسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام ، لفظا تحقيقا أو تقديرا ، للاسناد اليه ، أو اسناده ، حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد ، أمر عدمي ، فلا يؤثر » . (651)

9) جازم فعل الشرط ، وجوابه :

يرى سيبويه ، أن فعل الشرط ، مجزوم بالاداة ، وجوابه مجزوم بها ، وبفعل الشرط معا (652)

ونقل عنه هذا الفهم ، أبو علي الشلوبين ، وصاحب المباحث ، وأبو اسحاق العطار . (653)

وخالفه أبو موسى ، فى جواب الشرط ، فهو عنده ، مجزوم بالاداة وحدها، كأنه في ذلك شأن فعل الشرط . (654)

وهذا الفهم أيضا ، داخل في مقتضى تصوره للجملة ، فالشرط « قالب » يضم في داخله ، الجملتين والاداة ، وظيفتها الرئيسية الربط بينهما ، وهي قرينة لفظية على تلك الوظيفة ، بما تتضمنه من الدلالة على ارادة زمان الاستقبال . ومن أجل ذلك ، اعتبر « الاداة » الشرطية ، طالبة للجملتين طلبا واحدا ، فهي بهذه الصفة ، تشبه « الابتداء » .

ويبدو أن أبا موسى مسبوق بهذا الرأي ، فقد نسب للفارسي ،

---

(648) الاصول : 30 (649) ابن يعيش جـ 83/1 وشرح الكافية جـ 87/1 . (650) المشكاة جـ 222/1 (651) الرضي نفسه : 87 (652) الكتاب جـ 508/2 (653) الحواشي : 134/133 والمشكاة 84/1 والمباحث جـ 87 (654) الاصل : 14

kitabweb-2013.forumaroc.net

والسيرافي ، (655)
أما النحاة الذين جاءوا بعده ، فجلهم ارتضى ، ما اختاره هنا ، كصاحب المباحث ، وابن عصفور والابذى ، وكلاهم شارح لكتاته « القانون » . (656)

10) رأي في النداء :

ذهب أبو موسى ، الى أن « أي » في النداء ، هي « القريب المصغي اليك » . (657)

وقال أبو علي الشلوبين : إن هذا غير مذهب سيبويه ، فهي عنده ، للبعيد مسافة أو حكما » (658)

ونكتفي بهذا القدر ، من الكلام على علاقة أبي موسى ، بمذهب البصريين ، وبسيبويه ، بصفة خاصة لان استقصاء جميع ما خالف فيه هذا المذهب ، وزعيمه ، يحتاج الى دراسة خاصة . على انه ، قد توضح جوانب أخرى، عند الحديث ، على موقفه من مذهب الكوفيين ، اذ سنقتصر فيه ، على الآراء التي تبع فيها علماء الكوفة ، وفي نفس الوقت ، خالف بها مذهب البصرة .

ج ـ علاقته بمذهب الكوفيين :

1) ما سبق ذكره ، من استناده الى الكسائي ، والفراء ، حين خالف سيبويه .

2) القضايا التالية :

ا ـ مراتب « المشار اليه » :

وجعلها ابو موسى ثلاثا ، فقال : (659)

« مراتب المشار اليه على ثلاثة أقسام : الدنيا ، والوسطى ، والقصوى »

فقال أبو اسحاق العطار : (660)

« هذا التقرير لم يعرض له سيبويه ، وإنما ذكره الفراء » .

ب ـ حذف الضمير في « التنازع » عند إعمال الاول ، ما لم يكن مرفوعا :

أجاز أبو موسى ، حذف هذا الضمير ، بقوله . (661)

« ولا يلزم ان لم يكن مرفوعا » .

وقال أبو علي الشلوبين : (662)

« وليس ذلك كما قال ، الا على مذهب الكوفيين ، وأما في مذهب البصريين فحذفه قبيح » .

---

(655) المشكاة جـ 1/88 والرضي جـ 2/254 .
(656) المباحث 1/87 والتصريح : جـ 2/166/378 وأوضح المسالك جـ 2/377 . (657) الاصل : 51 (658) الحواشي : 317 (659) الاصل : 24 (660) المشكاة جـ 1/169
(661) الاصل : 47 (662) الحواشي : 303 والمباحث جـ 2/56 .
الملاحظ اننا نقتصر على ما كشف عنه شراحه وغيرهما ، من تلك الآراء ، حرصا على الايجاز .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ج ـ المنع من الصرف في « صيغة فعلان » :
ذهب الى أن « فعلان » يمنع من الصرف ، لزيادة الألف والنون ، مضافا اليها : إما العلمية ، أو الوصفية . (663)
وقال صاحب المباحث : (664)
« ذهب الجزولي ، الى أن فعلان ، يمنع من الصرف لزيادة الالف والنون ، في حال الوصفية ، وهو قول الكوفيين » ونسب هذا الراى للكوفيين الاشمونى .
د ـ بناء اسم الزمان ، اذ مضافٌ الى الجمل : (666)
يرى أبو موسى ، أن هذا البناء جائز ، بصرف النظر عن نوع الجملة المعتبرة مضافا اليها وهنا الاطلاق مذهب الكوفيين أما مذهب البصريين ففيه تفصيل :
ـ يجوز بناؤه ، اذا أضيف الى جملة فعلية مصدرة بالماضي .
ـ يجب إعرابه ، في حالة اضافته الى الفعلية المصدرة بالمضارع ، أو اضافته الى الجملة الاسمية . (667)
ونشير في ختام هذه الفقرة الى ملاحظتين :
ـ الاولى : أن « اجتهادات » كوفية ، نسيت لسبب أو آخر للأخفش ، وغيره من « البصريين » المتأخرين ، وأصبحت في « النحو العام » بعد ذلك ، تمثل المذهب البصري مع أن في أسس تفكيرها اللغوي ، ملامح من نشاط الكوفة .
ـ الثانية : أن طبيعة المذهب البغدادي ، التلفيقية ، غطت على نشاط لغوي هام للكوفيين ، ونسبته لا جتهاداتها الخاصة . وأفضل ما يصلح دليلا على هذه الفكرة ، بحوث ابن السراج في الاصول ، وصنيع الزجاجي في « إيضاح علل النحو » .
ومن ثم ينبغي ابداء كثير من التحفظ ، في طبيعة موقف أبي موسى ، من مذهب أصحاب الكوفة ولا سيما ، عند ما نأخذ في اعتبارنا أمرين نراهما هامين :
الاول: العلامة الوثيقة ، التي تربط بحوثه ، بأصول ابن السراج ، وعلل الزجاجي .
الثاني : قلة مصادر النحو الكوفي، المصوغ صياغة علمية يطمئن الباحث اليها بحيث يستطيع التوثيق العلمي، أن يعد عبارته الفنية ضمن مجال نشاط الكوفة ومدلة بحق ، للعرف اللغوي الخاص الذي كان الكوفيون يستخدمونه في بحوثهم .

(663) الاصل : 56 (664) ج 110/2 (665) ج 175/2 «666» الاصل 10
(667) المباحث ج 61/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

د ـ موقفه من « المذهب البغدادي » :

اذا كان أبو موسى ، يعد في نحاة « الاقاليم » التي لم تخلق لنفسها ، « مذهبا » في النحو ، خاصا بها ، فانه في نفس الوقت يدخل ضمن أفراد المذهب البغدادي ، سواء من حيث طبيعة بحوثه ، أو من حيث مصدره الرئيسي ، في وضع تلك البحوث ، « فانه كثيرا ما يعتمد على أصول ابن السراج ، و « الجزولية » ، مقتضبة منه في الحقيقة » . (668) وهذه الملاحظة لصاحب المباحث ، لها ما يبررها ، فلقد أثبتت المقارنة بين صنيع الرجلين ، أن الصلة العلمية وثيقة بين بحوثهما ، سواء من حيث الموضوع ، أو من حيث الشكل . حتى إن الباحث ، اذا عد أبا موسى ، في نحاة المدرسةالعقلية ، لم يكن مبالغا في القول . ونذكر فيما يلي ، بعض الآراء التي استند فيها الى أصحاب هذا الاتجاه :

1) ألفاظ التوكيد بعد « أجمع » : (أكتع ـ أبصع ـ أبتع) : (669) قال أبو علي الشلوبين ، مصورا موقف أبي موسى : (670)

« وهو في ذكره « بتع » وما تصرف منه ، في هذا الفصل كله ، ليس على مذهب البصريين ، وانما هو على مذهب البغداديين ، والنهاية عند البصريين (بصع) وما تصرف منه ولا يحفظون « بتع » وما تصرف منه وعن ابن كيسان تبدأ بأيهما شئت ، بعد « أجمع » .

2) إعراب المثنى في الموصول ، واسم الاشارة :

أخذ بقول الزجاج : « لم يبن من المثنى شيء » ، فجعل المثنى من الموصول واسم الاشارة مثنى حقيقة ، ومعربا . (671)

3) إضافة « أفعل » :

ذهب الى أن إضافته « لفظية » لاتفيد تعريفا ، وانما تفيد التخفيف فحسب . فهي اضافة ليست محضة . وتبع في هذا الاختيار ، ابن السراج ، والفارسي . (672)

4) إعراب الاسماء الستة :

يرى أنها في الحقيقة مما أعرب بالحركات لا بالحروف . بيان ذلك : أن أصل الاعراب للحركة والحرف عند من يرى الاعراب به ، تبع لها وفرع عنه ، ولا سبيل الى مجاوزة الاصل الى الفرع الا بتجشم الطرق المؤدية الى الاصل » . (673)

« وسلك في ذلك مسلك الربعي ، الذي كان يرى أن في الرفع ، نقلا فقط ، وفي

---

(668) المباحث جـ 132/1 (669) الاصل : 25 (670) الحواشي : 208/207 (671) المباحث جـ 159/1 (672) المباحث جـ 192/1 والحواشي : 278 والاصل : 38 والتصريح جـ 30/2 . (673) الكبرى (المباحث 35/1) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

انصب قلبا فقط ، وفي الجر نقلا وقلبا » . (674)

5) بدل الاشتمال :

« والمشتمل عليه الاول ، إما وصف فيه ، واما ما يكتسي منه وصفا ، فان جاء خارجا عن هذا ، فهو أما غلط ، واما نداء » . (675)

وهذا الفهم يعد تفسيرا لعبارة ابن برهان : (676)

« بدل الاشتمال هو الذي يدل فيه الاول على الثاني على سبيل الاجمال ، فيجاء بالثاني مبينا لما دل عليه الاول ، كالمميز بعد الجملة » .

ولكن صاحب التصريح ، نسب هذا الفهم للرماني . (677)

3) آراؤه التى انفرد بها :

أ ـ « التعليق » و « الالغاء » ، في « باب أعلم » وأخواتها :

تناول هذا الموضع ، على ساس التفريق بين صور تلك الافعال ، من حيث الاسناد :

ـ « فهذه اذا بنيت للفاعل ، كان حكم الاول منها حكم الاول من باب « كسوت » وحكم الثاني والثالث معا ، حكم الثاني منه . وامتنع التعليق والالغاء « . (678)

ـ « واذا بنيت للمفعول ، فحكم منصوبيها ما ذكر في منصوبي « ظننت » مطلقا » .

فهذا التفريق وما ترتب عنه ، مما انفرد به ، ولم يعرف لغيره ممن سبقه : قال أبو علي الشلوبين : « وانما قلت هذا لاني لم أر التفريق بين بناء الفاعل والمفعول ، في الالغاء والتعليق ، الا لهذا الرجل » . (679)

وتبع أبا علي ، صاحب المباحث ، وانتهى الى ما انتهى اليه ، ولم يضف جديدا . (680)

وجاء بعدهما أبو اسحاق العطار ، فنقل عن أبي موسى ، من النسخة الكبرى ، ما يؤيد مذهبه في النسخة الصغرى التي نقلنا عبارته فيها ، على النسق السابق ، وكان من ضمن ما أورده أبو اسحاق « وكذا قال في النسخة الكبرى ، : « إنه لا يجوز في المركب للفاعل في مفعوليه الثاني والثالث ، التعليق والإلغاء ، واذا بنيت للمفعول صار الاول كالفاعل في « ظننت » ، وصار الثاني والثالث ، كمفعولي « ظننت » فامتنع الاقتصار على أحد المفعولين للعلة في « ظننت » ، وجاز التعليق والالغاء ثم أضاف : هذا نصه ، ولا يبقى معه في مراده ريب » . (681)

---

(674) المباحث جـ 1/35 (675) الكبرى (المباحث جـ /194) (676) نفس المرجع : (المباحث) . (677) جـ 2/175 (678) الاصل : 27 (679) الحواشي : 220/219/218 (680) جـ 1/204/203 (681) المشكاة جـ 1/197/195 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وبعد استعراض أبي اسحاق لآراء بعض النحاة ، ومناقشته لأبي موسى والشلوبين ، انتهى الى القول بانفراد أبي موسى ، بهذا الرأي .
ثم تلاهم صاحب التصريح ، وأطال في استعراض آراء النحاة في هذا الموضع ، وأيد ما انتهى اليه أولئك العلماء الثلاثة . (682)
ولم أعثر ـ فيما لدى من المراجع ـ على ما يخالف ذلك الفهم ، ولقد رجعت بصفة خاصة الى أصول ابن السراج ، علني أجد فيه ، ما يصلح أن يكون سندا لابي موسى في رأيه هذا ، فلم أحظ بطائل ، بالرغم من أن أبا موسى استقى مادته النحوية في تلك الافعال ، من الدراسة التي وضعها سيبويه لها ، والتفصيل الذي أضافه ابن السراج .
وتحليلها من وجهة نظر أبي موسى ، يبدو على هذا النحو :

1) « التعدية » :

هي الفكرة المركزية التي انبثقت عنها ، تلك النظريات والاصول المتحكمة في هذا الباب وغيره ، وهي تتخذ من « الفاعل » نقطة انطلاق لها : فالفعل ، بعد انشغاله بفاعله ، واسناده اليه ، يبدو في حالتين :

الاولى ـ أنه لا يطلب شيئا آخر زائدا على « فاعله » ، فمعناه لا يتطلب ما يكمله ويوضح جهات اسناده ، فالجملة قد تمت ، والفائدة قد حصلت . والفعل ، في هذه الحالة « لازم » و « قاصر » و « غير متعد » .

الثانية ـ يبدو الفعل فيها ، غير مكتف بفاعله لاتمام معناه ، وانما يطلب شيئا آخر لتوضيح جهات الاسناد ، وهو في هذه الحالة « متعد » ، و «متجاوز » فاعله الى غيره ، بالرغم من تمام الجملة ، بالاسناد . والافادة فيها حاصلة بهيئتها وصورتها .

والفعل الذي سمي « متعديا » ، إنما لوحظ فيه ، أحد معنييه ، وهو « الحدث » ، الذي يدل عليه بلفظه . فان ذلك الحدث ، هو الذي يطلب أشياء أخرى ، غير الفاعل ، مما اصطلح على تسميتها بـ « المفعولية » ، واكن « التعدية » في اصطلاحها الشائع ، تعني طلب « الحدث » لمفعول معينه ، وهو ما أطلق عليه « المفعول به » ، سواء أكان واحدا أم متعددا من حيث مبانيه . أما علاقته ، بسائر المفاعيل ، فهي « تعدية » من نوع آخر . وقد جمعها أبو موسى في هذه العبارة : « المفعول : كل اسم دل عليه الفعل بلفظه ، أو بصيغته ، أو كان من ضروراته ، من حيث : إنه كان اما دل عليه بلفظه ، وموقع له ، أو باعث على الاخذ فيه ، أو كان مقارنا لفاعله في حال وجود الفعل منه » (683)

---

(682) ج 1/290/291 .
(683) الكبرى (المباحث ج 13/1)

kitabweb-2013.forumaroc.net

وبيان علاقة « الحدث » بالمفعول به ، يتم بتصور أمور أخرى ، لابد منها في فهم هذه الفكرة وملابساتها : إن « الفعل » بمعناه اللغوي ، لا الاصطلاحي وقد أطاق عليه « المصدر » ، انما صيغ منه « الفعل الاصطلاحي » لبيان أمر واحد هو : تعيين الزمان . ويتم ذلك التعيين باختلاف الصيغ الفعلية على النحو المعروف . فقولنا : « قام زيد » ، لا يختلف عن قولنا « القيام لزيد » ، الا من جهة تعيين الزمان بالماضي المدلول عليه بصيغة « فعل » . اما « الحدث » القيام ـ فثابت فيهما ثبوت اللفظ المنطوق به . ومن هنا ، قال أبو موسى : « ان دلالة الفعل على الحدث (المصدر) بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته » . (684)

ثم ان هذا « الحدث » له علاقة اسنادية مع « المرفوع » بعده ، وعلاقة تعدية مع « المفعول » . والفرق بين « العلاقتين » يمكن في تصور « مفهوم » « الفاعلية » ، ومفهوم « المفعولية » : فالاولى تعني : اسناد « الحدث » بتلك الصفة ، الى « الفاعل » على أساس أنه فعله ، وعمله . سواء أكان «فاعلا له » في الواقع أم لم يكن . فقولنا : « قام زيد » معناه : « فعل زيد قياما في الزمان الماضي » وقولنا : « ما قام زيد » معناه لم يفعل ذلك ، في نفس الزمان . وهذا « الفعل الذي يعرف بـ « المفعول المطلق » ، هو المفعول على مستوى الحقيقة العقلية .

أما العلاقة الثانية ، بين « الفعل » بمعنى « الحدث » ، وبين « المفعول » ، بمعنى الذي فعل به ذلك الحدث ، أو أوقع به ، أو من أجله ، أو فيه .. الخ ، فتعني أن ذلك « الفعل » ، قد انتهت صلته بـ « الفاعل » ، ولكنه لم يكتف به ، بل يطلب معناه ما يفسر جهات اسناده ، وملابسات وقوعه ، وهنا ، تدخل « التعدية » من أبوابها « الواسعة ، لتبين المعاني التالية :

- توكيده ، وبيان نوعه أو عدده . وهو « المفعول المطلق » . (قام قياما) .
- بيان زمان وقوعه . وهو المفعول فيه (قسم منه) . (قام صباحا) .
- بيان مكان وقوعه . وهو المفعول فيه (قسم آخر) . (قام أمام الأمير) .
- بيان محل وقوعه . وهو المفعول به . (ضرب زيد عمرا) .
- بيان الباعث على وقوعه . وهو المفعول لأجله . (قام اجلالا له).
- بيان مصاحبة وقوعه . وهو المفعول « معه » . (جلس والحائط) .
- بيان ملابسات الوقوع . وهي سائر المنصوبات التي لم تذكر هنا

(684) الاصل : 2/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

فقولنا مثلا : « ضرب زيد عمرا ضربا شديدا يوم الجمعة أمام المسجد انتقاما لخالد » ، يبدو متضمنا لجل تلك المباني التي تدل على تلك المعاني . ولكن « التعدية » الى المفعول به ، هي التي تساعد على فهم عناصر موقف أبي موسى . والملاحظ ، أنه لا علاقة بمعنى الخلق والايجاد ، بين « الفاعل » والمفعول به ، الا في ضوء ما تحدده طبيعة التركيب ، من روابط لغوية بين مبانيه . فقولنا : « ضرب زيد عمرا » ، يبدو فيه الفاعل (زيد) محدثا «فعله » وهو الضرب . فهو « مفعوله » في الحقيقة العقلية . أما « المفعول » (عمرو) فهو محل وقوع « ذلك الضرب » ، لأنه وقع عليه . فيصبح « عمرو » على هذا الفهم « مفعولا » للضرب ، وليس لـ « زيد » باعتباره فاعلا ، بالرغم من أنه هو الذي أحدث « الضرب ، وأوقعه به . وذلك أن « الفاعل » لا يستطيع أن يفعل الا ذلك ، أما (عمرو) فموجود قبل ضربه . وشأن المفعول به ، شأن سائر المفاعيل المقيدة بـ «فيه» ، أو له أو غير ذلك .

ثم ان « التعدية » الى المفعول به ، قد تكون استجابة لابيان معنى من معنى واحد يطلبه الحدث وقد تكون استجابة لاكثر من معنى فيصبح « المفعول به » متعددا ، بتعدد المعاني التي يطلبها فعله ، ويجيء هو لابيانها . كما هو معروف .

وهذا « الحدث » المتعدى « فاعله » ، على الصفة التي أوضحنا ، قد يكون وقوعه على « مفعوله » ، على جهة « النفوذ والتأثير ، وقد لا يكون كذلك ، وانما يقع لبيان معاني الشك واليقين وغيرهما من المعاني « القلبية » . وانما يقع لبيان معاني « القلبية » . واستنادا الى فروق لاحظها النحاة ، قسمت « التعدية » من هذه الجهة الى أقسام : يهمنا منها هنا ، ما يلي :

أ ـ ما يلاقي « مفعوله » على جهة التأثير والنفوذ ، ولكنه يتعدى الى اثنين وأطلقوا عليه باب كسا .

ب ـ ما يلاقيه أيضا لكن ليس على هذه الجهة وانما على جهة بيان « الشك واليقين » . وهو ضربان :

ـ « باب ظن » .

ـ « وباب أعلم » .

فالقسم الاول ، يشمل « جميع الاحداث » الواصلة الى مفاعيلها على الصفة التي ذكرنا . والثاني بفرعيه ، يقتصر على ألفاظ محصورة في مباني كل فرع : (ظن وأخواتها) و (أعلم وأخواتها) والفرق الاساسي الملاحظ في هذا التقسيم ، هو أن الاول ، يطلب اسمين مفردين غير مركبين في جملة مفيدة ، في الغالب . أما الثاني ، فيدخل على جملة اسمية ، ويطلب النسبة الحاصلة من تركيب أجزائها ، فقولنا : « ظننت زيدا قائما » ، معناه : « ظننت قيام زيد » . ومعنى ما لوحظ فيه من فرق بين .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وهي مجال « التعدية » بصفة عامة ، ينبغي الاشارة الى « وسائلها » ، وأهمها « النقل بالهمزة (أفعل) ، و « التضعيف » (فعل) .

2(فكرة « العمل النحوي » .

وهي نتيجة للتفكير الذي قاد الى بيان « التعدية » على النحو السالف ذكره ، فالعلاقة بين الفعل والفاعل ، علاقة عمل ، وينتج عليها « الفاعلية » ، والعلاقة بين الفعل ، والمفاعيل ، علاقة عمل ، وترتب عنها « المفعولية » ، وتترك « الاضافة » جانبا ، لسبب واضح . واستنادا الى فروق لوحظت في مختلف هذه العلاقات ، قالوا :

أ ـ كل اسم أدى معنى « الفاعلية » فهو « مرفوع » بعوامل معروفة ويتضمن هذا الضابط ، « الفاعل » ، و « نائبه » ، و « المبتدأ » و « الخبر » وغيرها مما هو مشهور .

ب ـ كل اسم ذكر بعد أخذ الفعل لفاعله ، (أي بعد الفاعلية) وتربطه بذلك الفعل احدى العلاقات المشار اليها آنفا ، وفيه دليل عليه ، فهو منصوب ويشمل « هذا التأصيل » ، جل المنصوبات .

ج ـ كل اسم ذكر ، بعد المضاف اليه ، أو بعد اسم مختوم بنون التثنية والجمع وكان صالحا للاضافة ، فهو منصوب . ويطلق على نوع من « التمييز » .

ووضعوا للفاعلية « لقبها الاعرابي الخاص » ، وسموه « الرفع » ، وميزوه بعلامته اللفظية الخاصة . وللمنصوبات كلها ، لقبها أيضا ، وهو « النصب » ، وخصوه بعلامته .

وقالوا : إن « العمل واجب ، ولا بد من ظهور أثره ، وهو « العلامة » ، وهي ظاهرة ، أو « مقدرة » ، أو مفترض أن لها موضعا معينا .

فالفعل اذن ، « عامل » ، وفي المفعول به بجميع أقسامه ، على نحو خاص ، وعمله واجب ، ولا بد من ظهور علامته .. وهلم جرا .

3) أصول ثابتة :

صاحب تطبيق فكرتي « التعدية » ، و « العمل » هنا ، الاستناد الى الاصول التالية :

أ ـ التقديم والتأخير : ويتضمن المحافظة على الرتبة أو الترخص فيها

ب ـ الحذف والذكر .

ج ـ التأويل والتقدير .

د ـ التعليق : وهو : ابطال « العمل » النحوي لموانع لفظا ، ولكنه ملاحظ معنى .

هـ ـ الالغاء : وهو إبطال « العمل » لفظا ومعنى ، ويؤدي الى القول بأصل آخر ، هو « الزيادة » ، وقد يحمل في طيه ، في بعض

kitabweb-2013.forumaroc.net

التراكيب فكرة « الاعتراض » .

تلك كانت « الفلسفة » التي أقام عليها ، أبو موسى ، عناصر فهمه ، لهذا الموضع الذي نعالجه ولغيره مما يدخل ضمن إطاره ، من الجهة الدراسية . ولا يخفى أن تلك الفلسفة ، كانت موضع اعتداد من النحاة جميعا ، ولا سيما نحاة « المدرسة العقلية » ، ولكن أبا موسى ، أعجب بها أكثر من غيره ، ومن ثم ، عرضنا لذكرها على ذلك النحو ، تمهيدا للكشف عن عناصر مذهبه ، عند التطبيق ، ويبدو ذلك على هذا النحو : (685)

أولا ـ « التعدية بمعنى بيان « موقع الحدث » :

ـ « المتعدي ما نصب المفعول به ، ويوصل ما لا ينصبه اليه بحرف الجر » .

ـ « المتعدي ضربان : متعد الى واحد ، والى أكثر من واحد » .

ـ « المتعدي الى أكثر من واحد ضربان : متعد الى اثنين ، ومتعد الى ثلاثة » .

ـ « المتعدى الى اثنين ضربان : داخل على المبتدأ والخبر ، وهو « ظننت وأخواتها » ، وليس بداخل عليهما ، وهو « باب كسا » .

ـ « المتعدي الى ثلاثة « باب أعلم وأخواتها » .

ثانيا ـ « التعدية بمعنى العمل النحوي « :

ـ « يتعدى الفعل أجمع الى « المصدر » ، وظرف الزمان ، والمكان ، والمفعول له ، والحال والتمييز ، والمشبه بالمفعول ، دون واسطة » .

« ويتعدى بالواسطة الى المفعول معه ، والمستثنى » .

ثالثا الحذف والذكر :

أ ـ في باب « كسا » : يجوز ذكر مفعول واحد ، والاقتصار عليه دون ذكر الآخر » .

ب ـ في باب « ظن » : لا يجوز ذكر أحد المفعولين وحذف الآخر ، .

ج ـ في باب « أعلم » :

فيه التفصيل التالي :

1) اذا بنيت للفاعل : يجوز حذف المفعول الاول ، والاقتصار على ذكر الثاني والثالث ويجوز حذف الثاني والثالث ، والاقتصار عى الاول . ولا يجوز حذف الثاني وحده ، أو الثالث وحده ، لانهما بمنزلة « المفعول الثاني » في « باب كسا » ، ولأن الاول « في » باب أعلم « بمنزلة » الاول في « باب كسا » .

2) أما اذا بنيت للمفعول ، والحالة أن « المفعول » الاول ، هو نائب الفاعل

---

(685) الاصل : 28/27/26 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فلا يجوز الحذف ، لا للاول ، (وهو الثاني في الاصل) ولا للثاني (وهو الثالث في الاصل) .

رابعا : « التعليق » :

أ ــ في « باب كسا » : لا يجوز تعليق « العامل » عن عمله ، مهما كانت « الموانع » اللفظية ، لأن « العمل » في هذا الباب ، واجب . ولا بد أن يظهر أثره ، فان لم يلاحظ ، فهو « مقدر » . وذلك أن أفعال هذا الباب ، مؤثرة ونافذة الى المفعول . ومن هنا يبدأ الافتراض ، والتأويل ، لتحقيق فكرة « التعليق » . والمهم هنا ، هو الفرق بين الابواب من وجهة نظره . ثم القول بامتناع « التعليق » .

ب ــ في « باب ظننت » : يجوز « التعليق » دون شرط ، لأن « ظننت » وأخواتها ، تطلب « مضمن » الجملة الاسمية ، ولا تطلب ألفاظ أجزائها ، ومن ثم ، يبطل عملها لفظا ، ويبقى « محلا » أو « موضعا » . فـ « الجملة التي علقت عنها « ظن » في محل نصب ، والموانع التي منعتها لفظا ، عبارة عن « أدوات » لها الصدارة ، ولا يعمل . ما قبلها فيما بعدها . مثل « لام الابتداء » ، و « أدوات الاستفهام » ، وغيرها .

ج ــ في باب « أعلم » :

2) اذا بنيت للفاعل : امتنع « التعليق » ، فلا يبطل عملها . لأنها في هذه الحالة ، بمنزلة « باب كسا » فهي أفعال مؤثرة مثلها ، وجهة التأثير في « الاول » ملحوظة ، أما في « الثاني والثالث ، فهما معا ، بمنزلة « الثاني » من باب كسا ، والتعدية تطلب « النسبة الحاصلة » ، ثم إن « المؤثر » في واحد ، ينبغي أن يؤثر في أكثر .

2) واذا بنيت للمفعول ، : فالتعليق جائز لان المفعولين الباقيين على نصبهما ، بمنزلة « باب ظن » ، ولأن الفعل (أعلم ــ للمجهول) لم تبق له الا صورة واحدة وهي طلب مضمن الجملة ، وهذه الجهة وحدها ، غير مؤثرة . خامسا ــ « الإلغاء » :

أ ــ في « باب كسا » : لا يجوز ، فهو مثل التعليق تماما ، .

ب ــ في « باب ظن » : هنا يدخل الاصل الثابت : « الرتبة » ويقوم بدور رئيسي في هذا الباب ، يتشابك مع نظرية « العوامل اللفظية والمعنوية » وفيما يلي تفصيل موقفه :

1) يجوز الإلغاء : اذا تأخرت الأفعال على المفعولين ، أو توسطت بينهما ، ولا يجوز اذا وردت في « الكلام » ، ومفعولاها بعدها مطلوبان لها . الا في الضرورة . والسبب في المنع عند التقديم ، الحفاظ على الرتبة ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) الفعل « عامل لفظي » ، وهو داخل على معموليه ، فيجب أن يعمل
3) اذا ألغي عن العمل ، فان « المفعولين » يرتفعان ، ويشكلان بذلك صورة أخرى للجملة ، وهي « الاسمية » ، والعامل فيها حينئذ ، هو « الابتداء » وهو عامل معنوي ضعيف . فلا ينبغي أن يمنع « العامل اللفظي القوي » ثم ان « الابتداء » ، لكي يصبح « عاملا » يجب تعريته من العوامل اللفظية ، وما دام هنا عامل لفظي ، فلا ابتداء ، ومن بعد ، لا الغاء . وتتحد حينئذ ، صورة واحدة للجملة ، وهي « الفعلية » .

ج ـ في « باب أعلم » :

1) حالة البناء للفاعل : لا يجوز الالغاء ، لانها بمنزلة أفعال « باب كسا » .

2) حالة البناء للمجهول : يرد فيها التفصيل المذكر في « باب ظن » : من التقديم والتوسط والتأخير ، والعوامل اللفظية والمعنوية .. الخ .

هذه هي الاسس التي توصل على ضوئها الى قرار التفريق بين صور « أعلم » وأخواتها من حيث الاسناد ، ليرتب عليه ، ماراه في فكرة « التعليق والالغاء . وهو في اصطناعه لعناصر التفكير العقلي ، في معالجة هذا الموضع ، متمش مع طبيعة منهجه ، في المزج بين العناصر العقلية ، واللغوية . والكشف عن العناصر الاخيرة ، يبدو على النحو التالي أيضا :

1) موقف النحاة :

أ ـ قال أبو علي الشلوبين : (686)

1) « وهذا الذي قاله هنا ، هو المذهب الصحيح في هذا الموضع » .

2) وليس هذا الذي ذهب اليه من جواز الالغاء ، في هذا الباب ، اذا بنيت للمفعول به ، بصحيح » .

فأبو علي ، يؤيد أبا موسى ، في حالة البناء للفاعل ، ويخالفه في حالة البناء للمجهول . لان « باب أعلم » عنده مؤثر مطلقا : فهي من أجل ذلك تنزل منزلة « باب كسا » .

وليس في موقف أبي على ، سند من السماع ، وانما اكتفى بالتعليل السابق .

ب ـ موقف أبي اسحاق العطار : (687)

« وقد بينا نحن أن العرب حكمت بما قاله سيبويه ، من التسوية بين المبني للفاعل ، والمفعول ، وعلقت ، واعتمدت على أن أفعال هذا الباب ، مع المفعول الاول ، زيادة تتميم على وجه المبتدأ والخبر . (688)

---

(686) الحواشي : 219/218 .

(687) المشكاة جـ 197/195/1 . (688) انظر كتاب سيبويه جـ 41/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وتفصيل ما أجمله هنا ، يتم على هذا النحو :

1) ما نسبه لسيبويه ، من القول بالتسوية ، « وقد نص على خلافه » ، « وحكى عن العرب أنك تقول : .. وهو أعرف بذاك لمشافهته العرب » .

2) العرب « علقت » أفعال هذا الباب ، وورد ذلك في السماع فبالاضافة الى ما حكاه سيبويه « جاء السماع بالتعليق في قوله تعالى .. » (689)

3) إن العرب ، فوق ذلك ، « لم تلتفت الى ما في « الباب » من التشبيه بباب « أعطيت » ، وانما حكمت للمعنى ، لأن معقول الكلام ومعناه هو الجملة الحاصلة من المفعول الثانى والثالث وما سواهما من الفعل والفاعل ، لا حق بالكلام على وجه التكميل ، كما لحقت « ظن » وأخواتها الجملة المكونة من مفعوليها » .

بهذا الفهم ، رد أبو اسحاق ، مذهب أبي موسى ، ووصفه بعدم الصحة . وكذلك تعرض لرأي أبي علي الشلوبين ، ورده ، بأن « تلك الافعال ليست مؤثرة » ، كما تؤثر « ضربت » وأعطيت » وأنه لم يبين وجه ذلك التأثير » . (690)

2) السماع :

أورد أبو اسحاق شاهدا على « التعليق » ، فقال :

« وقد جاء السماع بالتعليق ، في قوله تعالى : (691)

« ينبئكم ، اذا مزقتم كل ممزق ، انكم لفي خلق جديد »

« فعلق الفعل ، عن المفعولين ، الثاني والثالث ، وتقدم الاول وهو المضمر ، والفعل مبني للفاعل ، ومتعد الى ثلاثة » . (692)

ولم يذكر أبو اسحاق شاهدا على « الالغاء » . أما ابن هشام ، فروى الشواهد التالية : (693)

أ ـ التعليق :

« حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى ،، (694)

ب ـ « الالغاء » :

ـ « قول بعضهم : « البركة ـ أعلمنا الله ـ مع الاكابر » .

ـ « قول الشاعر : « وأنت ـ أراني الله ـ أمنع عاصم » (695)

---

(689) ستذكربعد قليل .

(690) المشكاة جـ 1/196 (691) الاية 7 من سورة سبأ . (692) المشكاةنفسه . وقد اطال ابو اسحاق في مناقشة هذا الموضع ، وسياتي مزيد من التوضيح .

(693) اوضح المسالك جـ 1/332/333 . (694) لا يعرف قائله (695) نفس الملاحظة وتمامه وارافد مستكفي واسمح واهب » .

kitabweb-2013.forumaroc.net

3) مناقشة :

إن الذي يبدو ومما عرضه أبو اسحاق ، وابن هشام ، أن « قياس » أبي موسى ، يتعارض مع السماع ، لأن الآية واردة بالتعليق ، في حال البناء للفاعل ، و « أعلمنا » ، و «أرانى » واردتان بالالغاء في مانقله ابن هشام ، وهما مبنيتان للفاعل ، ويضاف الى ذلك ، ما حكاه سيبويه عن العرب . ونحن لا نتوفر على ما يكشف لنا ، عن موقف أبي موسى من تلك النصوص التي تداولها الدارسون ، ولكننا اذا حللناها في ضوء الاصول التي ارتضاها ، نخرج بالملاحظات التالية :

أ ــ إن التعليقو الالغاء ، انما يتجهان الى المفعول الثاني والثالث ، دون الاول ، فعنهما علقت « ينبئكم » في الآية ، وألغيت « أعلمنا » و « أراني » في غيرها . ولها جميعا ، فاعلها ومفعولها الاول .

ب ــ وهذا يعني أنها معملة في جزء ، ومبطل عملها في جزأين . والحالة أن صورة الجملة واحدة . فما السبب في إعمالها في الاول ، دون الثاني والثالث ؟ وما الفرق الذي رصده الدارسون بين الحالتين ؟

ج ــ إن الفرق الذي يمكن رصده يكمن في أن اعمالها في الاول . قد وقع لأنها واصلة اليه « على جهة النفوذ والتأثير » ، وابطال عملها في الثاني والثالث ، انما تم ، لانها غير واصلة اليه ، على تلك الصفة ، وانما كانت صلتها بهما مبنية على افتراض آخر .

د ــ وهذا الفرق ، يجعل تلك الافعال ترتبط بما بعدها بنوعين من العلاقة :

1) الاول : علاقة التأثير مع الفاعل والمفعول الاول .

2) الثاني : عدم الثأثير ، مع المفعول الثاني والثالث .

هـ ــ ثم إن الفكرة التي انبنى عليها « التعليق والالغاء » ، انما هي « الزيادة » ، فكلاهما نوع من أنواعها ، ولكن الفرق بينهما هو : افتراض وجود مانع في التعليق ، وعدم افتراضه في الالغاء ، فالعمل النحوي ، ملاحظ في الاول ، من حيث المعنى ، لأن « المعلق عنه » ، في « محل نصب » . اما في الثاني (الالغاء) فلا عمل لا في اللفظ ، ولا في المعنى .

و ــ وهذا يؤدي الى القول بزيادة تلك الافعال ، وعدم زيادتها في حالة واحدة ترد عليها صورة الجملة . والمعلوم أن افتراض تلك الزيادة ، في هذا الموضع وغيره ، انما يعني أن « المزيد » ، لم يؤد في التركيب ، معاني إعرابية ، أو بعبارة أخرى : لا وظيفة له في الجملة أو السياق .

ز ــ إن التعليق الذي لوحظ في الآية السابقة مبني على الافتراضات التالية :

kitabweb-2013.forumaroc.net

1) المانع اللفظي لعمل « ينبئكم » في الثاني والثالث ، هو لام الابتداء » الداخلة على حرف الجر بعد (إنكم) « لفي خلق » .

2) وذلك المانع أوجب كسر همزة « إنكم » . وهو قرينة لفظية على ارادة الاستئناف بجملة « إنكم لفي خلق جديد » : بمعنى أنها ليست مؤولة بمصدر في محل المفعول .

3) وكسر همزة (ان) قرينة لفظية أخرى ، على « ينبئكم » معلقة عنها ، إذ لو كانت معملة ، فيها ، لوجب فتحها ، ثم تأويلها بمصدر متصيد من التركيب ، لأنها مفعول به .

4) وافتراض « ابتدائية » (إنكم لفي ..) يؤدي الى افتراض آخر ، مؤداه : أن « الجملة » سدت مسد المفعولين : الثاني والثالث ، وينبئكم أخذت فاعلها ومفعولها الاول بصريح اللفظ والثاني والثالث بطريق التقدير ، واعتبار العمل في المعنى فيهما .

حـ ـ والملاحظ ، أن اعتبار « لام الابتداء » مانعا ، ومعلقا ، لفعل « ينبئكم » ، عن مفعوليه :

الثاني والثالث ، وعدم اعتباره مانعا عن المفعول الاول ، مما يشكل تناقضا واضحا في الافتراض والتقدير ، مما يجعل سائر تلك الاحتمالات ، معرضة للنقد الشديد . هذا ، بالاضافة الى ما يلاحظ من طول الفصل بين الفعل ، وما يصلح بعده للمفعولية ، مما أضعف الصلة بينهما في المعنى النحوي . وانها لمسافة كبيرة حقا ، بين المعلق والمعلق عنه .

ط ـ إن دراسة أفعال « باب أعلم » من حيث التعدية وما ترتب عنها ، نظر اليها من زاويتين مختلفتين : فمن قال بتأثيرها ، قاسها على « باب كسا » ، ومن قال بعدمه ، قاسها على « باب ظن » ، واذا تخطينا القياس الاول لنحلل عناصر الثاني فسوف نلاحظ :

أولا ـ « باب ظن » فهم على أساس أن أفعاله ، دخلت على « جملة تامة التكوين » ، فهي بهذه الصفة لحقت « الكلام » على وجه التكميل والتتميم للمعنى . لان معقول الكلام ومعناه ، هو الجملة ، وهذه الافعال انما تطلب النسبة الحاصلة منها . ولكن « العمل » النحوي ، ظهر في جزأي الجملة ، بعلامة « المفعولية » ، فاعتبرت متعدية لذلك واذا لم يظهر للعمل أثر ، افترض حينئذ « التعليق ، أو الالغاء .

ثانيا ـ « باب أعلم » تعدت أفعاله بواسطة « النقل » بالهمزة ، أو بواسطة « التضعيف » ، فاصبحت تطلب ثلاثة مفاعيل ، بدل طلبها لاثنين ، وفي مبانيها ما كان داخلا ضمن « باب ظن » مثل (أعلم ذاتها) ، و « أرى » فهي بهذه الصفة يصلح « قياسها » على « باب ظن » ، كما هو بين . ولكن الفرق بين

kitabweb-2013.forumaroc.net

البابين ، هو « المفعول الاول » ، الموجود في الباب الثاني دون الاول ، وقد كان في « الاصل » فاعلا ، فصار « مفعولا » ، بالنقل ، أو التضعيف . ومن هنا اختلفت وجهة النظر ، في تقدير ما يستقيم اعتباره جهة في القياس :

ـ فالذي حملها على « باب ظن » اعتبر الاصل من جهة ، وافترض ان « الفعل ، والفاعل ، والمفعول الاول ، انما هي « تتمات » للجملة المكونة من المفعول الثاني والثالث .

ـ والذي حملها على « باب كسا » ، جعلها متعدية على جهة التأثير ، باعتبار ما أحدثه « النقل والتضعيف » ، فهي بهذه الصفة تكون جملة فعلية تامة الخصائص ، وليست عبارة عن مبان تكميلية لمعنى التركيب.

ـ واذا أخذنا بوجهة النظر الاولى (أعني قياسها على « باب ظن ») بمكننا أن نلاحظ ما يلي :

1) ان مبانيها ، « مكملات » لمباني « الجملة » ، ومعانيها الوظيفية ، متجهة الى الارتباط بمضمن « الجملة » أكثر من اتجاهها الى الارتباط اللفظي بجزأي تلك الجملة . ومن ثم ، ليس من الضروري ، أن يظهر أثر « العمل النحوي » ، بنصب المفعول الثاني والثالث ، من حيث انهما يكونان تلك الجملة ، حسب تقدير من ارتضى القول بهذه الفكرة ، وليست هناك حاجة الى افتراض « التعليق أو الالغاء » ، فالمعنى مفهوم ، وقد تكفلت به مختلف قرائن السياق الملاحظة في التركيب ، واسقاط قرينة ما ، لا يوقع في اللبس ، ولا سيما في هذا الموضع ، بالذات ، فان طبيعة تلك المباني ، في ضوء ما يعطيه سلوكها في السياق ، تشكل قرائن متضافرة ، على إيضاح المعنى ، ومنع اللبس . (696)

2) ان السماع الذي سبق ذكره ، يمكن تحليله ، على النحو التالي :

أ ـ « فعل ينبئكم » في الآية ، و « نبئت » في شاهد ابن هشام ، مما يدخل ضمن تلك المباني التي أغنى سلوكها في السياق ، عن وجود « العلامة » الإعرابية ، أو تقديرها . فالمعنى واضح ، بالرغم من « كسر همزة « ان » ، لان طبيعة المبنى تجعل المعنى مرتبطا بالسياق ، وليست فتحة الهمزة ، الا علامة واحدة . ولا خوف على الفهم من سقوطها .

ب ـ أما « أعلمنا الله » ، و « أراني الله » ، في شاهدي ابن هشام على الالغاء ، فيحققان فكرة أخرى ، لها اطراد في الاستعمال ، وأعني بها « فكرة الاعتراض » . ولا شك أن معناها ملاحظ ، في التركيب ، وبين من طبيعته .

---

(696) الدكتور تمام حسان : تعليق خاص ، وانظر اللغة العربية معناها : 191 فما بعدها .

kitabweb-2013.forumaroc.net

3) مما يدل على أن لتلك المباني ، في ضوء سلوكها في السياق ، أو ضاعا مختلفة ، وموارد معينة في بعض الحالات ، قول ابن الخباز : (697)
« لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول » (698)

ك ـ ولعل الأجدى في فهم هذا الباب من أبواب النحو ، ما لا حظه الدكتور تمام حسان في تحليله لبعض الاساليب التي اضطرب فيها رأي النحاة بين « التعليق والإلغاء » :

1) ان الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار ، هو المحافظة على عرى الجملة من حيث ترابط أجزائها ، وتماسك ألفاظها بمختلف الروابط المعروفة ، مع **عدم إغفال فكرة (الاعتراض) فهي عنصر هام في اسلوب الالغاء** ومراعاة هذه الملاحظة تمنع تفكك عناصر الجملة ، وتضمن الفهم السليم .

2) إن فهم المعنى ، هو الهدف المركزي للدراسات اللغوية ، بمختلف أنظمتها . وهذا الفهم اذا تم بقرينة ما ، أو بجملة قرائن متضافرة ، فليس هناك ما يمنع من الترخص في قرينة معينة ، ما دام أمن اللبس مضمونا . وعلى أية حال ، فان أبا موسى ، بنى دراسته لهذا الموضع ، على قياسه الخاص ، واستند الى اجتهاده ، وتفكيره النحوي ، وهو تفكير يتسم بالعمق والانسجام مع الأصول التي ارتضاها ، بالرغم من تلك الملاحظات ، مما جعله ينفرد بهذا الرأي ، في « أعلم » ، ويعرف برأي آخر في « باب ظن » . فلقد ذهب الى « أنها لا تلغى مقدمة في الامر العام » . (699)
وخالف بهذا الرأي ، جل النحاة المشهورين : سيبويه ، والكوفيين ، والأخفش وابن السراج ، وغيرهم . (700)
ولم يقتنع بالسماع الذي كان يستشهد به شيخه ابن برى ، بالرغم من روايته له ، وتقديمه لطلبته ، في الغرب الاسلامي . (701)

ب ـ « لم » و « لما » الجازمتان : (702)

1) « والماضي بالوضع ، له قرائن تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه ، وهي : أدوات الشرط كلها ، الا « لو » و « لما » الظرفية » .

2) «وله قرينتان تصرفان « لفظة » الى المبهم دون « معناه » ، وهما : « لم » و « لما » الجازمتان » .

وأكد ما ذكره هنا ، بعبارته الواردة في النسخة الكبرى : (703)

1) « وتصرف معنى الماضي لا لفظه ، الى الاستقبال ، وان نفي بلم ، أدوات الشرط كلها ..... » .

---

(697) ون شراح المقدمة للجزولي : (المغني : 379) (698) نقلا عن التصريح : جـ 290/1 واورد هناك شواهد على تلك الفكرة . (699) الاصل : 27
(700) اصول ابن السراج : 190 . والمباحث ج 200/1 . والحوآشي : 216 . والمشكاة جـ 193/1 والاشموني جـ 20/3 والتصريح جـ 382/1 . (701) المباحث نفسه . (702) الاصل : 14/13/12 (703) المباحث جـ 67/1

kitabweb-2013.forumaroc.net

2) « وتصرف لفظه الى لفظ المبهم ، لا معناه : « لم ولما » الجازمة وزاد رأيه هذا تأكيدا أكثر عند ما تعرض لبيان معنى النفي الذي تؤديه هاتان الأداتان ، فذهب الى أنهما تنفيان « فعل » ، وقد « فعل » . وهما صيغتان من صيغ الماضي . (704)

فعبارته اذن ، صريحة في المعنى الذي أراده ، وليست تحتمل غيره ، والقاء الضوء على عناصر فهمه لهذا الموضع ، يتم على هذا النحو :

أولا ـ تناول « لم » و « لما » ، ضمن القرائن اللفظية التي ترد مع الأفعال لبيان معنى الزمان فيها ، وتعيين المراد منه ، في التركيب . وجعلها بهذه الصفة ، من القرائن التي تختص بالفعل الماضي ، فتحدثان في « لفظه » ، التغيير اللفظي ، دون التعرض لمعنى الزمن فهو على مضيه . وتنفيان معنى الحدث فيه ، وهو يستلزم نفي ذلك الزمان . والعلاقة الوحيدة التي تركها لهما مع « المضارع » هي « الجزم » باعتباره علامة إعرابية .

ثانيا ـ جهات الدلالة في « الفعل » :

ـ اولا : الدلالة اللفظية : وهى الحدث أو المصدر وتتم بحروف الفعل ، فهي دلالة ثابتة ، لا تتغير مهما اختلفت الصيغ .

2) دلالة « الصيغة » : وهي وأن لم تكن لفظا ، فصورة يخرج عليها « المثال » ، وقالب يصاغ على غراره . وهي دلالة متغيرة باختلاف الصيغ وتعدد صورها اللفظية . وهذه الصيغ الزمانية هي :

أ ـ « فعل » : للفعل الماضي ، على اختلاف صوره ، وتدل على الزمان بالوضع وقد يختلف « الوضع »بدلالة القرائن التي تصرفه عن معناه .

ب ـ « يفعل » : للمضارع ، ويسميه في هذه الحالة ، بـ « المبهم » . وتدل أيضا بالوضع ، وقد تتغير تلك الدلالة ، لوجود قرائن معينة . وتشمل جميع صوره .

ج ـ « افعل » : لفعل الامر ، بجميع صوره أيضا . وتدل بالوضع . ولا قرينة تصرفه عن معناه الذي وضع له . فدلالته على الاستقبال ، ثابتة .

3) دلالات أخرى :

وللفعل دلالات متعددة ، مثل دلالته على « فاعله » ، وهي عقلية ، ودلالته على المفاعيل وهي « تضمنية » ، أو « استلزامية » ، فالفعل ، مشتمل بالدلالات .

ثالثا ـ جهات الدراسة في « الفعل » :

يهمنا منها هنا ، ما يتصل ببيان معنى الزمان فيه ، لأن هذه الجهة ، هي

(704) الاصل : 13 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

التي تناول فيها « لم » و « لما » اضمن القرائن المشار اليها ، من جهة ، ولأنها تدرس في ضوء فكرة « الإعراب » من جهة أخرى . (705)

فـ « لم » و « لما » باعتبارهما قرينتين على ارادة الزمان المعين يفهم طبيعتهما على هذا النحو :

أ ـ دخلتا على الفعل الماضي ، فقلبتا « لفظه » وغيرتاه الى « لفظ » المضارع . ولم يتناولا معنى « الزمان » ، فما زال على مضيه ، فتصبح « الصيغة » « يفعل » ، ولكن المعنى لـ « فعل » . بقرينة الأداتين . فالتغيير الحادث اذن ، متجه الى اللفظ ، وليس الى المعنى .

ب ـ والصيغة ، قد تختلف دلالتها ، أما بتغيرها ، وإما بقرائن معينة . وباعتبارهما « أداتي نفي » :

أ ـ أحدثنا « قلبا » في المعنى ، من الإثبات الى النفي ، « والحروف تقوم بمثل هذا التغيير » .

ب ـ والمعنى المنفي ، هو « الحدث » بطريق مباشر ، والزمان ، بواسطة استلزام الحدث له . وباعتبارهما أداتي « إعراب » :

جعل لهما أبو موسى ، وظيفة لغوية واحدة ، هي ارتباطهما بمعنى « الجزم » ، الذي تظهر علامته في « الصيغة الجديدة » « يفعل » المحدثة بالتغيير اللفظي للماضي . فهما اذن ، أداتان جازمتان للمضارع ، بدليل ظهور علامة الإعراب . والملاحظ في عناصر هذا الفهم ، أن أبا موسى ، ينتقل في تصوره ، من الفعل الماضي وجهات الادلالة فيه ، الى ما تحدثه في كل ذلك « لم » و « لما » ثم ينتهي الى الفعل المضارع ، مركزا على « الصيغة الجديدة » فيه ، ، إعرابها ، في ضوء ما تعطيه فكرة « العمل النحوي » وليس في هذا التحليل ، ما يمكن اعتباره تحميلا لعبارته ما لا تحتمل ، بل هو تلخيص لمؤدى كلامه ، في هذا الموضع الذي نعالجه ، وغيره مما له صلة به . ولقد فهم شراحه قريبا مما فهمناه ، فقال أبو اسحاق العطار : (706)

« وليس بشيء لان القرائن لا تؤثر في أنفس الالفاظ وانما هي دلائل على معانيها . ولكن المؤلف ، يرى أن « لم » تدخل على لفظ الماضي ، فينقلب لفظه الى لفظ المبهم . وليس بصواب ، وانما تدخل على المبهم ، وما فعله أبو اسحاق ، هو مضمن ما توصل اليه مختلف النحاة ، فقول ... ، والنحاة : إنها لنفي الماضي ، انما يريدون معنى الماضي لا لفظه » . (707)

(705) درس الفعل ، من الجهات الاخرى ، في آطار علاقات « الاسناد ، والتعدية ، وما ترتب عنهما من أفكار نحوية معروفة ، ولا سيما فكرة « العمل النحوي » .

(706) الدشكاة جـ 69/1 ـ و 84 (707) الحواشي : 116 ، المباحث جـ 67/1 والتصريح جـ 376/2 ، والادير على المغني : جـ 217/1 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولكن النحاة الذين ردوا على أبي موسى هذا الرأي ، لم يتجاوزوا في فهمهم ، حدود دراسة تلك الأدوات ، باعتبارها « محدثة معاني إعرابية » . اما باعتبارها قرائن لفظية على ارادة الزمان وتعيينه ، وبحثها في اطار « فكرة التغيير » ، فقل من تعرض منهم لها ، وحتى الذين فعلوا ، انما ورد ذلك عرضا في بحوثهم، ولم يفردوا لها بابا خاصا، كما فعل أبو موسى. فانه يرى ، أن الجهة التي تحتاج الى « إعراب » في الفعل ، هي دلالته على الزمان ، فهذه الجهة ، هي التي يفصح عن معانيها بواسطة « التغيير » . ولا يخفى أن المباني التي تصلح للتعبير عن تلك المعاني ، ليست « الادوات الاعرابية » بالمعنى الخاص ، وحدها .

ومن هنا اعتبر رأيه ، في « لم ، و « لما » ، « غريبا ولا نظير له » بل وغير صواب . (708) غير أن الشيخ (يس) على التصريح ، تعرض لفكرة « التغيير » ، في مقابلة بين تغيير المعنى ، وتغيير اللفظ : « ووجهوه بأن المحافظة على المعنى ، أولى من المحافظة على اللفظ » . (709) وهذه الفكرة ، ربما صلحت لتشكل أساسا لفهم أبي موسى ، لهذا الموضع ، وغيره ، لا سيما وقد وردت الاشارة اليها في بحوث القدماء :

قال الأخفش : (710)

« ان تغيير اللفظ أهون من تغيير المعنى » .

وقال ابن السراج : (711)

« لما احتاج الى رفع القافية ، قلب الاسم فعلا ، وهو من أقبح ضرورات الشعر » .

فقلب « اللفظ » ، وتغييره من صورة الى أخرى ، حفاظا على المعنى ، مبدأ قديم ، وهو مبدأ فرعي نشأ من تطبيق فكرة « التغيير » ، وأفاد منه أبو موسى ، في ضوء مطالب اجتهاده . ولا يعني هذا أننا نساند موقف أبي موسى ، على مستوى النظرة المنهجية ، فذلك مالم نقصد اليه ، لان لهذا الجانب ، موضعا خاصا في هذا البحث . وانما أردنا ـ في هذه المحاولة شرح أسس مذهبه ، وتفسير مختلف العناصر التي تتصل به ، وغني عن البيان ، أن الفهم في مثل هذه المواضع يستند بالدرجة الاولى الى الاجتهاد وإعمال النظر ، في طبيعة تلك الأدوات . وليس في السماع ما يقطع بصحة رأي أبي موسى ، أو فساده .

غير أننا نختم هذه الفقرة ، بقول الدكتور تمام حسان : (712)

---

(708) نفس المراجع ، وانظر الرضي :جـ 232/2 . (709) التصريح جـ 376/2 والاشمونى نفسه .

(710) المبادئ جـ 9/2 . (711) نقلا عن الخزانة جـ 31/1 (712) تعليق خاص .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« ليست الفكرة ، فكرة قلب للألفاظ ، وانما هي فكرة الأنماط اللغوية ، اذ لكل معنى نمط لغوي ، يعبر عنه ، دون الارتباط بصورة المفردات » .

ج ـ جر المفعول له :

ذهب الى أنه لا يجوز جره باللام . الا اذا كان معرفا بالالف واللام ، أو بالاضافة » ، ولا يكون منجرا باللام الا مختصا . (713)

وقال أبو علي الشلوبين : (714)

« لا يعرف له سلف في هذا القول » .

وقال ابن عقيل : (715)

« وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره ، وهو خلاف ما صرح به النحويون » .

ويبدو أن أبا موسى ، لم يقبل « الشعر » الوارد بما يخالف رأيه ، ولعله قد تأوله . (716)

د ـ « خبر » لا النافية للجنس :

« ولا يلفظ بالخبر بنوتميم ، الا أن يكون ظرفا » . (717)

وقال أبو علي الشلوبين : (718)

ـ « وقول المؤلف : « الا أن يكون ظرفا » ، استثناء طريف ، لا أعلمه عن أحد » .

ـ ولكنه غير منقول ، ولعله من قياسه ، وهذا ليس موضع قياس ، لأنه اتساع ، والاتساع انما هو منقول » .

وتبع أبا علي ، صاحب المباحث ، والرضي ، وأشار الى عبارته . (719) ولكن صاحب التصريح ، نسب لابن خروف « أنه نقل عن بني تميم » ، ما أشار اليه أبو موسى والمعروف أن ابن خروف معاصر لأبي موسى ، وكلاهما مارس نشاطه العلمي ، في مراكش . ولعلهما اطلعا على ما لم نطلع عليه ، أبو علي وغيره ممن أشرنا اليهم .

هـ ـ وقوع « ضمير الفصل بين نكرتين » :

أجاز وقوعه بين « نكرتين لا يقبلان الالف واللام ، لأنهما مضافتان ، وانما لسبب آخر ، وذلك مثل « أفعل التفضيل » . (720)

ورد هذا القول أيضا ، كل من أبي علي ، وصاحب المباحث ، والرضي ، واستندوا الى أنه لا سند له من السماع ، ولا يصح فيه قياس ، فهو مما انفرد به . (721)

---

(713) الاصل : 60 (714) الحواشي : 367 والمباحث : جـ 2/173 (715) جـ 1/193 (716) نفس المرجع وانظر : الرضي : جـ 1/195 والاشموني : جـ 2/93 والتصريح جـ 1/369 . (717) الاصل : 58 . (718) الحواشي : 337/338 (719) المباحث جـ 2/125 وشرح الكافية جـ 1/122 . والتصريح جـ 1/269 (730) الاصل : 50 (721) الحواشي : 316 والمباحث جـ 2/79 وشرح الكافية جـ 2/25 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

و ـ آراء مختلفة :

نكتفي بهذا القدر ، في محاولتنا لبيان « اجتهاداته » النحوية ، ولعلها تصلح أن تشكل نظرة وافية بالأسس التي استند اليها في تكوين فكره اللغوي . وقد نعود الى ذكر بعض آرائه ، في مناسبة قادمة . (722)

(722) عرض لبعضها أبو علي : 344/797 .
المباحث : جـ 89/1 و جـ 142/2 والرضي جـ 66 و 85 والمشكاة للعطار : جـ 88/1 .
وسنناقش موقفه في الباب الرابع ، في ضوء « المنهج العربي الحديث » .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الرابع : الصياغة

1) الغاية العملية للنحو :

كان أبو موسى معلما للنحو ـ منقطعا الى الاشتغال به خلال الشطر الاكبر من حياته العلمية ، فبعد أن انهى مرحلة التلقى فى مصر ، شرع فى تعليم ما اكتسبه من مادة وطريقة ، وتردد اثناء ذلك على بيئات علمية مختلفة ، امتاز بعضها بالمستوى الرفيع ، والاهتمام الكبير بالدراسات اللغوية ، وقصد الطلاب مجالسه العلمية ، وعكفوا على دروسه ، وكانت مستوياتهم متنوعة ، فمنهم النابه المتمرن على طرق التناول ووسائل البحث، وفيهم المتوسط الذى يسعى الى تحصيل المادة واستيعابها ، وفيهم المبتدىء الذى ما زال فى بداية الطريق . ولقد اكتسب الخبرة والتجربة ، فى مجال التطبيق ، مثل ما اكتسبها فى مجال البحث والنظر ، فاكتملت شخصيته العلمية ، وتحددت معالمها فى الجوانب البارزة من ثقافته . ولما ظهرت بحوثه العلمية فى مجالسه ، اعجب بها رواد تلك المجالس ، ولقيت قبولا حسنا من الدارسين على اختلاف نشاطهم العلمى ، فعملوا على دراستها وتدريسها لطلابهم ، اذ لاحظوا فيها جدة فى البحث ، واتقانا فى التأليف ، واحكاما فى طرقه ، ومهارة فى تحرير العبارة ، وصياغة الاساليب النحوية مما لم يكن معهودا فى « الغرب الاسلامى » . وقد وصف ابن عبد الملك أحد مجالسه بقوله : (723) .

« ولما استقر بأبى موسى المجلس ، اخذ يتكلم فى بعض أبواب العربية: بضبط قوانينها ، وتقييد مسائلها ، واحكام أصولها بما لا عهد لابى على بمثله » (724) .

وخضعت تلك البحوث للظروف التى ظهرت فيها ، وللغاية التى كانت تسعى الى تحقيقها ، فجاءت صياغتها استجابة لمطالب مستويات طلابه، وتلبية لرغبات البيئة العلمية التى كانت تحيط به ، وتمثيلا صحيحا لعناصر شخصيته العلمية . ولقد فطن الدارسون لخصائص أسلوبه فى البحث ، وكشفوا عن جوانب من سماته المميزة ، استنادا الى ما عثروا عليه من نسخ كتابه : القانون » .

ـ فصاحب المباحث لاحظ :

أ ـ ان أبا موسى ، كان يلقى دروسه املاء ، فتارة يزيد وتارة ينقص، ومن تلك الاملاءات جمعت المادة النحوية التى تضمنها ذلك الكتاب (725).

---

(723) الذيل المخطوط : 72 / 73

(724) هو أبو على الشلوبين ، وقد وقع ذلك فى المناظر.

(725) ج 1 / 21

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ أن ابا موسى ، كان يعنى بتحرير عبارة بحوثه ، فيقدمها لطلابه، فى صورة مقبولة منهم « اذ كان يستشعر ما فى بعضها من قبح الالغاز فى مقام التعليم (726) .

ج ــ أن « الجزولية » بصفة عامة ، « لا يدرك الا بالتأمل مغزاها ، فربما قراها الشادى ، فلم يحل منها بقرة عين ، أو حفظها المبتدىء ، فرجع عنها بخفى حنين » . « مع أنها صدفة احتوت على نكت انفس من الجواهر ، وتضمنت درر معان أثلت للغائص عليها مآثر ومفاخر » (727).

د ــ أن كلامه فى « النسخة الكبرى » ، « فى غاية الحسن والتحرير ، ظاهرا بنفسه ، لفصاحة الفاظه ، وظهور معانيه ، وصحة مبانيه » (728)

ــ وابن مالك ، لخص رأيه ورأى بعض معاصريه فى هذه العبارة : (729)

« ان كتاب القانون ، وان كان صغير الحجم لكنه كثير العلم ، مشتمل على لباب الادب ، منطو على سر كلام العرب ، متضمن للنكات الغريبة التى خلا عنها اكثر شروح النحو . ورأيت اكثر أهل عصرنا مائلين الى حفظه ، ولكنهم يعجزون عن فهمه ، حتى ظن بعضهم به أنه منطق أو أن اكثره منطق ، وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقى ، سوى فصيل نزر فى أوله » .

ــ وابن خلكان ابدى رأيه على النحو التالى : (730)

« فانها (يعنى المقدمة) كلها رموز واشارات ، فيها كلام غامض ، وعقود لطيفة ، واشارات الى أصول صناعة النحو غريبة » (731) .

ــ أما ابن عبد الملك ، فبالاضافة الى عبارته السابقة ، لاحظ : (732)

« ولم يزل أبو موسى يتولى تهذيبها ، وتنقيحها ، والزيادة فيها والنقص منها ، وتغيير بعض عباراتها ،حسبما يؤديه اليه اجتهاده ، ويقتضيه اختياره » .

بتلك الصفة اذن ، ظهرت بحوث أبى موسى ، وبتلك النظرة الفاحصة من أولئك الدارسين ، تحددت سمات صياغته لتلك البحوث ، وكشف عن العوامل الرئيسية فى تحديد تلك السمات .

---

(726) المباحث ج 2 / 95
(727) نفسه : ج 1 / 1 / 2
(728) نفسه : ج 1 / 139
(729) كشف الظنون ج 1 / 1800 ، والذكريات : 19 ص : 13
(730) الوفيات ج 3 / 488
(731) رانظر الحواشى : 187
(732) الذيل المخطوط : 72 / 73 ، وانظر ايضا المباحث ج 1 / 191 ــ 144 وغيرها

kitabweb-2013.forumaroc.net

ومن هنا كان النحو الذى أعاد عرضه ، وأخرجه على تلك الصورة ، مطبوعا بطابع « النحو التطبيقى التعليمى » ، ولم تكن صلته بالنحو النظرى الا بقدر صلة النحاة القدماء به ، والمعروف « أن الظروف التى دعت الى نشأة الدراسات اللغوية العربية ، كانت العامل الرئيسى فى تحديد مسار هذه الدراسات وفلسفة منهجها ، فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى ، علاجا لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن ، وهى التى يسمونها « ذيوع اللحن » (733) .

و « أن الغاية التى نشأ النحو العربى من أجلها ، وهى ضبط اللغة ، وايجاد الاداة التى تعصم اللاحنين من الخطأ ، فرضت على هذا النحو ، أن يتسم فى جملته بسمة النحو التعليمى » (734) .

لقد اتسم نشاط النحاة الاوائل بسمة المنهج الوصفى فى دراسة اللغة ، فجمعوا المادة واستقراوها ووضعوا التبويب والتقسيم والاصطلاح المعبر عن الاقسام والمفاهيم النحوية ، ثم توصلوا الى قواعد تصف جهات الشركة بين المفردات والتراكيب ، وتم كل ذلك على نحو يثير الاعجاب (735) .

وكانت هذه الدراسة فى مبدئها ، وسيلة الى غاية ، ولكنها سرعان ما أصبحت غاية فى نفسها ، لها وسائلها وطرقها: فلم يعد نشاط النحاة ، بعد زمن ، يقوم على الاستقراء والتقعيد ، وانما على القاعدة والتطبيق ، وذلك أن الاخذ لم يكن شبيها بأخذ الاقدمين عن الرواة ، بل كان تلقيا لبعض الآراء فى فروع المادة ، مبنية على أفكار معيارية ، لا على استقراء ثم اصطلاح وتقعيد (736) .

وكان النحاة يقومون بسعيين مزدوجين : سعى العالم الباحث ، وسعى المعلم المطبق ، فمارسوا التجربة اللغوية على هذين المستويين ، ولما جاء نحاة ما بعد عصور الاحتجاج ، اتجه نشاطهم الى مجال تطبيق القاعدة ، أكثر مما اتجه الى البحث والتنقيب عن قاعدة جديدة ، لان الشواهد لم تكن متاحة لديهم ، فالاستشهاد قد أوقف العمل به .

وكان النحو ، سهلا هينا ، وصفيا ، فجعله نحاة المدرسة العقلية فلسفة وقضايا معيارية ومنطقية أيضا حتى أصبح الطابع المميز للنحو العربى ، أنه لم يعد مجهودا دراسيا لغويا ، بقدر ما تحول الى مجهود فكرى من الطراز الاول . وما دامت القاعدة هى مادة الدراسة ، فلا مهرب

---

(733) اللغة العربية : معناها : 11 / 13 .
(734) نفسه : 13
(735) نفسه واللغة بين المعيارية : 14 .
(736) نفس المرجعين على الترتيب : 13 — 170 / 174 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

من اعتبارها من صلب المنهج ، لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب ، اى ان « المستوى الصوابى » بدل أن يكون فكرة اجتماعية يراعيها المتكلم ، اصبح فكرة دراسية يراعيها الباحث (737) .

ففى النحو اذن جانبان : أحدهما وصفى علمى ، وثانيهما فلسفى عقلى ، ولكل جانب غاية ، ووسيلة ومنهج : فقد كانت الغاية أن يتوصل الى التكلم كما تكلمت العرب ، وكانت الوسيلة كشف الطرق التى استخدمتها العرب فى كلامها ، فأضاف بعض النحاة ، غاية ثانية لم يقنعوا فى بحوثهم بهـا دونها . واتجهوا بها الى « أن نستخرج حكمة العرب فى كلامها وفى الاصول التى وضعتها » لبيان فضل هذه اللغـة علـى غيرهـا مـن اللغـات (738) :

فأصبحت الوسيلة ليست النحو المبنى على « مؤدى كلام العرب » ، ودراسة الاساليب الواردة فى الاستعمال ، لان « هذا النحو » ، كان قد فرغ منه فى أكثر الكتب المصنفة فيه ، وانما ابتكرت طرق أخرى ، كانت تسعى الى « عمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه » ، ليكون « أشرف ما صنف فى علم العرب ، واذهبه فى طريق القياس والنظر.. وأجمعه للادلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفـة مـن خصـائص الحكمـة » (739) .

وبالطبع لم تكن مثل هذه البحوث التى يتحدث ابن جنى عن طبيعتها ، لتحقق « الغاية الاولى » من النحو ، لسبب بسيط ، وهو استنادها الى نتائج البحوث العقلية ، وقيامها على مناهج دخيلة على دراسة اللغـة العـربيـة .

وظهرت السمات البارزة لهذا النحو ، فى كتاب سيبويه ، فانه « كان فى مادته نتاج ذلك العصر أكثر مما كان نتاج سيبويه ، ولكن فضل سيبويه، يتضح فى بسط المادة ، وفى التبويب » (740) .

الا أن الذى عنى بالاتجاه الفلسفى أكثر من غيره ، هو نشاط المدرسة العقلية ، وفى طليعة عناصرها البارزين : أبو بكر بن السراج ، وأبو الفتح بن جنى . فهما اللذان أوصلا الدراسات اللغوية الى ما وصلت اليه ، ويبدو نشاط أولهما فى الصياغة وطرقها ، ومجهود ثانيهما فى تعميق الفكرة وتعليلها وفلسفتها (741) .

(737) المرجع الثانى : 170 / 174 .
(738) أصول ابن السراج : 1 / 2 / 3 والخصائص : 1 / 2/ 67 / 77 ج : 1.
(739) الخصائص ج 1 / نفس الصفحات ، والاصول أيضا .
(740) اللغة بين المعيارية : 165 .
(741) وللمبرد والفارسى اهتمام كبير أيضا .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والمعروف) أن النحاة الذين جاءوا بعد القرن الرابع ، فضلوا مؤلفات هذه المدرسة ، فظلت المصادر الرئيسية للنحو ، خلال قرون ، ونرى أن تفضيل أبى موسى لها لم يكن لتداولها فحسب وانما كان لما تضمنته من خصائص أسلوبية طبعت بحوثها بطابع خاص . ولا شك أن تلك السمات العقلية ملحوظة فى أصول ابن السراج أكثر مما تلحظ فى غيره . وقد ذكرنا سابقا أن الصلة وثيقة بين بحوث « القانون » و « الاصول » (742) .

2) عناصرها :

أ ــ الاختصار :

اتسم عرضه للمادة بالتركيز والايجاز ، وذلك بالنسبة لما احتوى عليه الكتاب من الحقائق العلمية ، فى جل الابواب والفصول ، وساعده على هذا الصنيع أمور :

أولا ــ اسقاط الشواهد والمثل الموضحة :

يعرض للحقائق دون أن يذكر شاهدا عليها ، واذا استشهد ، ونادرا ما يفعل ، لا يطيل فى التحليل ، ولا يفسر جهات الاحتجاج ، وكذلك الشأن فى المثل ، ومن ثم لاحظ الدارسون أن عبارة القانون ، رموز واشارات ، مما سبب الغموض فى بعضها ، وقد ذكر أبو على الشلوبين أن أبا موسى تعمد اسقاط الشواهد والامثلة (743) .

ثانيا ــ : التقرير فى العرض :

استخدم الاسلوب التقريرى ، فى العرض ، بحيث تناول جل مسائل الابواب ، باعتبارها حقائق مسلمة ، وقلما يعنى بالتعرض للمذاهب والآراء ، وان فعل فى بعض المواضع ، يكتف بمجرد الاشارة . ومن النماذج على هذا العنصر قوله : (744) .

أ ــ « والجازم لفعلين قسمان : حرف ، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف . فالحرف « ان » وحدها . والمذاهب التى نقلت فى هذا الموضع هى : (745) .

ــ مذهب سيبويه والخليل وأكثر البصريين : « الجازم : اداة الشرط وفعله مَعا » .

ــ مذهب الكوفيين : « ينجزم الجواب على الجوار » .

ــ مذهب المازنى : « لا اعراب فى الفعل اصلا ، وانما هو مبنى » .

---

(742) من حيث ان الاصول عنى فيه بتحرير القواعد على الطريقة المعروفة ، بخلاف « الخصائص » .

(743) الحواشى : 2 / 3 .

(744) الاصل : 14 .

(745) المباحث ج 1 / 87 / 90 والحواشى : 133 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ مذهب لم ينسب لاحد : الجازم للجواب : هو فعل الشرط فحسب .
ـ مذهب المبرد والفارسي : هو الذي اختاره أبو موسى .
ـ ثم ان « الحرفية » عند سيبويه لـ « اذما » أيضا ، وليست لـ « ان » وحدها .

ب ـ : « واذا لحقتها همزة الاستفهام لمجرده أو للعرض والتمنى ، فحكمها حكمها عارية منها » (يعنى « لا » النافية للجنس) (746) .
وهو ان تبع هنا مذهب المازني والمبرد ، فقد خالف سيبويه وغيره . والمعروف أن هذه المسألة عرفت نقاشا كبيرا منذ عصر الخليل ويونس ، (747) .

ج ـ : « ليت عند الكوفيين تنصب اسمين ، وقدرها الفراء بـ « تمنيت » وليس قوله : (ياليت أيام الصبا رواجعا) ، بمثبت لذلك (748).
د ـ « و « ليس » يجوز فيها ما جاز فى « كان » عند القدماء ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين » (749) .
هـ ـ وكل لفظ اقيم مقام الامر ، وليس بفعل ، فلا يجاب بالفاء الا عند الكسائى ، وكذلك لا يجاب به ما ليس على لفظ الامر ، من الدعاء ، الا عنده وعند الفراء » (750) .
و ـ « و « من » : تكون استفهاما وشرطا وموصولة ونكرة موصوفة، ولا تزاد عند البصريين » (751) .

ثالثا : « الاصطلاح » :

نريد هنا ، استخدامه للغة العلمية « الفنية » على مستوى « المفرد » و « الجملة » ، فى عرض الحقائق ، استنادا الى تداولها مما يجعل مفاهيمها معروفة فى العرف اللغوى الخاص . ولذلك أطلق « العبارة » ، دون أن يهتم بتفسير المراد منها :
أ ـ ففى صياغة للمعانى التى تجىء « الحروف » لبيانها ركز على « الربط » ، و « القلب » ، و « التغيير » ، (التوكيد) ، و (الزيادة) ، فتمكن من ضبطها فى جمل موجزة (752) .

---

(746) الاصل : 58 .
(747) المباحث ج 2 / 123 .
(748) الاصل : 36 وانظر المباحث ج 1 / 253 . والمعنى : ص : 316 . وهو رجز للعجاج . وذكره سيبويه ضمن شواهده : الكتاب ج 2 / 142 (ط. ع. هارون) ،
(749) الاصل : 33 .
(750) الكبرى (المباحث ج 1 / 72 / 98) .
(751) الاصل : 18
(752) نفسه : 1 / 2 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ وفى تحديده لمفهوم « المفعولية » استعمل هذه العبارة (753) :
« المفعول ما تضمنه الفعل من حدث وزمان ، والتزمه الحدث من مكان، واستدعاه من محل ، وباعث ، ومصاحب » .

فأطلق اصطلاحات « الدلالة » : « التضمن » و « الالتزام » ، و « الاستدعاء » ، دون تفسير ، كما أطلق « المحل » ، و « الباعث »، و « المصاحب » ، فى محاولة لشرح جهات تلك الدلالة ، واشارة الى أنواع من المفاعيل هى على الترتيب : المفعول به ، وله ، ومعه .

ج ــ وفى تفريقه بين « الفاعل » و « نائبه » استند الى الصيغ التى ترد مسندة الى الاول دون الثانى ، فعبر بـ « فعل » ، و « يفعل »، و « افعل » ، و « فاعل » .

د ــ وعبر عن الافعال التى لا تتعدى بالصيغ التالية (754) :
فعل (بضم العين) وتفعلل ، وانفعل ، وافعل وافعلل (بتشديد اللام) وافعنلل ، وافعنلى ، وغيرها . بالاضافة الى « أفعال النفس »، و « افعال الجسم » و « افعال الطبيعة » .

هـ ــ استخدام مثل هذه « الصيغة المركبة لافعلن » ويشير بها الى القسم ، وتوكيد الفعل ، مع اجتماع الشرط والقسم (755) .

و ــ واشار الى بعض الافكار التى لا يكفى فى ادراك عناصرها ، الا التحليل المبسوط العبارة ، المحدد المعنى ، وذلك مثل قوله (756) :
ــ « التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى ، والتمكن يقابله » .
ــ « واصل الاعراب للاسماء ، لانها لا تتغير صيغها لتغير المعانى عليها ، وليست كذلك الافعال » .
ــ « وضع التأنيث فى الاشخاص ، فيلحق ما هو ثان عنها دون الاجناس . ومدلولات الافعال أجناس فلا يكون فيها تأنيث كما لا يكون فى مدلولاتها » .

واذا كان استخدامه للاصطلاح بهذه الكيفية وتلك ، قد ساعده على الاختصار ، والايجاز ، فان انتفاعه بـ « الصيغة » تجاوز به الحدود المقبولة فى بعض المواضع ، ولا سيما أسلوبه فى معالجة « باب التكسير »، و « النسب » و « التصغير » ، و « همزة التأنيث » . فان القارىء لعبارته هناك ، قد يجد صعوبة كبيرة فى تمييز « صيغة » عن أخرى (757) .

---

(753) نفسه .
(754) نفسه : 26 فما بعدها وكذلك فعل فى الصيغ الزمانية : 10 / 12 .
(755) الكبرى (المباحث ج 1 / 97 . وانظر الورقات : 61 / 73 / وغيرها) .
(756) الاصل : 2 / 3 / 4 .
(757) انظر الورقات : 54 فما بعدها : الى 72 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وينبغي الاشارة هنا الى ملاحظتين :

الاولى : ان تلك الاوصاف تكون دقيقة بالنسبة لعبارته فى النسخة الصغرى ، أما بالنسبة للكبرى ، فالامر يختلف : اذ الملاحظ فيما عثر عليه منها ، بسط فى العبارة ، واهتمام بذكر الشواهد والامثلة . ولكن بالرغم من ذلك ، يبقى وصفها بالايجاز مقبولا .

الثانية : أن اختلاف نسخ الصغرى ، أدى الى التكرار ، والحشو ، فى بعض المواضع مما سبب الاطالة دون كبير فائدة .

ب ــ التقسيـــم :

كان أبو موسى على بصيرة من الطابع « النمطى » لتراكيب اللغة ، دقيق الملاحظة ، عميق التفكير ، شديد التنبه للفروق اللغوية ، مدركا لظواهرها على مستوى الصرف والنحو ، فتمكن بذلك ، من التفطن الى جدوى فكرة « التقسيم » فى البحث ، واستخدمها على نطاق واسع فى كتابه : « القانون » ، على النحو الذى يتضح من تتبع أبوابه وفصوله .

والتقسيم الذى اصطنعه ، هو تقسيم فرعى تفصيلى لمسائل «الباب»، فى محاولة لحصرها وتنظيمها ، ليتناول كل قسم تناولا مقبولا . وقد استطاع أن يفى بالمراد فى جل الابواب ، وأن يجمع نظائر كثيرة ، ليعالجها تحت عنوان واحد ، كما اهتدى الى التوصل لتقسيمات جديدة واعادة النظر فى بعض التقسيمات القديمة .

ولقد استند الى فروق لغوية دقيقة فى بعض المواضع ، ومزجها بعناصر عقلية فى مواضع أخرى ، مما جعل استخدامه لهذه الوسيلة المنهجية يتسم بصبغـــة خاصـــة .

وفيما يلى نماذج من تقسيماته :

أولا ــ الحـــروف :

أ ــ تقسيمها من حيث المعانى التى تؤديها (758) .

« الحرف يأتى لثمانية معان :

ــ معنى فى الاسم خاصة ، وفى الفعل خاصة .

ــ أو رابطا بين اسمين ، أو بين فعلين ، أو بين اسم وفعل ، أو بين جملتين .

ــ أو داخلا على جملة تامة : قالبا لمعناها ، أو مغيرا له ، أو مؤكدا لها، أو زائدا لمجرد التأكيد » .

على هذا النحو حصر « الحروف » ، بحصر معنيها استنادا الـــى الافكار التى ركز عليها .

---

(758) الاصـــل : 1 / 2 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ تقسيمها من حيث « عملها النحوى ، وعدمه » (759) .

ــ « كل حرف يلى الفعل مرة ، والاسم أخرى ، فأصله ان لا يعمل ، وما اختص بالاسم أو بالفعل ، ولم يكن كالجزء منه ، وجب أن يعمل » .

ــ « و « ان » وأخواتها مما يختص بالاسم لا كجزء منه ، فأصلها أن تعمل » .

ــ « وكل حرف اتصل بالاسم ، وعمل فيه ، فأصله أن يعمل الجر ، ولا يعمل الرفع والنصب الا لشبهه بما يعملهما ، كشبه « ان » وأخواتها بالافعال فى المعنى » .

ــ « والذى استحقته بذلك أن حذف من مضعفها سوى « لعل » تخفيفا ، وأن لحقتها مع ضمير المتكلم « نون الوقاية » على نحو ما مضى مفصلا ، وأن طلبت اسمين طلب الفعل المتعدى لهما ، وأن فتحت أواخرها ، كالماضى ، وأن رفعت احدهما ونصبت الآخر ، كما يفعل الفعل المتعدى » .

ــ « الا أنه قدم فيها وجوبا ما أصله أن يتأخر فى الفعل ، تنبيها على أن عملها غير متأصل » .

ان هذا التأصيل ، كما نلاحظ ، مبنى على عدة أفكار ، منها ما هو لغوى ، ومنها ما هو عقلى محض وتضمن عناصر تحليلية متعددة ، فيها من المقارنات بين تلك الافكار ، ما هو بعيد الادراك ، بالاضافة الى أقسية مركبة ، وغير مركبة ، وما ترتب عنها من تعليل بـ « قياس الشبه » ، و « قياس الاصالة » ، و « قياس الاستحقاق » ، وهلم جرا .

ج ــ تقسيمات مختلفة :

ووضع تقسيمات فرعية للحروف ، فى ضوء ما سبق ، عندما عالجها ضمن مسائل الابواب التى تعالج فيها ، كالعطف ، والجر ، والاعراب فى الفعل ، واستند الى أفكار أخرى لعل أهمها :

« الزيادة » ، و « التعويض » ، و « الكف » عن العمل ، والاضافة (760) .

ثانيا ــ الفعل :

أ ــ تقسيمه بالنسبة للزمان (761) :

تناول فى هذا القسم ، احدى جهات الدلالة فى « الفعل » ، وهى « الصيغة » باعتبارها دالة بـ « الوضع » على الزمان . وقسمه بهذه الصفة الى ما يلى :

---

(759) نفسه : 34 فما بعدها .
(760) الاصل : 14 / 24 .
(761) نفسه : 11 / 22 والكبرى : (المباحث ج 1 / 95 / 102) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

1 ــ الدلالة الوضعية على الزمن الماضى : ولها صيغة « فعل » .
2 ــ الدلالة الوضعية على الزمن « المبهم » (الحال ــ أو الاستقبال) وصيغتها : « يفعل » .
3 ــ الدلالة الوضعية على الاستقبال ، وجعل لها صيغة « افعل ».
ثم لاحظ ان سلوك « الصيغ » فى سياق معين ، قد يخرجها عما وضعت له ، وترد دالة على زمن معين لا يخضع لمقتضى ما اصله فى هذا التقسيم ، وفطن الى دور القرائن السياقية ، فى تعيين أنواع الزمن ، فوضع التقسيم التالى :
1 ــ « المستقبل بالوضع » (صيغة : افعل) لا قرينة تزيله عما وضع له .
2 ــ « المبهم بالوضع » (صيغة : يفعل) : له قرينتان تصرفان معناه الى «الماضى» ، مع بقاء « الصيغة » على لفظها . وقرينة تخلصه للحال، وهى « الآن » وما فى معناها . وقرائن تخلصه للاستقبال ، وهى كثيرة : منها ما يدرس تحت عنوان « اعراب الفعل » ، ومنها ما يوجد مفرقا بين الابواب الاخرى ، مثل الظروف التى تدل على الاستقبال ، وأدوات النفى ، وغيرها .

3 ــ « الماضى بالوضع » له قرائن تصرف معناه الى الاستقبال ، دون لفظه ، وهى أدوات الشرط ما عدا « لو » و « لما » الظرفية . وله قرينتان »تغيران لفظ الصيغة « فعل » الى « يفعل » مع بقاء المعنى على ما كان . وهما « لم » ، و « لما » الجازمتان .
وبعد ذلك فصل القول فى « القرائن » الاعرابية ، كالنواصب ، والجوازم ، وأدوات الشرط المختلفة على النحو المعروف المتداول ، غير انه اهتدى الى الكشف عن فروق هامة بين « المضارع » الذى يصلح « جوابا » فى مختلف أساليب « الجواب » ، وبين الذى لا يصلح أن يكون كذلك ، لان المعنى المراد منه فى السياق ، ينافى كونه « جوابا » ، فهو حينذاك ، اما للحال ، واما على ارادة « الاستئناف » .
ورتب على ذلك ، تقسيمات تفصيلية أخرى ، ساعدته على تناول دراسة « اعراب الفعل » ، تحت الفكرة الرئيسية الاولى ، وهى « الزمان » .
وانتفع فى هذه الدراسة ، بأفكار « الاضمار » ، و « الزيادة » ، و « التقديم والتأخير » ، وغيرها ، واستدل بأدلة مختلفة العناصر ، فيها اللغوى ، وفيها العقلى ، ولا سيما دليله على « اضمار » « ان » الناصبة فى تلك المواضع المعروفة ، فقد أورد قياسا مركبا من عناصر

kitabweb-2013.forumaroc.net

لغوية ، واخرى منطقية ، وثالثة من منهج أصول الفقه (762) .

والملاحظ ، انه لم يجعل فكرة الزمن فى الفعل ، من « العوامل النحوية » ، على النحو الذى فهم عليه ، فكرة « الحدث » كما يأتى قريبا، بل جعل تلك الفكرة ، هى الخاضعة للعوامل ، ومن ثم ، فصل القول ، فى تلك « القرائن الاعرابية » ، باعتبارها لها علاقة بدلالة الفعل على الزمن ، وهذه الدلالة غامضة ، مبهمة ، فهى التى تحتاج الى فكرة « الاعراب » .

ب ــ تقسيمه من حيث دلالته على « الحدث » (763) :

ان « الحدث » باعتباره مدلول « الفعل » ، من جهة لفظه ، يدخل فى علاقات مختلفة مع ما بعده من أجزاء التركيب ، وتقسيمه من هذه الجهة ، يتم على هذا النحو :

1 ــ علاقة « الاسناد » : وعالجها ، فى « باب الفاعل » ، (« نائبه ») ، وأهم الافكار فيها ، هى « التأثير » و « العمل » .

2 ــ فكرة « التعدية » : وهى « العلاقة » الكبرى ، التى تربط « الحدث » بما بعد « الفاعلية » من « المفاهيم » النحوية التى جمعها تحت مفهوم واحد هو « المفعولية » . ووضع لهذه العلاقة التقسيم التالى :

أولا ــ الفعل : متعد معناه فاعله الى ما بعده ، وغير متعد :

ثانيا ــ غير المتعدى أنواع :

ــ « افال النفس » و « افعال الجسم » ، « وافعال الطبيعة » .

ــ ومعانى هذه الافعال « لازمة » ولها صيغ لا تقع الا دالة عليها ، وهى : « فعل » (بضم العين) وتفعلل ، وغيرها مما سبق آنفا (764).

ــ ثم ان هذه الصيغ تشمل انواع الفعل من جهة عدد حروفه : الثلاثى ، والرباعى ..

ثالثا ــ « المتعدى » :

أ ــ « تعريفه » : هو « ما نصب المفعول به » .

ب ــ أقسامه : المتعدى الى واحد ، والى اثنين ، والى ثلاثة .

ج ــ المتعدى الى اثنين : ضربان : داخل على المبتدأ أو الخبر ، وما ليس كذلك » .

ــ الداخل على المبتدأ والخبر : « باب ظننت » :

ــ « وما ليس كذلك » : متعد بنفسه الى مفعولين : « باب كسوت »:

---

(762) الاصل : 12 والمباحث ج 1 / 70 / 72 .
(763) الاصل : 26 / 28 .
(764) ص : 174 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ومتعد الى واحد بنفسه والى آخر بحرف الجر .
د ــ المتعدى الى ثلاثة : « باب أعلم » .

رابعا ــ « التعدية بمفهومها العام » :

أ ــ « يتعدى » الفعل أجمع بلا واسطة ، الى : المصدر ، وظرف الزمان ، والمكان ، والمفعول له ، والحال ، والتمييز ، والمشبه بالمفعول ».
ب ــ « وبالواسطة الى المفعول معه : والمستثنى » .

والفكرة الرئيسية التى قامت عليها « التعدية » بهذا الفهم ، هى « العمل النحوى » ، « فالحدث » يرتبط مع تلك المفاهيم على جهة « العمل » ، بخلاف الزمن ، كما لاحظنا منذ قليل .

واستعان فى التحليل هنا أيضا بأفكار اخرى ، أهمها : « التأثير » ، و « الذكر والحذف » ، والتقديم والتأخير ، و « التعليق والالغاء » . وقد وضع تقسيمات تفصيلية لكل باب من أبواب تلك المفاهيم النحوية ، ونذكر منها صنيعه فى « كان وأخواتها » (765) .

قسمها فى ضوء فكرة « التقديم والتأخير » على هذا النحو :

1 ــ قسم « كان » : ويدخل تحته : « أمسى ــ أصبح ــ اضحى ــ ظل ــ بات ــ صار ــ » .

2 ــ « قسم ليس » : ولا يضم الا « ليس » .

3 ــ قسم « ما زال » : ويشمل : « ما انفك ــ ما فتىء ــ ما برح » .

4 ــ قسم « ما دام » ، ويقع عليها وحدها .

ثم فصل القول فى كل قسم ، بما هو معروف . والملاحظ أنه استخدم عبارة « قسم كذا .. » ، دون أن يضع « اصطلاحا » معينا لكل قسم فى ضوء الفروق اللغوية التى ضبطها .

ثالثا : « الاسماء » :

أ ــ « التثنية والجمع » :

عالجهما فى ضوء فهمه لفكرة « التكثير » وسلك النهج التالى .

1 ــ « الافراد » : « الافراد الذى تنفرد به الاسماء ، هو افراد « الاشخاص والآحاد » ، لا الاجناس ، ومدلولات الافعال أجناس ، فلا يقع فيها الافراد الشخصى ، كما لا يقع فى مدلولاتها . لان دلالة الفعل « ابهامية » لا تعيين فيها » (766) .

---

(765) الاصل : 32 / 33 .
(766) نفسه : 4 / والكبرى (المباحث ج 1 / 27 / 28) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2 ــ « التكثيــر » :

أ ــ « التثنية » : ضم واحد الى مثله ، بشرط اتفــاق اللفظين ، وأصلها العطف ، وفائدتها « التكثير » ، وعدل عن الاصــل ايجــازا واختصــارا » (767) .

ب ــ « الجمع » : ضم واحد الى أكثر منه ، ثم هو كالتثنية فى الافادة، والشرط ، والاصل والعدول عن الاصل » (768) .

ج ــ « واللفظ الذى يصح أن يثنى أو يجمع فيفهم انضمــام أحــد الشيئين الى مثله ،أو أحد الاشياء الى اكثر منه ، هو الذى يدل دلالة بدلية لا تداخل فيها على آحاد ، أو أنواع يشترك فيه . كان اشتــراك الآحاد فيه بالقصد ، أو بالعرف ، وكانت الانواع فيها لتضمنها حقيقــة مدلوله ، أو لغير ذلك » (769) .

د ــ « وقد يفهم انضمام أحد الشيئين الى مثله ، اسم جمع للتثنية ، وليس فى الحقيقة مثنى ، أو انضمام أحد الاشياء الى اكثر منه ، اسما صيغ للجمع ، وليس فى الحقيقة بمجموع (770) .

هـ ــ « ولهذا لم تجىء التثنية والجمع الا فى الاسماء ، لان هذه الاوصاف لا تجتمع الا فيها » (771) .

3 ــ التقسيــم التفصيلــى :

ثم قسم كلا من « المثنى » ، و « المجموع » فى ضوء تلك الفكــرة ، الى أنواع ، وضروب ، كاشفا عن فروق هامة ، جعلت صاحب المباحث يشيد بها ، ويصفها بأنها من ابتكارات أبى موسى ، وانه لم يسبــق اليهــا (772) .

ن القارىء لعبارته فى هذا الموضع ، يلاحظ كيف يمزج بين العناصر اللغوية ، وبين « العقلية » وربما يركز ملاحظاته على الجانب العقلى أكثر ، فان أبا موسى ، قابل فكرة « الافراد » بفكرة « التكثير » ، وراقب ذلك فى مدلولات الاسماء ، وقارنها مع مدلولات الافعال ، مستندا الــى أنواع من الدلالات ، وانتهى الى نتائج متعددة ، وتقسيمات للاسم متنوعة، مستخدما فى كل ذلك ، أسلوبا ذا صلة وثيقة بالمباحث العقلية .

---

(767) الاصــل : 4 .
(768) نفسه والكبرى (المباحث ج 1 / 26) .
(769) نفســـه .
(770) نفســـه .
(771) نفســـه .
(772) المباحث ج 1 / 104 / 106 والمشكاة ج 1 / 97 / 100 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ « الضميــر » :

1 ــ تقسيمه بالنسبة للجهات التى تفسره : وذكرها كما يلى :

ا ــ « مضمر تفسره المشاهدة ، وهو ضمير الحاضر » .

ب ــ « مضمر يفسره ما قبله بوجه ما ، أما لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ، أو لفظا فقط .

ج ــ مضمر يفسره ما يفهم من سياق الكلام .

د ــ مضمر يأخذ شبها من هذا ومن الذى يليه قبله .

هـ ــ مضمر يفسره ما بعده لفظا ومعنى ، وهــو ضمير الشــأن والقصــة (773) .

2 ــ تقسيمه بالنسبة الى « الاعراب » :

راعى فيه المواضع الاعرابية ، فجاء التقسيم ثلاثيا : « المرفوع » ، و « المنصوب » ، و « المجرور » . وتناول عند التحليل ، فكرة « الاتصال والانفصــال » (774) .

ج ــ « الاسم الذى لا ينصرف » :

عالج هذا الموضع فى ضوء الافكار التالية :

1 ــ « الاصــالــة » :

حددها كما يلى : « أصل الاسم ان يكون : مفردا ، مذكرا ، نكرة ، عربى الموضع ، غير وصف ، ولا مزيد فيه ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الآحاد ، ولا مواطىء للفعل فى وزنه الغالب عليه ولا المختــص بــه » (775) .

2 ــ « الفــرعيــة » :

هى أن يكون الاسم ، غير مفرد ، وغير مذكر ، وغير نكرة ، واعجمى الوضع ، ووصفا ، ومزيدا فيه ، ومعدولا ، وخارجا عن أوزان الآحــاد ، ومواطئا للفعل فى وزنه » .

فتوفر عناصر الاصالة فى الاسم ، يجعله غير داخل فى مباحث « مالا ينصرف » ، والدليل على بقائها فيه ، هو « التنوين : الذى يلحق الاسم بعد كماله ، يفصله عما بعده . وفائدته الدلالة على أن ما هو أصل فى نفسه باق على أصالته » (776) .

---

(773) 20 الاصــل .
(774) نفســه 21 .
(775) نفســه : 54 / 55 .
(776) نفســه : 3 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أما عناصر « الفرعية » ، فيه ، فتناولها على هذا النحو :

أولا ــ ما يقابل « الافراد » : وهو « التركيب » ، و « الجمع » :

ثانيا ــ ما يقابل « التذكير » : وهو « التأنيث » .

ثالثا ــ ما يقابل « التنكير » : وهو « التعريف » بـــ « العلمية » .

رابعا ــ ما يقابل « الوضع العربى » : وهو « العجمة الجنسية ».

خامسا ــ ما يقابل « الوصفية العدمية » : وهى الوصفية الايجابية.

سادسا ــ ما يقابل « التجرد » : وهو « الزيادة » .

سابعا ــ ما يقابل « وجود النظير » : وهو « عدم النظير » .

ثامنا ــ ما يقابل « بناء الاسماء » : وهو « بناء الفعل : الغالب ، أو المختص » .

تاسعا ــ ما يقابل « عدم العدل » : وهو « العدل » .

3 ــ « التـــأثيـــر » :

يرى أن « عناصر « الفرعية » ، ليست كلها مؤثرة ، حتى تعد ضمن مباحث « مالا ينصرف » ، بمعنى أن « التركيب » مثلا ، لا يؤثر منه الا نوع خاص ، وهو : « أن يجعل الاسمان اسما واحدا ، لا على وجـــه الاضافة » . وتأثيره لا يتم الا مع « العلمية » .

وكذلك « التعريف » ، لا يؤثر منه ، الا ما كان بـــ « العلمية » .

وعلى هذا النحو فصل القول ، فى جهات التأثير التى لاحظها فى تلك العناصر ، مما هو معروف فى مباحث هذا الباب ، غير انه لم يبين : كيف تؤثر تلك الجهات ، حتى يمنع الاسم من الصرف ، وانما أوردها بمثابة العلل المؤثرة ، مع افتراض كونها كذلك مسبقا .

وقد أعجب صاحب المباحث ، بصنيع أبى موسى ، فى هذا الباب ، ووصف بعض فروقه ، بالجودة وبعضها بالابتكار (778) .

د ــ « المعطـــوف عليـــه » :

قسمه التقسيم التـــالى :

1 ــ « وكما يعطف على اللفظ ، يعطف على « الموضع » (779) .

2 ــ « الموضع » المعطوف عليه : اما موضع اسم مبنى ، مفردا كان أو مركبا . واما موضع اسم مع العامل فيه : كان العامل زائدا كالباء ، أو غير زائد كان ، و « لا » فى التبرئة (780) .

---

(778) المباحث ج 1 / 100 / 102 .

(779) نفسه ج 1 / 182 (الكبرى) .

(780) نفســـه .

kitabweb-2013.forumaroc.net

3 ــ والعامل فى المعطوف على « الموضع » اضمار ما عمل فى « الموضع » فيؤول الامر الى عطف جملة على جملة (781) .

4 ــ ولا « موضع » للجملة ، الا اذا وقعت موقع مفرد ، وعطفها على المفرد احسن من عطف المفرد عليها » .

5 ــ والمعطوف على المبتدأ هو ما وليه وشاركه فى الخبر ، والا فالعطف على « الابتداء » (782) .

ج ــ) الاصطلاح » :

تعنى بهذا العنصر ، ما استخدمه على وجه جديد ، من العبارة الفنية، للتعبير عن المعانى النحوية ، وتبدو على قسمين :

الاول : ما كان متداولا فى البحوث النحوية ، وعبر به عن معان جديدة.

الثانى : ما لم يكن معروفا فى تلك البحوث ، وان كان مستعملا فى غيرها من فروع الثقافة الاخرى . وقد استندنا فى الكشف عن هذا الجانب من نشاطه ، الى ما لاحظه شراحه ، من الجدة فى اصطلاحه ، ومن الابتكار فى اسلوب تناوله . ويتم ذلك ، على الشكل التالى :

1 ــ ما يقع تحت القسم الاول :

أولا ــ « المفيد بالوضع » :

عبر به عن تصوره للجملة ، وفهمه لجهات الافادة فيها ، فانه كان يرى أن الافادة فى التركيب ، لا تتم بمجرد نسبة الالفاظ بعضها الى بعض، وانما تتحقق بتلك « الهيئة » الناشئة من الاسناد ، والاعراب ، والترتيب والتعريف والتنكير وغير ذلك (783) .

وهذه الهيئة ، تشكل صورة الجملة ، وتختلف باختلاف الصور التى ترد عليها الجمل فى الحياة ومن ثم ، لم يكتف بكلمة « مفيد » ، فى التعريف، بل أضاف اليها اصطلاح « الوضع » . الذى كان يفسره لتلاميذ ، بما لخصناه قبل .

ومعنى هذا الفهم لابى موسى ، يساوى النمط فى اللغة ، وانه كان على بصيرة من الطابع « النمطى » لتراكيب اللغة (784) .

اما الجدة فى عبارته ، فيؤيدها ما يلى :

أ ــ ما نقله ابو على الشلوبين عن شيخه أبى بكر بن طلحة ، الذى كان يرى أن استعمال كلمة « مفيد) استعمال جديد ، وهو من ثم ، غير

---

(781) نفسه 183 .
(782) نفسه : 184 .
(783) المباحث ج 1 / 3 .
(784) فكرة . ماخوذة عن الدكتور تمام حسان .

kitabweb-2013.forumaroc.net

واف بالمراد . فرد عليه أبو على بقوله : (785)

« وهذا نشأ منه ، على أن « مفيد » بمعنى مفهوم ، ولو أخذ «مفيد» مأخذ « مستقل » لم يلزم المؤلف هذا الالزام ، لان الفرق بين « مفيد » و « مفهوم » معلوم فى اللغة .

ب ــ ما ذكره صاحب المباحث ، معلقا على تفسير أبى موسى لاصطلاح « الوضع » ، من أنه أخذه من « مقولة الوضع » فى اصطلاح الحكماء (786) .

ومع تسليمنا ، بملاحظة صاحب المباحث ، من حيث المبدأ ، بمعنى انتفاع أبى موسى ببحوث اصحاب المناهج العقلية ، فاننا لا نوافقه على ما توهمه عبارته هنا بالذات ، من احتمال أخذ ذلك الاصطلاح ، عن « المناطقة » أو الفلاسفة ، فما « لوضع » كلمة نحوية متداولة الاستعمال فى كتب النحو ، ووضع العرب لكلامها ، على هيآت مخصوصة ، ونمطية معينة أمر لا نقاش فيه ، ثم ان نشوء تلك الهيآت من الاسناد ، والاعراب ، والترتيب ، وغيرها ، واختلافها باختلاف صور الجملة ، مما يرجع الى سنن العرب فى كلامها ، وما يقع تحت مفهوم « الوضع » . وورودها ضمن مباحث « الحكماء » ، ليس قاطعا على أنها نفس الكلمة التى عبر بها أبو موسى .

ثانيا ــ « القلب » ، و « التغيير » :

عبر بـ « القلب » عن المعانى التى تؤديها أدوات النفى فى الجملة التامة ، وبـ « التغيير » عن المعانى التى تؤديها أدوات الاستفهام ، و « كأن » ، و « ليت » ، و « لعل » .

واستعمال « القلب » بهذا المعنى ، جديد ، من حيث انه قصره على أسلوب النفى ، وقد كان يطلق على ما يشمل « مفهوم التغيير » . أما استخدامه اصطلاح « التغيير » ، بتلك الصفة فلم يعرف لغيره ، مع أن الكلمة متداولة الاستعمال فى بحوث النحو (787) .

ثالثا ــ « التصرف » (788) :

أورده فى مقابلة بين « الافعال » و « الاسماء » ، فقال :

« التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى ، و « التمكن » يقابله » .

ويريد بفكرة « التصرف » ، الابانة عن معانى الزمان فى الفعل ، باختلاف صيغه . أما « التمكن » ففكرة خاصة بالاسماء ، من حيث انها

---

(785) الحواشى : 6 / 7 .
(786) المباحث نفسه .
(787) المباحث ج 1 / 8 / 9 والحواشى : 20 والمشكاة ج 1 / 11 .
(788) الاصل : 3 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

تبين عن معانيها النحوية ، بـ « الاعراب » باعتباره اصلا فيها ، ولا تحتاج فى ذلك ، الى أن تختلف صيغها كالافعال . وهذا التفريق مبنى ، على فكرة « التغيير » ، باعتبارها ظاهرة لغوية كبرى ، تفرعت عنها : تلك الافكار التى سبق ذكرها (789) .

ولكن اطلاق « التصرف » بهذا المعنى ، يتناول أحد مدلولى الفعل ، وهو «الزمان» ، ولا يفهم منه ما كان يستعمل فيه عند النحاة ، فقد قال أبو على الشلوبين (790) :

« والتصرف من عبارات النحويين التى تجرى عندهم على ثلاثة معان :

1 ـ تصرف الفعل خاصة للدلالة على الزمان .
2 ـ التصرف لبيان المعانى « الصرفية المعروفة » .
3 ـ تصرف الظروف باستعمالها فاعلة ومفعولة .

واضاف الى هذا الفهم ، عناصر اخرى ، كل من ابى اسحاق العطار ، وصاحب المباحث : وملخصها يشمل « التصرف » أيضا ، « التفريق بين الفاعل ونائبه ، من جهة « الصيغ » التى تسند الى كل واحد منهما ومعانى « التعدية » وغيرها مما يشرح فكرة « الحدث » فى الفعل (791) .

رابعا ـ اصطلاح « تقسيم المثنى » :

أ ـ « الصحيح » : حدد معناه بقوله : « ونعنى به ما ليس فى آخره حرف لين ولا همزة » .

ب ـ « المشبه بالمعتل » : واراد به « ما جاء فى آخره ياء أو واو ساكن ماقبلهما ، مشددتان أو مخففتان ، أو ما فى آخره همزة » .

ج ـ « المنقوص العام » : وعنى به « ما فى آخره ياء قبلها كسرة » .

د ـ « المنقوص الخاص » : وهو عنده « الأسماء الستة المعروفة » (792) .

وقد انتقد صنيعه فى هذا الاصطلاح ، بعض الدارسين ، ونرى أنهم لم يكونوا منصفين فى موقفهم من أبى موسى ، فانه حدد معانى مصطلحه ، وشرح مراده منه ، والعالم ، اذا فعل ذلك لا يعاب فى استخدامه ما ارتضاه من مصطلح (793) .

---

(789) الصفحات : 78 / 79 / 80 .
(790) الحواشى : 33 / 36 .
(791) الحواشى : 33 / 36 والمشكاة ج 1 / 22 / 30 والمباحث ج 1 / 23 .
(792) الاصل : 15 / 16 .
(793) المشكاة : 97 والمباحث ج 1 / 104 / 105 والفكرة الاخيرة ماخوذة عن الدكتور تمام حسان .

kitabweb-2013.forumaroc.net

خامسا ــ مصطلح « تقسيم الجمع » :

أ ــ « المحصور » : عبر به عن الاسم الذى يفهم معنى « الجمعية »، وليس مجموعا فى الحقيقة لانه ليست صيغته من صيغ الجمع ، أو ليست فى لفظه علامة خاصة بذلك . وأراد به « المضمرات » ، و « الاشارات »، و « الموصولات » ، و « كلا » فى التوكيد ، باعتبار أن هذه المعانى الجمعية ، لها الفاظ محصورة ، ترد على صور مخصوصة ، ولها ، من بعد ، أبواب نحوية تعالجها وتضبط مسائلها .

ب ــ « غير المحصور » : عبر به أيضا عن الذى يفهم معنى «الجمعية» وليس مجموعا بالصفة السابقة ، ولكن ليس له الفاظ محصورة ، ولا باب نحوى يعرف به ، وانما يتوصل الى ذلك عن طريق المعجم ــ . وذلك مثل « نفر » ، و « قوم » ، و « أنام » وغيرها (794) .

وقد حدد معانى هذين المصطلحين ، بمالا مزيد عليه ، ونشير هنا ، الى أن هذا التقسيم ، للجمع ، مما لم يسبق اليه .

سادسا ــ « المبهم » :

أراد به ، « الموصول » ، و « اسم الاشارة » ، باعتبار أن الجهة التى يتم بها تعريفهما ، لا يزول عنها الابهام ، الا بالصلة ، فى « الاول »، وبمشاهدة « المشار اليه » فى الثانى . وهذا الفهم جديد أيضا ، حسبما ذكر أبو اسحاق المطار ، الذى رد على « بعضهم » ما زعمه من أن سيبويه سبق له مثل هذا الفهم .

وأن ذلك الزعم ، مجرد توهم ، وغير صحيح (795) .

2 ــ ما يقع تحت القسم الثانى :

أولا ــ قانون القسمة الصحيحة :

لاحظ أبو موسى ، أن تقسيم النحاة للكلام « الى اسم وفعل وحرف، غير صحيح ، لان هذه الاقسام لا تدخل ضمن مفهومه ، وانما هى أقسام « لمادة) الكلام ، لا لجنس الكلام » . أى هى أقسام للكلم ، أما الكلام ، فيصح تقسيمه الى « الجمل » التى تعتبر الاسماء والافعال والحروف ، مادة لها . وعبر عن وجهة نظره هذه ، بقوله : (796) .

ــ و « كل جنس قسم الى انواعه أو الى أشخاص أنواعه ، أو نوع قسم الى أشخاصه » .

ــ (فاسم المقسوم صادق على الانواع والاشخاص) .

---

(794) الاصل : 6 / 16 / 17 .
(795) المشكاة ج 1 / 159 والحواشى ، والمباحث ج 1 / 158 وكتاب سيبويه ج 2 / 5 .
(796) الاصل : 1 والمباحث ج 1 / 4 / 5 (الكبرى) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ (والا فليست بأقسام له) .

ـ « فاذا ، الاسم والفعل والحرف ، أقسام لمادة الكلام لا لجنس الكلام ، لان اسمه ليس صادقا على واحد منهما » .

ولا يخفى ان هذه العبارات كلها ، من المباحث المنطقية ، فهى التى تعنى ببيان « القسمة » الصحيحة من الفاسدة ، على ضوء فهم أصحابها للمعانى والدلالات . اما النحو ، فله اصطلاحه ومنهجه فى التقسيم اللغوى، على ما ياتى فى موضعه ، فـ « الجنس » ، و « النوع » ، و «والشخص»، و « المادة » ، و « الصدق » ، باصطلاح المناطقة ، مما يقع خارج البحث اللغوى ، ومن وراء الاصطلاح النحوى (797) .

وبالاضافة الى ذلك ، لم يعن بتفسير مراده من تلك العبارات ، ما دام قد استعمل بعضها على وجه لم يكن معروفا فى المؤلفات النحوية ، ويبدو انه اعتمد على ما كان يلقيه على تلاميذه من شرح وتفسير لها ، فقد نقل أبو على الشلوبين ، عن بعضهم ، ما استعان به على ادراك مراد ابى موسى من بعض اصطلاحاته هنا .

والملاحظ أن هذا القانون العقلى ، للقسمة الصحيحة ، هو العبارة الثانية فى كتابه ، بعد تعريف « الكلام » . ولعله قصد الى ذلك قصدا ، ليشير الى نه سيستند اليه ، فى ملاحظة الفروق اللغوية ، عند تناول مختلف الابواب والفصول ، وانه سيضع « تقسيماته » على أساس اعتبار العناصر العقلية واللغوية جنبا الى جنب .

ثانيا ـ اصطلاح « التعدية » :

استخدم فى التعبير عن الافعال التى لا تتعدى ، « افعال النفس وانفعالاتها » ، و « افعال الجسم وانفعالاته » ، و « افعال الطبيعة »، وعبر عن تعدية الافعال بقوله تلابس غيرها وعن ألتى لا تتعدى بـ « لا تلابسه » . بالاضافة الى المعروف فى ذلك الباب .

وقد لاحظ شراحه ، ان تعبيره بـ « النفس » ، و « الجسم » ، و « الطبيعة » ، و « الانفعال » ، و « الملابسة » ، وغيرها كلزوم « المعنى » ، و « الواسطة » ، من اصطلاح بحوث ، غير بحوث النحو، فهى بتلك الصفة غريبة عن اسلوب النحاة فى هذا الموضع (798) .

ثالثا ـ اصطلاح « المفعول المطلق » :

استنادا الى فهمه للفعل ، بمعنى « الحدث » و « ملابساته » لغيره،

---

(797) الحواشى : 8 / 10 والعطار : 3 / 6 والمباحث 1 / 4 .
(798) الاصل : 26 والحواشى : 211 والعطار : 186 واصول ابن السراج : 52 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فى التعدية ، عبر فى « المفعول المطلق » ، بالعبارات التالية : (799)

ـ « والمبهم لتوكيد الفعل ، والمختص لبيان نوعه ، والمعدود لعدد مـراتـه » .

ـ « والاسم الذى **يصحب الفعل لهذه المعانى** الثلاثة مصدر فى الاصل وغيـر مصـدر » .

ـ « فالمصدر ضربان : مصدر **يلاقيه فى الاشتقاق ، والمعنى** ، جار عليه وغير جار عليه . ومصدر **لا يلاقيه فى الاشتقاق ، ويلاقيه فى المعنى** ».

فالتعبير بـ « مصاحبة الاسم للفعل » ، و « ملاقاته له فى اللفـظ والمعنى » ، أو فى المعنى فقط ، أسلوب جديد فى شرح « العلاقة » بيـن « الفعل » (أى الحدث) وبين « المفاعيل » ، وهو فوق ذلك ، داخل ضمن فهمه « للملابسة وغيرها » ، فى ضوء فكرة « التأثير » التى استند اليها فى تفسير جهات التعدية فى الفعل وما فى معناه (800) .

رابعا ـ عبارة ((رادفه)) ، و ((يرادفه)) : (فى باب النعت) (801) :

استخدم هذا التعبير ، فى تفسير « المشتق » فقال :

« والمشتق ما يبنى من المصدر ، وما فى معناه . وهو **ما رادف** ما يبنى من المصدر وليس به » .

ويريد أن الاسم الذى هو فى معنى المشتق ، يساويه فى الدلالة على المعنى حى يكون معناهما واحدا بعينه ، نحو : « **مررت برجل قرشى** ».

وقال ابو اسحاق العطار : (802)

« واما قوله : « رادفه » (أو يرادفه) فيصدق على جهات كثيرة ، وصدقه على أنه فى معناه ، وهو باصطلاح غير النحاة ، وهو غريـب فى النحـو » .

خامسا ـ ((اصطلاح ما لا ينصرف)) : (803)

امتاز صنيعه فى ذلك الباب ، بكثير من الجدة وقد لاحظ شراحه الجديد التـالى : (804)

ـ تحديده مفهوم « الاصالة » فى الاسماء ، وفرعيتها ، والتقسيم الذى بناه على ذلك التحديد .

ـ « المواطىء للفعل » .

---

(799) الاصـل : 28 .
(800) اصول ابن السراج : 161 والحواشى : 220 والعطار : 201 .
(801) الاصـل : 20 .
(802) 137 .
(803) الاصـل : 54 .
(804) المباحث ج 2 / 102 والحواشى : 325 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ « التأثير مع عدم النظير فى الآحاد العربية » .
ـ « المعتبر هنا بعض التركيب لاكله » .
ـ « العجمـــة الجنسيـــة » .
ـ « المتلقى علما من العجم » .

د ـ مصطلحه بين « أصطلاح البصريين » ، و « الكوفيين » :

أورد بعض العبارات التى نسبها الدارسون للاصطلاح الكـــوفى ، ونذكرها على هذا النحو :

1 ـ « المخالفة » : « والفاء فى الاجوبة الثمانية لم تعطف الفعل على الذى قبله **المخالفة** » فهو على مصدره » (805) .

2 ـ « لام الجحـــود » (806) .

3 ـ « عطف النسق » (807) .

4 ـ « المفعول الذى لم يسم فاعله » (808) .

5 ـ « التفسير » بمعنى « التمييز » (809) .

6 ـ « لا » « التبرئة » (النافية للجنس) (810) .

7 ـ « النعت » : حسب قول الدكتور شوقى ضيف ، من أن هذا المصطلح ، من وضع الفراء (811) .

وان صح ما رآه ، يكن سيبويه ناقلا له عن الفراء . فقد ذكره فـــى « الكتاب » غير مرة (812) .

والمعروف ان الانتفاع بأسلوب « الكوفيـــين » فى « التقعيـــد » ، والافادة من « لغتهم الفنية » فى « الصياغة » مما يصعب تبينه ، ويستعصى الكشف عن عناصره ، سواء فى صنيع أبى موسى أو فى صنيع غيره ، لان « تلك اللغة الفنية » ، التى كانت تستخدمها المدرسة الكوفية فى نشاطها العلمى قد اهمل استعمالها فى المؤلفات النحوية المتداولة بين جمهـــرة الدارسين ، منذ القرن الرابع ، ولم تعد يعثر لها الا عن أصداء تنبعث من هنا وهناك . فقد ارتضى النحاة بعد ذلك ، كتبا معينة صيغت عبارتهـــا العلمية ، باللغة الفنية للبصريين ، ولم تجد مؤلفات « النحو الكوفى » ، المكانة المناسبة بين تلك الكتب ، فالمجالس العلمية قد أعجبت بأسلوب

(805) الاصـــل : 12 .
(806) نفســـه : 12 .
(807) نفســـه : 24 .
(808) نفســـه : 40 .
(809) نفســـه : 50 .
(810) نفســـه : 58 .
(811) المدارس : 200 .
(812) جـ 1 / 421 و جـ 2 / 5 . والاصل : 19 . والكتب المتداولة فى النحو .

kitabweb-2013.forumaroc.net

سيبويه ، وصياغة ابن السراج و « عبارة » الفارسى ، وتحليل ابـــن جنى ، و « تبسيط » الزجاجى ، و « بناء » الجرجانى و « نظمه ».

ومن هنا ، لم يستطع « معنى » الفراء ، احداث مثل هذا التأثير فى النشاط النحوى ، طبيعة بحوثه ، و اسلوب صياغتها ، فهى ـــ كما نعلم ـــ دراسة تطبيقية للقرآن الكريم ، وليست دراسة نظرية للافكار النحوية. بالرغم من احتلاله مرتبة هامة لدى النحاة ، فقد كان هذا الكتاب ، ضمن المصادر الرئيسية للنحو ، خلال قرون ، وكان أيضا من بحوث الكوفيين التى سلمت عبارتها من « التهذيب » و « التنقيح » ، و « الترجمة » .

وهذه الفكرة الاخيرة تمثل جانبا آخر من تفسير هذه الظاهرة ، ولعله اخطر جانب أصاب النشاط النحوى للمدرسة الكوفية ، فى مجال استخدام « اللغة الفنية » ، فلقد عمد نحاة القرن الرابع الى هذه اللغة ، بتهذيب اساليبها ، وتغيير عباراتها ، وترجمة اصطلاحها ، بما يتمشى مع اللغة العلمية لمدرسة البصرة ، استجابة لمطالب الاستعمال العام الذى كان قد ارتضى التعبير البصرى . ونكتفى فى التدليل على هذه الفكرة بصنيع أبى القاسم الزجاجى : (813)

قـــال فى ايضاحـــه : (814)

أ ـــ « اعلم أن العلل التى أودعها هذا الكتاب ، والاحتجاجات ، هى على ثلاثة أضرب :

ـــ « منها ما كان مسطرا فى كتب البصريين والكوفيين بالفاظ مستغلقة صعبة ، **فعبرت عنها بالفاظ قريبة من فهم الناظرين** فى هذا الكتـــاب ، **فهذبتها** ، وسهلت مراتبها ... »

ـــ « وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم ، واخترعته حسبما رايت من الكلام ينساق فيه ، والقياس يطرد عليه » .

ـــ « وضرب منها اخذته عن علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاها، مما لم يسطر فى كتاب ، ولا يكاد يوجد » .

ب ـــ « واكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين **انما أعبر عنه بالفاظ البصريين** » .

ج ـــ « قال ابو بكر الانبارى : ترجم لى بعض شيوخنا هذا المعنى بلفظ يشاكل ما وصفنا ويقاربه » ،،، « وهذا الفصل حكاية ابن الانبارى بعينهـــا » (815) .

---

(813) فى اصول ابن السراج وجمله ، نماذج كافية للباحث فى الاقتناع .
(814) ص : 78 / 80 .
(815) توفى ابن الانبارى عام : 328 هـ . والزجاجى : 337 هـ .

kitabweb-2013.forumaroc.net

د ــ ولابى القاسم ، صنيع فى كتاب شيخه ابن الانبارى ، لا يختلف فى جوهره عمايذكره هنا بنفسه ، فقد اختصر « الزاهر » ، وحذف ما له صلة بنشاط مدرسة الكوفة : من راى نحوى ، وعبارة فنية ، لنفس الاسبـــاب .

ان الذى يؤكد صحة تصرف أبى القاسم ، فى اصطلاح الكوفيين ، هو عبارة ابن الانبارى نفسه فى شرحه « للمعلقات » ، فقد سلمت تلك العبارة من التغيير ، وظلت تمثل معالم من « اللغة الفنية » الكوفية . ونقتصر على ما ذكره ، فى بعض شعر امرىء القيس : (816)

1 ــ قـــال امـــرؤ القيس :

« فظـــل العذارى يرتمين بلحمها .. »

وقـــال ابـــن الانبـــارى :

« والعذارى : موضعهن رفع ، بـــ « ظل » وخبر « ظل » ما عاد من « يرتمين) من ذكر « العذارى » و « النون » علامة للرفع ، والجمع ، والتـــانيث » .

وتحليل هذه العبارة تحليلا لغويا ، حسب المتداول فى النحو ، يبدو كمـــا يلـــى :

أ ــ « ظل » ترفع « الاسم » وتنصب « الخبر » ، فهى من اخوات « كان » ، وهذا يفهم دون حاجة الى « ترجمة » .

ب ــ « العذارى » : لها « موضع » ، وهو الرفـــع . واذا كـــان « الرفع » معروفا ، بنفس المعنى فان اصطلاح « الموضع » غير معروف، لانه يطلق فى عبارة البصريين على « محل » الاسم المبنى والجملـــة ، الواقعة موقع المفرد ، والاسم المعتبر مع « عامله » كالشىء الواحـــد و « العذارى » هنا اسم معرب ، ولكن العلامة مقدرة ، للعلة المعروفة ، واعرابه اعراب المفردات ، وليس باعراب الجمل ، ثم انه ليس مركبا مع « عامله » حتى يعتبر ذا موضع اعرابى . فهل أراد ابن الانبارى بمصطلحه ما اراده البصريون ؟ ليس فى عبارته ما يساعد على الفهم أو التحديد ،، على أنه حين عبر بـــ « الرفع » ، لا ينبغى ان يؤخذ به على وجه القطع، بانه أراد « المعرب » ، لان الكوفيين لا يميزون بين الباب الاعـــراب والبناء . ويضاف الى ذلك ، استخدامه للضميـــر فى نفـــس المصطلـــح « موضعهن » ، فهو يتحدث عن النساء الموصوفات ، ولا يتحدث عـــن الوصف ، والرفع ليس للموصوف ، وانما هو للفظ « العذارى » .

ج ــ « خبر : « ظل » : جعله « ما عاد » مـــن (يرتمـــين) ،

(816) ص : 35 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والمفهوم لاول وهلة ، أنه يريد به « الضمير » ، فهو الذى يعود من الفعل العذارى . ولكن بيانه لـ « ما عاد » بقوله : « من ذكر العذارى » ، يمكن أن يجعل الفهم متجها الى الربط المعنوى ، لا الربط بالضمير بصفة محددة ، لانه لم يستخدم الاصطلاح الكوفى المعروف « الكناية » ، من جهة ، ولان الضمير هنا بارز ، ملفوظ به ، من جهة أخرى . وكيفما كانت النظرة الى هذه العبارة ، فمن الصعب ادراك قصده من جعلها خبرا ، فهل يريد « الجملة الفعلية » ؟ ويكون تركيزه على « الربط » لضرورة وجوده فى مثل هذا الموضع ؟ أم أنه يريد شيئا آخر .

د ـ « النون » فى « يرتمين » : جعله علامة لثلاث أفكار نحوية :

أ ـ « علامة للرفع » : وهذا يعنى أن « النون » حرف ، وأن الفعل معرب ، والمعروف غير هذا الفهم ، فالنون « ضمير » ، والفعل مبنى، وليس من الافعال الخمسة التى تعرب بالنون . ويمكن أن يريد بالرفع « الضم » ، الذى هو لقب البناء ، حسب صنيع الكوفيين فى عدم التفرقة بين الالقاب ، ولكنه لم يسم « النون » بضمير الكناية ، فما هو الفرق بين « العلامة » و « الضمير » ؟

ب ـ « علامة الجمع » : المعروف أنه ضمير الجمع ، وليس علامة له . فهل يراه حرفا ؟

ج ـ « علامة التأنيث » : يمكن فهمه ولو بتأويل ، استنادا الى ما سبق .

له . فهل يراه امرؤ القيس : (817) .

« فقالت : يمين الله ما لك حيلة ..؟ .»

وقال ابن الانبارى : (818)

« يمين الله » منصوب على مذهب القسم ، قال الفراء : « هو منصوب بالجواب » . وجواب القسم « ما لك حيلة » . والحيلة مرفوعة باللام » .

وتحليلها أيضا يبدو على هذا النحو :

أ ـ « منصوب على مذهب القسم » : النصب معروف . ومذهب القسم ، عبارة غامضة ، وان أفادت أن لاسلوب القسم ، دورا ما ، فى نصب كلمة « يمين » .

ب ـ رأى الفراء : « منصوب بالجواب » : ويعنى جواب القسم ، وهو « ما لك حيلة » . فماذا يريد بالضبط ؟ والمعروف أن النصب هنا

---

(817) ص : 52 .
(818) ص : 29 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

باضمار فعل لا يستعمل اظهاره . فهل يشرح الفراء هذا الاضمار ؟ ، ام انه يشير الى رأى آخر ، غير معروف ؟ والا فكيف يفهم أن « ما لـك حيلة » تنصب كلمة « يمين » ؟ أيمكن افتراض أنه يقصد « الربط بين القسم وجوابه » ؟

ج ــ « الحيلة » مرفوعة باللام : « اللام » هنا حرف جر ، ودخلت على الضمير « ك » ، فكيف رفعت كلمة « الحيلة » ؟ ولا شك انه يريد برفع الحيلة ، كونها « مبتدأ » والجار والمجرور قبلها خبر مقدم . والمعروف أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، فهل يريد ابن الانبارى أن الخبر رفع المبتدأ ؟ أم ان « الجار والمجرور » رفعا « الفاعل » ؟ وكلا هذين الرأيين المتداولين نسب للكوفيين . الواقع انه لا يمكن الاطمئنان الى هذه الافتراضات ، والى غيرها مما تحتمله العبارة .

3 ــ قال امرؤ القيس :

« نسيم الصبا ، جاءت بريا القرنفل »

وقال ابن الانبارى : (818)

أ ــ « والنسيم منصوب على المصدر ، وهو مضاف الى الصبا » .

ب ــ « وجاءت » : صلة الصبا : و « ما فيه » يعود على الصبا .

ج ــ وانما جاز للصبا أن توصل لان هبوبها يختلف ، فيصير بمنزلة المجهول ، فيوصل كما يوصل « الذى » .

د ــ « قال الله تعالى : « كمثل الحمار يحمل أسفارا » (820) .

« فيحمل » ، صلة « الحمار » ، والتقدير : « الذى يحمل أسفارا » .

فعبارة الفقرة (أ) توافق عبارة البصريين . واما الباقى فيبدو عند التحليل على هذا النحو :

1) « الصبا » موصولة عنده بالجملة الفعلية ، وعلل ذلك ، باختلاف « الهبوب » ، وصيرورتها بمنزلة « المجهول » ، فتجىء الصلة لبيان ذلك ، الابهام ، فهى بهذه الصفة مثل « الذى » ، التى توصل بالجمل الفعلية . وهذا قياس كما نرى .

2) ثم نراه يستشهد بالآية ، ويقدر العبارة التى تتمشى مع « قياسه » وفهمه .

3) ان (الصبا) اسم مقرون بالالف واللام ، وليس من المشتقات التى تعتبر فيها « ال » من الموصولات ، وحتى على فرض أن « ال » موصولة ، فيها ، فكيف توصل بالجملة الفعلية (جاءت) مع وجود كلمة (صبا) . ؟

---

(819) ص : 30 .

(820) الآية 5 من « الجمعة » .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وكذلك الشأن بالنسبة لشاهده .

4) ثم ان عبارته ، تجعل « الصلة » للصبا ، وليست لـ « ال » ، ولـ « الحمار » أيضا ، لا الـ « ال » فما الذى يريده باصطلاح « الصلة »؟ وما هى « الموصولات » عنده ؟

4) قال امرؤ القيس :

« ويوم عقرت للعذارى مطيتى ،، .. » .

وقال ابن الانبارى : (821)

أ ـ « اليوم » موضعه رفع على « الرد » ، على اليوم الذى بعد « لا سيما » .

ب ـ الا انه نصب فى اللفظ ، لانه مضاف « غير محض » .

ج ـ قال الله تعالى : (822)

« وما ادريك ما يوم الدين . ثم ما ادريك ما يوم الدين . يوم لا تملك نفس لنفس شيئا » .

د ـ « فموضع اليوم رفع ، الا أنه نصب ، لان اضافته غير محضة » (823) .

5) استمر على هذا النحو ، فى الشرح والتحليل اللغوى ، ونلخص فيما يلى النماذج التالية :

ـ الضمير المرفوع المستتر ، ينصب « الحال » (824) .

ـ الجملة الفعلية الواقعة بعد النكرة المنصوبة ، صلة لها (825) .

ـ « كان » ليست ناصبة ولا رافعة ، وانما يفعل ذلك (الكون) اى « المصدر (826) .

ـ الفعل المضارع مرفوع بهمزة « المتكلم » اللاحقة فى أوله . وعلامة رفعه سكون الياء ، لانه « معتل » . (أمشى) (827) .

ـ اطلق اصطلاح « الصلة » أيضا على الجملة التى تقع نعتا (828) .

ـ الضمير المنصوب المتصل بالفعل ، منصوب على « النعت » (829)

---

(821) ص : 33 . فى بيت قبله .
(822) الانفطار : 17 / 19 .
(823) يلاحظ هنا « الرد » ، و « الاضافة غير المحضة » .
(824) 10
(825) 13 / 62 .
(826) 44 .
(827) 54 .
(828) 100 .
(829) 100 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ حرف الجر (الواو) يرفع ما بعده (830) .
ـ حرف الجر صلة لحرف جر آخر ، والظروف صلات لحرف الجر . (مع المجرور بالطبع) (831)
واو العطف ظرف للفعل وقدر المعنى بالباء الجارة وأشار الى الشاهد من القرآن (832) .

6 ـ نماذج من تعليلاته :

أ ـ « والصلات ، لا تبع الاسماء » (833

ب ـ نقل تعليلا طريفا عن الكسائى فى « حيث » ونسبه للفراء ايضا، وأورده فى عبارة لا تفهم بسهولة (834) .

ج ـ « كما تقول : « قد قام عبد الله وقاعد » ، فتنسق بـ «قاعد» على « قد قام » لانه بمنزلة قولك : « قائم عبد الله وقاعد » (835) .

د ـ « قال الفراء : « اذا قلت : « قد اضطرب فلان » فهو مثل قولك : « مضطرب فلان » ، وانشد : »

ان افضل ما يمكن قوله فى هذا الاصطلاح لابن الانبارى ، هو خروجه عن الاستعمال العام للغة العلمية التى كانت متداولة بين النحاة المائلين الى الاتجاه البصرى فى البحث ، وهو بهذه الصفة ليس غامضا ولا مستغلقا ولا مضطربا ولا مشوشا ، الا بالنسبة للذين تعارفوا على الاستعمال العام ، أما رواد المدرسة الكوفية ، فقد كانوا على علم تام به ، وادراك سليم لراميه واغراضه ، وفهم صحيح لما تضمنه من رأى، وانبنى عليه من اساس ، باعتباره وعاء للنحو الكوفى .

والملاحظ فى صنيع ابن الانبارى بالذات ، أن الرجل حريص على استعمال مصطلح مدرسته بالرغم من المامه بمصطلح البصريين ، وقد راينا انه يستند الى الكسائى والفراء .

والدارس لتلك النماذج ، وغيرها من الاشارات المبعثرة فى اصول ابن السراج ، يعثر على اشارات ذكية الى افكار نحوية هامة ، وتفسيرات وتعليلات لافكار أخرى ، وهى ان كانت معروفة ، فانها معالجة بفهم

---

(830) 207 / 33 .
(831) الاية : 31 الانتشان وص : 12 .
(832) 33 .
(833) ص : 277 .
(834) ص : 37 .
(835) نفسه .
ويمكن العثور على الكثير من النماذج فى شرحه ، وكذلك ، يمكن الاطلاع على صنيع الفراء فى شرحه للشعر القديم أيضا ، (المعلقات) ولكن عبارته ، ليست شبيهة بعبارة ابن الانبارى ، ولعل الرواية عطت عملها فى « التهذيب » الترجمة .

kitabweb-2013.forumaroc.net

خاص . ولعل فى ذلك ما يشير الى وجود نحو كوفى مخالف لنحو البصرة فى كثير من اصوله وتفريعاته . ويؤكد — فوق ذلك — أن ما نعرفه من نشاط المدرسة الكوفية ، لا يمثل الا ملامح من ذلك النحو ومعالم من اصوله ، حددها اصطلاح البصرة اكثر مما كشف عند اسلوب الكسائى والفراء ، وتلاميذهم .

والواقع أن دراسة النحو الكوفى ، فى ضوء اصطلاحهم ، ستعيد النظر فيما نسب الى البصريين المتأخرين من ابتكارات ، لم يفطن اليها سيبويه ، أو لم يفصل القول فيها .

واستنادا الى هذا الفهم ، ندرك السبب الذى جعل ابا موسى يعتمد على اللغة الفنية العامة ويهمل استخدام مصطلح الكوفيين .

هـ — « التعليـــل » :

ان « النحو » الذى أعاد أبو موسى صياغته ، يبدو على مستويين :

الاول : مصدره استقراء « الاحكام » النحوية من كلام العرب ، فهو بهذه الصفة تسجيل لسنن العرب فى كلامها ، وطريق لمعرفة الخصائص الاسلوبية فى اللغة العربية . وهذا القسم اتسم نشاط النحاة فيه ، بطابع الوصف فى تحرير العبارة التى عبروا بها عن الحقائق العلمية .

ويستطيع الباحث أن يلاحظ هذا الطابع الوصفى ، فى كثير من عبارات أبى موسى ، على مستوى الصرف والنحو ، بالرغم من خضوعها لمطالب الغاية العملية .

الثانى : مصدره تفكير النحاة ، واجتهاداتهم ، وقد توصلوا اليه ، باستخدام وسيلة القياس ، والاستناد الى نتائجه اكثر مما استندوا الى ظاهر النص ، وطبيعة الاستعمال . واتسم هذا القسم — فى جملته — بطابع المباحث العقلية والمنطقية ، وخضع لامنهج الفلسفى بأساليبه المعروفة فى « التقسيم » ، و « الاصطلاح » ، والعبارة المعللة بشتى انواع الافتراض ، والاحتمال ، فجاءت صياغة مباحث هذا القسم ، مبنية على العناصر العقلية على نحو يكاد يكون اساسيا ، فلم تكن العبارة ، متضمنة لتحليل النص اللغوى ، وتسجيلا لظواهره ، ورصدا لفروقه بقدر ما كانت متضمنة للاقيسة المركبة والنتائج المترتبة عليها . ولم تكن « القاعدة » وصفا للحقائق العلمية ، بقدر ما كانت تعليلا لها ، وفلسفة لمراميها وأغراضها . وحتى هذا القسم دخل ضمن محاولة الاخضاع للغاية العملية للنحـــو (836) .

---

(836) انظر « اصول ابن السراج : 1 / 2 / 3 ، وخصائص ابـــن جنـــى ج 1 . 1 / 2 / .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والصياغة التى وضعها ابو موسى لهذين المستويين ، جاءت فى نسق كلامى واحد ، فتناولهما تناولا واحدا ، فى عرض حقائقهما ، ومزج بين النحو الذى كان مصدره الاستقراء ، وبين النحو الذى كشف عنه التفكير العقلى ، بحيث اصبح من المتعذر فى بعض الابواب ، تمييز احدهما عن الآخر . و « العلة » اصطلاح من اصطلاحات النحو ، و « التعليل » اسلوب من الاساليب التى ارتضاها النحاة ، القدماء ، ولا سيما المعروفون منهم بالنزعة العقلية فى ممارسة النشاط العلمى ، والصلة وثيقة بين هذا الاسلوب ، وبين مناهج علماء الكلام ، والاصول ، والمنطق ، والفلسفة

ويستطيع الباحث ، أن يكشف عن العلاقة بين « التعليل النحوى »، وبين تلك المناهج من اطلاعه على صنيع « الزجاجى » فى الايضاح ، وابن جنى فى الخصائص ، وابن الانبارى ، فى « اللمع » و « الاغراب » ، و « الانصـــاف » .

و « التعليل » الذى اصطنعه ابو موسى ، لا يخرج فى جوهره ، عن الاسس العقلية التى استند اليها من سبقه من النحاة ، ولكن الذى يميز اسلوبه ، هو طريقة صياغة العبارة : فهو لا يشعرك بأنه يعلل النحو ، او يفلسف الظاهرة اللغوية ، أو يركب أقيسة منطقية مرة ، واصولية مرة خرى ، بقدر ما يشعر ، بعرض الحقائق ، واصفا تارة ، ومفسرا تارة اخرى ، وراصدا للفروق تارة ثالثة .

فالتعليل عنده جزء من القاعدة ، وعنصر رئيسى فيها . ولقد نقلنا من عبارته ، ما فيه الكفاية ، ولكننا نضيف هنا نماذج اخرى لتوضيح هذه الفكرة الاخيـــرة :

أصـــل ثابت :

1 ــ « اذا ذكر الفعل ، علم عقلا انه لا بد له من فاعل وان اقله واحد ، وان اصله التذكير » .

ولا يدر التأنيث ولا التثنية والجمع ، فيحتاج ما لا يدرك الا علامة . فاذا اسند الفعل الى المفرد والمثنى ، من ظاهر المؤنث ، الحقيقى ، ولم يفصل بينهما فالعلامة لازمة فى اللغة المشهورة » .

« وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع ، يجوز اثباتهما ، وحذفهما افصح لكونهما هيوهمان الضمير . ونكون معناهما لازم للاسم ، بخلاف علامـــة التأنيث » (837) .

فأبو موسى يتناول فى هذه العبارات ، مسائل من « باب الفاعل »،

---

(837) الاصل : 16 / 17 والكبرى (المباحث ج 1 / 113 .
(838) الكبرى (المباحث 1 / 35 فما بعدها .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ونراه يعرض حقائقه فى أسلوب ممزوج بالعناصر العقلية ، فلم يكتف بالتحليل اللغوى ، وانما « الفاعل » يدرك بالعقل ، ويدل عليه الفعل كذلك ، وجهات هذا الادراك ، هى « أن اقله واحد » ، وأن أصله التذكير. وغير ذلك مما بينه ، ثم ركز على العناصر اللغوية ، ليصوغ عبارته ، بتلك الصفة .

2 ــ وقال فى شأن الاسماء الخمسة : (أو الستة) : (838) .

أ ــ « لكن أجرتها العرب ، فى باب المعتل ، اذا أضيفت الى غير ياء المتكلم ، مجرى امرىء وابنم فى باب الصحيح . وأجرت مجراها (فما)، اذا كانت كذلك وكانت محذوفة اللام معوضا منها ، فلزم عن ذلك كون أحدهما واوا رفعا ، والفا نصبا ، وياء جرا . فهى فى الحقيقة مما أعرب بالحركات ، لا بالحروف » .

ب ــ بيان ذلك : أن أصل الاعراب للحركة ، والحرف عند من يرى الاعراب به ، تبع لها ، وفرع أصل ثابت طرق العدول عن الاصل عنه . ولا سبيل الى مجاوزة الاصل الى الفرع ، الا بتجشم الطرق المؤدية الى الاصل ».

ج ــ والمعرب بالحركات قسمان : قسم لم يتبع فيه ما قبل حرف الاعراب ، حرف الاعراب ، وهو الاكثر الاعم . وقسم فعل به ذلك ، كامرىء وابنم » .

د ـ ولو أن هذه الاسماء من القسم الاول ، كان بالالف على كل حال فهى اذن من القسم الثانى ، لانك اذا قلت : « هذا أخوك » : واتبعت الواو الخاء ، واستثقلت الضمة فيها لانضمام ما قبلها ، فأسكنت فصار اللفظ كما جاء عن العرب » . « واذا قلت : « رأيت أخوك » واتبعت حركة الواو منفتحا ما قبلها ، فانقلبت الفا . فصار اللفظ كما جاء عن العرب فى النصب واذا قلت : « مررت بأخوك » ، واتبعت ، واستثقلت الكسرة فى الواو فسكنت منكسرا ما قبلها فانقلبت ياء . فصار اللفظ كما جاء عن العرب » .

ان هذا التحليل المنقول عن النسخة الكبرى ، ويعتبر نموذجا فريدا من أسلوبه فى التعليل ، فالملاحظ انه يستند الى اللغة فى عناصر ، والى العقل فى عناصر أخرى ، ويمزج بينها مزجا لا يترك مجالا للتفريق بينها ، ثم ينتهى الى نسبة نتائجه الى « العرب » ، لان ذلك هو الاصل ، ولا سبيل الى مجاوزته الى الفرع ، الا بتجشم الطرق ، على النحو الذى أوضحه بأمثلته التى حللها تحليلا كافيا .

وبصرف النظر ، عن طبيعة التعليل ، فى هذا الموضع ، يلفت نظر

kitabweb-2013.forumaroc.net

القارىء ، نفسه الطويل ، فى الكشف عن العلل المختلفة الدرجات ، وانسجام تفكيره فى تتبع عناصرها ، ومدى ترابطها ، وادراك نوعية الصلات التى تربطها بالجانب الاستعمالى فى اللغة .

و « تعليله » فوق ذلك ، شامل لانواع العلل التى عرفت فى التقسيمات النحوية ، منذ عصر ابن السراج ، ونوجز الحديث عنها فيما يلى :

اولا : « العلة الاولى » : وهى لا تعدو فى مفهومها ، ما يعرف بالحكم النحوى ، حسب ما فهم ابن السراج ، وما يؤخذ من نص منسوب للخليل (839) .

وتسمية هذا النوع من عبارة النحاة ، بالعلة ، تسامح وتجاوز . ومن ثم لا حاجة الى الحديث عنها اكثر . لانها « مؤداة من كلام العرب » (840).

ثانيا ـ « العلل الثوانى » :

هى قريبة الصلة بالعلة الاولى ، وكثيرا ما يعمها جميعا اصطلاح « العلة الاولى » ، قال ابن السراج : (841)

ـ « وهذه العلل التى ذكرناها هنا ، هى « العلل الاول » ، وهاهنا علل اقرب منها نصحبها كل نوع من هذه الجمل » .

ـ « وغرضى فى هذا الكتاب ، العلة التى اذا طردت وصل بها الى كلامهم فقط » .

وذلك ، اذا كانت العلة الاولى ، عبارة عن الحكم النحوى ، فان العلل الثوانى عبارة عن تفسير ذلك الحكم ، وتوضيح لفروقه اللغوية . ومن هنا يبدو أنه لا يوجد فاصل بين هذين النوعين من العلل ، على النحو الذى يتضح من صنيع ابن السراج فى أصوله . فانه لم يقتصر على العلة الاولى ، حسب المفهوم الذى حدده لها ، وانما اورد هناك ، عللا اخرى ذات درجات ومراتب .

ثالثا ـ « علة العلة » :

هكذا سماها ابن السراج ، ومثلها بقوله : « لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا » ؟ و « لم اذا تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفا » (842) .

وأوضح الغاية من هذا النوع من العلل بقوله : (843)

« وهذا ليس يكبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وانما تستخرج

---

(839) الاصول : 1 / 2 / 3 / 25 . ونشأة النحو لمازن المبارك : 59 .
(840) الاصول : نفسه .
(841) الاصول نفسه . والورقة 26 .
(842) نفسه : 2 / 3 .
(843) نفسه : 3 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

منه حكمتها فى الاصول التى وضعتها ، ويبين منها فضل هذه اللغة ..»
ومن ثم ، ذكر انه ليس فى نيته أن يتناول هذا النوع من العلل ، وانما ذسيتقصى العلل الاول ، وما يقاربها ، كما سبق منذ قليل .
ولكن ابن جنى لم يرتض تسمية ابن السراج لهذا النوع من العلل ، بـ « علة العلة » ، فقال : (844)
« وهذا موضع ينبغى أن تعلم منه أن هذا الذى سماه « علة العلة » انما هو تجوز تجوز فى اللفظ ، فاما فى الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلـــة » .

وبعد مناقشة أبى بكر ، فى موقفه هذا ، أضاف ابن جنى : (845)
« وكان يجب على ما رتبه أبو بكر ، أن تكون هنا علة ، وعلة العلة، وعلة علة العلة .. »

ان هذا الموقف من ابن جنى طبيعى ، لانه يرى أن « العلة » لا تكون معلولة ، وانما تكون « مخصصة » ووضع نموذجا عمليا لصياغة العلل ، فى ضوء ما رآه ، فقال : (846)
« وذلك ان تقول فى علة قلب الواو والياء الفا : « انهما متى تحركتا حركة لازمة ، وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس ، أو أن يكون فى معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيهما وان يخرج على الصحة منبهة على اصل بابه ، فانهما يقلبان الفا » .
« الا ترى أنك اذا احتطت فى وصف العلة بما ذكرنا ، سقط عنك الاعتـــراض »)847(.
ولعل هذا النموذج ، كان بمثابة « القالب » الذى فضله النحاة فى صياغة قواعدهم ، ولا سيما أبو موسى ، على النحو الذى اتضح من عباراته التى نقلناها فى غير موضع .
ولا شك أن استخدام أسلوب التعليل ، على المستوى أو ذاك ، أدى الى افتراض علل كثيرة قد لا تنتهى الا بما وصفها ابن جنى نفسه : (848)
« فان تكلف متكلف ، جوابا عن هذا ، تصاعدت العلل ، وأدى ذلك الى هجنة القول ، وضعفة القائل به » .
ومن هنا لاحظنا عند المتأخرين ، استعمال عبارات « العلل الثوانى ،

---

(844) الخصائص ج 1 / 173 .
(845) نفســـه .
(846) نفســـه ص : 147 .
(847) نفســـه .
(848) نفسه : 173 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والثوالث » ، حتى ان بعض النحاة أوصلها الى 24 نوعا (849) .

والذى ينبغى الاشارة اليه ، هنا ، أن أسلوب التعليل ، طبع كتاب « القانون » بصيغة الصعوبة وجعل الافادة من بعض أبوابه تكاد تكون مقصورة على من بلغ مستوى معينا فى الثقافة النحوية .

و ــ « الاستدلال » :

لقد اثمرت جهود المدرسة العقلية فى الدراسات اللغوية ، وفرضت اتجاهها الفلسفى على البحوث النحوية ، وأخضعت عبارتها الفنية لمطالب النزعة المنطقية ، فأعجب الدارسون النابهون بذلك الاسلوب فى الدراسة ، وتنافسوا فى الاخذ بها ، استجابة للغاية العملية من النحو ، ولم يعد للمناهج اللغوية الا ملامح تبدو تارة وتختفى أخرى ، ولا سيما بعد القرن الرابع ، فقد ظل نشاط النحاة يدور فى فلك ما أنتهى اليه القدماء من نتائج ، واتسم الدرس اللغوى بالجمود ، وقلة الابتكار ، وضآلة التجديد ، تمشيا مع الظروف التى أحاطت بالثقافة العربية ، فى مختلف فروعها ، تلك الظروف التى كانت وليدة عوامل سياسية واجتماعية تركت آثارها السلبية على نشاط المجتمع العربى ، ولعل أخطرها « أقفال باب الاجتهاد » والركون الى التقليد ، وترديد أقوال السلف على غير بصيرة ، فى غالب الاحيان « فقد كان كل جهد يبذل بعد ذلك القرن ، أما فى سبيل الشرح ، وأما فى سبيل التعليق ، وأما فى سبيل التحقيق والتصويب » (850) .

ولم يعد الباحث يعثر على تقسيمات وتحليلات مبتكرة ، فى مستوى بوادر ابن السراج فى أصوله ، وانما تلخيصات متحجرة فى « كتاب اللمع »، الذى سماه صاحبه بـ « لمع الادلة » ، ولم يعد المعجب ببحوث الخصائص يجد « تعليلات عميقة » وتفكيرا منسجما ، وانما عبارات فارغة من المحتوى ، فى مثل كتاب « الاغراب » .

وفى « هذا الاطار الجامد » ، درست فكرة « الاستدلال » ، فى النحو ، فكانت عناصرها على هذا النحو :

1 ــ « الاستدلال » طلب الدليل ، وقيل هو الدليل نفسه . والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه ، الى علم مالا يعلم فى مستقر العادة اضطرارا » (851) .

---

(849) الرد على النحاة ، والبغية ج 1 / 541 .
(850) اللغة العربية : معناها : 11 .
(851) لمع الادلة : 93 / 95 والاغراب : 45 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2 ــ وأدلــة صناعــة « الاعــراب » : النقــل ، والقيــاس ، والاستصحــاب » .

3 ــ **والنقل : هو الكلام العربى الفصيح المنقول النقل الصحيــح** الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة » .

4 ــ **والقياس حمل غير المنقول على المنقول** ، اذا كان فى معناه » .

5 ــ **واستصحاب الحال ، ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الاصل،** عند عدم دليل النقل على الاصل » .

6 ــ ثم « ان القياس فى **عرف العلماء** ، عبارة عن تقدير الفرع بحكم الاصل ، ولا بد فى كل قياس من أربعة اشياء ، أصل وفرع وعلة وحكم . والاقيسة كثيرة ، منها : قياس الشبه ، وقياس العلة وقياس الطرد (852)

7 ــ واعلم أن انكار القياس فى النحو لا يتحقق ، لان النحو كلــه قيــاس » (853) .

8 ــ وانواع الاستدلال ، بالاضافة الى ما سبق ، التقسيم ، والاولى، وبيان العلة ، والاصول (854) .

فالباحث اذن ، يجد نفسه أمام ملخصات لاصول الفقه ، وتقسيمات بحوث المنطق ، وعرض لعناصر الاقيسة المركبة ، حتى أن « النحو » ، أصبح عند ابن الانبارى كله قياس » .

وادلة أبى موسى ، على ضوء هذا التفكير ، تبدو على هذا النحو :

أولا ــ النقل : سبق أن شرحنا موقفه من الاستشهاد بالنصوص اللغوية ، وفرقنا بين صنيعه فى النسخة الصغرى ، وبينه فى الكبرى .

ثانيــا ــ بيان العلة : ذكرنا من علله ما فيه الكفاية أيضا .

ثالثا ــ استصحاب الحل : استدل به فى غير موضع ، ولا سيما عمل الادوات التى ترد فى أسلوب الشرط ، فانه اعتبر « أصلها » قبل التركيب ، وذهب الى آراء ، خالف فيها سيبويه بصفة خاصة . وقد سبــق ذكرهــا .

رابعا ــ « الاصالة » : هى نظرية استند اليها بصفة أساسية ، ونكتفى هنا باعادة عبارته :

« ولا سبيل الى مجاوزة الاصل الى الفرع ، الا بتجشم الطــرق المؤدية الى الاصل » .

خامسا ــ التقسيم والحصر : وهذا الدليل أيضا استخدمه استخداما

---

(852) لمع الادلة : 105 / 110 .
(853) نفســه : 95 .
(854) نفســه : 127 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

واسعا ، فبالاضافة الى ما سبق عرضه من تقسيماته ، نذكر عبارته التالية : (855)

قال فى باب الفاعل :

« ثم كل واحد منهما (يعنى الفاعل والمفعول) يقع فى مرتبة الآخر، اما وجوبا واما جوازا ، **فلنحصر** مكان الوجوب ، ليعلم مكان الجواز » .

سادسا ــ « القياس المركب » :

ننقل فيما يلى عبارته التى ركب فيها قياسا متعدد الجوانب ، ولعله تضمن مختلف أنواع الادلة :

أ ــ مقدمات :

ــ « الحرف الذى ينصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين : ناصب بنفسه ، وغير ناصب بنفسه .

ــ « فالناصب بنفسه : « ان » و « لن » (واذن) ، و (كى) فى أحد قسميها .

ــ « ان » : لها ثلاثة مواضع : موضع تضمر فيه ولا تظهر . وموضع تظهر فيه ولا تضمر . وموضع يجوز فيه الامران .

ــ « فالموضع الذى تضمر فيه ولا تظهر ، بعد « حتى » ، « وكى » الجارة ، ولام الجحود ، والواو والفاء فى الاجوبة الثمانية ، وأو بمعنى « الا أن » .

ب ــ تركيب القياس :

ــ « فحتى : وكى الجارة ، ولام الجحود ، من حيث : كانت حروف الجر ، فلا تلى الفعل الا وهو فى تأويل الاسم .

ــ لكن ما به الفعل كذلك ، فى تأويل الاسم ، لم يلفظوا به . وهو اما « ما » المصدرية ، واما « أن » اختها ، واما « كى » .

ــ لكن ما ظهر فى الفعل من النصب ، ينفى أن يكون « ما » ، والمعنى ينفى أن يكون « كى » .

ــ « فهو أن » .

ــ « وأما الفاء والواو ، وأو ، فلا تنصب بنفسها ، اذ لو نصبت هنا بنفسها ، لنصبت فى كل موضع .

ــ « فالناصب بعدها « أن » .

ــ وليس من النواصب ما يضمر الا « ان » ، فالمضمر بعدها «أن».

ــ « والفاء فى الاجوبة الثمانية ، لم تعطف الفعل على الذى قبله للمخالفة .

(855) الكبرى (المباحث 1 / 17 / 118) . واستخدم « الحصر » فى الورقات : 18 / 19 / 37 / 21 / 57 / 64 / (الاصل) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ فهـو علـى مصـدره .
ـ وهو اسم ، والمعطوف عليه ينبغى أن يكون اسما ، باضمار الحرف المذكـور .

ج ـ النتيجة : هى نصب المضارع بـ « أن مضمرة » فى تلـك المـواضـع .

ان عناصر هذا الاستدلال ، تبدو على هذا النحو ايضا :

1 ـ افتراضات مسلمة : العمل النحوى ـ الاضمار والحذف ، وابقاء ذلك العمل ـ التأويل بفهم خاص ، ووجود أدوات تصنعه ـ حالة « الجـر » فى الفعل الواقع بعد أدوات معينة .

2 ـ أدلة : التقسيم والحصر ـ الاصالة ـ النقل ـ الاستصحاب ـ بيـان العلـة ـ .

3 ـ أقيسة مركبة من عدة عناصر : منطقية ، واصولية . ويعرف هذا فى الاصول بما يسمى « تنقيح المناط » .

ولا يخفى أن هذا الاستدلال يقنع ، فى مجال الجدل والاحتجاج ، فى حالة ما اذا كان « الخصم » مسلما بتلك المقدمات ، ولو تسليما جدليا ، أما اذا كان الامر بالعكس ، فان صنيع أبى موسى ، غير مثبت دعواه ، اذ كان عليه أن يركب قياسا لكل افتراض ، أو قضية ، ليقنع ذلـك « الخصم » ، قبل أن يحاول اثبات ما ساق قياسه من أجله . ولعله لو فعل ، لما أغناه الف ورقة .

وبصرف النظر عن جدوى هذه الاقيسة المركبة فى البحث النحوى ، كما صرفناه عن جدوى القياس بصفة عامة ، لان لذلك حديثا لاحقا ، فان « استدلاله » هنا ، ليصلح نموذجا مقبولا لادراك طبيعة أنواع أدلته ، ما عدا « النقل » بالطبع (856) .

3 ـ عبـارتـه :

أ ـ من حيث انها « عبارة فنية » خاضعة للعرف الخاص :

اتسمت عبارته من هذه الجهة ، بالدقة والوضوح فى جل المواضع ، بالرغم من التركيز الشديد الذى كتب به بحوثه ، وقد فطن لهذه السمات ، صاحب المباحث ، فقال : (857) .

« اذ كفانا الخطب فيه كله ، لفصاحة الفاظه ، وظهور معانيه ، وصحة مبانيه . فهو كلام فى غاية الحسن والتحرير ، ظاهرا بنفسه ،

---

(856) تجيانى هنا قشة صنيعه هذا فى الباب الاخير .
(857) جـ 1 / 139 ، و 5 / 27 / 69 / 188 وغيرها ؛ و جـ 2 / 12 / 53 / 113 وغيرها .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولا مزيد عليه فى البيان » .

وقد يبدو فى بعض المواضع ، غموض فى العبارة ، واضطراب فى « الاصطلاح » ، ويرجع السبب فى ذلك ، الى اصطناعه تلك العناصر العقلية على نحو لم يكن معروفا فى البحوث النحوية . ثم انه لم يعن بتفسير مراده منها ، مما زادها غموضا واضطرابا فى الفهم . ولا ينفع هنا ، ما ذكره شراحه من « اعتماده » على معلم كتابه ، أو أنه كان يشرح ذلك بنفسه لتلاميذه ، لان كل ذلك ليس متاحا أمام الدارس لكتابه « القانون » .

ب ـ من حيث انها ذات علاقة بشخصيته العلمية :

يمكن القول : ان عبارته من هذه الجهة ، تعد تمثيلا صحيحا لجوانب ثقافته : النظرية والعملية ، فلقد استطاع أن يستخدم اللغة استخداما صحيحا ، فراعى المستوى الصوابى ، على مختلف المستويات ، ما عدا تلك الملاحظة السابقة . وعالج مواضع بحوثه ، بكفاءة لغوية تامة فلم يضق عليه القول ، حتى فى تلك الجوانب التى تناولها بأسلوب جديد.

ج ـ من حيث انها تحقيق للغاية العملية للنحو :

من المعروف ، أن الغاية من « القواعد » النحوية ، تطبيقها لا معرفتها لذاتها ، فالنحو ، « انتحاء سمت العرب فى كلامها » ، واهم جوانب التطبيق ، من هذه الزاوية ، أخذ اللغة عن طريق القياس والتوليد ، فى المواضع التى يصح فيها ذلك . سواء على مستوى « الصيغ الصرفية القياسية » ، أو على مستوى العلاقات بين الابواب النحوية، حتى يستطيع « المتكلم » تركيب الكلام ، وهو على درجة مقبولة من « المستوى الصوابى » .

وعبارته ، فى ضوء هذا التفكير ، تطبيق عملى للقواعد التى صاغها فى بحوثه ، فأبو موسى ، من القائسين ، على مستوى البحث ، ومن القياسيين على مستوى التطبيق . وهذا الامر ، وان كان مفروغا منه ، فاننا أشرنا اليه ، لابداء ملاحظة خاصة ، وملخصها :

ان انتفاعه بمقتضى القياس ، واستخدامه للغة عن طريق التوليد والاختراع ، انما تم ، تطبيقا على القواعد التى كان من المفروض ، أن يعالجها « النحو التطبيقى » ، ذلك النحو ، الذى ، كان موضع اهتمامه ، اكثر من اهتمامه بالنحو النظرى . ولكن المتتبع لكتابه ، يلاحظ أنه لم ينتفع فى عبارته ، بكثير من الافكار النحوية التى وضع لها قواعد وضوابط ، فلم يستخدم مثلا : قواعد « باب الاشتغال » ، والتنازع ، ولم يفد من فكرة « الحذف » ، و « الزيادة » ، و « الالغاء ». ولم

kitabweb-2013.forumaroc.net

ينتفع بتلك الاساليب التى وصفها بالشذوذ ، وغيرها مما سبق الحديث عنـــه .

ولعل فى هذه الملاحظة ، ما يصلح أن يكون مبررا للقول بفصـــل « النحو التعليمى » ، عن الـنحو الذى لا تدعو اليه ضرورة الاستخدام العملى ، ليعالج كل على مستواه ،، استجابة لمطالب البحث العلمـــى فيهما .

ونرى ، أن صنيع ابن مضاء ، دعوة الى هذا الفصل ، وخطـــوة هامة ، فى سبيل اعادة النظر فى وضع « الكتاب المدرسى » لمعلـــم النحـــو العربـــى » .

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الباب الثالث: تأثيره في حقل النحو

الفصل الأول: تلاميذه

الفصل الثاني: أصالته بحوثه

الفصل الثالث: دوره العلمي

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصـــل الاول : تـــلاميـــذه

امتاز نشاطابى موسى ، فى مجال التدريس ، بمجالسه العلمية ، فقد قصدها الطلاب من كل ناحية ، وتم الانتفاع بها ، فى مختلف البيئات التى تردد عليها ، على نحو قل نظيره فى عصره ، وذلك لما اتسمت به دروسه من اغناء فى البحث ، وجدة فى العرض ، وكفاء فى الالقاء ، ولا سيما تلك المجالس التى تصدرها بعد استكمال شخصيته العلمية ، التى كانت امتدادا ، للمنهج المصرى فى دراسة اللغة . كما ذكرنا ذلك فى موضعه (858) .

وتخرج عليه ، طائفة كبيرة من النحاة المختصين ، وغير المختصين ، كان لهم الفضل الاكبر فى تنشيط الدراسة النحوية خلال القرن السابع، ونشر بحوثه التى تضمنها كتاب « القانون » ، بصفة خاصة . ونعرض فيما يلى لاشهر تلاميذه :

أولا ــ فى الجزائـــر :

ا ــ ابـــن معطـــى : (859)

هو : يحيى بن معطى بن عبد النور : ابو زكرياء (564 ــ 628 هـ) اخذ عنه بجزائر « بنى مزغنا » ، ثم رحل الى المشرق ، وقام بنشاط علمى فى دمشق ، ثم التحق بالقاهرة ، وتصدر بالجامع العتيق لاقراء النحو . وهو نحوى نابه ، مشهور بتلاميذه ، ومؤلفاته فى النحو واللغة . ومـــن اشهـــر بحوثـــه :

1 ــ « الدرة الالفية » : بداها بقوله : (860)

« يقول راجى ربه الغفور ،، يحيى بن معط ابن عبد النور » ..

وقال فى تسميتها : « هذا تمام الدرة الالفية » (861)

وقد انتهى من نظمها عام 595 هـ (862) .

وعنى بها جماعة من العلماء ، فدرسها ابن مالك لطلبته ، واشار اليها فى « الفيته » (863) .

ووضع عليها دراسات ، كل من ابن الخباز ، وابن هشام الخضراوى وابن سمحان ، وابن جابر الاعمى ، وغيرهم (864) .

---

(858) الفصل الثانى من الباب الاول .

(859) الذيل المخطوط : 72 / 73 والبغية ج 2 / 344 ، ومعجم الادباء ج 7 / 292 . والمدارس النحوية : 340 .

(860) مخطوط مصور عن نسخة « تطوان » اللوحة 2 .

(861) نفســـه : 153 .

(862) جاء ذلك فى بيت له : 153 .

(863) الدرر الكامنة ج 1 / 181 والفية ابن مالك .

(864) توفوا على الترتيب : 637 هـ . / 646 هـ / 685 هـ / 780 هـ (البغية 1 / 304 . 44 / 34 / . وهدية العارفين : ج 2 / 124 / 170) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2 ــ « الفصول الخمسون » : اعتنى به أيضا جماعة من النحاة ، ومن الذين شرحوه :

ــ ابن اياز النحوى : الحسين بن عبد الله . المتوفى عام 681 هـ (865)

ــ الخويى الشافعى : محمد بن أحمد . المتوفى عام 693 هـ (866)

ــ ابو موسى الاندلسى : أحمد بن محمد . توفى بالقاهرة عام 689 هـ (867) .

3 ــ شرح « الجزولية » :

وكان هذا الشرح متداولا لدى النحاة المتأخرين ، فقد نقل منه ، الامير على المغنى ، والشيخ) يس » (868)

ويعتبر أبو زكرياء ، من تلاميذ أبى موسى الذين حملوا بحوثه الى المشرق ، وعملوا على نشرها هناك ، والتعريف بصاحبها ، لدى الدارسين ، وان كانت عبارة صاحب المباحث تشير الى أن أبا موسى كان خامد الذكر ، فى مصر ، لعصره (869) .

ان الصلة العلمية بين بحوث الاستاذ وتلميذه ، وثيقة ، استنادا الى ما يلى :

أ ــ ما اتضح من استعراض ، أبواب الدرة الالفية ، فى مقارنة بين مادتها ومادة « القانون » .

وقد كشف ابن الخباز عن اوجه تلك العلة فى غير موضع (870).

ب ــ الآراء التى اعتبرت من اختيارات ابى زكرياء ، هى نفس اختيارات أبى موسى (871) .

ب ــ ابن منداس : (872)

هو : محمد بن قاسم بن منداس : أبو عبد الله . المتوفى بالجزائر عام 643 هـ .

أخذ عنه بالجزائر ، ثم صحبه الى الاندلس ، للاخذ عنه بها . وعاد الى بلده ، وانقطع للتدريس الى غاية عمره . ووصفه ابن عبد الملك

---

(865) البغية ج 1 / 532 .

(866) نفسه / 24 .

(867) نفسه / 367 .

(868) حاشية الامير ج 1 / 160 ، والتصريح ج 1 / 354 .

(869) المباحث ج 1 / 2 / 3 .

(870) شرح ابن الخباز ، موجود فى المخطوط السابق ، (تطوان) الورقات : 5 / 7 / 153 .

(871) الامير ، ريتس ، والمدارس : 340 .

(872) الذيل المخطوط : 72 / 131 . والبغية ج 1 / 214 والتكملة ج 2 / 658 وعنوان الدراية : 67 / 390 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

بقـــولـــه : (873) .

« وكان مستبحرا فى النحو ، حافظا لاقوال اهله ، والتزم تدريسه ببلده الجزائـــر ، الى غاية عمره » . وكان يدرس لتلاميذه — ضمن ما كان يدرس — « قانون أبى موسى الجزولى » .

ويبدو أنه قصر نشاطه العلمى على مجال التدريس ، فلم تشـــر المراجع المتاحة الى نشاط له على مستوى التأليف . ويعد من تلاميذ أبى موسى الذين اصلوا الدراسة النحوية بالجزائر .

ولابـــى مـــوسى تلاميذ آخـــرون نكتفى بالاشارة الى المراجع التى ذكرتهـــم (874) .

ثـــانيـــا — فى « المـــريـــة » :

ا — ابن الشواش : محمد بن أحمد : ابو عبد الله . توفى بالمرية عـــام 619 هـ .

لازم أبا موسى بها ، وتصدر لتدريس النحو ، بعد رجوع أبـــى موسى للمغرب . وأخذ عنه جماعة ، وصنف فى النحو كتابا أسماه «المغرب» ومن الذين شرحوه : ابن عبد النور المالقى (875) .

ب — ابـــن غـــالب : (876)

ابراهيم بن محمد : أبو اسحاق . توفى بالمرية عام 535 هـ . اخـــذ عن أبى موسى بها ، كتابه « القانون » « تفهما » . وقام بنشاط ملحوظ، على مستوى التدريس (877) .

ثـــالثـــا : فى مـــراكش :

ا — ابو عبد الله التادلى المراكشى : محمد بن يحيى (878) .

« كان موصوفا بالذكاء ، وثقوب الذهن ، مبرزا فى النحو ، متحققا به درسه طويلا بالاندلس « . وتولى منصب القضاء ، وأخذ عنه جماعة .

ب — ابو الحجاج بن علاء الناس : يوسف بن محمد (879) .

كان أحد المهرة فى علم الكلام ، واشتغل بالتدريس ، وكانت مجالسه بمراكش حافلة بالطلاب . ودرس فى الاندلس ، وعظم صيته عند أهلها، وجل قدره ، وتنافسوا فى الاخذ عنه . وقربه المنصور وأدناه ، والزمه

---

(873) عنوان الدراية . والذيل : 131 .
(874) الذيل المخطوط : 106 وعنوان الدراية : 218 / 254 / 245 / 246 والوافى بالوفيات 4 / 5 ، ووفيات ابن قنفذ : 48 وانس الفقير : 93 .
(875) الذيل ج 5 / 662 والمخطوط : 73 والتكملة 2 / 207 والاحاطة : 203 .
(876) التكملة 1 / 169 والبغية 1 / 430 .
(877) نفس المرجعين .
(878) الذيل المخطوط : 133 .
(879) نفســـه : 207 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

حضور مجلسه مع الطلبة واحسن اليه » .

ج ــ ابن دوناس : محمد بن عيسى أبو عبد الله المونانى (880) كان محبا فى العلم ، حريصا عليه ، أنفق جل عمره فى اقتنائه . واشتغل بالتدريس ، وأخذ عنه جماعة ، وتولى قضاء مراكش .

قتله الرشيد الموحدى ، فى قصة مثيرة ذكرها ابن عبد الملك .

د ــ ابن الزيات : العالم المشهور بكتابه « التشوف » : (881) له نشاط ملحوظ فى التدريس ، والتأليف ، وذكر أبا موسى فى « تشوفه » غير مرة .

هـ ــ ابن القطان :

على بن محمد : أبو الحسن . المتوفى بسجلماسة عام 628 هـ علم مشهور من أعلام الثقافة بمراكش لعصره ، ظل يدرس العلم بها طويلا ، وبلغ أعلى المراتب فى الدولة ، وكان معظما عند الخاصة والعامة . « وعاقت الفتنة المدلهمة عن لقائه » (882) .

وكانت له خزانة كتب أجاد ابن عبد الملك فى وصفها ، وفى محتوياتها ، كثير مما كتبه بخطه .

ومن تلاميذه المشهورين : أبو زكرياء بن على ، شارح « الجزولية » ، أبو على الشريف . وترك مؤلفات فى التفسير واللغة والآداب والتاريخ .

و ــ أبو بكر الوشقى : (883) .

محمد بن ابراهيم الاندلسى . سكن مراكش طويلا ، وبها مات عام : 620 هـ « وكان متحققا بعلوم اللسان ، نحويا ماهرا ، أديبا بارعا ، شعرا مجيدا ، كاتبا بليغا » .

اشتغل بالتدريس ، وقرأ عليه كبار أهل العلم بمراكش ، واختصر « تفسير » ابن عطية ، ومحكم ابن سيده .

ز ــ أبو زيد المكادى :

ذكره ابن عبد الملك فى تلاميذة بمراكش ، ولم أعثر له على ترجمة مفصلة . والمعلومات المتوفرة عنه تبين أنه كان شخصية علمية كبيرة ، فقد مارس التدريس بمراكش ، والاندلس ، وهو ــ فوق ذلك ــ قاضى المامون الموحدى المعروف بثورته ضد مبادىء المهدى بن تومرت (884) .

(880) نفسه : 126 والتكملة 2 / 649 .

(881) التشوف : 54 / 55 .

(882) تذكرة الحفاظ : ج 4 / 1407 . والذيل المخطوط : 9 / 33 وتذكرة الحفاظ وهدية العارفين ج 1 / 706 ولقد أطال ابن عبد الملك فى البحث عن هذه الشخصية العلمية ، وأورد هناك ، ما يصلح للافادة منه فى معرفة أحوال مراكش أوائل القرن التاسع .

(883) الذيل ج 6 / 96 والمخطوط : 73 / 74 .

(884) الذيل ج 6 / 19 والاستقصاء : ج 2 / 242 والذيل المخطوط ايضا : 31 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ح ــ ابــو النصــر الجزيــرى : (885)

هو فتح بن موسى بن حماد . المتوفى بمصر عام : 663 هـ . سمع على ابى موسى كتابه « القانون » بمراكش ، ورحل الى المشرق ، فزار بغداد ، ودمشق ، وحماة ثم استقر بأسيوط .

وكان عالما فى النحو ، درسه فى غير مكان ، ونظم مفصل الزمخشرى .

ط ــ ابــو الربيــع الكلاعــى (886) :

هو سليمان بن سالم المتوفى شهيدا عام : 624 هـ . يعد من اعلام الثقافة الاندلسية ، فى عصره ، ونشاطه العلمى كبير .

ى ــ ابــن بشــار (887) :

أحمد بن محمد : ابو جعفر الاندلسى . توفى عام : 650 هـ . درس النحو على ابى موسى ، وأخذ عنه ما كان عنده . وكان متحققا بالنحو ، حافظا للغة ذا نباهة فى بلده .

رابعا : النسب العلمى بين أبى موسى ، وأبى على الشلوبين ، وعلم الديــن :

لا نرى أن الصلة العلمية التى ربطت بين ابى موسى ، وهذيــن العالمين ، مما يصلح أن يدخل ضمن صلاة التلمذة ، فلقاء ابى على له ، لم يتعد تلك المناظرة التى سبق ذكرها ، وعلم الدين لقيه بمراكش ، وسأله عن مسائل غامضة فى « مقدمته » . وتم ذلك ، وهو فى طريقه الى المشرق . وسيأتى مزيد من الكلام على هذه النقطة فى الفصل التالى (888).

خامســا : مؤلفــاتــه :

لا يخفى أن فضل هؤلاء التلاميذ الذين أمكن التعرف عليهم ، وغيرهم ممن لم تسعفنا المراجع المتاحة بذكر ما فيه غناء عنهم ، على بحوث ابى موسى كبير ، فعن طريقهم عرف الدارسون ما عرفوه عنه ، وعن علمه ، ونذكر فيما يلى ما يلقى الضواء على اهمية تلك البحوث ، ومدى عناية المجالس العلمية بها :

أ ــ تــداولهــا :

ذكرنا فى الباب الاول ، أن ابا موسى قد أسهم اسهاما هاما فى التأليف النحوى ، وأشرنا الى انه اتخذ موضوعات « مؤلفاته » ، كتاب سيبويه وأصول ابن السراج ، وايضــاح الفارسى ومفصــل الزمخشــرى ، و « الفسر » لابن جنى . وناقشنا آراء الدارسين فى طبيعة بحوث «القانون»

---

(885) البغية جـ 2 / 242 .
(886) عنوان الدراية : 281 .
(887) البغية جـ 1 / 363 .
(888) عند تناول طبيعة دراستيهما على « القانون » .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وقلنا كذلك ، ان المعروف منها ، الآن ، هو « القانون » بنسخه المختلفة. ونضيف هنا ، أن الذى اهتم به النحاة من تلك المؤلفات ، هو «القانون»، بالنسبة للنسخة الصغرى ، فهذه النسخة هى التى ظلت متداولة فى المجالس العلمية ، وهى التى حظيت بنشاط بعض النحاة ، فوضعوا عليها دراسات مختلفة . أما النسخة الكبرى ، فلم يهتم بها الا صاحب المباحث وافاد منها كل من ابى على الشلوبين ، وابى اسحاق العطار .. ولكنهم لم يضعوا عليها شرحا خاصا ، ولا أعلم أن غيرهم قد فعل ذلك . ونذكر ، أن هذه النسخة ، هى آخر ما ألفه . وأنه مات قبل اتمامها . ولقد أطراها صاحب المباحث بهذه العبارة : (889)

« هذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى ، وليتها تمت وكملت » .

وانتهت بباب « التوكيد » .

ويبدو أن مؤلفاته الاخرى ، لم تتضمن « جديدا » فيعتنى بها على النحو الذى تم بالنسبة للقانون ، ومن ثم ، بقى الانتفاع بها محصورا فى نطاق ضيق ، فكان ذلك عاملا رئيسيا فى اهمالها وضآلة الانتفاع بما تضمنته، ما عدا نقولا روتها بعض المراجع ، لكنها لم تتأكد صلتها بكتاب معين ، فالذى حكاه أبو على الشلوبين ، انما رواه عن تلاميذ أبى موسى ، ولم يربطه بمؤلف ما ، وكذلك الشأن بالنسبة لابى اسحاق العطار ، فلم يشر الى أى كتاب آخر لابى موسى . أما صاحب المباحث ، فنسب نقلا واحدا، لشرح ابى موسى على شواهد ايضاح الفارسى (890) .

ب ــ الذين اشتهروا بتدريسه : (فى الاندلس) :

1 ــ ابو بكر بن طلحة : محمد بن طلحة بن محمد الاشبيلى . توفى عام 618 هـ (891) .

كان علما من أعلام النحو بالاندلس ، ويميل الى اتجاه ابن الطراوة فى الدراسة اللغوية ، ودرس « القانون » ضمن ما كان يدرسه ، حوالى خمسين عاما . ومن أشهر تلاميذه : ابو على ، الشلوبين ، فقد انتفع ببحوثه ،وذكره فى حواشيه ، وناقشه فى اعتراضه على أبى موسى(892). وربما نفهم عبارة أبى على ، أن لابن طلحة شرحا على « القانون » ،ولكن البحث ليس لديه ما يؤكده ويشير تاريخ وفاة ابن طلحة ، الى الاهتمام المبكر ، ببحوث أبى موسى .

---

(889) المباحث جـ 1 / 188 والذيل المخطوط : 72 / 74 .
(890) تتبالى الحديث عن هؤلاء الشراح بعد .
(891) البغية جـ 1 / 121 . والتكملة جـ 2 / 605 . والذيل جـ 6 / 235 .
(892) الحواشى : 6 / 7 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2 ــ ابــو علــى الشلــوبين :

درس « المقدمة » ، مدة طويلة ، حسبما تفهمه عبارته فى حواشيه ، واخذها عنه جماعة كبيرة ، ونقلوها الى خارج الاندلس ، كما هو معروف، من اتباع مدرسته الذين استقروا بسبتة وتونس وغيرهما ولعل اشهرهم، ابن أبى الربيع السبتى ، الذى يعد صاحب مدرسة نحوية بسبتة خلال القرن السابع (893) .

ولعل عناية ابى على بهذا الكتاب ، بالغة الاهمية ، فموقفه منــه ، ايجابا وسلبا ، هو أول رد فعل علمى عرفه « القانون » وابو مــوسى معــا (894) .

3 ــ ابنا الشواش ، وغالب : درساه بالمرية بعد رحيل ابى موسى ، كمــا سبــق .

4 ــ ابناء : عبد النور ، وبرطال ، ومفرج : كانوا عاكفين علــى تــدريسه (895) .

5 ــ ابو اسحاق بن فتوح : درسه بغرناطة واخذ عنه بها (896) .

أما الذين عرفوا بتدريسه فى مجالسهم خارج الاندلس ، فنقتصر منهم علــى مــا يلــى :

ض ــ ابــو زكريــاء بــن على (897) :

من اشهر الذين عنوا به ، فى مدينة مراكش ، وذكره ابو اسحــاق العطار فى شيوخه ، وروى عنه كثيرا فى مشكاته .

2 ــ ابو اسحاق العطار ، كما سياتى بعد قليل .

3 ــ محمد بن على الشريف : (ت : 682 هـ) تلميذ ابى زكريــاء السابق ، وله نشاط علمى بمراكش (898) .

4 ــ ابن البناء المراكشى : أحمد بن محمد بن عثمان (ت : 724 هـ) تلميذ ابى اسحاق العطار ، وصاحب مؤلفات فى النحو مفيده (899) .

5 ــ ابن الشماع المراكشى : درسه بمراكش وفاس . وعنه اخذه ابن حياتى الفاسى ، الذى درسه ايضا بمدينة فاس (900) .

6 ــ ابن اندراس : ابو القاسم محمد بن أحمد . (ت : بتــونس

---

(893) وكذلك الليلى فى تونس .
(894) ذلك ماتؤكده مختلف الاشارات . وانظر الذكريات : 19 .
(895) الاحاطة : 204 .
(896) توفى عام : 867 بغرناطة (نيل الابتهاج : 53) .
(897) المشكاة ج 1 / 17 / 31 / 86 .
(898) البغية 1 / 193 .
(899) نيل الابتهاج : 66 .
(900) نفسه : 74 / 272 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

عـــام 674 هـ) (901) .

قـــال الغبـــرينـــى :

« حضرت لاقراء قانون أبى موسى الجزولى ، فكان بحثه فيه جيدا ، ونظره فيه حسنا ، ولقد جرت مسألة « علم الجنس » ، عند ذكر أبـــى موسى لها فى قوله : (902)

« العلم ضربان : ضرب منه للفرق بين الاشخاص ، وضرب منـــه للفرق بين الاجناس » .

فكان فيه من الحديث معه ، ما يعجز عن تصوره حذاق النحاة ، لان هذه المسألة مما يعتقد كثير ممن يتعاطى العربية انه يعرفها ، وهو لا يعرفها ، ولا يعرف أنه يعرفها » .

ويصرف النظر عن هذه المسألة التى كانت مثار اعجاب الغبرينى ، فان القانون كان يحتل مثل تلك المكانة فى مجالس العلماء .

7 ــ أبو الحجاج الجزائرى : يوسف بن سعيد (903) .

قـــال الغبـــرينـــى أيضا :

« وكان له مجلس واسع الحضور ، يحضر فيه كثير من الطلبة ، ويقرأ كل واحد منهم باختياره .

حضرت بمجلسه : يقرأ فيه « الايضاح » ، و « الجمل » ، و «المفصل»، و « قانون أبى موسى .. »

8 ــ الاغماتى : عبد الله بن يحيى : أبو محمد (904) .

كان يدرسه ببجاية ، وله رأى خاص فى « القانون » وغيره من كتب النحو التى كانت متداولة .

ج ــ الذيـــن شرحـــوه :

1 ــ ابن معطى الزواوى : وقد سبق ذكره قريبا .

2 ــ أبو زكرياء بن على : وسبق ذكره أيضا ، ونضيف الى أن شرحه للقانون يتسم بسمات خاصة استنادا الى ما نقله عنه ، تلميذه أبو اسحاق العطار : فهو يهتم بتوجيه عبارة أبى موسى ، وحل الاشكالات التى أوردت عليه فى بعض المواضع ، ويرد الاعتراضات التى وجهها لعبارته بعض الدارسين قبله ، ولا سيما أبو على الشلوبين (905) .

---

(901) عنوان الدراية : 75 .
(902) الاصـــل : 22 .
(903) عنوان الدراية : 77 .
(904) نفنتـــــه : 223 .
(905) انظر المشكاة ج 1 / 17 / 31 / 86 / 147 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

3 ــ الشريشي تاج الدين : أبو العباس أحمد بن حمد (906)) .
من مواليد مدينة « سلا » ، واستوطن مصر ، وله شرح المفصل بالاضافة الى شرح القانون .

4 ــ الفاسي : أبو الحسن على بن ميمون : (907) .
مارس نشاطه العلمي بدمشق .

5 ــ ابن أم قاسم : حسن بن قاسم : المراكشي ، المرادى ، نزيل مصـــر (908) .
من أنبه علماء العربية فى القرن السابع ، فقد كان اماما فى العربية ، متبحرا فى النحو ، وله مؤلفات هامة ، ولا سيما ما اتصل ببحوث أبـــى موسى ، وابن معطى ، وابن مالك .

6 ــ ابن عصفور : أبو الحسن على بن مومن (909) .
علم مشهور فى النحو ، مارس نشاطه فى الاندلس وتونس ، ومؤلفاته متداولة ، وآراؤه عند المتأخرين احتلت مكانة علمية هامة .
وهو من مدرسة أبى على الشلوبين ، ذات الفضل الاكبر على بحوث ابى موسى ، وقيل فى كتابه « المقرب » : (ان حدوده مأخوذة من قانون أبـــى مـــوسى) .

7 ــ ابن مالك : الامام المشهرو « بألفيته » ، و « تسهيله » ،ومدرسته التى تركها فى المشرق . وسمى شرحه « المنهاج الجلى فى شرح القانون الجزولى » ، وورد فى مقدمته هذه العبارة : (910) « ورأيت اكثر أهل عصرنا مائلين الى حفظه » .
وقد نقلنا من تلك المقدمـــة ، ما لخـــص رأى أبـــى مالـــك ، فـــى « القـــانـــون » (911) .

8 ــ الابذى : أبو الحسن على بن محمد الغرناطى (912) .
شيخ أبى حيان المشهور ، ووصفه بقوله : (913) .
« كان أحفظ من رأيناه لعلم العربية ، وكان يقرىء كتاب سيبويه ،

---

(906) البغية ج 1 / 360 وهدية العارفين ج 1 / 94 .
(907) هدية العارفين ج 1 / 741 . وتوفى الشريشى عام : 641 هـ . والفاسى عام : 917 هـ .
(908) الدرر الكامنة ج 2 / 117 وتوفى عام : 755 هـ .
(909) البغية ج 1 / 14 / 187 و ج 2 / 210 والذيل والتكملة ج 6 / 483 وعنوان الدراية 317 والنفح ج 3 / 452 وابن شاكر (فوات الوفيات) والمعنى : 16 / 30 / 157 / 311 / 333 / 383 . ابن شاكر ، وعنوان الدراية (الحاشية) .
(910) كشف الظنون ج 2 / 1800 والذكريات .
(911) توفى ابن مالك : 672 هـ .
(912) توفى عام 680 هـ .
(913) البغية ج 2 / 199 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وقالوا : « هذا الشيخ هو حد النحو » . « وكان نحويا ذاكرا للخلاف ، فى النحـــو » .

ونقل صاحب التصريح من هذا الشرح للابذى (914) .

9 ــ الشلوبين الصغير : أبو عبد الله محمد بن على (915) .

تلميذ ابن عصفور ، و « كان ماهرا فى النحو ، ونفع الله به خلقا كبيرا ، وهو الذى أتم شرح شيخه على « القانون » ، ووصف عملـــه هـــذا بأنـــه مفيـــد .

10 ــ الشاطبى : ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المتوفى بتونس عام 690 هـ (916) .

قال عنه تلميذه : الغبرينى :

ــ وله شرح على « الجزولية » ، سمعت عنه ولم أره . والذى يقع فى النفس انه جيد . وكثيرا ما كانت المذاكرة معه ، تقع فيما يعد من مشكلات القانون ، فيجيد فى الجواب عنه » .

11 ــ ابن عبد النور المالقى : أحمد بن عبد النور بن أحمد : أبـــو جعفـــر (917) .

من العلماء الذين ظلوا ساهرين على مدرسة أبى موسى بالمرية ، وشرح أيضا ، كتاب « ابن الشواش » (المغرب) .

12 ــ ابن الفخار الجذامى : محمد بن على : ابو بكر (918) .

تلميذ ابن أبى الربيع السبتى ، فهو يتصل بنسبه العلمى ، بمدرسة أبى على الشلوبين . ودرس أيضا على الابذى ، وأخذ عنه لسان الدين ابن الخطيب . ويعد من رجالات العلم بالاندلس فى أيامها الاخيرة .

13 ــ أبو عبد الله القلعى : محمد بن الحسن بن ميمون البجانى (919) قال عنه تلميذه الغبرينى :

« وهو افضل من لقيت فى علم العربية ، لزمت عليه القراءة ما ينيف على عشرة أعوام . وكان غاية فى علم التصريف ، ومحبا فى التعليل ، وكان جاريا فيه على سنن أبى الفتح بن جنى . وكان يدرس كتاب الايضـــاح ، وقانون الجزولى ، ومفصل الزمخشرى ، وكتاب سيبويـــه ويفضـــل

---

(914) جـ 2 / 166 .
(915) ترفى عام : 660 هـ : الذيل جـ 6 / 483 والبغية جـ 1 / 187 .
(916) عنوان الدراية 115 / 117 والذيل 6 / 510 ونيل الابتهاج 230 والنفح جـ 2 /616
(917) الاحاطة : 204 توفى : 702 هـ . والبغية جـ 1 / 331 .
(918) توفى عام : 723 هـ . وابن الربيع عام : 688 هـ . البغية جـ 2 / 187 ونيل الابتهاج : 304 .
(919) عنوان الدراية : 67 / 69 / 390 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« الايضاح » على غيره (920) .

« وقرأت عليه قانون أبى موسى ، وحدثنى به عن أبى عبد الله .. بن منداس ، عن الجزولى . » ويبدو من هذا النسب العلمى ، استمرار مدرسة أبى موسى فى نشاطها العلمى بالجزائر .

14 ــ أبو عثمان البيانى : سعد بن أحمد (921) .

كان يدرس النحو ببغداد ، وأخذ عنه ابن اياز الذى سياتى ، ونقل عنه فى شرحه لفصول « ابن معطى » .

15 ــ ابن الخباز : أبو العباس أحمد بن الحسين الموصلى (922).

عالم مشهور بنشاطه النحوى ، فقد الف : شروحا على « القانون » ، و « فصول » ابن معطى ، و « لمع » ابن جنى ، ووضع «الهداية».

د ــ الذين كان لهم عمل ما فى « القانون » .

قبل أن نتحدث بشىء من التفصيل على الشروح الثلاثة : «الحواشى»، و « المباحث » ، و « المشكاة » ، نوجز بعض (اهتمامات) العلماء بالقانون على هذا النحو :

1 ــ اختصره أبو منصور الشيعى (923) .

2 ــ نظمه كل من : أبى عمرو بن غياث ، الذى كان بمراكش ، وشمس الدين البعلى (924) .

3 ــ حفظه كل من : طوير الليل ، وأبى المعالى المصرى (925) .

4 ــ نشأ طآخر ، لم يتأكد من طبيعته : ونشير الى عناية ابن اياز ، الذى كان أوحد زمانه فى النحو ، وشارح « الفصول » ، وأبى عبد الله المرسى ، الذى وضع مؤلفات هامة فى النحو . بالاضافة الى عمله فى « القانون » (926) .

هـ ــ الشروح الثلاثة :

1 ــ الحواشى : لابى على الشلوبين (927) .

---

(920) عنوان الدراية السابق .

(921) توفى عام : 645 هـ . (البغية ج 1 / 577 وهدية العارفين 1 : 385) .

(922) البغية ج 1 / 304 وكشف الظنون 2 / 801 والذكريات : 19 (وشرح ايضا اللية ابن معطى ، وهو موجود لدى البحث) .

(923) توفى عام 726 هـ .

(924) ابن غيلب كان بمراكش عام : 615 هـ توفى 619 هـ . (الذيل 6 / 295) . توفى البعلى : 709 هـ .

(925) طوير الليل توفى : 717 هـ . وأبو المعالى عام : 691 هـ (الدرر الكامنة 4 / 170 / 218) .

(926) توفى ابن اياز عام : 581 هـ . و « المباحث » مكتوب بخطه . والمرتضى توفى

(927) توفى عام : 645 هـ .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أخذ أبو علي عن ابن ملكون ، وابن طلحة ، والسهيلي وغيرهم ، ودرس النحو ببلده « اشبيلية » ما يقرب من خمسين عاما ، وتخرج في مدرسته نحاة كبار ، شكلوا مدارس خاصة بهم ، ولعل أنبههم : ابن عصفور ، وابن أبي الربيع السبتي ، وابن الضائع . وقد طبقت شهرته الآفاق ، ونستمع الى ابن خلكان يتحدث عنه : (928) .

« وكانت اقامته باشبيلية ، وأخباره متواصلة الينا ، وتلاميذه واردون في كل وقت . وكان اماما في النحو ، مستحضرا له غاية الاستحضار ، ولقد رأيت جماعة من أصحابه ، وكل منهم يقول :

ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبين ، عن الشيخ أبي علي الفارسي.. « وبالجملة ، فانه على ما يقال : كان خاتمة أئمة النحو » .

وناظر ابا موسى بمراكش ، واشاد بعلمه ، واعجب بطريقته (929) ألف مؤلفات قيمة في النحو ، منها :

ـ « التوطئة » : وهي كما قال صاحب كشف الظنون ، « مقدمة لقانون ابي موسى » . وذكرها في حواشيه .

ـ الشرح « الصغير » للقانون .

ـ « الحواشي » عليه .

ـ شرح المفصل للزمخشري .

ـ دراسات على كتاب سيبويه ، وجمل الزجاجي ، وقد ذكر هذا الاخير في الحواشي .

أما انتفاع العلماء ببحوثه في مؤلفاتهم ، فأمر لا يحتاج الى تفصيل القول، اذ في امكان الباحث أن يعثر على الكثير منها ، في مؤلفات المتأخرين (930).

وقال أبو علي ، في شرح طبيعة عمله في بحوث « القانون » (931)

أ ـ « سألني بعض من يكرم علي أن اكتب له على المقدمة المضافة الى ابي موسى ، الجزولي ، لانه الذي اتى بها ، لا أنه الواضع لها ، على ما اخبر به رحمه الله تعالى من ذلك ، لكنه لم يعين لها واضعا فنسبت اليه » .

ب ـ « حواشي تبين ما انبهم منها وتستدرك ما عول صاحبها عليه

---

(928) الوفيات ج 3 / 451 وغيرها مما هو معروف .

(929) الذيل المخطوط 74 / وقانون اليونسي ، والذكريات 19 .

(930) ابن هشام في المغني وأوضح المسالك ، والرضي في شرح الكافية ، والاشموني والتصريح ، وغيرها .

(931) الحواشي : 2 / 3 / 4 .
ونشير هنا الى ملاحظة هامة : ان المتأخرين كثيرا ما يخلط عليهم الامر بينه ، وبين علم الدين الذي سيأتي بعد قليل .

kitabweb-2013.forumaroc.net

من اسقاط مثلها ، وتنبه على ما تيسر مما اختلف وضعه منها ، فأسفته فيمـــا سأل .. »

ج ــ « ثم ان بعض الطلبة جمع ذلك ــ وعلقه بمواضعه من المقدمة المذكورة ، وعرضه على فرضيته وقرىء على بعد ذلك ، فربما زدت فيه ، فى أثناء قراءته ، ما رأيت أنه لائق به ، وأحق من يدخل بـــين التواليف المقصودة اذ لم يكن وضعه اولا على قصد التواليف ، ولكن على قصـــد « الحـــواشى » .

د ــ وأضاف : « اذ كانت المسائل التى استقرت اخيرا من هذا الشرح، غير مشبعة ولا ممدودة الاطناب ، ولا مذكورة الاسباب فى الغالب ، وانما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه « المقدمة » ، لا استيفاء المسائل فيه بالشرح ومد الاطناب بذكر التوجيهات ، والاسباب » (932) .

والشرح « الصغير » الذى يشير اليه هنا ، موجود ، وتنطبق عليه تلك الاوصاف التى ذكرها ، وقد جاء فى آخره : (933) .

« سمع طائفة من أول هذا الشرح من لفظ جامعه الشيخ الاستـــاذ الحافظ ،، أبى على ،، وناوله سائره وأباح له التحديث عنـــه .. وكتب باشبيلية ــ حرسها الله ــ فى شهر ذى القعدة عام 622 هـ » . وكتب بعده كلمة « المكتوب فوق هذا صحيح » ثم توقيع أبى على (934) .

وقد نقلنا من عبارات ابى على ، ما يكفى لبيان صنيعه فى «الحواشى»، وسننقل عبارات اخرى فى الفصل التالى ، لمناسبة خاصة .

اما ما ورد هنا ، من اشارة لموقفه من « القانون » ، من حيث نسبته، فقد ناقشناه بتفصيل ، فى الباب الاول ، وقررنا هناك ، أن أبا على لم يكم موقفا فى زعمه ، أو فيما ابداه من شك فى نسبة الكتاب لابى موسى. ولعل استعراض نشاط اولئك العلماء الذين سبق ذكرهم ، ينهض دليـــلا آخر ، على فساد ما ادعاه ، فهم لم يشكوا لحظة فى تلك النسبة ، واهتموا بذلك الكتاب قدر اهتمامه هو به ، وكان فيهم من يمثل النشاط العلمى ، المزدهر فى مختلف الاقطار التى اصطنعت اللغة العربية ، بل فيهم من يرجع الى الموطن الذى يزعم ابو على أن « القانون » ، ولد فيه .

---

(932) نفس المرجع (الحواشى : 2 / 3 / والصغير نفس الورقات) .
(933) الورقة : 104 .
(934) نفسه . وهذا الشرح مسجل فى دار الكتب المصرية تحت رقم : 103 نحو . ويقع فى 104 ورقة . وذكر الاستاذ كنون انه رآه فى « الاسكوريال » : الذكريات 19 . أما الحواشى فيوجد فى المكتبة العامة بالرباط ، ويقع فى 194 لوحة من القطاع المتوسط . وهى نسخة غير تامة . ويوجد فى « الاسكوريال » جزء كبير مبتور من الاول ، ويقع فى حوالى 142 لوحة وهو مسجل تحت رقم 2 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ان بحوث أبى على فى « حواشيه » بصرف النظر عن موقفه ، تدل على أن للرجل قدما راسخة فى علم العربية ، سعة اطلاع ، وحسن فهم ، ودقة ادراك ، ونفاذ بصيرة فى النقد والتقويم ، لاعمال أبى موسى . ويتسم منهجه ، بالاعتماد على مذهب البصريين ، وسيبويه و « المحققين » بصفة خاصة . ويبدو فى بعض المواقف اللغوية شديد التعصب لسيبويه ، لا يكاد يرى الحق بجانب غيره ، كثير التبرم من « التجديد » فى الآراء النحوية ، قاسيا فى انكاره على « الكوفيين » ، وابن الطراوة ومن تبعهم .

وكان كتابه « الحواشى » مصدرا رئيسيا لعلم الدين ، فى « مباحثه»، وللعطار فى « مشكلته » ، ونالت آراؤه اهتمام النحاة المتأخرين .

2 ــ « المباحث الكاملية » : لعلم الدين : (935) .

القاسم بن أحمد بن الموفق الاندلسى ، علم الدين .

ولد بمرسية عام 575 هـ . وتوفى بدمشق عام 661 هـ .

يعد من أنبه النحاة الذين نقلوا نشاطهم العلمى من الاندلس الى المشرق ، وكانت رحلته مع بداية القرن السابع ، فوصل مصر عام 601 هـ، ودمشق سنة 603 هـ ، ولقيه ياقوت الحموى ، بحلب عام 618 هـ .

واجتمع بأبى موسى ، فى مدينة مراكش ، وسأله عن « مسألة مشكلة » فى مقدمته ، فأجابه .

ويرجح أن ذلك الاجتماع تم بينهما ، فى بداية تلك الرحلة . ولكنه لم يرو عنه مباشرة ، وان أبدى ــ فى مختلف مواقفه ــ تقديرا كبيرا لابى موسى . وكان معجبا بعلمه ، وبأسلوبه فى تأليف « القانون » .

وعلم الدين ، أخذ علمه فى بلده ، وفى المشرق ، وتصدر للتدريس ، واشتهر ببحوثه على المفصل و « القانون » ، وكان لهما صدى كبير فى مؤلفات المتأخرين . وجاء فى مقدمة « المباحث » : « وكنت ممن حصلها من معدنها ، وغربها عن موطنها ، والبيت الغريب مجهول القدر ، خامل الذكر، لا تعتبر عبارته وهو سحبان ، ولا يحكم بحكمته وهو لقمان .. فانتدبت لنشر فضيلتها ، وتثمين قيمتها ..، وألا أزيد فى شرحى لها على ضرب مثال، أو زيادة قيد ، يحصل من تركه اخلال ، أو مناقشة فى عبارة وقع عليها اهمال ، فأما تكثير المباحث والمسائل ، ونصرة المذاهب والدلائل ، فقد ذكرنا من ذلك جملة صالحة كافية فى شرح « المفصل » (936) .

---

(935) معجم الادباء ج 6 / 152 . وغاية النهاية ج 2 / 15 والبغية ج 2 / 250 والوافى ج 2 / 102 والنفح ج 2 / 50 وكشف الظنون ج 2 / 1775 .

(936) يقع الشرح فى جزئين كبيرين (حوالى 500 لوحة) . وهو مسجل بدار الكتب المصرية : 138 نحو (ج 1) و : 139 نحو (ج 2) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ووصف « الجزولية » بأنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر، وتضمنت درر معان أثلت للغائص مآثر ومفاخر » .

وقد اتسم عمله فى هذا الشرح بالسمات التالية :

أ ــ عنى بنقل النصوص التى تمثل النسخ المختلفة للـ « قانون » « وقد التزمنا فى هذا الشرح أن نجمع بين النسخ الموجودة من هذا الكتاب، فانه كان يؤخذ عنه املاء ، فتارة يزيد ، وتارة ينقص » (937) .

وكان اعتناؤه بالنسخة الكبرى ، عملا جليلا ، اذ بواسطته امكن التعرف على طبيعة النشاط العلمى لابى موسى ، فى المرحلة الاخيرة من حياته .

ب ــ حرص على ابراز عنصر التطور فى نسخ القانون ، ونبه الى سرعة انتشار ما يظهر منه فى ساحة الدراسة ، وأسهم بهذا العمل الهام، فى تصحيح النسبة ، وازالة الشكوك التى حامت ، حولها لا سيما اذا تذكرنا انه كان مطلعا على موقف أبى على الشلوبين .

ج ــ كان متوفرا على معلومات كثيرة عن ابى موسى ، وبحوثه المختلفة ، منها ما اكتسبه من اجتماعه به ، ومنها ، وهو الاكثر والاهم ، ما جمعه من تلاميذ ابى موسى . واستطاع بذلك أن يكون نظرة صحيحة عن مباحث « القانون » فى ضوء علاقتها بنشاط ابى موسى العام .

د ــ كشف عن مصادر أبى موسى فى تاليف « القانون » ، واوضح الصلة العلمية التى ربطته بكتاب سيبويه ، واورد ما يؤكد القرابة الوثيقة بينه وبين اصول ابن السراج ، فقرر أن « الجزولية مقتضبة » من ذلك الكتاب . ولقد مهد الطريق بعمله هذا ، لاجراء مقارنة بين صنيع أبى موسى وغيره ، من حيث الاصالة والنقلية . وكان ذلك اسهاما منه فى النقد والتقويم.

هـ ــ التزم فى مباحثه جانب الموضوعية ، والنزاهة العلمية : فلم يظهر ميله لمذهب معين ، عند اتخاذ موقف لغوى ما ، وانما خضع للحياد العلمى، ولم يمنعه اعجابه بأبى موسى ، ولا تقديره لبحوثه ، من نقده فى بعض المواضع ، واعادة النظر فى بعض مواقفه ، وارتضاء ما رآه غيره ، فى مواضع اخرى ، استنادا الى الحجة والدليل .

و ــ كان فى اتجاهه النحوى ، منتميا للمدرسة العقلية فى « النحو العربى » ، معجبا بالعناصر العقلية التى استخدمت فى بحوث اللغة ، ومن ثم ، لم يجد صعوبة فى ادراك مراد ابى موسى ، من تعليلاته ، وأقيسته العقلية . بل لقد أشاد فى بعض الاحيان بصنيعه ، من هذه الجهة

ز ــ تناول « القانون » ، وهو مطمئن الى انه من وضع ابى موسى،

---

(937) ج 1 / 21 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وفى ضوء هذا الاطمئنان عالج مختلف أبوابه وفصوله . ولم يتورط فـــى موقف شك ، كما كان شأن أبى على .

ح ــ يمثل نظرة علماء المشرق الى بحوث ابى موسى ، بقدر ما يمثـــل نظرة علماء « المغرب » .

3 ــ « المشكاة » : لابى اسحاق العطار : (938) .

الاسم الكامل لهذا الشرح هو : « المشكاة والنبراس فى شرح الكراس». وجاء فى أوله : « قال الشيخ الفقيه النحوى الاستاذ المدرس المجتهـــد العلامة الاوحد : ابو اسحاق ابراهيم بن عبد السلام العطار .. » (939)

ولم يطل فى المقدمة ، ولم يشرح منهجه فى البحث ، وننقل فيما يلى بعض عبـــاراته :

ا ، « قلت : المتكلمون فى هذا العلم منهم من يبتدىء بأقسام « الكلام »، كما فعل أبو القاسم ، ومنهم من يبتدىء بحد الكلام ، كما فعل المؤلف . حيث شرح « الكلام » قبل أجزائه ، فمن ابتدأ بالاجزاء رأى ان المفردات أولى بالتقديم من المركبات ، لان المفرد هو الاصل ، فاذا علم انتقل الى علم ما يتركب منه . ومن ابتدأ بالكلام ، يرى أن معرفة أقسام الشىء لا تمكن قبل معرفته . و « الكلام غير معروف ، فكيف يتكلم فى أجزائه قبل معرفته .. » وهذا هو الذى اختاره المؤلف » (940) .

ب ــ وقال فى شرح هذه العبارة من القانون : (941) .

« ولا يدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضى الا ما لا يناقض معنى المضى منها » (942) . « هو الفصل السادس : ذكر فيه ان المبتدا الذى خبره فعل ماض ، كقولك : « زيد قام » ، و « عمروخرج أبوه »لايدخل عليه من هذه الافعال ، الا ما وافق معناه ، الماضى ، فتقول : « كـــان زيد قام » ، أو « كان زيد ذهب أبوه » ، فانهما للماضى ، والفعل للمضى، فيستقيم المعنى . وكذلك « أصبح » و « أمسى » وغير ذلك مما يوافـــق معنـــاه معنـــى المـــاضى .

« وأما « ما زال » وأخواتها ، و « ليس » ، و (ما دام) فيناقض

---

(938) لم أعثر له على ترجمة مفصلة وهو من علماء القرنين السابع والثامن .
(939) الورقة 1 . ويوجد الكتاب فى الخزانة العامة بالرباط . ولكن الجزء الثانى لا يمكن الانتفاع به لكثرة المحو .
(940) الـــورقـــة 1 .
(941) ج 1 / 243 .
(942) الاصـــل : 34 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

معناها معنى المضى ، فلا يجوز دخولها على الماضى لانها للحال الدائمة الحاضرة أو محكية ..» (943)

واهمية هذا الشرح ، تأتى من عدة زوايا :

اولا ــ وضع ملخص لمحتوى كل « باب » ، قبل معالجة مسائله ، ونكتفى بالنموذج التالى :

قــال فى البــاب الاول : (944)

« اجزاء الباب عشرة : الاول فى حد الكلام . والثانى فى قانون تتميز به القسمة الصحيحة من الفاسدة . والثالث فى حد الاسم . والرابع فى حــد الفعل . والخامس فى حد الحرف . والسادس فى تنويع الحروف بحســب معانيها . والتاسع . الخ »

ثانيا : انتفع بالنسخة الكبرى من « القانون » ، ولكنه اعتبرها كتابا مستقلا ، فلم يشرحها .

وبذلك اكد صنيع صاحب المباحث . ويبدو من عبارة « المشكاة » أن تلك النسخة كانت متداولة بشكل او آخر .

ثالثا ــ سجل مختلف النشاط العلمى الذى كان قائما بمراكش ، حول « القانون » ، فلقد أشار غير مرة الى كثرة دارسيه ، وشارحيه ، ولا سيما ما نقله عن شيخه ابى زكرياء بن على .

رابعا ــ افاد من بحوث أبى على الشلوبين ، وناقشه مــرارا فى مواقفه اللغوية . ولكنه لم يتبعه فى موقفه من نسبة الكتاب الى صاحبه .

خامسا ــ استند فى نقده لابى موسى ، وتقويم منهجه ، الى أمرين :

الاول : كتاب سيبويه ، و « معانى القراء » ، من الجانب العلمى .

الثانى : مطالب الغاية العملية للنحو ، من الزاوية المنهجية المناسبة للتعليــم .

ومن هنا انتقده ، من حيث « التعليل » ، و « غموض العبــارة » و « الاختصار المخل » ، وغيرها .

ان الذى يبدو من تتبع مباحث « المشكاة » ، أن صاحبه كان على اطلاع واسع بالثقافة النحوية ، وانه كان على دراية كبيرة بمحتوى كتاب سيبويه ، ومعانى القراء بصفة خاصة . وهذه الدراية جعلته متسما فى مواقفه اللغوية بكثير من الحياد بين المذهبين : البصرى والكوفى .

و ــ اثره فى التاليف النحوى :

أثار « القانون » اذن ، ذلك الاهتمام الكبير من الدارسين على اختلاف

---

(943) ج 1 / 243 .

(944) نفسه 1 / 2 . وسنعود اليه فى فصل لاحق .

kitabweb-2013.forumaroc.net

مستوياتهم ومواطن نشاطهم العلمي ، وكان ذلك مقدمة طبيعية للانتفاع به على مستوى التأليف . ونوجز فيما يلي الحديث عن أوجه الصلات التي ربطته ببعض المؤلفات :

1 ــ « المقرب » لابن عصفور : نقلنا سابقا ملاحظة بعض العلماء ، حول افادة ابن عصفور ، من « حدود » القانون وتعريفاته واستعانته بها على صياغة بحوث كتابه .

2 ــ « كافية » ابن الحاجب : يستطيع الباحث أن يتعرف على العلاقة بين الكتابين ، من المقارنة بين مادتهما في غير باب وفصل . وقد حرص الرضي في شرحه على « الكافية » على بيان مدى تأثر ابن الحاجب ، بآراء أبي موسى ومنهجه في البحث . ولا يكاد القارىء لذلك الشرح يتخطى صفحة دون أن يعثر على اسم أبي موسى .

3 ــ « أوضح المسالك » لابن هشام : ان الاسلوب الذي اتبعه ابن هشام في هذا الكتاب يشبه الى حد كبير ، صنيع أبي موسى ، في اختياره « ابواب الجمل » لوضع دراسته على ذلك المستوى العلمي . مع فارق كبير بين « موضوع » الكتابين ، فالفية ابن مالك ، كما لا يخفى ، تضمنت حقائق علمية ، على مستوى رفيع من التحرير والضبط والارتقان ، بعكس جمل الزجاجي ، فهو من أوائل المؤلفات النحوية الموضوعة للتعليم في مراحله الاولى .

وجهات الارتباط تتجلى اكثر ، في التقسيم التفصيلي للمادة على مستوى الباب ، وتحديد بعض المفاهيم النحوية ، وتناول النظائر بعد جمعها في موضعها المناسب . وقد ورد اسم أبي موسى في « أوضح المسالك » ، مرارا ، ونكتفي بالاشارة الى المواضع الهامة (945) .

4 ــ « المغني » : انتفع ابن هشام أيضا فيه ، بصنيع أبي موسى ، في دراسة الادوات ، ولا سيما « ما » ، و « من » ، و « أي » ، و « لم » ، و « لما » ، و « اذن » . وتكاد الكتابة تتفق في عباراتها . والملاحظ أن ابن هشام لم يذكر أبا موسى في هذا الكتاب الا مرة واحدة (946) .

5 ــ « تسهيل » ابن مالك : كان انتفاع ابن مالك ، بعلم أبي موسى كبيرا ، فقد سبق أن ذكرناه ضمن شراح « القانون » ، واشرنا في فصل سابق الى أوجه العلاقة بين الرجلين استنادا الى « الالفية » و «التسهيل».

---

(945) 268 / 280 / 291 / 308 / 383 .
(946) ص : 583 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ونعيد هنا القول بأن « الصلة » تبدو وثيقة بين « التسويل » و «القانون» اكثر مما تبدو بين الالفية وبينه (947) .

6 ــ شرح أبى اسحاق الغافقى على الجمل : (948)

يكاد يكون هذا الشرح نسخة مكررة لبعض نسخ القانون ، فى مواضع كثيرة ، فقد عمد صاحبه الى نقل عبارة ابن موسى بالحرف ، دون أن يشير اليه (949) .

6 ــ مؤلفات أخرى :

افاد من « القانون » نحاة آخرون تعرضوا لآراء صاحبه ، مؤيدين تارة ، وناقدين تارة أخرى ، ونشير اليهم على هذا النحو :

ا ــ صاحب « التصريح » (950)

ب ــ الشيخ « يس » عليه (951)

ج ــ الاشمونى (952)

د ــ ابن عقيل (953)

هـ ــ الامير على المغنى (954)

و ــ صاحب الخزانة (955)

ولعل هذا الموضع يتطلب الاشارة الى مقدمة « ابن آجروم » ، ولكننا نرى أن هذا الكتاب ، ينبغى أن يظل فى مستوى « الجمل » ، ولا يرقى الى المقارنة بين أمثال « القانون » .

ز ــ مكانة « القانون » بين المؤلفات النحوية :

« القانون » باعتباره مصدرا لنشاط النحاة ، احتل مكانة رفيعة بين المصادر الاخرى ، التى كان قد ارتضاها النشاط اللغوى العام ، فى المشرق ، والمغرب على حد سواء . وهذه المكانة ابتدات فى المرحلة الاخيرة من حياة صاحبه ، ولم تنته الا بعد قرون ، على النحو الذى يتم تبينه من تاريخ الوفيات للعلماء الذين تعاقبوا على الانتفاع به .

و « النحو » ، كما هو معروف ، مشرقى ، فمصادره المفضلة كانت مشرقية أيضا ، فهى الاساس ، والاصل ، وما ظهر من نشاط نحوى فى

---

(947) ص : 117 من الباب الثانى .
(948) يوجد هذا الشرح بالخزانة العامة بالرباط .
(949) توفى الغافقى عام : 710 هـ .
(950) جـ 1 / 268 / 280 / 319 / 436 و 2 / 30 / 175 / 376 .
(951) جـ 1 / 436 و 2 / 376 .
(952) جـ2 / 40 .
(953) جـ 1 / 103 / 165 / 194 .
(954) جـ 1 / 61 / 160 / 217 .
(955) جـ 1 / 339 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الغرب الاسلامى ، فانما كانت مؤلفاته واقعة تحت مضمون « العبارة الصادقة » : « بضاعتنا ردت الينا » . ومن هنا سنحاول عقد مقارنة بين البحوث النحوية التى ظهرت فى الغرب الاسلامى ، وبين « القانون » من هذه الجهة التى نتحدث عنها ، أما تلك « المصادر الاصول » فنكتفى باعادة ذكرها تمهيدا لهذه المقارنة :

المرحلة الاولى فى التعليم : كتاب الكسائى ، ثم جمل الزجاجى ، و « لمع ابن جنى » ، و « جمل » الجرجانى .

المرحلة التى تليها : ايضاح الفارسى ، ثم « مفصل الزمخشرى » .

المرحلة العليا : كتاب سيبويه ، واصول ابن السراج ، ومعانى الفراء، ثم خصائص ابن جنى ، وبحوث « النحاة المحققين » ، كالمبرد ، والسيرافى.

ولا يخفى انه ليس بين هذه المستويات حدود فاصلة ، كما أن الانتفاع بتلك المصادر يختلف حسب مستوى المفيد منها ، لان جمهرة المتعلمين للنحو، لا تتجاوز المرحلة الاولى .

والمعروف أيضا أن البيئة الاندلسية ، كانت اكثر اهتماما بالدراسات اللغوية من غيرها ، وكانت عناصرها اكثر انتاجا للبحوث النحوية من عناصر البيئات الاخرى ، فى الغرب الاسلامى .

وفى ضوء ذلك ، نستعرض النشاط النحوى على مستوى التاليف ، ويتم على هذا النحو :

1 ــ البحوث التى اتخذت من المؤلفات المشرقية موضوعات لها :

أ ــ ما دار حول « جمل الزجاجى » :

ان اول شرح وضع عليه ، كان من عمل الحسين بن الوليد المشهور بالعريف . وقد توفى عام 390 هـ . ورآه صاحب البغية (956) .

وظهر فى القرن الخامس نشاط هام بهذا الكتاب ، فشرحه :

ــ ابن ابى المونى « أبى القاسم » (ت : 433 هـ) (957) .

ــ ابو الحسن المعروف بالزيات (ت : 440 هـ) (958) .

ــ الاعلم الشنتمرى ، المشهور ببحوثه وتلاميذه (ت : 476 هـ) (959)

ــ أبــو عثمان الرعينى (ت : 460 هـ) (960) .

وعرف القرن السادس الشروح التالية :

---

(956) البغية ج 1 / 542 .
(957) التكملة ج 1 / 296 .
(958) نفسه ج 1 / 192 .
(959) البغية ج 2 / 356 والنفح : ج 4 / 79 .
(960) الصلة ج 1 / 218 والذيل ج 4 / 39 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ شرح أبي العباس التدميري ، المتوفى بمدينة فاس عام 555 هـ (961) .
ـ شرح أبي محمد البطليوسي (ت : 521 هـ (962) .
ـ شرح أبي الحسن بن الباذش (ت : 528 هـ) (963) .
ـ شرح أبي بكر بن ميمون المتوفى عام 567 هـ . وهو على « الجمل الكبيرة » (964) .
ـ شرح ابن ملكون ، « لأبي اسحاق » (ت : 581 هـ) (965).
ـ دراسات السهيلي ، وشيخه ابن الطراوة وغيرهما (966) .
واستمر اهتمام النحاة « بالجمل » ، خلال القرن السابع ، واشهر شراحه :

ـ ابن خروف ، وابو على الشلوبين وأبو العباس الشريشي ، وأبو اسحاق الاعلم ، وابن عصفور ، وابن الضائع ، وابن أبي الربيع السبتي (967) .

ب ـ شروح ايضاح الفارسي :

1 ـ ما ظهر في القرن السادس :

ـ شرح أبي جعفر بن باق ، وتوفي عام 538 هـ (بالمغرب ، أو بالجزائر) (968) .
ـ شرح أبي الحسن ابن الباذش السابق ذكره .
ـ شرح أبي بكر بن ميمون السابق أيضا .
ـ شرح أبي بكر بن طاهر الخدب . وتوفي عام 580 هـ (969) .
ـ شرح أبي عبد الله بن خلف . وتوفي عام 587 هـ (970) .

2 ـ ما يرجع الى القرن السابع :

---

(961) سبق ذكره .
(962) البغية ج 2 / 55 .
(963) نفسه : 142 والديباج : 205 .
(964) هدية العارفين ج 2 / 96 .
(965) التكملة ج 1 / 157 .
(966) هدية العارفين ج 1 / 520 والبغية ج 1 / 68 . / 48 . والتكملة ج 2 / 75 والذيل ج 6 / 70 .
وقد سنبق في المقدمة ذكر لبعض الشروح ، ولا سيما شرح ابن هشام اللخمي الاشبيلي .
(967) البغية ج 2 / 210 و ج 1 / 331 . و ج 1 / 170 الذيل ج 6 / 78 التكملة ج 1 / 441 والبغية ج 1 / 96 .
(968) البغية ج 1 / 28 والتكملة ج 2 / ج 2 / 532 .
(970) البغية ج 1 / 68 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ شرح ابى العباس الشريشى (ت : 619 هـ) (971) .
ـ شرح ابى اسحاق الاعلم المتوفى عام 637 هـ (972) .
ـ شرح ابن هشام الخضراوى (ت : 846 هـ) (973) .
ـ شرح ابى العباس بن الحجاج (ت : 647 هـ) (974) .
ـ شرح ابى الحسن بن الضائع (ت : 680 هـ) (975) .
ـ شرح ابن ابى الربيع السبتى (ت : 688) (976) .

ج ـ اما البحوث التى وضعت على كتاب سيبويه ، فنكتفى بما سبق ذكره فى فصل آخر ، لشهرة عناية أهل الاندلس بذلك الكتاب (977) .

2 ـ المؤلفات التى وضعت على نحو مستقل ، ولم ترتبط بتلك المصادر بعلاقة « الشرح » : لعل أول نشاط علمى عرف فى الاندلس بهذه الصفة، يرجع الى جودى بن عثمان ، فقد وضع كتابا اسماه «منبه الحجارة .

ونذكر فيما يلى صورة عن هذا النشاط :

1 ـ « مختصر » فى النحو لعبد الله بن سليمان المعروف بـ «درود » القرطبى .

ولقى هذا الكتاب عناية بالاندلس ، فقد حمل عنه وسمع منه ، وذكره ابن خير بسنده عن مؤلفه (980) .

2 ـ « الواضح » لابى بكر الزبيدى . العلم المشهور (981) .

وقد اهتم بهذا الكتاب ، مدرسو « النحو » بمدينة سبتة ، بصفة خاصة ، فجعلوه ضمن المصادر التى استندوا اليها ، بجانب كتاب «الكافى» للنحاس المصرى . وقد شرحه ابن الاسلمى (982) .

3 ـ « العالم والمتعلم فى النحو » : لاحمد بن أبان (983) .

4 ـ « أصول النحو » لابن الاسلمى . السابق قريبا .

---

(971) نفسه 331 والنفح ج 2 / 115 .
(972) التكملة ج 1 / 170 .
(973) البغية ج 1 / 267 .
(974) نفسه : 359 .
(975) نفسه : ج 2 / 204 .
(976) نفسه : 125 .
(977) الفصل الثانى من الباب الاول . وانظر مقدمة « الكتاب » لعبد السلام هارون .
(980) توفى ابن خير 575 هـ . وتوفى دروه ، عام 325 هـ .
(981) طبع هذا الكتاب أخيرا .
(982) توفى ابن الاسلمى : اوائل : القرن الخامس :
(983) ت : 382 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

5 ــ « التوشيح » فى النحو : لابى بكر المارى (984) .
6 ــ « المسائل المنثورة » للبطليوسى : الذى سبق ذكره آنفا .
7 ــ « الترشيح » لابن الطراوة المعروف بموقفه من سيبويه بصفة اخص (985) .
8 ــ « التوطئة » : لابى العباس التدميرى (986) .
9 ــ « التوطئــة » لابــى على الشلوبين .
10 ــ « نتائج الفكر » للسهيلى .
11 ــ « المقرب » لابن عصفــور .
12 ــ « تسديد اللسان » لابن ابى حجة (987) .
13 ــ « الكافى » لابى عبد الله محمد بن عبد الملك (988) .
14 ــ « الضوابط الكلية » له أيضا .

3 ــ البحوث التى لوحظ فيها شبه محاولة للنقد والتقويم لبعض مؤلفات المشارقة :

اولا ــ كتاب « الرد على النحاس » للعريف الذى ذكرناه فى الفقرة (1).

ثانيا ــ « كتاب المبنى والمعرب » : للزيات ، « وقد احتج فيه وعلل ، ونبه على اغلاط وقعت فى كتاب سيبويه » (989) .

ثالثا ــ « المقدمة » على كتاب سيبويه ، لابن الطراوة :

انتقد فيها صاحب الكتاب ، ورد عليه ما انتقده أبو الحسن بن الضائع (990) .

رابعا : : كتاب للبطليوسى ، انتقد فيه أبا القاسم الزجاجى فى «جمله» ورد عليه ابن الضائع أيضا .

أما فى سائر اقطار الغرب الاسلامى ، فلا يستطيع الباحث أن يعثر فى المراجع المتاحة على مؤلفات نحوية ذات بال ، لان الدراسة اللغوية لم تتأصل فيها الا بفضل العلماء الاندلسيين الذين استقروا بتلك الاقطار ، وبجهود أبى موسى ومدرسته ، ولا سيما فى الجزائر والمغرب . وبالطبع ، تم ذلك فى عصور متأخرة ، بالنسبة الى قيام تلك الدراسات وازدهارها فى الاندلس . ثم ان العلماء الكبار من الاندلس ، اظهروا مقدرة كبيرة ، وبراعة فائقة فى فهم كتاب سيبويه ، وغيره من تلك المصادر الاصول،

(984) ت : 452 .
(985) ت : 528 .
(986) ت : 555 .
(987) ت : 643 هـ .
(988) ت : 655 هـ .
(989) ت : 440 هـ .
(990) ت : 680 هـ .

kitabweb-2013.forumaroc.net

اكثر مما اهتموا بابراز محاسن مؤلفاتهم ذاتها ، والعمل على نشرهـا وتداولها بين الدارسين ، فكان ابو بكر الخدب ، مثلا يقول : ان الكتب التى ينبغى الاعتماد عليها فى الصناعة النحوية ، هى كتاب سيبويه ، وأصول ابن السراج ، وايضاح الفارسى ، ومعانى الفراء ، وان ما عداها فى الصناعة مطرح » . وفى ضوء هذا التفكير وغيره ، ظلت مؤلفاتهم ـ على نفاستها وقيمتها العلمية ـ خاملة مغمورة ، ولم تستخدم الا فى مجال ضيق، ولم ترق فى تداولها الى مرتبة تلك المصادر ، بعكس آرائهم التى اعتبرت « من اختيارات المغاربة » ، فقد اهتم بها العلماء ، ونقلوها فى كتبهم ، ولم يحفلوا كثيرا بأصول تلك الآراء . ومن اجل ذلك ، لم يحتل مؤلـف اندلسى ، مكانة « الجمل » فى مستواه ، و « الايضاح » ، فى مستـواه ايضا ، أما كتاب سيبويه ، وأصول ابن السراج ، وخصائص ابن جنى ، فقط ، فقد ظلت بعيدة عن مجال التنافس ، بحيث لم تبرز همم كبيرة تسعى الى اخمالها طيلة العصور اللغوية . وهى ان اختفت ، فى بعض العصور، فان ذلك يرجع الى المستوى العام للثقافة اكثر مما يرجع الى الاستغناء عنها بما هو أفضل منها . ولعل المكانة التى احتلتها « الدرة الالفية » ، حينا ، و « الالفية » أحيانا ، بل عصورا متواصلة ، ما يساعد علـى مقتضى هذا الفهم (990) .

والاندلسيون ، فوق ذلك كله ، حريصون على الثقافة أشد ما يكون الحرص ، فلقد خلدوا تاريخ بلدهم الثقافى ، فى مختلف فروعها ، بطريقـة ربما لم يحسنها غيرهم ، ولا سيما فى الغرب العربى وحافظوا على تراثهم العلمى ، فسلم من « الاهمال » والتلف ، فى جملته . وبذلك تهيأت الظروف المواتية لاستخدامه والانتفاع به على نطاق واسع . ولكن العوامل الى ادت الى نشأة ذلك النشاط الكبير ، وساعدت على الحفاظ عليه ، لم تكـن مساعدة بنفس الدرجة ، على تركيز الاهتمام ، فى البحـوث النحويـة «المحلية» ، وانما اتجهت اتجاها آخر . وهذا لا يعنى التنقيص من الجهود العلمية التى بذلها ذلك البلد العظيم ، وانما يعنى فقط ، قلة الاهتمام بها ، وعدم تداولها بين الدارسين المختصين ، بالقدر الذى كان ينبغـى أن تكـون عليـه .

4 ـ أما انتاج ابى موسى ، فيمكن النظر اليه ، على ضوء ما سبق، مـن زاويتين :

الاولى : « البحوث » التى شكلت « القانون » بنسخه المختلفة : ومكانتها بينة واضحة ، سواء على مستوى المقارنة بين « المصادر »

---

(990) نطقت الروايات التاريخية ببلوغ بعض المؤلفات ، مكانة ما ، ك « المقرب » مثلا .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« الاصول » ، وبين ذلك الكتاب ، أو على مستوى المقارنة بينه ، وبين المؤلفات الاندلسية . فلقد ظل هذا الكتاب ، متداولا جنبا الى جنب ، مع « الايضاح » ، و « الكتاب » ، و « المفصل » و « الجمل » ، وغيرها، وربما فاق بعضها من حيث الاهمية ، اذ ان الدراسات التى وضعت عليه كثيرة ، وان تلك الدراسات ، وضعها كبار النحاة فى القرن السابع ، فابن مالك ، وأبو على الشلوبين وابن عصفور ، وابن معطى ، وعلم الدين ، وابن الخباز ، والابذى ، وابن أم قاسم ، من أنبه النحاة ، بعد عصر ابى موسى . بل نرى أن المقارنة بين « القانون » وبين مؤلفات الاندلسيين ليست بمقبولة ، لان مؤلفا واحدا منها لم يقارب مكانته ، ما عدا الفية ابن مالك .

الثـــانيـــة : ســائـــر بحـــوثـــه :

لم يحفل بها الدارسون كثيرا ، ولم نسمع عنها ، الا اصداء مختلفة القيمة . ولكنها ظلت مجرد أصداء ، بصرف النظر عن « قيمتها العلمية ». فكان مصيرها مصير أمثالها من تلك المؤلفات ، التى أهملها العلماء ، لسبب أو آخـــر .

فأبو موسى ، لم يشتهر بين النحاة ، الا بفضل « القانون » ، ولم تعرف قيمته العلمية فى مجال تخصصه ، الا بما تضمنه ذلك الكتاب ، من مـــادة ومنهـــج .

ثم ان هذه المكانة التى حاولنا رسم صورة عنها ، قامت على أساسين:

الاول : ما أوضحناه ، من اهتمام الدارسين ببحوثه ، وتداولـــه خـــدال عصـــور .

الثانى : ويقوم على الجانب العلمى فيه : من حيث أصالته ، وأهمية بحوثه ، ومدى وفائها بمطالب « الاجتهاد » التى تطبع عمـــل البـــاحث المتخصص . وهذا ما سنعالجه فى الفصل التالى تحت عنوان « أصالـــة بحـــوثـــه » .

ولا يخفى أن هذين الاساسين ، يتعاونان ويتضافران على ابـــراز العناصر الرئيسية التى شكلت المعالم البارزة فى شخصية أبى موســـى العلميـــة .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الثانى : أصالة بحوثه :

تحدثنا فى الباب الاول ، عن جوانب ثقافته ، والظروف التى أحاطت بممارسة نشاطه العلمى . واشرنا الى البيئة التى تحكمت فى استكمال عناصر تلك الشخصية العلمية ، من جهة ، وتعطيل مفعولها من جهة اخرى . وذكرنا فى الباب الثانى مصادر بحوثه ، وحللنا موقفه من تلك المصادر والافكار الحنوية التى ارتضاها بمثابة أصول ، وعالجنا — فى ضوء ذلك — مسلكه فى دراسة النص اللغوى ، وارتباطه بموقفه من « السماع » واثر ذلك على النتائج التى انتهى اليها ، ثم أوضحنا علاقته بالمذاهب النحوية ، وعناصر صياغته لما ارتضاه من قواعد ، وكشفنا خلال ذلك ، عن الاسس العقلية التى استخدمها فى التحليل ، والضبط لما رأى انه « قانون » عام للنحو . وبينا مدى استجابة كل ما سبق ، للغاية التى كان يسعى الى تحقيقها من وضع كتابه .

ومر بنا ، فى هذا الباب ، عرض سريع لنشاط تلاميذه ، والدور الذى قام به « قانونه » فى أطار ما أعطته مقارنة علمية بين هذا الكتاب ، والكتب التى ظهرت فى الغرب الاسلامى . وانه لدور هام جعل العلماء يهتمون به ، على نحو يثير الاعجاب .

ولقد كان كل أولئك ، محاولة للكشف عن العناصر التحليلية فى منهجه ، والاسس التى قام عليها والوسائل التى استخدمها . وسيتم انشاء محاولة اخرى ، فى هذا الفصل ، تسعى للتعرف على مدى استجابة ذلك المنهج لمطالب « الاجتهاد » لان الوفاء بها مما يحدد العناصر الاصيلة فى شخصية كل باحث عالم . وتتم هذه المحاولة على النحو التالى :

1 — مدى استقلاله فى البحث :

أ — فى دراسة « كلام العرب » :

كانت له مواقف متميزة ، فى هذه الدراسة :

— فقد قبل نصوصا سبق لغيره أن اعتبرها غير فصيحة ، فأخرجها من مصدر « التقعيد » ، ووصفها بتلك العبارات التى تدل على عدم الفصاحة . فجاء ابو موسى ليضيفها الى النصوص المقبولة ويستند اليها فى الجهات الدراسية التالية :

اولا — فى استنباط قاعدة جديدة وتوضيح بعض مسائلها .

ثانيا — فى تصحيح قاعدة اخرى ، والاحتجاج لها ، كى تصبح مطردة مطلقة الاطراد .

ثالثا — فى ابطال أقيسة بعض النحاة ، وبيان فساد ما ذهبوا اليه .

— واستند الى وجهة نظره ، فى موقفه من نصوص لغوية أخرى ، فلم

kitabweb-2013.forumaroc.net

يأخذ بها ، وانما قرر فى شأنها أحد أمرين :

الاول : تأويلها بما يتمشى مع تلك الوجهة ، ويخضع للقاعدة المقررة. والنص الذى قبل التاويل بتلك الصفة ، أدخله ضمن « السماع » الفصيح الذى يصلح مصدرا للتقعيد .

الثانى : اخراجها من مصادر التقعيد ، اذا لم تقبل تأويلا على وجه من الوجوه المحتملة ثم وصفها بما توصف به « النصوص » غير الفصيحة .

وبالطبع ، ترتب عن موقفه هذا من « كلام العرب » ، اتجاهان فى البحث اللغوى :

أولهما : اتجاه يرمى الى التوسع فى الاخذ بكلام العرب : فى التقعيد ، والقياس عليه ، بوضع قواعد جديدة ، ثم القول باكتساب اللغة عن الطريق المعبر عنه بـــ « التوليد » و « الانتحاء » لكلام العرب .

وثانيهما : اتجاه يؤدى الى التضييق فى الاخذ بكلام العرب ، وفى جدوى القياس عليه . ثم القول بعدم اكتساب اللغة عن الطريق السابق ، وانمـــا يقتصر ـــ فى الاستخدام ـــ على الصورة التى ورد عليها النص ، ويستعمل بلفظـــه وهيئتـــه .

ب ، فى اختيار الاسس المنهجية :

فضل الاسس التى ارتضتها « المدرسة العقلية » فى النحو العربى، واستند ـــ بصفة خاصة ـــ الى تلك الافكار والوسائل التى حددهـــا ، واستخدمها ، وطبقها ، أبو بكر بن السراج . وانتفع من صنيع ابن جنى ، فى فهمه لتلك الاسس ، وتحليله لعناصرها ، ولكن أبا موسى ، برزت له خلال التطبيق ، مواقف أبانت عن عمق فى الفهم ، وانسجام فى التفكير ، وكفاءة فى التطبيق ، وابتكار فى التنظيم والتجديد .

ـــ استخدم العنصر العقلى ، فى البحث ، وبالغ فيه ، خلال معالجته لم تكن معهودة فى البحوث النحوية ، واعتمد على أصول الفقه ، فى استدلالاته من المواضع النحوية ، وانتفع بأنواع من العلل ، فيها المقبول ، وفيهـــا « الافتراضى » « الاحتمالى » . وساق ذلك فى سياق واحد ، مع مراعاة والعقلى ، فجاءت بعض تقسيماته على نحو لم يسبق اليه .

على صحة بعض القضايا النحوية الهامة .

ـــ واعتمد على أسلوب « التعليل » ، وعالج ـــ على ضوئه ـــ كثيرا

ـــ واصطنع وسيلة التقسيم ، والحصر ، وبناها على العنصر اللغوى لبعض المسائل ، فوسع من دائرة التفكير المنطقى ، وأضاف عناصر جديدة ما توفر له من سند لغوى .

ـــ وعول على القياس ، وتمكن من تركيب اقيسة : لغوية فى مظهرها،

kitabweb-2013.forumaroc.net

منطقية فى اسسها ، أصولية فى نتائجها .

ـ واستعمل فكرة « التأويل » بمثابة وسيلة منهجية ، بل دعا الى ذلك الاستخدام ، وحاول بيان جدوى مقتضياته ، فى الكشف عن الفروق اللغوية.

ـ وعالج الافكار اللغوية ، من حيث اسسها العامة ، وفروعها الرئيسية ، واتسع له القول بفضل استخدامه للغة العلمية ، فى اسلوب اتسم بسمات معينة ، مما جعل منهجه فى البحث ، ـ فى ضوء ذلك كله ـ قائما على اسس واضحة المعالم .

ج ـ فى اختيار « الرأى » النحوى :

اتسم موقفه من « المذاهب النحوية » ، بالاستقلال التام ، وطبعته النزاهة العلمية المطلوبة ، فلم يبد تعصبا لمذهب معين ، عند اختياره رايا ما ، ولم يفضل رأيا لمكانة قائله وانما اختار ما ارتضاه ، وقرر ما رآه ، فى اطار النحو العربى ، واستجابة لمطالب اجتهاده ، فاستند الى سلامة المصدر ، وصحة المأخذ ، واستقامة النظر والدليل . وهكذا وقف مواقف معينة من سيبويه ، ومن أصحابه ، والبصريين المتأخرين ، ووقف مواقف اخرى ، مشرفة من المذهب الكوفى ، على النحو الذى سبق مفصلا .

د ـ فى ضبط اعمال القدماء :

كانت محاولة اعادة النظر ، فى تنظيم النحو ، احدى الغايات الرئيسية التى سعى الى تحقيقها من تاليف كتابه ، ان لم تكن الغاية الوحيدة . فأبو موسى عمل على « تقنين » النحو المتداول ، ولم يكن فى اعتباره وضع «النحو» ، ثم تقنينه .

ولقد وفق ، فى تلك المحاولة فى بعض المواضع ، فأعاد النظر فى كثير من القضايا ، وأخرجها على صورة مقبولة ، وحرر لها ضوابط عامة ازالت عنها كثيرا من الغموض ، والاضطراب فى الفهم . ولقد فطن الدارسون لهذه السمات ، فى صنيعه ، واشاروا اليها بمثل هذه العبارات : « كلام النحاة مضطرب هنا جدا ، فليعتمد على الضابط » ، وأن « هذا الضابط شامل »، وأن « هذا البيان لا مزيد عليه » ، و « قد ضاق القول على النحاة هنا » (991)

ويمكن ابراز بعض هذه السمات ، فى النقط التالية :

1 ـ تحديد بعض الافكار اللغوية الهامة ، ووضع « أصول » عامة لها فى مقدمة « الباب » الذى عالجه .

2 ـ جمع المتفرق ، والنظائر داخل باب معين ، وتناوله تناولا واحدا.

---

(991) المباحث ج 1 / 12 / 53 / 59 . والحواشى : 46 . وانظر الرضى على الكافية .

kitabweb-2013.forumaroc.net

3 ــ اعادة صياغة القواعد بأسلوب اتسم بالوضوح والدقة فى جل المواضع التى عالجها ، وتمت تلك الاعادة ، فى ضوء الاصول التى ارتضاها.

ان هذه المظاهر التى يبدو فيها استقلاله فى البحث ، ينبغى النظر اليها من هذه الزوايا :

الاولى : ان ابا موسى ، يبدو على مستويين : الاول : مستوى العالم المنهجى الذى تتسم بحوثه بسمات خاصة به . والثانى : مستوى « معلم النحو » الذى لا اهتمام له الا جمع المادة المناسبة ، وتقديمها لتلاميذه ، فى صورة مقبولة ، عملا على تحقيق الغاية العملية للنحو . فهو من هذه الزاوية ذو وظيفتين مزدوجتين .

الثانية : انه ، لم يستطع الابتعاد كثيرا عن التفكير اللغوى لابن السراج ، فقد ظل مشدودا اليه برباط متين ، بالرغم من تلك المحاولات التى بذلها فى سبيل ابراز معالم شخصيته والوفاء بمطالب اجتهاده . وهذا ما جعل صاحب المباحث ، يقرر أن القانون ، فى حقيقته ، مقتضب من أصول ابن السراج . فمنهجه متسم بهذه السمة .

الثالثة : أن « اجتهاداته » ، دارت فى اطار التقليد ، او « فكرة الاجماع » ، فلقد ارتضى ما ارتضاه النحو العام ، وقبل الفروع الرئيسية التى استقرت فيه ، والافكار النحوية العامة التى وقع عليها اجماع النحاة وما بدا له من استقلال ، فانما اتجه الى « المسائل » التطبيقية ، فهو بهذه الصفة « مجتهد مسائل » ، وليس « مجتهد مذهب ».

2 ــ النتائج التى توصل اليها :

أ ــ الفروق بين اقسام « الكلم » :

اهتدى الى الكشف عن فروق جديدة تميز الاسم » عن غيره ، واستخدم « القيم الخلافية » فى المقارنة بين تلك الاقسام ، من جهات دراسية متعددة، وما توصل اليه فى هذا الموضع ، لم يفطن الى استخدامه النحاة قبله . قال صاحب المباحث : (992)

« فزاد هذه التى لم يذكرها النحاة قط ، ولم يذككرها ايضا على نهج اصطلاحهم » (993) .

ب ــ تقسيم الجمع وحصر مسائله : قال صاحب المباحث ايضا : (994)

« قلت : هذا التقسيم للجمع لم يسبق اليه » .

ج ــ تحديده «اطــار » الجملــة :

---

(992) ج 1 / 29 .

(993) سبق تحليل عبارته وستعود اليها فى الباب الاخير .

(994) ج 1 / 36 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

لقد وضع للجملة « الابتدائية » اطارا خاصا ، و « للفعلية » اطـــارا آخر ، فى ضوء فهمه للجهات التى تفيد بها « الجملة » معانيها . ولقد اتسم فهمه للجملة الابتدائية ، بصفة خاصة بسمة الكفاءة اللغوية ، مما جعل الرضى ، يشيد به (995) .

د ــ فهمه لفكرة « المفعولية » :

حدد للمفعولية « اطارا » يشمل مختلف انواع المفاعيل ، وهذا الاطار وان خالف اطار الجملة الفعلية ، فانه مرتبط بـــ « الفعل » او ما فى معناه ارتباطا وثيقا . وجهات ذلك الارتباط ، تبدو من وجهة نظـــره ، علـــى النحـــو التـــالى :

1 ــ الارتباط بلفظ « الفعل » من حيث انه دال على « المصدر » اى الحدث، وبذلك فسر : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه اذا كان ظرف مكان ، والمفعول معه ، والمفعول له . فالحدث ، باعتباره مدلول لفظ الفعل ، هو الذى يدخل فى علاقات سياقية مع ما بعده ، ابتداء من علاقة الاسناد ، الى علاقات « المفعولية » .

2 ــ الارتباط بـــ « صيغة » الفعل : من حيث انها دالة على الزمان فيه ، وبه فسر « المفعول فيه » اذا كان ظرف زمان .

3 ــ الارتباط بالفعل من حيث عمله : وهنا يدخل طرفا الاسناد ، فى تشابكهما بجميع ما يعرف بالمنصوبات المتعلقات بالفعل .

فالمفعولية على هذا الفهم ، تفسير لجهات الاسناد فى الفعل ، او ما هو معنى الفعل ، وتوضيح للعلاقة التى ربطته بالمسند اليه .

هـ ــ دراسة الزمان فى « الفعل » :

أهم النتائج التى توصل اليها فى هذا الموضع ، تتلخص فى استخدام قرائن السياق للكشف عن الزمان ، فى « الفعل » . فقد فطن الى دور القرائن فى تحديد معنى الزمان ، ولم يكتف بـــ « الصيغ » الزمانية وسنعود الى مناقشة هذا الموضع فى الفصل الاخير .

و ــ تحديد جهة « الاعراب » فى الفعل :

فائدة اعراب الفعل المضارع ، تتجه الى بيان معنى الزمان فيـــه ، وازالة الابهام عن ذلك المعنى . ويتم ذلك بتخصيصه الى الحـــال ، او الاستقبال . ومن ثم عالج تلك الادوات التى تدخل ضمن مباحث الاعراب ، مع القرائن السياقية الاخرى ، التى تحدد معنى الزمان ، كما سبق قريبا. وقد توصل بهذا الفهم الى ادراك فروق هامة بين المعانى الاعرابية للفعل المضارع الواقع جوابا للامر وما فى معناه ، سواء أكان بعد الفاء أم لا .

---

(995) تسبق ذكر ذلك فى الفصل الثانى من الباب الثانى .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ز ــ تلك الآراء النحوية التى انفرد بها ، وما تضمنته من تحليلات لغويـــة سليمـــة .

3 ــ قيمة بحوثه ، فى ضوء التفكير اللغوى القديم :

سنستعرض هنا نماذج ثلاثة من التقويم والنقد ، على ضوء التفكير اللغوى القديم :

الاول : يمثل التفكير الاندلسى ، وسنستند الى صنيع أبى علـــى الشلوبين .

الثانى : يمثل التفكير المشرقى ، ونعتمد على صاحب المباحث الكاملية.

الثالث : يمثل تفكير مدينة مراكش ، ولدينا نموذج « المشكاة » لابى اسحاق العطار .

أ ــ أبـــى علـــى الشلوبين :

1 ــ العوامـــل النحـــويـــة :

اولا : العامل فى الخبر : يرى أبو موسى انه « الابتداء » ، فهو الذى يرفع « المبتدأ » و « الخبر » ، جميعا ، لان « الابتداء » هو الذى يطلبهما طلبا واحدا . وسبق أن ذكرنا أن فهمه لفكرة « الابتداء » جديد .

ويرى أبو على أن « المبتدأ » هو الذى يرفع « الخبر » ، « لان الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة ، وانما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذى يطلب الخبـــر » (996) .

واستند أبو على الى سيبويه ، ووصف ريه بأنه الحق ، والى قياس تعليله كما هو بين من عبارته .

ثانيا : العامل فى جواب الشرط :

هو عند أبى موسى ، الاداة الجازمة ، فهى تعمل فى الشرط والجواب معا ، لانها تقتضيهما اقتضاء واحدا .

والعامل عند أبى على ، هو « الاداة وفعل الشرط » معا ، لكون الجازم والمجزوم بمثابة الشىء الواحد . واعتمد على راى سيبويه ايضا، والى القياس ، « فهو الذى يعضده النظر » (997) .

ثالثا : العامل فى المفعول له :

ذهب ابو موسى الى أن الفعل يتعدى الى المفعول له ، دون واسطة. أما أبو على فقال : « والمختار عند المحققين مذهب سيبويه . واختياره غير مختار ، ولا مرضى عند المحققين » (998)

---

(996) الحواشى : 236 .
(997) نفسه : 124 / 125 / 133 / 134 .
(998) نفســـه : 220 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ومذهب سيبويه ، هو انه منصوب على اسقاط حرف الجر .

2 ــ استعمال بعض الادوات :

ا ــ (لم) و « لما » : ذهب ابو موسى الى انهما تقلبان لفظ صيغة الماضى الى لفظ صيغة المضارع ، وتحدثان فيه الجزم ، نافيتين لمعناه « الحدث » مع بقاء معنى الزمان محددا بالماضى .

ويرى ابو على ان هذا الراى لا نظير له ، ويفضل ما هو معروف عن هاتين الاداتين (999) .

ب ــ « اذ ما » : هى عند ابى موسى ظرف زمان ، مراعاة لاصلها قبل لحاق « ما » لها .

وعند ابى على حرف ، وفقدت اسميتها بالتركيب . فالاعتبار بالظاهر لا بالاصل . واستند الى قول سيبويه (1000) .

ج ــ « ما » المصدرية : توصل عند ابى موسى بالجملتين الفعلية والاسمية . ويرى ابو على استنادا الى سيبويه ، انها لا توصل الا بالجملة الفعلية . واول السماع الوارد بأن جعل الجملة الاسمية واقعة موقع الفعلية ضرورة (1001) .

د ــ « حتى » : ترد حرف جر ، بمعنى « الى » ، ولكن ابا موسى يرى أن ما بعد « حتى » قد يدخل فيما قبلها ، بعكس « الى » . وقال ابو على : (1002)

« واما حتى ، فزعم المؤلف أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها ، ونص سيبويه بخلاف ذلك . ولا اعرف له فى ذلك مخالفا ، من المحققين . وهذا الذى قاله المؤلف غير صحيح ، لانه لا فرق بين « حتى » و « الى » فى كون كل واحد منهما غاية فينبغى ان يكون الامر فيها ، كالامر فى « الى » سواء » .

د ــ « لما » : تنفرد عند ابى موسى عن « لم » بنفى الحدث فى الزمان الماضى على وجه الاستغراق . ورد ابو على هذا الراى بقوله : (1003) .

« ليس هذا بصحيح » . انما الذى يعتبر صحيحا ، انها لنفى الماضى المتوقع . « والذى غره من هذا قولهم : « عصى ابليس ربه ولما يندم » . والمعنى على نفى الزمان الماضى كله » .

---

(999) نفسه : 116 .
(1000) الحواشى : 138 .
(1001) نفسه : 180 / 271 .
(1002) 276 .
(1003) نفسه : 127 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

« فالاستغراق فى ذلك انما اتى من جهة المعنى فى الكلام ، لا من جهة لفظ « لمـــا » .

واضاف ابـــو علـــى محلـــلا :

« وكان الاصل فى قولهم : « عصى ابليس ربه ولما يندم » : « عصى ابليس ربه ولم يندم ، ولما يندم » . ثم حذف « ولم يندم » واكتفى بقوله : « ولما يندم » . فاختلط الامر على هذا المؤلف فى ذلك ، وتوهم ان ذلك من جهـــة لفظ « لمـــا » .

هـ ــ « أو » : فهم ابو موسى انها تكون بمعنى « الشك » و «الابهام» على السامع ، فى الخبر ، وبمعنى « التخيير » و « الاباحة » فى الطلب . وفهم ابو على انها « فى الحقيقة والصواب للكلام الذى هى فيه . فالشك والابهام والتنويع من صفات الخبر ، والاباحة والتخيير والتفصيل مـــن صفات الامر الذى هى فيه » (1004) .

و ــ « ضمير الفصـــل » :

قد يقع عند ابى موسى « بين نكرتين لا تقبلان الالف واللام » . ورد ابو على على هذا الرأى ، ومما قاله : (1005)

« وباب الفصل ، باب خرج فيه المضمر عن اصله وقصر على امر ما ، فلا ينبغى ان يتعدى فيه ما قصر عليه .. » وهذا الذى ذكره المؤلف مـــن هذا القسم غير مسموع ، فلا ينبغى ان يعمل فيه القياس » .. « ولـــم يذكره سيبويـــه » .

ز ــ « لا » النافيـــة للجنس :

1 ــ حذف خبرها أذا لم يكن ظرفا :

ذكر ابو موسى ان بنى تميم لا يذكرون خبرها ، ولا يلفظون به الا اذا كان ظرفا . ورده ابو على وانكر على ابى موسى ما نسبه لبنى تميم « ولكنه غير منقول ، ولعله من قياسه . وهذا ليس موضع قياس ، لانه اتساع ، والاتساع منقول » (1006) .

2 ــ عملها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام :

يرى ابو موسى أن لحاق الهمزة لـــ « لا » ، اذا كانت لمجرد الاستفهام، أو للعرض والتمنى ، لا يمنعها من عملها ، فحكمها حكمها عارية منها . وانكر ابو على عليه هذا القول ، وقال : (1007)

« ولا أعرف أحدا يقول : ان الف الاستفهام يلحق اداة نفى فيكـــون

(1004) نفســـه : 204 .
(1005) الحواشى : 216 .
(1006) نفســـه : 337 .
(1007) نفســـه : 336 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الالف لمجرد الاستفهام كما قاله هذا المؤلف . فكأنه جعل هذا تجريدا ، للاستفهام من معنى التمنى وليس بتجريد استفهام كما زعم » .

حـ ــ جـر المفعـول لـه :

لا يجوز جره الا اذا كان مختصا بالتعريف او بالاضافة . والجر هنا خاص باللام . ولم يقبل ابو على هذا الراى ، وقال : (1008)

« وهذا غير صحيح بل هو جائز له ولا مانع منه ولا اعرف له سلفا فى هذا القـول » .

ط ــ الغاء « أعلم » واخواتها اذا بنيت للمفعول :

هو جائز عند ابى موسى ، وممنوع عند ابى على ، ونسب لابى موسى « الوهم » فى فهم كلام سيبويه (1009) .

ى ــ تصـرف الظـروف :

ويريد به استعمالها غير ظرف ، بحيث ترد مرفوعة ، فى موضع يجوز أن تكون فيه منصوبة . ومصدر هذه القاعدة عنده ، هو السماع ، ولا يجوز استخدام القياس فى هذا الوضع . ولكن ابا على ، لم يقبل هذا المذهب ، وجزم بأن مأخذ تلك الظروف التى تسمى متصرفة ، هو القياس (1010).

ك ــ شبه « ان » واخواتها بالافعال :

المعروف ان التفكير النحوى ، يتجه الى ان عمل تلك الادوات ، انمـا تم لشبهها بالافعال ، وابو موسى فسر جهة ذلك الشبه بأنه يتحدد فى المعنى . وبذلك استحقت « عملها » الرفع والنصب . غير انه قدم فيها ما حقه ان يتأخر ، لعال اخرى سبق ذكرها .

وانكر ابو على عليه هذا الراى ، وجعل الشبه بينهما من جهتى المعنى واللفظ جميعا . واعتبر راى ابى موسى فاسدا ، واستند الى سيبويه ، والى علل قابل بها علل بى موسى (1011) .

2 ــ الاسلـوب :

أ ــ التعليل : بنى ابو موسى تعليله لـ « اصالة » الاعراب فى الاسماء، على الافكـار التـاليـة :

اولا : « التمكن » وهى فكرة تحقق اوجه الاعراب فى الاسماء ، لبيان المعانى الطارئة عليها بسبب التركيب ، واعتبرها خاصة بها .

ثانيا : « التصرف » : وهو « اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى التـى

(1008) نفسـه : 367 .
(1009) نفسـه : 218 / 219 .
(1010) الحواشى : 222 .
(1011) نفسـه : 253 / 254 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

تتعاقب عليها ، وجعل هذه الفكرة خاصة بالافعال ، لان الاسماء لا تتغير صيغها لبيان المعانى الاعرابية . ومن ثم ، لا حاجة فى « الفعل » بصفة عامة الى الاعراب فقد اغنى عنه « التصرف » .

ثالثا : « الابهام » فى المضارع : غير أن « الفعل المضارع » ، مبهم الدلالة على الزمان ، ولذلك اصبح فى حاجة الى فكرة « الاعراب » لازالة ذاك الابهـــام .

رابعا : « الشبه » : والمضارع فى « ابهامه » يشبه « اسم الفاعل » وجهـــات الشبـــه هـــى :

ـــ « الابهام » ـــ « التخصيص » ـــ دخول لام الابتداء عليه (1012).

وانسد عليه ابو على عناصر من هذا التعليل ، ورفض تفرقته بيـــن « فكرة التصرف » وخصوصيتها فى الافعال ، وبين فكرة التمكن ، وقصرها على الاسماء . ولاحظ ان « التصرف » يقع عند النحاة على معان كثيرة ، منها « تصرف الظروف » ، وتصرف « الفعل » بمعنى الدلالة على الزمان، وتصرف عام يشمل « الفعل » وغيره من المشتقات . والملاحظ أن الخلاف بينهما فى « أسلوب » التعليل ، وانواع العلل ، اما بالنسبة للنتائج فلا فـــرق بينهمـــا (1013) .

ب ـــ أسلـــوب المنـــاطقـــة :

لاحظ أبو على أن هناك فرقا بين « العبارة » التى تستعمل فى الحدود النحوية ، وبين نفس تلك العبارة حين استخدامها فى حـــدود المناطقـــة والمتكلمين . فالنحويون فى غالب أمرهم ، انما يطلقون تلك الاصطلاحات ، ويريدون بها « التقريب » لا التحقيق ، وقد يستعملـــون « الجنـــس » و « النوع » ، ولا يحققون فيهما تحقيق المناطقة (1014) .

وكذلك الشأن بالنسبة للقسمة ، فهم لا يريدون بالجنس ، « الجنس المنطقى » ، ولا بالنوع ، ما يراد به عندهم ، لانه لا سبيل الى معرفـــة مذهب المنطقيين ، الا بعد معرفة أمور كثيرة قبله ، هى من غير مباحث النحـــو (1015) .

و « الحد النحوى » هو اللفظ الجامع المانع ، كائنا ما كان وبأى لفظ كان . ولا يضيق النحويون تضييق المتكلمين فى حدودهم ، بل يتسامحون فيها بأكثر من هذا ، فيحدون الشىء بأكثر من أمره .

واستنادا الى هذا الفهم ، انتقد أبا موسى فى عبارته التى استعمل

(1012) لابى موسى تعليل أوسع أورده فى النسخة الكبرى (المباحث ج 1 / 16) .
(1013) الحواشى : 34 / 35 .
(1014) الحواشى : 8 / 9 .
(1015) نفسه و 22 / 49 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فيها تلك العبارات على مذهب المناطقة والمتكلمين :

1 ــ عبارته فى قانون القسمة الصحيحة : « كل جنس قسم الى أنواعه، او الى اشخاص انواعه ، أو نوع قسم الى اشخاصه » . « فاسم المقسوم صادق على الانواع والاشخاص ، والا فليست باقسام له » (1016) .

وانتهى أبو على ، بعد مناقشة هذه العبارة ، الى القــول : (1017)

« ومعرفة ذلك كله فى هذا العلم الذى نحن فيه ، تخليط لا ينبغى ، واهله احق بالاشتغال به منا » .

2 ــ عبارته فى بيان اختصاص الاسماء بالتأنيث :

« وضع التأنيث فى الاشخاص ، فيلحق ما هو ثان عنها ، دون الاجناس. ومدلولات الافعال اجنــاس فــلا يكــون فيهــا تأنيث كمــا لا يكون فى مدلولاتهــا » (1018) .

وقــال ابــو علــى : (1019)

« حكى لى عن أبى موسى الجزولى الذى تنسب اليه بها « الكراسة »: انما يصلح كلام نحوى ، يخلط صناعة النحو بصناعة المنطق . « ولا ادرى: ما الذى أحوجه الى خلط احدى الصناعتين بالاخرى حتى يتكلف هــذا التكلف البعيد ، الا وضعه أن التأنيث انما ينبغى أن يكون فى الاشخاص ، دون الاجناس ، ليبنى عليه أن التأنيث ينبغى أن يكون مختصا بالاسماء ».

« وهذا لا يحتاج اليه ، حتى يرتكب لاجله هذا المرتكب البعيد المحوج الى معرفة الجنس المنطقى . وتخليط الصنائع والتلبيس بها مما لا ينبغى ارتكابــه » (1020) .

وكشف ابو على فى مواضع أخرى ، عن صلات عبارة أبــى موسى ، بمنهج المناطقة ، ولكنه لم ينتقد صنيعه فيها ، بل لقد اعجب ببعضها (1021)

4 ــ « النقلية » وسوء الفهم :

أ ــ مواضع كسر همزة « ان » :

قــال ابــو علــى:

« والذى يظهر ان هذا التأصيل الذى اصله ليس بشىء ، ولذلك لــم يوجد شىء منه لسيبويه ، لفساده .. وانما هو شىء قاله ابو بكر بــن السراج فى اصوله ، وهو فاسد » (1022) .

(1016) الاصل 1 / والكبرى (المباحث 1 / 5) .
(1017) الحواشى : 9 .
(1018) الاصــل : 4 .
(1019) الحواشى : 49 .
(1020) الحواشى : 49 .
(1021) انظر الحواشى : 20 / 43 / 46 .
(1022) نفسه : 252 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ مسألة من « باب اضمار الفعل »

قال ابو موسى : « ومن هاذ الباب عند بعضهم : « انته امرا قاصدا » (1023) .

وقال ابو علي : (1024) .

ــ « وذكر هذه اللفظة فى جملة ما انتصب على اضمار فعل لا يظهر ، غلط ، تقدمه اليه الزمخشرى فى مفصله » .

ــ « والذى غلطهما أن سيبويه ذكر هذه اللفظة فى هذا الباب ليمثل بها فى وجه آخر غير التزام الاضمار » .

ــ « ولا أدرى كيف لقفا هذه اللفظة وعرياها مما اقترن بها ، مما يدل على انها ليست من « الباب » حتى دخلت لهما فى « الباب » ، بذلك اللقف والتعبرى » .

ــ « الا أن ذلك انما اتفق لهما لقلة الاشتغال بالكتاب ، فلقطا منه المثل ، وتخيلا انها كلها مذكورة على جهة واحدة . وهذا شنيع فى حقهما ».

وهذه عبارة سيبويه : « ونظير ذلك من الكلام ، قوله : « انته يافلان امرا قاصدا . فانما قلت « انته ، وائت امرا قاصدا » . الا أن هذا يجوز لك فيه اظهار الفعل » (1025) .

وجاء فى المفصل : « ومنه قولهم : « انته أمرا قاصدا » لانه لما قال : « انته » علم انه محمول على أمر يخالف المنهى عنه . قال تعالى : « انتهوا خيرا لكم » (1026) .

ونهج ابو على مثل هذا الاسلوب فى النقد ، فى مواضع ، فلقد قرر أن فى مباحث القانون مالا سند له ، الا مجرد النقل ، المتسرع ، دون التمحيص واعمال النظر . وعدم الرجوع الى المصادر الاصيلة للنحو ، ولا سيما « الكتاب » (1027) .

بل زعم فى مواضع أن الحقائق العلمية التى عرضها ابو موسى ، مبنية على مجرد التوهم ، والتخيل ، لان الامر اختلط عليه ، فلم يميز بين ما هو صحيح ، وما هو فاسد (1028) .

5 ــ الجانب التعليمى :

عنى ابو على بهذا الجانب ايضا ، وانتقد صنيع ابى موسى فى مواضع

(1023) الاصل : 69 .
(1024) نفسه : 368 .
(1025) الكتاب ج 1 / 284 (ط. ع. هارون) .
(1026) ابن يعيش ج 2 / 27 والآية من سورة النساء (171) .
(1027) الحواشى : 136 / 218 / 127 / 284 / 263 / 337 .
(1028) 252 / والورقات السابقة قبله .

kitabweb-2013.forumaroc.net

اخرى ، ونعرض لبعض النماذج على هذا النحو :

أ ــ « ثم كيف يكون الانسان فى ابتداء الصناعة يحال على هذا الذى اذا قيل له ، وهو مبتدىء ، لم يعقل له معنى اصلا » (1029) .

ب ــ « فتكليفه قارىء كتابه أن يحمل كلا ما على هذا ، من تكليف مالا يطاق ، الا أن يقول : « هذا معلوم من صناعة النحو » ، فيقال لــه : « الذى يعلم هذا من صناعة النحو ، غنى عن هذا كله . فأى معنى لخطابه بهــذا ؟ » (1030) .

ج ــ « وهــذا التنويع هنــا ، تطويــل ، وكتابــه مبنــى علــى الاختصــار » (1031) .

د ــ « الا أن هذا اختصار يخل بالمعنى ، لا ينبغــى أن يستعمــل مثلــه » (1032) .

هـ ــ « فتوسط وتجوز ، وأسقط هذا الذى زدناه . وهذا التوسط من المؤلف مذموم » (1033) .

و ــ واجرى ابو على حوارا مع صاحب القانون ، نلخصــه فيمــا يلــى : (1034) .

ــ فان قال : هذه المواضع تكسر فيها همزة « ان » ، لانها موضع ابتداء ، وهى تكسر مبتداة ، فأغنى ما ذكر على ما لم يذكر » .

ــ قال له المخاطب بهذا الكلام : والسامع له : « كان ينبغى أن يستغنى عن كل ما ذكره » .

ــ فان قال : « ان الفارسى قال ذلك » : قلنا : نعم ، ولكن بســط الكلام شيئا . وأنت يامؤلف : قد جردت هذا الكلام مما قرنه هو به ، وكان سببا للتخليط على المتعلم .

ــ فان قال : « اختصرته » . قيل : لا . ولكن اختسرته والاختصار المخل للشىء لا معنى له .

ــ فان قيل : قد قرن المؤلف بهذا الكلام قوله بعد هذا ، فجاء كلامه يكمل بعضه بعضا فالجواب : أن كل قول من الاقوال التى قالها المؤلف هنا ، انما كانت على تقدير أنها مستقلة بنفسها ، لا على أنها محتاجة

(1029) نفســــه : 27 .
(1030) نفســــه : 199 .
(1031) نفســــه : 385 .
(1032) نفســــه : 319 .
(1033) نفســــه : 125 .
(1034) نفســــه : 263 / 264 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الى ما بعدها (1035) .

ب ــ علـــم الديـــن :

1 ــ « النقلية » : اهتم علم الدين ببيان المصادر التى استقى منها ابو موسى معلوماته فى تأليف « القانون » ، كشف عن الصلات التـــى تربط بين مباحثه ، وبين تلك المصادر ، وأوضح الجهات التى انتفع بها ابو موسى ، وانتهى الى نتائج لخصها بهذه العبارة (1036) .

« وكثيرا ما يعتمد على كتاب الاصول ، والجزولية » مقتضبة منه فى الحقيقة » ؟

وكان علم الدين ، حين صاغ هذه العبارة ، يعالج موقف ابى موسى من التفريق بين العطف على اللفظ ، والعطف على « الموضع » ، وتم صنيعه فى المقارنة على هذا النحو :

أ ــ قدم له بقوله : « ومنهم من يفرق بين العطف على اللفظ ، و « الموضع » ، كما اشار اليه الجزولى ، واستدل على أن العامل مقدر عند العطف على « الموضع » بامتناع « أن زيدا وعمرو قائمان » ، فانه لما كان العامل فى « زيدا » ، « ان » ، والعامل فى « عمرو » الابتداء ، وخبرهما واحد ، والعامل فى المبتدأ هو العامل فى الخبر ، لزم أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، وذلك محال ، كما فى العلل العقلية (1037) .

ب ــ ثم نقل عبارة ابن السراج فى الاصول ، ونصها : (1038) .

« الفرق بين العطف على اللفظ ، والعطف على الموضع ، أن المعطوف على اللفظ كالمثنى ، يعمل فيها عامل واحد ، لانهما كاسم واحد ، والمعطوف على « الموضع » ، يعمل فيه عاملان والتقدير : تكرير العامل فى الثانى ، اذا لم يظهر عمله فى الاول ، وتصير كأنها جملة معطوفة على جملة » .

جـ ــ وبعد التحليل انتهى الى قوله : « والى هذا المذهب اشـــار الجزولى ، وكثيرا ما يعتمد على كتاب الاصول ... » ،

وتنقل فيما يلى صياغة ابى موسى لهذا الموضع : (1039) .

1 ــ « وكما يعطف على اللفظ ، يعطف على « الموضع » .

2 ــ « والموضع » المعطوف عليه ، اما موضع جملة ، واما موضع اسم مبنى : مفردا كان أو مركبا ، واما موضع اسم مع العامل فيه : كان العامل زائدا كالباء فى قولك « وكفى بالله شهيدا » ، وخشنت

(1035) الحواشى : 263 / 264 .
(1036) المباحث جـ 1 / 181 / 182 .
(1037) نفســـه : جـ 1 / 183 .
(1038) نفســـه : جـ 1 / 182 .
(1039) الكبرى (المباحث جـ 1 / 181 / 184) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

بصدره ، أو غير ذلك كالباء فى قولك : « مررت بزيد » ، وكـ « ان » و « لا » فى التبرئة .

3 ــ والعامل فى المعطوف على الموضع اضمار ما عمل فى «الموضع»، فيئول المعنى الى عطف جملة على جملة . ولذلك امتنع : « ان زيدا وعمرو قائمان » ، وهل من طعام وشراب موجودان » ، لانه يؤدى الى أن يعمل فى الخبر عاملان .

4 ــ واما المعطوف على اللفظ ، فالعامل فيه وفى المعطوف عليه واحـد » .

5 ــ ولا موضع للجملة الا اذا وقعت موقع المفرد ، وعطفها علـى المفرد أحسن من عطف المفرد عليها ..

6 ــ والجر على نية اعادة العامل استغناء بتقدمه عن اللفظ به .

7 ــ والمعطوف على المبتدأ هو ما وليه ، وشاركه فى الخبر ، والا فالعطف على الابتـداء .

8 ــ ولك فى الضرورة أن تقدم المعطوف بالواو ، والفاء ، و «ثم» على المعطوف عليه ، ما لم يكن المعطوف عليه مبتدأ ، أو مع العامل فيه فى موضع المبتدأ ، ولم يقع المعطوف قبل العامل فى المعطوف عليه .

9 ــ وعلى الجملة ، فكل ما يوهم جواز العطف على عاملين فلـه وجه يرجع اليه ، به ، والى مقتضى النظر الصحيح ، والى المقطوع بسماعه ، وانما يستثنى من القواعد المطردة ما لا يمكن رده اليها البتة.

10 ــ وأورد صاحب المباحث فى باب النعت هذه العبارة لابـى مـوسى : (1040) .

« وليس من اختلاف العاملين المعتبر أن يرتفع الاسمان خبريـن لمبتدأين ، ولا ان يرتفعا فاعلين لفعلين ، وان اختلف معنياهمـا عنـد سيبويه والخليل ، وعند ابى العباس ، وأبى اسحاق ، هو من اختلاف العاملين المعتبر ، ما لم يتحد معنى الفعلين » .

ولا شك أن المقارنة بين عبارة ابن السراج ، وابى موسى ، تؤيد ما لاحظه صاحب المباحث ، فالصلة وثيقة بينهما ، من الوجه الذى اشار اليه ، بحيث ان أبا موسى ، ممن يفرقون بين قسمى العطف ، وله سنده فى ذلك ، وهو صنيع ابن السراج ، ولم يبال بها رآه غيره . ولكن مارتبه علم الدين ، من « ان الجزولية مقضبة فى الحقيقة من الاصول » يبدو صحيحا فى جملته ، بمعنى أن كتاب « الاصول » هو المصدر الاساسى لبحوث القانون ، وليس المراد ، أنه تلخيص لمباحث ابن السراج فى ذلك

(1040) المباحث ج 1 / 167 نقلا عن النسخة الكبرى .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الكتاب ، لان أباموسى ، ضمن كتابه ، حقائق لم ترد فى « الاصـــول »، واستخدم أساليب فى البحث ، ترجع الى مناهـــج الاصوليـــين ، والمنطقيين ، وغيرهم ، لم يفطن الى استخدامها ابن السراج ، واهتدى الى الكشف عن « تعليلات » مبتكرة ، اضافت الى ما ابتكره غيره ، أوجها أخرى من أوجه « التعليل » .

وتحليل عناصر تلك المقارنة ، يمكن ملاحظته على هذا النحو :

أولا ـــ عالج أبو موسى فكرة التفريق بين العطف على اللفظ ، والموضع ، على ضوء الاطار الفكرى الذى عالجها به ابن السراج ، ولكن أبا موسى اضاف اليها ، عند التطبيق ـــ افكارا أخرى يمكن اعتبارها بمثابة أصول بالنسبة لما تضمنته من فروع . على النحو الذى يتبين من تتبـــع عبـــارتـــه .

ثانيا ـــ ان كلا من ابن السراج ، وأبى موسى ، كان يسعى الى اثبات تلك الفكرة ، وتأصيلها فى الدراسة النحوية ، بهدف تحقيق غاية أساسية ، هى افساد مذهب الاخفش ، فى اجازة العطف على عاملين مختلفين ، وتصحيح مذهب سيبويه الذين لا يجيز ما أجازه ، الاخفش ، وغيـــره (1041) .

ثالثا ـــ ان العناصر العقلية فى أسس ذلك التفريق ، تكاد تكون واحدة ، عند الرجلين ، فهما بهذه الصفة ينتميان الى المدرسة العقليـــة فى النحو . ولكن أبا موسى ، يجعل ذلك ناتجا عن الاستحالة التى يتصورها من القول بجواز العطف على عاملين مختلفين ، « وذلك محال كما فى العلل العقلية » ، وبالاضافة الى ذلك ، استند أبو موسى الى أسس عقلية أخرى ، استطاع أن يتوصل اليها من دراسة النظائر التى جمعها ، سواء فى باب العطف ، أو فى غيره .

رابعا ـــ ثم ان أبا موسى ، حين طبق تلك الفكرة ، فى ضـــوء ما سبق ، أخذ فى اعتباره بمقتضى تلك الافكار النحوية التى ارتضاهـــا بمثابة أصول ثابتة ، والتى حدد على ضوئها أيضا عناصر فهمه لاطار الجملتين : الاسمية والفعلية ، وللعوامل النحوية وطبيعة عملها ، وانتهى الى النتيجة العامة التى صاغها فى العبارة التى تحمل رقم 9 .

وربط علم الدين ، صنيع أبى موسى ، فى دراسة « مذ » و « منذ » بما توصل اليه فى شأنهما ، كل من الاخفش ، وابن السراج ، وابن جنى :

1 ـــ الاخفش : يفرق بين « منذ » باعتبارها لغة أهل الحجاز ، و « مذ » بصفتها لغة بنى تميم .

(1041) المباحث ج 1 / 183 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وان معناهما ،فى حالة الجر ، للزمان الماضى ، وتفسران بمعنى « من » ، أما فى الحاضر ، فمعناهما معنى « فى » (1042) .

2 ــ ابن السـراج : قـال : (1043) .

« منذ » انما صيغت لتليها الازمنة ، فاذا وليها ما ليس اياه ، مثل الفعل ،فانما ذلك لدلالة الفعل على الزمان » .

3 ــ ابـن جنـى : قـال : (1044) .

« معنى الرفع : أمد ذلك يومان ــ . فيكون قد اشتمل على الوقت كله ، اى من اول الوقت الى آخره ، ومتى رفعت المعرفة فى جواب « متى » جاز أن تكون الرؤية قد وقعت فى أول جزء من أول ذلك الزمان ، أو من جملته ثم انقطعت .. ولا تستعمل « منذ » و « مذ » فى المستقبل أصـلا

4 ــ صنيـع أبـى موسـى : قـال : (1045) .

أ ــ « مذ » و « منذ » يكونان اسمين مبتدأين ، وحرفين جارين .

ب ــ « ولا تجران الا الزمان ، ولا يخبر عنهما الا به » .

ج ــ ويكونان مع الماضى جارين بمعنى « من » ، ومع « الحاضر » بمعنى « فى » .

د ــ واذا كانا مبتدأين ، جاء بعدهما خبرا لهما من الزمان ، مايكون جواب « كم » ، ومما يكون « جواب متى » .

هـ ــ « ويكونان مع جواب « كم » لاول الوقت ، الى آخره ، ومع جواب « متى » لاول الوقت خاصة » .

و ــ « والاسمية على « مذ » أغلب » .

ز ــ « واذا وليهما ، ما ليس بزمان ، قد بينه وبينهما زمان مضاف اليه لفظا ومعنى ، ان كان اسما أو فى حكمه . وان كان فعلا ، فالى مصدره معنى ، واليه لفظا » .

وانهى علم الدين مقارنته بين صنيع هؤلاء جميعا ، بقوله : (1046) .

« وكلام النحاة فى « مذ » ، و « منذ » مضطرب جدا ، ولعل المختار من اقاويلهم ما ذكره الجزولى رحمه الله تعالى » .

بمثل هذا الاسلوب كشف علم الدين ، عن مدى أصالة بحوث أبى موسى ، ومدى « نقليتها » ، والملاحظ ، أن علم الدين ، يسلك الطريقة التاليـة :

(1042) نفسـه ج 2 / 12 .
(1043) المباحث ج 2 / 12 .
(1044) المباحث ج 2 / 12 .
(1045) الاصـل : 40 .
(1046) المباحث ج 2 / 12

kitabweb-2013.forumaroc.net

1) ينقل « النص » الذى افاد منه ابو موسى ، او يشير الى مظانه .
2) يحلل عبارة « القانون » على ضوء ذلك النص .
3) يقوم بمقارنة بين « الاصل » « والفرع » ، فى تحليل علمى .
4) ثم يشيد بالجديد الذى توصل اليه أبو موسى ، واذا لم يتبين جديدا ، يترك للقارىء أن يحكم ولا يبدى نقدا صريحا .

2 ــ مـــادة البحـــث :

لاحظ علم الدين ، أن المادة التى جمعها أبو موسى ، وضمنها كتابه ، منتقدة من زاويتين الاولى : موضوع البحث : فقد ذكر أن بعض الابواب ، والفصول ، مما لا ينبغى دراسته فى علم النحو ، وكانت عبارته على النسق التالـــى :

ــ « وضبط هذا الفصل فى كتب اللغة أشبه منه بكتب النحو ، وانما ذكره ليبين أين تلحق الهاء فى عدده ، وأين تحذف » (1047) .

ــ وهذا الباب ينتفع به فى باب الامالة ، والخط ايضا ، وهـــو امر لا يتم الا بمعرفة كيفية التثنية نقلا عن ائمة اللغة (1048) .

ــ ولم يكن باب « الخط » مدرجا فى النحو ، لان موضوعه هو « اللفظ » ، ولما كان بين الخط ، واللفظ علاقـــة ، تعـــرض لـــه فى كتـــابـــه (1049) .

الثانية : زاوية النقص فى المادة المعروضة فى بعض الابواب :

ــ « واعلم أن هذا الذى ذكره فى قلب الواو همزة ، هو أحد عقود التصريف ، والاقتصار عليه لا يسمن ولا يغنى من جوع » (1050).

ــ « وقد نقصه من هذا الفصل أن يعلل كون الفتحة علامة للخفض، وهى فى الاصل للنصب والقول فى ذلك على طريقته : « انهم لما منعوا مالا ينصرف .. » (1051)

ــ وقد يكون النقص فى المادة راجعا الى اطلاق العبارة ، « فتكون قاصرة ، اذ لا تتناول الرباعى » ، « والعبارة المحررة الجامعة أن يقـــول » : (1052) .

3 ــ الجانب التعليمى : عنى علم الدين بهذا الجانب أيضا ، ومما لاحظـــه :

(1047) المباحث ج 2 / 72 .
(1048) نفسه ج 2 / 155 / 156 .
(1049) نفســـه ج 2 / 157 .
(1050) نفســـه ج 2 / 231 .
(1051) نفســـه ج 1 / 63 .
(1052) نفســـه ج 1 / 48 / 85 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ « قلت : كأنه استشعر ما فى العبارة الاولى من قبح الالغاز فى مقام التعليم ، فعبر بالمراد بهذه العبارة الثانية ، وكانت النسخ قد سارت بالاولى ، فاستبقاها وجعل هذه كالشرح لها والترجمة عنها »» (1053) .

ـ « وقد كان حقه فيما يعتمده من الاختصار ، أن يجمع هذه الثلاثة فيقول : « الافراد » ، « والتذكير » ، و « التنكير » التى تنفرد بها الاسماء ، هو : « كذا » ، وكذا .. (1054)

ـ وهذا الفصل بكامله مكرر ، ومثل هذا الكلام الوجيز لا يليق به هذا التكرار » (1055) .

ـ « لكن قوله : فى المتمكن الامكن عى ، فان الامكن يتضمن المتمكن تضمن الخاص للعام ، واذا تضمنه فذكره مطابقة بعد ذكره تضمنا تطويل مناف للتحرير والاختصار » (1056) .

4 ـ الحقائق العلمية :

أ ـ ما وافق فيه ابا على ، او انتصر فيه لابى موسى : ونكتفى بالاشارة الى مواضعها فى المباحث (1057) .

ب ـ ما نسوقه نموذجا لنقده على هذا المستوى :

1 ـ « وقد عبر عن الضمير بالعلامة ، فأوهم انه ممن يرى أن المضمرات المتصلة لا تكون الا مستكنة والذى يبرز منها علامات وليست بضمائر » (1058) .

2 ـ « وكان حقه أن يقول : وحذفها فصيح لا أفصح ، فانه يوهم أن اثباتها فصيح وليس كذلك فان الفصيح ما كثر فى كلامهم وهذه اللغة قليلة جدا (1059) والحديث هنا عن لغة « اكلونى البراغيث » .

3 ـ « وقوله ايضا : « فلغة العرب المشهورة » يوهم أن هناك لغة غير مشهورة ، وليس كذلك ، بل هذا للضرورة وما كان للضرورة لا يقال فيه لغة » (1060) .

4 ـ « وهذا مبنى على أن الجنس النحوى ، هو الجنس

(1053) نفسه ج 2 / 95 .
(1054) نفسه ج 1 / 28 .
(1055) نفسه : ج 1 / 63 و 85 .
(1056) ج 1 / 61 .
(1057) ج : 1 / 82 / 84 / 87 / 95 / 111 / 119 / 166 و ج 2 / 13 / 110 / 123 / 192 .
(1058) ج : 1 / 146 .
(1059) ج : 1 / 116 .
(1060) ج : 2 / 64 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

المنطقـــى » (1061) .

والملاحظ فى معالجة علم الدين لعبارة ابى موسى ، انه يسترند الـــى ما تعطيه نسخ القانون المختلفة من حقائق ، بحيث يعتبر الاولى ذات علاقة بالثانية ، والثانية شارحة للاولى ، ومكملة للثالثة ، وهكذا « وقد التزمنا فى هذا الشرح أن نجمع بين النسخ المختلفة الموجودة من هذا الكتـــاب » (1062) .

« قلت : هذه العبارة اصلح من الاولى وادل على المقصود فقد بين الحكم والعلة فيها ، فلا مزيد عليها » (1063) .

« غير انه قد أشار فى النسخة المتأخرة الى تفصيل ذلك ، فلنذكر لفظه ، وشرح ما استغلق منه على جهة الاختصار ، ونؤخر البســـط الى موضعه » (1064) .

« وقد تأول بعض اصحابنا ، قوله : .. وقد صرح به فى النسخة الاخرى فقال : .. » (1065)

ومن ثم كان موقف علم الدين ، من مباحث « القانون » يتسم بسمة خاصة ، فهو يحاول أن يرد الاعتراضات الموجهة اليها كلما وجد الى ذلك سبيلا ، ويذكر من الاعذار لصنيع ابى موسى ، ما يتمشى مع عنـــاصر هـــذا الفهـــم .

ج ــ أبـــو اسحـــاق العطـــار :

نلخص عناصر موقفه ، على هذا النحو :

اولا ــ لاحظ ان فى عبارة ابى موسى « حشوا » و « تكرارا » ، وتتبع ذلك فى مواضع كثيرة ، وكان يصوغ عبارته على هذا الشكل : « تكرار لا يليق بهذا الكتب » ، و « لو قال كذا .. لكان أوجز وأخصر وأوضـــح (1066) .

ثانيا ــ ولاحظ أن « الاصطلاح » فى بعض المواضع غامض ، ومبهم،

(1061) ج : 1 / 27 .
(1062) ج : 1 / 21 .
(1063) نفســـه : 21 / 28 .
وانظـــر الاصل : 21 / 17 / 48 .
ومن النماذج التى وافق فيها أبا على قوله ، (المباحث ج 1 / 149) :
« وقد تسامح المؤلف فى هذا الموضع جدا ، فان الضمير فى هذا ليس انتصابه على انه مفعول فيه عند أحد من النحويين ، وانما انتصابه على انه مفعول به » .
وكان هذا الكلام تعليقا على عبارة ابى موسى : « وفيه توضعا » ، ويعنى : يتصل الضمير بعامله على أنه مفعول فيه على جهة التوسع . (الاصل : 21) .
(1064) المباحث ج 1 / 21 .
(1065) نفســـه : 180 .
(1066) المشكاة ج 1 / 86 / 94 / 102 / 106 / 116 / 131 / 147 / 188 / 221 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

بل وغريب عن صناعة النحو : « وهو باصطلاح غير النحاة ، وهو غريب فى النحو » ، و « انها لا تناسب العربية وبعيدة عن الافهام ، وفى غاية الخفاء ، فلا يصح الضبط بها » (1067) .

ثالثا ــ وفطن الى صعوبة أسلوب « التعليل » على المتعلم :

ــ « وهذا يصعب على المبتدىء ، فهو تعليم مبنى على معرفة أنواع المعلل ، ومعرفة حكم الواو فى كل نوع ، والصواب أن لو قال : .. ويدع التعليل لمعلم كتابه ، كما هى عادته فى ضبط القوانين دون عللها» (1068)

ــ « فأسرف هنا بذكر العلل ، ووضعها موضع محلها المشكل » .

رابعا ــ وانتقده من جهة « جمع المادة » « وعرضها » ، فلاحظ أن ترتيب الابواب ، غير مناسب فى بعض المواضع ، وأن ما عرضه من مادة فى بعضها الآخر ، غير كاف ، وأن محتوى بعض الفصول اتسم بالخلط والاضطراب (1069) .

خامسا ــ وانتقده أيضا فى الآراء النحوية التى اختارها ، وقبل أن ننقل من عبارته النقدية » ، من هذه الجهة ، ما يفى بمراده ، نشير الى أن أبا اسحاق مسبوق اليها ، بأبى على الشلوبين ، ولم يضف الى تفصيلات ، وتحليلات .

أ ــ قال أبو اسحاق عند قول أبى موسى : « وله قرينتان تصرفان لفظه الى المبهم دون معناه وهما : « لم » و « لما » :

« ليس بشىء ، لان القرائن لا تؤثر فى أنفس الالفاظ ، وانما هى دلائل على معانيها » (1070) .

ب ــ وقال عند أبى موسى فى « أسلوب » الشرط : « واما أن يدخل على ماض ومضارع ، فيجب العمل فى المضارع ان تقدم » :

« وهذه الصورة قليلة فى كلام العرب ، حتى فى الشعر ، ولم يذكرها سيبويه ، ولا الفراء ، وكلام المؤلف يقتضى انه مثل ما تقدم حيث وسطه » (1071) .

ج ــ وقال فى عبارته فى باب ع النعت » : « وربما جىء به توكيدا، وربما كان لمجرد المدح » : « وليس نعت التوكيد بقليل الوجود ، ولا بقليل الاستعمال ولا خارج عن القياس . فلا وجه لتقليله وان توكيد المدح أكثر شىء يوجد فى العربية فقد جاء فى كتاب الله مالا يحصى (1072) .

(1067) نفتبه : 137 / 187 / 198 .
(1068) نفتبه : 92 / 105 / 131 / 207 .
(1069) نفتبه : 88 / 147 / 170 / 200 / 228 .
(1070) الاصل : 11 والمشكاة ج 1 / 69 .
(1071) الاصل : 15 والمشكاة ج 1 / 91 .
(1072) المشكاة ج 1 / 131 والاصل .

kitabweb-2013.forumaroc.net

هـ ــ وقال فى « العامل فى المبتدأ والخبر » (1073) :

« يريد : أن الابتداء ، هو الرافع للمبتدأ وخبره جميعا . وهو بعيد ، وخارج عن حكم عوامل العربية اذ ليس فيها رافع لمرفوعين مختلفين بغير عطف ، ولو كان أولى العوامل بالعمل ، وهو الفعل » .

هذا ، ،وقد رد أبو اسحاق كثيرا من اعتراضات ابى على الشلوبين، على عبارة أبى موسى ، واستند فى رده ، الى « شيوخه » و «المفسرين» الذين كانوا على ادراك اكثر بمراد صاحب القانون من تلك العبارة(1074)

(1073) الاصـــل : 30 والمشكاة ج 1 / 220 / 221 .
(1074) المشكاة ج 1 / 93 / 150 / 216 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الثالث : دوره العلمي :

1 ــ جهود القدماء فى مجل « الاصالة » و « التجديد » :

« النحو » حسب فهم البيئة العلمية التى أحاطت بالحياة العلمية لابى موسى ، تحدد طبيعته ، ووسائل البحث فيه ، والغاية العملية منه، عبارتان :

الاولى : قال ابن باشاذ المصرى : (1075) .

« ان النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح . والغرض منه : معرفة صواب الكلام من خطئه . والاهم منه : عشرة أشياء : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والرفع ، والنصب والجر ، والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط » .

الثانية : قال علم الدين فى مباحثه : (1076) .

ــ « وأما الذى ينظر فيه النحوى ، فالكلام العربى ، اذ موضوع علم النحو ، هو الكلم العربية مفردة ، ومركبة . لا من حيث دلالتها على مسمياتها ، فان ذلك علم اللغة ، بل من حيث ما يعرض لها من الاعراب، والبناء ، والتصرف والجمود ، والتعريف والتنكير ، وغير ذلك من مسائل النحو » .

ــ « فالنحوى : يتكفل ببيان هذه الهيآت التى اختص بها كلام العرب أما مدلول الكلم والكلام ، فليس بيانه عليه » .

ــ « وأما الذى تفيده صناعة النحو ، فمعرفة الهيآت الخاصة بكلام العرب ، بالضوابط والقوانين الكلية المستنبطة من كلامهم ليتحرى العارف بها ، المراعى لها فى كلامه ، اعرابا وبناء طريقة العرب فى ذلك » .

ــ « ولذلك يرسم « النحو » بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية : افرادا وتركيبا فقط » .

ان هذا التصور للنحو ومجالات البحث فيه ، ومناهجه ، ليس وليد القرن الخامس فما تلاه من القرون ، وانما كان مصاحبا لنشاط النحاة ، قبل سيبويه وبعده ، وظل فارضا مقتضياته على مسير الدراسات النحوية خلال العصور الثقافية على اختلافها ، وتنوع مستوياتها صعودا وهبوطا فتشكلت البيآت العلمية على ضوئه ، واستقر فى الاذهان ما هو معروف عن طبيعة النحو العربى .

لقد قام النحاة الاوائل بنشاط علمى منقطع النظير ، وتوصلوا فى

(1075) مقدمة : (نقلا عن كشف الظنون ج 2 / 1794) توفى ابن بابشاذ عام : 469 هـ .

(1076) ج 1 / 4 / 5 : وأورد هذا التحليل ، عندما كان يشرح تصور أبى موسى للجملة العربية ، وجهات الافادة فيها ، تحت عبارته « المفيد بالوضع » . ومن ثم فالصلة وثيقة

kitabweb-2013.forumaroc.net

النهاية الى اكتشاف « قواعد » اللغة العربية ، على المستويات : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية . واخترعوا للتعبير عن تلك القواعد ، « عبارة فنية » ، استجابت لمطالب بحوثهم ، بكفاءة علمية تلفت الانظار. فاتسم عملهم بالاجتهاد الاصيل ، واستحقوا شرف الريادة فى هذا العلم.

وجاء كتاب سيبويه ، ليسجل ذلك النشاط ، ويتضمن تلك النتائج العلمية ، والوسائل المنهجية التى استخدمت فى سبيل التوصل اليها ، فى تعاون تام مع نشاط الكسائى ومدرسته ، وتضافر مع طريق الرواية التى ربطت النشاط العلمى الذى ظهر بعد « الكتاب » ومعه ، بأولئك العلماء الرواد : فكان « الكتاب » النموذج الامثل لكتب النحو ، والمصدر الاصيل لما ظهر بعده من مؤلفات .

وجاء القرن الثالث بتطور هام وشامل لمجالات الثقافة العربية ، ولا سيما الفروع العقلية منها ، وتم ذلك ، لتوفر عوامل ايجابية كانت وليدة ظروف مواتية عملت عملها فى اغناء الثقافة العربية وايصالها الى ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته . وكان النحو ، ضمن تلك الفروع التى ازدهرت واحتلت المكانة « الممتازة » بين الدارسين والمثقفين . ويرجع الفضل فى ذلك ، الى جهود طبقة اخرى من النحاة ، فى طليعتهم : الاخفش ، والفراء ، والمازنى ، والجرمى ، والمبرد .

ولكن نشاط هؤلاء العلماء — على اهميته ، وجليل قدره — دار فى ضوء تلك النتائج التى توصل اليها أولئك العلماء الرواد ، فعلى أساس الاطار الفكرى ، « للكتاب » ظهرت بحوث كل واحد من هؤلاء النحاة ، وفى ضوء تلك الاصول الثابتة ، التى استقرت فى البحوث اللغوية برزت « اجتهاداتهم » و « وابتكاراتهم » .

واتجهت البحوث النحوية الى محاولة ادراك الوجوه المستعصية على القدماء ، فى النصوص اللغوية التى لم تنتد الى التقعيد ، فأرادوا ضبط ظواهرها اللغوية ، وكانت نتائج علماء الكوفة أبرز من غيرهم فى هذا المجال . و « الجديد » الذى درسوه من « كلام العرب » مما لم يطلع عليه القدماء ، فبالاضافة الى التحديد الذى وضعه النحاة الاوائل للكلام الفصيح ، جرت دراسته بهدف التعرف على مدى تطبيقه على تلك القواعد التى توصلوا اليها ، ومدى قبوله لمقتضيات تلك الافكار النحوية المستقرة . اكثر من اتخاذه مصدرا لقاعدة جديدة . وتركز النشاط النحوى ، حول « القاعدة » المقررة ، ولم يعد « كلام العرب » يحتاج اليه ، الا عند اقتضاء اسلوب الاحتجاج ذلك ، اذ يعتبر الشاهد اللغوى ، احد عناصر الاستدلال. وتغير — تبعا لذلك — منهج البحث ، فأصبح القياس اللغوى والمنطقى ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

وسيلة التناول · وطريقة الكشف عن الجوانب التى اتجه الدارسون الى البحث عنها .

ولقد فرضت عوامل التطور العام للثقافة اغراضا جديدة على النحاة ، فاستجابوا لها فى نشاطهم العلمى ، وعنوا بالكشف عن « اوجه الحكمة » التى أرادتها العرب كلامها ، و « الاصول » التى وضعتها فيه ، لبيان فضل اللغة العربية على غيرها من اللغات . وسلكوا فى سبيل التوصل الى ذلك مسالك شتى ، ووجدوا فى المناهج العقلية الوسيلة المفضلة لتحقيق مطالب تلك المحاولة · وبرزت للنحو « غايات » ، وللنحاة « مناهج » تختلف باختلاف اتجاه الباحث ، والغاية التى يرمى الى تحقيقها من بحوثه .

ووقع الاهتمام « بالصياغة العلمية » للنتائج المستقرة فى النحو ، فحاول النحاة تهذيب « الاصطلاح » وتنقيح « العبارة الفنية » ، وتنظيم المادة ، لتسهيل تعلم العربية ، ولكن ذلك الاهتمام ، كان مركزا على « التعليل » النحوى ، واساليب الاستدلال ، اكثر مما كان مركزا على العبارة الفنية التى تصف « القواعد » وصفا علميا .

فاتسم عمل النحاة فى هذا القرن ، بالاجتهاد ، ولكنه اجتهاد فى ظل التقليد ، وكانت نتائجهم الجليلة متسمة بالاصالة ، ولكنها اصالة فى التفريع لما اصله القدماء ، وفى التفسير والتوضيح لما غمض وانبهم من عبارات القدماء ، وفى التنظيم لما كان مبعثرا فى كتاب سيبويه · وكانت مناهجهم مطبوعة بالتجديد ، غير انه اتجه الى البحوث العقلية ، فهو اصيل بهذه الصفة ، اكثر مما هو اصيل فى المنهج النحوى ذاته .

ثم جاء القرن الرابع ، ليحتضن اشهر علماء النحو ، واقدرهم على الافادة من بحوث من سبقهم فوصلت المدرسة العقلية فى النحو ، الى قمة نشاطها ، على يد أبى بكر بن السراج ، والسيرافى ثم الفارسى وابن جنى .

ولم يعرف القرن الخامس عالما مجتهدا فى النحو ، على مستوى العلماء القدماء ، لعوامل سلبية فى المجتمع العربى ، غير ان الباحث ، يلاحظ نشاط البيئة العلمية فى مصر ، واهتمامها بالثقافة اللغوية ، وازدهار النشاط النحوى بصفة خاصة ، على يد ابن باشاذ المصرى · وفى نفس الوقت تلفت البيئة الاندلسية الانظار الى نشاطها العلمى فى فرع اللغة ، والنحو ، ولا سيما نشاط الاعلم الشنتمرى ، وابن سراج . غير أن نشاط هاتين البيئتين ، اهتم باحياء القديم ، ومحاولة تنشيط البحث ، اكثر من اهتمامه بشىء آخر .

أما فى القرن السادس ، فنبغت فيه شخصيات علمية كبيرة ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

استطاعت أن تستوعب القديم ، وتعمل على نشره ، والتعريف به لدى الدارسين ، ولعل أبرزها : الزمخشرى ، وابن برى ، وتلاميذ الاعلم .

فالنحو العربى الذى اكتشفه أولئك العلماء الرواد ، ظل هو النحو المتداول خلال العصور المختلفة : فلا البصريون المتأخرون استطاعوا أن يغيروا مسيرة الدراسات اللغوية عن اتجاهها المرسوم ، ولا الكوفيون ، تمكنوا من اضافة جديد يهدم تلك الاسس التى انبنى عليها النحو العربى ويغير من الفكرة الى تلك الاصول والوسائل أما جهود المتاخرين فقد طبعها التقليد كما ذكرنا . فكان فى « النحـــو » ، « نحو » للمتعلم الذى يسعى الى اكتساب السليقة العربية ، و « نحو » للعالم الذى يرمى الى تحقيق الغاية البعيدة له ، وهى ادراك حكمة العرب فى كلامها وبدت معالم من هذا «النحو» فى الكتب التى ظلت متداولة بين الدارسين ، وتمكنت المهارة فى الصياغة عند بعض النحاة ، أن تجعل ذينك « النحوين » يبرزان بمثابة مستوى واحد.

فالاصالة والتجديد فى أعمال النحاة المتأخرين ، ينظر اليهما ، بمدى استجابة تلك الاعمال لمطالب الاجتهاد ، فى ضـــوء تطبيـــق الاصـــول العامة التى استقرت فى الدراسة اللغوية ، وارتضاها النحاة .

2 ــ دوره العلمـــى :

أ ــ جهوده فى احياء القديم :

لقد اتضح ــ فى ضوء ما تم استعراضه فى فصول هذا البحث ــ أن ابا موسى ،قام بدور هام فى مجال احياء القديم ، والعمل على تنشيط البحث فيه ، واثاره الاهتمام بما فى الدراسة النحوية من جدوى ، وعظيم الفائدة العلمية . فأسهم فى نشاط البيئة المصرية ، باعتباره تلميذا ، ونقل معالم من نشاطها الى الغرب الاسلامى ، وعمل على تأصيل الدراسة النحوية فى الجزائر ، ومراكش وشارك علماء الاندلس ، بقدر وافر ، فى تطوير هذا الفرع من الثقافة العربية . واحتل بذلك مكانة العالم المتصدر للمجالس ، والمحافل العلمية ، ووضع بحوثا كان لها تأثيرها الكبير فى حقل النحو .

ولقد اتى بالجديد فى نشاطه العلمى ، على مستوى التدريـــس ، ومستوى التاليف جميعا ، وتبدو معالم بارزة من تلك الجدة فى الحقائق العلمية التى جمعها . وفى الاسلوب الذى أعاد فيـــه صياغتهـــا ، وفى طريقة عرضها ، وفى النتائج التى انتهى اليها . وقد اعجب الدارسون بتلك المعالم البارزة من نشاطه ، وفطنوا الى الكشف عن الكثير منها ، وأسرعوا الى الاشادة ببعضها .

وحملت أصالة بحوثه ، أشهر النحاة فى القرن السابع ، الـــى دراستها ، ووضع البحوث العلمية عليها ، وكان فى جملة هؤلاء النحاة ،

kitabweb-2013.forumaroc.net

من اعتبر صاحب مدرسة خاصة فى النحو ، وفيهم كثير من تلاميذه الذين مارسوا نشاطهم العلمى ، فى الغرب الاسلامى ، والمشرق الغربى .

ب ــ قيمة نقد صنيعه على مستوى التفكير اللغوى القديم :

ذكرنا فى فقرة سابقة نماذج من هذا النقد ، واستندنا فيها الى فهم شراح القانون ، باعتبارهم أقدر من غيرهم على التقويم والتصحيح لبحوثه ، ونناقش هنا ، مواقف اولئك الشراح ، فى تلك الانتقادات التى وجهوها لصنيعه . ويمكن النظر اليها من الجهات الدراسية التالية :

الاولى : جهة الاستعمال .

الثانية : جهة الافتراض العقلى المحض .

الثالثة : جهة تتصل بالجانب المنهجى . وهذه لن نتناولها هنا ، لسببين:

الاول : أن نقد منهجه خصص له باب مستقل فى هذا البحث ، وستتم معالجته فى ضوء « المنهج العربى الحديث » .

الثانى : أن نقد منهج قديم ، بفهم لغوى قديم ليس فيه كبير فائدة من وجهة نظرنا ، لان الاسس المنهجية تكاد تكون واحدة عند القدماء ، والاختلاف بينهم ، كان فى التطبيق على بعضها ، فى بعض المواضع . فيؤول الامر الى تناول مواضع جزئية فى النقد والتقويم ، والى نقد اساس ، استنادا الى اساس آخر منتقد ايضا .

1 ــ جهة الاستعمال : أن الآراء التى تتصل بهذه الجهة يمكن اختبار صحتها وفسادها فى ضوء ما تعطيه النصوص اللغوية من افكار واحكام نحوية ، ولكن تلك الافكار ، حددت على اساس الفهم الذى توصل اليه النحاة الاوائل ، وجرى تطبيقها على النصوص ، بناء على الاتجاه الذى اتسم به نشاط كل عالم يعتد برايه ، ومذهبه . فكانت الانتقادات التى وجهت لصنيع ابى موسى نتيجة من نتائج ذلك الفهم . ان ابا على الشلوبين ، ومن تبعه ، استندوا بالدرجة الاولى ، الى مذهب سيبويه ، والى المحققين من البصريين المتأخرين بالدرجة الثانية ، اما ابو موسى فاستند الى الكوفيين فى مواضع ، والى فهم المبرد وابن السراج فى مواضع اخرى ، والى مافهمه من النصوص اللغوية ، فى قضايا بعينها .

والاستناد الى مذهب البصريين ، فى انتقاد ابى موسى ، وابطال آرائه بدعوى أن الصحة تقف دائما الى سيبويه واصحابه ، امر غير مقبول فى البحث العلمى ، سواء لدى القدماء انفسهم او لدى طبقة شراح « القانون » . فنحن نعلم أن سيبويه نفسه ، انتقد بعض شيوخه فيما ذهبوا اليه من راى فى بعض المسائل ، وارتضى ما اداه اليه اجتهاده ، والاخفش ، رفض مذهب شيخه سيبويه ، فى غير موضع ، والمبرد الف

kitabweb-2013.forumaroc.net

كتابا سماه « مسائل الغلط » ، أحصى فيه أخطاء سيبويه .

أما موقف الكوفيين ، فلا يحتاج الى ذكره هنا ، فهو معروف .

فانتقاده على هذا الاساس مجرد تحكم يطبعه تعصب مذهبى ، لا سبيل الى ارتضائه ، وهو فوق ذلك محاولة لتكريس « التقليد » وفرض قيوده أكثر مما فرضت بالفعل .

أما الاقيسة التى ركبها منتقدوه ، لتبرير مواقفهم ، وبيان صحة ما استندوا اليه ، فليست مقنعة ، شأنها فى ذلك ، شأن اقيسة أبى موسى ذاته . ولعل اقيسته أقرب الى الاقناع من اقيسة غيره ، لانسجامها ، وبراعة صياغتها ، اذا نحن ذهبنا بعيدا فى الاعتماد على اسلوب القياس، لاثبات الحقائق العلمية .

ولو احتكمنا الى النصوص المدروسة ، باعتبارها شواهد على تلك المواضع لخرجنا بالتحليل التالى :

أولا ــ ان استعمالات « ما » المصدرية ، و « حتى » الجارة ، و « كاف » التشبيه ، « واى » فى النداء ، و « ضمير الفصل » ، و « لما » الجازمة ، واتصال « الضمير المنصوب » بـ « كان » ، و « لا » النافية للجنس عند لحاق همزة الاستفهام بها ، وغيرها ، ــ ان تلك الاستعمالات ، صحيحة ، تؤيدها النصوص المنقولة ، وتساندها مواقف العلماء الذين ارتضى أبو موسى آراءهم . وليس بمقبول ، ما ذهب اليه منتقدوه ، من تاويل النص ، بمختلف انواع التاويل ، فان تلك المواقف ، تظل مجرد دعوى ، لاستنادها الى اسلوب مرفوض فى البحث، وهو التحكم فى النص ، وطرد القياس عليه ، بناء على وجهة نظر بعينها (1077) .

ثانيا ــ ان مرآه ، ومرتضاه ، فى « لم » و « لما » ، من كونهما تحدثان تغييرا فى لفظ الفعل غير سليم ، لاستناده الى مجرد الافتراض ، والأفضل منه ما ذهب اليه أبو اسحاق العطار ، وغيره « لان القرائن لا تؤثر فى انفس الالفاظ ، وانما هى دلائل على معانيها ، ولان ذلك يؤدى الى مالا نظير له فى الاستعمال » (1078) .

ثالثا ــ ان ما ذهب اليه فى معنى « أو » و « اما » وغيرهما مما يفيد المعانى النحوية العامة ، غير مقبول ايضا ، ونفضل عليه راى ابى على الشلوبين ، لان « الشك ، والابهام ، والتخيير ، والاباحة ، هى فى الحقيقة والصواب للكلام الذى هى فيه ، وليست تلك الادوات الا

(1077) الحواشى : 267 / 317 .

(1078) المشكلة ج 1 / 69 والحواشى : 116 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

قرائن لفظية تتضافر على اقامة معنى التركيب (1079) .

ونحن حين نفضل رأى منتقديه فى هذا الموضع ، بالذات ، انما نستند الى ظاهر عبارته ،ولم نحاول تفسيرها ، على غير الوجه الذى فسرها به منتقدوه ولو فعلنا لما كان عليه اعتراض ، ولا نقد ، لان عبارته فى هذا الموضع ينبغى فهمها على ضوء ما قد قرره فى أول كتابه ، من أن تلك الادوات الحرفية ، تؤدى معانيها فى « الجملة » ، وتلك وظيفتها اللغوية عنـــده .

رابعا ــ ان الانتقاد الموجه اليه فى اعتباره كلمة « اذ ما » اسما يتبين مدى صوابه ، أو فساده من هذا التحليل :

أ ــ الكلمة فى صورتها الحالية ، مركبة من « اذ » الظرفية ، و «ما» الحرفية التى تلحق آخر كلمات كثيرة معروفة . وهذا التحليل يردهـــا الى « الاصـــل » .

ب ــ ولحقتها « ما » لافادة معنيين : التعويض عن الاضافة ، لان « اذ » من الادوات اللازمة للاضافة ، وجعلها صالحة للسلوك فـــى أسلوب الشرط ، واعتبارها أداة من أدواته الاسمية .

ج ــ و « ما » هذه ، « زائدة » بتلك الصفة ، ومن ثم ، لا تعمل « اذ » فى أسلوب الشرط الا فى حالة اقترانها بـــ « ما » . و « والزيادة » فكرة لغوية من تلك الافكار الثابتة فى البحوث اللغوية بمثابة أصـــل، وهى تعنى . فى جملتها ــ عدم أداء الكلمة « الزائدة » معنى اعرابيا .

د ــ وانضمام « ما » الى « اذ » ، لا يعدو من وجهة نظر أبـــى موسى ، مجرد لحاق حرف لاسم لافادة معان جديدة ، ولا يشكل ذلك الانضمام « تركيبا » اصطلاحيا حتى تصبح « اذ ما » كلمة واحـــدة ، و « ما » حرف من الحروف التى تتركب منها الكلمة .

هـ ــ وهذه النظرة تجعل « اذ ما » اسما ، وكل ما فيه ، هـــو زيادة حرف فى آخره . وهو اعتبار بالاصل ، وتمسك بدليل الاستصحاب، لوجود نظائر كثيرة لمثل هذا الموضع .

و ــ واذا استعرضنا الاسماء والظروف التى تقع فى أسلوب الشرط، وقارنا بينها وبين « اذ » من حيث انضمام « ما » اليها ، وبقاؤها على اسميتهـــا ، نجـــد :

ــ أن « حيـــث » ، و « متـــى » ، و « أيـــن » ، و « اذا » ، و « كيف » ، و « أيا » تلحقها « ما » لبيان معان جديدة .

ــ ان « ما » حينذاك « زائدة » .

(1079) الحواشى : 204 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ أن تلك المبانى ، لم تفقد « اسميتها » عند انضمام « ما » اليها. وانضمام « ما » الى غيرها ، يدخل ضمن مجالات دراسية مختلفة على النحو الذى فصله أبو موسى فى النسخة الكبرى (1080) .

فما الفرق الذى لاحظه منتقدوه بين « اذ ما » وغيرها من تلك المبانى؟

ز ـ ولعل فى تفسير ابن جنى لهذا الموضع بالذات ، ما يصلح سندا لابى موسى ، ولغيره ممن انتقدوه . ويهمنا من ذلك التفسير ما يلى : (1081)

1 ـ اعتبار « ما » كلمة مبقاة على حرفيتها ، والاسم الذى انضمت اليه ، ما زال على اسميته .

2 ـ اعتبارهما مركبتين تركيبا جعل منهما « كلمة واحدة » ، ولم تعد « ما » حينذاك ، الا حرفا من أحرف الكلمة ، فهى بمثابة « تاء التأنيث فى « جارية » ، والالف والنون فى « سرحان » . ولا شك أن التفسير الثانى لابن جنى مما يصلح أن يكون سندا لمنتقدى ابى موسى ، واعتبار « اذ ما » حرفا ، لانها أصبحت ـ بعد التركيب ـ كلمة واحدة، فهى مثل « أن » الشرطية معنى واستعمالا فى أسلوب الشرط . وهذا تمسك بـ « الظاهر » ، ولا اعتبار فيه بالاصل . ونحن نفضل هنا ، راى ابى موسى ، لما فى تحليله من عناصر لغوية ، ولاستناده الى نظائر كثيرة ، لا سبيل الى القول بحرفيتها ، فقد اثبت اسميتها منتقدوه ايضا (1082) .

خامسا ـ اننا لسنا مع ابى موسى ، فيما ذهب اليه من مجىء النعت للتوكيد على وجه القلة ، ومن عدم جواز جر المفعول له الا اذا كان مختصا ، لان الاستعمال يؤيد منتقديه ، ولا يساند مذهبه (1083) .

سادسا ـ العوامل فى « الخبر » ، و « جواب الشرط » ، و « المفعول له » :

نفضل فى هذه المواضع الثلاثة ، راى ابى موسى على راى منتقديه :

ـ فالابتداء « اطار نحوى » ، ونمط لغوى من انماط الجملة العربية، والخبر جزء مما يقع فى ذلك الاطار ، فشأنه شأن المبتدأ ، فكما ارتفع بالابتداء ، يرتفع الخبر به أيضا . فالابتداء يطلبهما طلبا واحدا ، وتحديد هذا الاطار مما اهتدى اليه أبو موسى ، ولم يعرف لغيره .

(1080) المباحث ج 1 / 133 .
(1081) الخصائص ج 2 / 179 / 183 (باب فى خلع الادلة) .
(1082) المباحث ج 1 / 92 .
(1083) الحواشى : 367 و المشكاة ج 1 / 131 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ وكذلك الشأن بالنسبة لاسلوب الشرط ، فهو اطار آخر ، يضم الشرط والجواب ، والاداة تطلبهما طلبا واحدا .

ـ أما المفعول له ، فقد بنى منتقدو أبى موسى رأيهم على رأى سيبويه ، الذى يقول : ان العامل فيه ، ليس الفعل ، و ما فى معناه ، وانما حذف منه حرف الجر ، فانتصب (1084) .

ولعله من الافضل ابعاد افتراض فكرة الحذف هنا ، بصفة خاصة ، لانه لا داعى لها من جهة ، فالفعل ارتبط بعلاقات سياقية مع مختلف المفاعيل ، ولان حذف حرف الجر ، هنا « شاذ » ، لانه لا يطرد الا مع « أن » و « أن » بتشديد النون . كما قال النحاة .

2 ـ جهة الافتراض العقلى :

ان الانتقادات المبنية على هذه الجهة ، لا سبيل الى قبولها ، ما لم تساندها نصوص لغوية ويدخل تحتها ، كثير من تلك الاقيسة ، والعلل، التى استند اليها منتقدوه . ولعل فكرة العمل النحوى ، مما ينبغى التعوض لها هنا ، لقيامها على تفكير ظنى ، وافتراض عقلى محض ، فى مواضع كثيرة . ولكننا نكتفى بالاشارة اليها ، مؤخرين مناقشتها الى الفصل الاخير (1085) .

ان الدور العلمى لابى موسى ، أفاد من هذا النقد ، الذى لاحظه شراح كتابه ، فبفضل التقويم الذى أجاد فيه أبو على الشلوبين ، تبين للدارسين من بعده ، ما فى بحوث « القانون » من قيمة علمية ، وأصالة فى المعالجة والتناول ، وبفضل الكشف عن مصادره ، الذى وفق اليه ، علم الدين فى « مباحثه » ، اتضح كثير من جوانب تلك الاصالة وابعادها. ولم يكن صنيع أبى اسحاق العطار ، بأقل أهمية من سابقيه ، وأن كان المفيدون منه ، لم يتجاوزوا المراكز الثقافية بالمغرب ، اذ لم تكد النظرة المتكررة تعثر على صدى لنشاطه العلمى ، فى نشاط النحاة الذين جاءوا بعده .

فقد اشتهر أبو موسى ، بـ « قانونه » ، وعرفة ما فى « القانون » من أصالة وقيمة ، بفضل نشاط شراحه ودارسيه ، واشتهر كثير من النحاة فى القرن السابع ، بفضل أبى موسى وبحوثه جميعا .

(1084) الحواشى : 220 .

(1085) لان هذه الفكرة ، من ضمن ما اهتم به المنهج الحديث .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وتلك كانت الصورة التى انطبعت من التفكير اللغوى القديم ، عن أبى موسى وقيمة نشاطه العلمى ، ومدى أصالته وجدواه . أما ما يـراه التفكير اللغوى الحديث ، عن ذلك النشاط لابى موسى ، فسنحاول رسم معالم منه فى الباب التالى تحت عنوان :

« نقـد منهجه على ضـوء المنهـج العربى الحديث »

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الباب الرابع
نقد منهجه على ضوء المنهج العربي الحديث

الفصل الأول: مدى وفاء منهجه بمطالب المنهج العربي الحديث.
الفصل الثاني: مشكلات التأليف.

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الاول : مدى وفاء منهجه بمطالب المنهج العربى الحديث :

1 ــ تمهيد : المراد بـــ « المنهج العربى الحديث » :

يراد به ، ما تضمنه كتاب : « اللغة العربية : معناها ومبناها » للدكتور تمام حسان . فلقد جاء هذا الكتاب ليقدم أوفى دراسة علمية للغة العربية الفصحى ، واشملها لفروعها المختلفة ، على نحو لم يعرفه النشاط اللغوى العربى الحديث .

ــ تناول فيه الافكار اللغوية من حيث الاسس التى قامت عليها ، والاصول التى تفرعت عنها مسائلها وجزئياتها .

ــ وعالجها فى ضوء التفكير اللغوى الصحيح ، وأبعد عنه ، تلك العناصر العقلية الدخيلة التى تسربت الى النشاط اللغوى القديـــم ، لتعالج القضايا النحوية على مستوى « الحقيقة المنطقية » فخلص بذلك منهج البحث فى اللغة العربية من تلك الافكار التى لا جدوى منها ، وأعاد اليه طابعه الوصفى العلمى الذى كان قد أوقف العمل به ، منذ القـــرن الثـــالث للهجـــرة .

ــ وركز على المعانى الوظيفية وبين كيفية ارتباطها بالمبانى اللغوية باعتبارها شكلا من اشكال التعبير ، فاهتدى بذلك الى تحديد نظريـــة لغوية هامة هى « المعنى والمبنى » ، ووضع لها الاطار الفكرى العام ، وكشف عن الوسائل والطرق التى تمهد السبيل للتطبيق العلمى المقبول. وترشد الى الفهم السليم الذى يرغب فيه طالب اللغة العربية المعاصر .

ــ وكشف عن الانظمة اللغوية ، وحدد مجالات البحث فيها ، ورسم الخطوط الرئيسية التى تميز كل نظام عن آخـــر .

ــ وادرك طبيعة الظواهر السياقية ، وفسر علاقاتها المختلفة ، وحدد القرائن التى تتضافر على اقامة معنى التركيب ، وتتعاون علـــى ايضاح أوجه معناه ومبناه ، وتتكفل بضمان أمن اللبس ، الذى هـــو الغاية القصوى للتعبير اللغوى .

ــ واستخدم القيم الخلافية فى الكشف عن الفروق اللغوية علـــى مستوى الانظمة الثلاثة ، (الاصوات ، والصرف ، والنحو) فابتكر بذلك، أفضل وسيلة علمية لرصد تلك الفروق فى اللغة العربية ، وتحديد المعانى الوظيفية ومبانيها على نحو يثير الاعجاب .

ــ وانتفع بالجانب الدراسى من التراث اللغوى العربى ، واستند الى أهم مصادره الاصول ، فأعاد النظر فى ترتيب الافكار اللغوية بصفة عامة والنحوية بصفة خاصة ، وكشف عن الجديد الذى لم يفطن اليـــه القدماء ، أو ورد فى كتبهم ومباحثهم عرضا دون تركيز أو تفصيل .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ وأشار الى مواطن الضعف فى جهود القدماء ، وعالجها فى ضوء التفكير اللغوى الحديث ، فتوصل الى وضع حلول لغوية مقبولة لمشكلات كثيرة كانت مستعصية على التفكير القديم .

ـ وأشاد بالنشاط العلمى للنحاة العرب ، وأطرى نتائجهم المشرفة التى انتهوا اليها ، على مستوى الانظمة الثلاثة .

ـ والمنهج ـ فوق ذلك ـ أخذ فى اعتباره خصائص التعبير العربى ، وسمات عناصره المتميزة ، والقيم البيانية لاسلوب اللغة العربية الفصحى ، فصان بذلك ، أصالة الامة ، وقدسية تراثها .

فكان ذلك البحث ، فتحا جديدا فى دراسة اللغة العربية الفصحى ، فيه جهود لاحياء القديم واثارة الاهتمام به ، وفيه الجديد الذى يستجيب لحاجات العصر ، ويلبى رغبة طلاب اللغة ، وفيه وفاء بمطالب المناهج الحديثة فى البحث العلمى .

ان الدراسة لمباحث ذلك الكتاب ، لتكشف عن جوانب أخرى ليست بأقل أهمية من الجوانب التى تضمنتها هذه العبارات السابقة ، وان القيمة العلمية لنتائجه ، لتبرز فى صورتها الصحيحة عندما يضعها الدارس على مستوى المقارنة فى مجالين :

الاول : مجال النشاط اللغوى القديم :

فهو يقف جنبا الى جنب مع تلك المصادر الاصول المعروفة فى النحو العربى ، ولكنه يفوقها فى الجديد الذى كشف عنه ، والوسائل التى استخدمها للتوصل الى ذلك الكشف ، ومن هنا نسمح لانفسنا أن نقول : انه ابتدأ دراسة اللغة العربية ، من حيث انتهى الخليل وسيبويه . فان النحو العربى ، كما نعلم ، انتهى فى مؤلفات المتأخرين الى مصطلحات علمية ، وعبارات فنية تكاد تكون فارغة من المعانى التى وضعت للتعبير عنها عند العلماء الاوائل ، فالمعانى الوظيفية التى كشفت عنها مباحث « الاصوات » و « الصرف » ، و « النحو » طمست أو كادت اكتفاء بمجرد الاشارة اليها ، وقلما أغنت تلك الاشارات المقتضبة . والاصول العامة تنوسيت ووقع الاهتمام بالفرعيات والجزئيات التى كانت فى جملتها مجرد تطبيقات عملية تسعى الى تلبية حاجات المتعلمين وظهرت « لغة المتون » فى اختصار شديد ، وتركيز أشد ، وايجاز مخل ، وضغط للغة العلمية أشبه ما يكون بالرموز والالغاز . ولم تجد محاولة الشراح وأصحاب الحواشى فى تصحيح الاوضاع وارجاع الامور الى نصابها ، وقامت المراكز الثقافية فى العصور الاخيرة بتزكية هذا الصنيع فى البحث اللغوى ، لان عناصرها لم تكن تتوفر الا على قدر محدود من الثقافة اللغوية ، بسبب تلك الظروف السلبية المعروفة التى أحاطت بالمجتمع العربى .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الثانى : مجال النشاط اللغوى الحديث :

لعل البحوث اللغوية الحديثة فى العربية الفصحى ، تقع بين هذه الحـــالات :

ـــ عنايتها ببعض الافكار اللغوية ، والنحوية ، فكانت قاصرة عن أن تشمل فروع الدراسات اللغوية ، وتتناولها تناولا واحدا منسجما .

ـــ استنادها الى بعض « النظريات » التى لم تجد طريقها الـــى التطبيـــق .

ـــ انبناؤها على وجهة نظر خاصة ، فكانت نتائجها اصداء لادراك شخصى ، واستنتاج فردى ، مما جعلها مقطوعة الصلة بالنحو العربى من جهة ، وبعيدة عن المنهج العلمى من جهة اخرى .

ـــ اتجاهها الى النشاط المدرسى ، فى محاولة لتيسير تعلم اللغة ، ووضع « الكتاب » المقبول من المعلمين ، والمتعلمين ، وهذه وظيفة رجال التربية ، لا وظيفة رجال البحث العلمى .

فجاءت بحوث الدكتور تمام حسان ، لتصحح الاوضاع ، وتثير الاهتمام وتفى بالمراد ، وتبتعد عن مواطن الضعف التى وقعت فيها بعض البحوث الاخـــرى .

ومن هنا ، كان هذا المنهج ، منهجا حديثا ، ولكنه عربى ، فى اسسه ، وروحه ونتائجه من وجهة نظرنا ، ومن ثم ، سهل الانتفاع به ، وصلح لان يتخذ أساسا علميا ينقد على ضوئه ، منهج ابى موسى الجزولى ولا نرى جدوى ، من نقد هذا المنهج الجزولى ، بالاستناد الى مناهج حديثة لكنها دخيلة ، لان العناصر التى سيتجه اليها النقد ، انما ترتد فى اسسها الى مناهج دخيلة ايضا ، سبق لها أن تسربت الى دراسة اللغة العربية لسبب أو آخر . وليس من الانصاف ، نقد عناصر دخيلة بعناصر مثلها ، فان هذا صنيع غير مقبول فى العلم ، ولنفس السبب اعرضنا عن نقد منهج أبى موسى ، فى ضوء التفكير اللغوى القديم ، من الزاوية المنهجية ، كما اسلفنا القول قبل ، لان مواطن الضعف فى صنيعه ، لا جدوى من معالجتها ، بالاستناد الى مقتضى ذلك التفكير ، فالاسس واحدة عند القدماء . ونشير هنا بصفة خاصة الى صنيع ابن مضاء ، فان الاسس التى بنى عليها تقويمه لنشاط النحاة ، تقع ايضا تحت النقـــد الشـــديـــد .

و « كتاب اللغة العربية » فوق ذلك ، تتويج لجهود علمية سابقة ، اسهم بها الدكتور تمام حسان ، فى اقامة الدراسة اللغوية العربية الحديثة ، على اسس علمية ، مع نخبة ممتازة من علمائنا الاجلاء الذين يرجع اليهم

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفضل جميعا ، فى تنشيط البحث اللغوى ، ولا سيما على مستوى الدراسات الجامعية ، التى أغنت بنشاطها البحوث النحوية فى هذا العصر. ولكن الكتاب ، يظل قمة ذلك النشاط العلمى الرفيع .

فى ضوء الاطار الفكرى ، لذلك الكتاب ، سنعالج موضوعات هذا الباب ، وقد ننتفع بغيره عند الحاجة ، وبصفة خاصة كتابى « مناهج البحث فى اللغة » و « اللغة بين المعيارية والوصفية » للدكتور تمام حسان أيضا (1086) .

2 ــ التفكير اللغوى :

قام التفكير اللغوى عند أبى موسى ، على الاسس التالية :

أ ــ الاساس اللغوى : ويتمثل فى اتخاذه « السماع » مصدرا لبحوثه ، وسندا فى الاستشهاد والتوضيح للقاعدة ، ثم اعتباره عنصرا من عناصر الاستدلال . ويضاف الى « السماع » تلك الافكار التى استخدم فى التوصل اليها ، النحاة القدماء ، المنهج الوصفى بالوسائل المتاحة لهم فى وقتهم .

ب ــ الاساس العقلى : ويتجلى فى تلك العناصر التى عالج بها القضايا اللغوية والنحوية ، على مستوى الحقيقة المنطقية ، وفى ضوء المناهج الدخيلة على دراسة اللغة . وقد برز ذلك كله فى اصطناعه أساليب التعليل ، والتأويل ، والتقدير ، والاستدلال ، والاقيسة المركبة.

ج ــ « الاجتماع » : ويتضح هذا الاساس أكثر ما يتضح ، فى ارتضائه لتلك الاصول ، والافكار التى اعتبرت بمثابتها ، دون محاولة منه لاعادة النظر فى بعضها .

ان هذا التفكير اللغوى ، ان كان قد طبع نشاط القدماء جميعا ، فان أبا موسى قد توسع فى استخدام تلك العناصر العقلية مضيفا اليها عناصر أخرى جديدة لم يعهدها النحاة قبله ، وانتفع فى ذلك ، بمناهج المتكلمين ، والمناطقة ، والاصوليين ، ومزجها بعناصر التفكير اللغوى وصاغ قواعد اللغة ، فى أسلوب واحد ، بحيث يصعب ادراك الفرق بينها ، والتمييز بين ما هو لغوى ، وما هو عقلى ، فالعنصر العقلى فى بحوثه ، يقف جنبا الى جنب ، مع العنصر اللغوى ، وتنفرد بعض المواضع ، بعلاجها علاجا عقليا محضا . ونعيد فيما يلى بعض النماذج من عباراته :

1 ــ « وضع التأنيث فى الاشخاص ، فيلحق ما هو ثان عنها ، دون الاجناس . ومدلولات الافعال ، أجناس فلا يكون فيها تأنيث كما لا يكون

(1086) وقد افدت منه علما كثيرا من طريق المشافهة .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فى مدلولاتها . والتاء التى لحقت الفعل ، علامة لتانيث الفاعل ، لا لتانيث الفعل » (1087) .

2 ــ « التنوين : نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله : تفصله عما بعده . وفائدته الدلالة على أن ما هو أصل فى نفسه باق على أصالته. والفعل والحرف ليسا بأصلين فى أنفسهما فلا يلحقهما التنوين » (1088).

3 ــ « واللفظ الذى يصح أن يثنى أو يجمع ، فيفهم انضمام أحد الشيئين الى مثله أو أحد الاشياء الى اكثر منه ، هو الذى يدل دلالة بدلية لا تداخل فيها ، على آحاد ، أو أنواع يشترك فيه كان اشتراك الآحاد فيه بالقصد ، أو بالعرف » (1089) .

4 ــ « اذا ذكر الفعل ، علم عقلا انه لا بد له من فاعل ،وأن اقله واحد ، وأن أصله التذكير » (1090) .

5 ــ « وكما يعطف على اللفظ ، يعطف على الموضع ، والموضع المعطوف عليه : اما موضع جملة ، واما موضع اسم مبنى ، مفردا كان او مركبا ، واما وضع اسم مع العامل فيه كان العامل زائدا او غير زائد . والعامل فى المعطوف على الموضع ، اضمار ما عمل فى الموضع ، فيؤول المعنى الى عطف جملة على جملة) (1091) .

6 ــ « كل جنس قسم الى أنواعه ، أو الى اشخاص أنواعه ، أو نوع قسم الى أشخاصه . فاسم المقسوم صادق على الانواع والاشخاص . » (1092)

على هذا النحو ، خلط ابو موسى بين عناصر التفكير اللغوى ، وعناصر التفكير العقلى ، وأصبح القارىء لكتابه ، يحاول ان يفهم خليطا من الافكار ، المبنية على خليط من المناهج ، بل يحاول فى بعض المواضع أن يفهم بحثا فى المنطق الصرف . وقد كان ابو موسى معجبا بمثل هذه الاساليب فى البحث ، ويرى أو فى استخدامها جدوى ، فدعا بصريح العبارة الى استعمال فكرة التاويل بمثابة وسيلة منهجية ، « واذا اقتصرت على الظواهر ، ولم تستعمل التاويل ، لم تعرف (1093) .

ولقد اتضح من تحليل مختلف العناصر التى قيلت فى تلك المواضع ،

(1087) الاصل : 4 .
(1088) نفسه : 3 .
(1089) الكبرى (المباحث ج 1 / 26) .
(1090) نفسه : 113 .
(1091) نفسه : 182 .
(1092) الاصل : 1 .
(1093) الكبرى (المباحث ج 1 / 9) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

مدى فشل تلك الفكرة فى الكشف عن الفروق بين أقسام « لم » كما سبق فى موضعه . وشأن فكرة التاويل ، هو شأن مختلف الافكار الاخرى التى انبنت على المناهج الدخيلة ، فلا جدوى من استخدامها فى دراسة اللغة ، ففيها ما هو مقطوع الصلة بها ، وفيها ما بنى على أفكار منقوضة، وفيها ما استند الى الافتراض المحض ، والتقدير المتخيل . وكل أولئك ، مما لا يقبل به المنهج الحديث ، ولا يرتضيه ضمن وسائله » ومن هنا كانت الرغبة ملحة الى تلخيص منهج اللغة من هذه العدوى ، حتى يسلم لقارىء اللغة نص فى اللغة ، واللغة فحسب ، غير معتمد على أساس من خارجها ، فما ورثناه عن آبائنا من خلط فى التفكير اللغوى لا يزال كما هو » (1094) .

وقد وضع المنهج الحديث يده على مواطن الداء ، فحددها ثم وضع لها العلاج المناسب ، ونورد فيما يلى ، ما يفى بالمراد فى هذا الموضع الذى نحن عليه :

ـ « وبنى المنطق قضاياه العقلية من جمل لغوية ، وخلط بين القواعد النحوية والنتائج المنطقية فسمى كلتيهما « أحكاما » ، وأصبحت قواعد النحو من ثم أحكاما نحوية ، فوقع الفكر فى أسر اللغة ، كما وقعت اللغة فى أسر المنطق . وكان من الخير لكل منهما ، أن يستقل بطريقة علاجه لقضاياه ، لان منطق اللغة ومقولاتها يختلفان تماما عن منطق الفكر ، ومقولاته . واللغة آخر الامر نمطية صياغية لا تخضع للفكر ، وانما تخضع لمقتضيات الرمز العرفى » .

ـ « والمعلوم أن المنطق القياسى ، غير صالح للدراسات العلمية، لانه يوجد القاعدة أولا ، ثم يفكر فيما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات ».

ـ « والاقرب الى الصواب أن قياس حكم على حكم ، للاشتراك فى العلة ، هو أشبه باستخراج الاحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة ، فللاصوليين أن يتكلموا عن الاصل والفرع ، والعلة والحكم ، لان نشاطهم كله يقوم على المضاهاة والاقيسة المنطقية ، أما اللغة ، ومنشأها العرف ، فانما تبتعد عن القياس بعد العرف عنه . والاولى أن تدرس كل حالة على علاتها » .

ـ « والعلة الصورية أو الكيفية التى تم بها وضع معين ، معترف بها فى العلم ، لانها تصف ، الوضع المعين ، وتصف كيفية حدوثه ، أما العلة الغائية ، فغير معترف بها فى العلم ، لانها تتكلم أكثر ما تتكلم عن

(1094) مناهج البحث فى اللغة ص : 4 / 6 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

امور غيبية لا سبيل الى اختبار صدقها أو كذبها . ومن قبيل العلل الغائية، علـــل النحـــو » .

ـــ « والتقدير بلية فلسفية ومنطقية ابتلى بها النحو العربى ، وما زال يبتلـــى » (1095) .

فأبو موسى ، فى ضوء هذه النصوص ، لم يعمل على تخليص منهجه من التفكير غير اللغوى ، ولم يمارس نشاطه العلمى ، فى ضوء الاسس العقلية التى وضعتها المدرسة العقلية فى النحو العربى فحسب ، وانما اضاف الى ما ارتضاه منها ، افكارا أخرى ، واعتبر الجميع وسائـــل منهجية ، ذات فائدة فى دراسة اللغة .

ان المنهج الحـــديث ، حين دعاالى تخلـــيص منهج دراسة اللغة من التفكير غير اللغوى ، انما أوضح بطريقة عملية ، عدم جدوى ذلك التفكير الدخيل ، وبين مدى فشله فى الكشف عن المعانى الوظيفية التى تجـــىء انظمة اللغة لبيانها ، ولم يكتف بالنقد النظرى ، السلبى ، وانما أتى ببديل لما رأى أنه غير صالح ، على النهج الذى عالج به مباحث النحو الصرف ، فكانت النتائج التى تم التوصل اليها ، عملية تعيد الى البحث النحوى ، طبيعته اللغوية وتخلص أساليبه من تلك الافكار التى لا نفع فيها . وسيأتى فى الفقرات اللاحقة مزيد بيان لهذا الموضع .

ونحن حينرتضى عناصر هذا الموقف لننقد منهج أبى موسى على ضوئها ، انما نفعل ذلك ، اقتناعا بصواب النتائج التى جاء بها كتـــاب « اللغة العربية » ، ومن ثم لا نرى فائدة فيما أثير من مناقشة حـــول « أصالة النحو العربى » ، وعدم تأثيره بالمنطق والفلسفة وغيرهما من العلوم العقلية ويرجع ذلك الاقتناع الى ما يلى :

أولا : ان المنهج الحديث ، لا يطرح قضية « أصالة النحو العربى » للجدال أو المناقشة ، لانها ليست موضع شك أصلا ، حسب فهمنـــا لمختلف البحوث التى شكلت ذلك المنهج .

ثانيا : ان بحوث هذا المنهج ، كشفت بطريقة علمية عن تلك الاصالة ، وعناصرها ، ومجالات البحث عنها ، والوسائل التى توصل الى العثور عليها : فلقد أوضح : كيف قامت الدراسات اللغوية العربية على اسس منهجية سليمة ، من جمع للمادة واستقرائها ، وتقسيمها ووضع الاصطلاح المعبر عن الحقائق التى تم التوصل اليها ، ثم صياغة تلك النتائج فى قواعد عامة ، وشمل نشاط العلماء الاوائل ، مختلف أنظمة اللغة وفـــروع الدراسة فيها ، وأشاد بالقيمة العلمية لتلك النتائج ، وأطرى جهود النحاة

(1095) اللغة العربية 26 ـــ والمناهج 19 / 25 ـــ والمعيارية : 40 / 44 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

العرب وقارن بين نشاطهم ونشاط غيرهم ، وانتهى الى بيان أوجه أصالة النحو العربى بما لا مزيد عليه فى البيان .

ثالثا : أن هذا المنهج ، حين كشف عن مواطن الضعف فى التفكير اللغوى القديم ، وفى ضمنها تسرب تلك المناهج الدخيلة ، الى دراسة اللغة ، انما حدد المراحل التى برز فيها تأثر النحو العربى بتلك المناهج ، ولاحظ أن كتاب سيبويه ، جمع الى مسائل النحو الاصيل ، نماذج من النحو المتأثر بأفكار غير لغوية . ولا سبيل الى ملاحظة هذه الافكار العقلية ، الا تلك الوسائل المتسربة الى دراسة اللغة . وليس يستطيع دارس أن ينكر طبيعة بحوث « الكتاب » من هذه الزاوية المنهجية ، وأن الاتجاه الثانى منها ، يرتد فى أصله الى منطق أرسطو ، بالذات ، بصرف النظر عن الطريق الذى سلكه ذلك المنطق خلال تسربه الى النشاط اللغوى.

رابعا : ان القول باعتماد النحاة العرب ، الذين جاءوا بعد سيبويه ، على المناهج العقلية ، فى نشاطهم العلمى ، امر لم يعد يحتمل شكا ، فبحوثهم المتوفرة لدينا ، مليئة بعناصر التفكير غير اللغوى ، ولم يكن يؤدن لتلك العناصر بالدخول الى مناهج اللغة ، حين كان النحو العربى ، يقوم على المنهج الوصفى العلمى . ومن ثم ، لا ينبغى أن يكون « تلخيص منهج البحث فى اللغة ، من كل تفكير دخيل ، » موضع نقاش أو جدل ، على اى مستوى كان . وليس ذلك لعدم جدواه فحسب ، وانما لعدم الحاجة اليه فى هذا العصر ايضا : فان تلك الفروع العقلية من الثقافة العربية ، ان وجدت فى القرون الخالية من اهتم بها ، وعنى بدراستها ، فانها فى هذا العصر ، لم تعد مرغوبا فيها ، ولم يبرز فى سبيل الانتفاع بها ، حماس ما ، حتى على مستوى النشاط الجامعى ، لان للعصر منطقه وفلسفته ، واسلوبه فى التفكير ، واصوله فى الجدل والاستدلال . أما منطق ارسطو ، فانه مات علميا ، فى اغلب المراكز الثقافية المعاصرة ، ولعله فى طريقه الى الموت السريع ، فى سائر المراكز .

فليس من المقبول اذن ، أن تظل بحوث النحو العربى ، قائمة فى جوانب هامة من اسسها على تفكير اقل ما يوصف به : « انه لم يعد مفهوما من المثقفين » ، فى حين يرجى لدراسة اللغة العربية أن تنمو ، وتزدهر ، فى اتجاه علمى يستجيب لمطالب البيئات العلمية المعاصرة .

3 ــ موضوع الدراسة :

بحث أبو موسى فى اللغة ، من خلال دراسته للتراث اللغوى المنقول عن السلف وله جانبان : الاول : الجانب الدراسى . والثانى : الجانب الادائى .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أ ــ الجانب الدراسى : عنى فيه بمباحث « الاصوات » ، و « الصرف » ، و « النحو » . وجمع مادة كتابه من المصادر التى سبق ذكرها ، فكان موضوع دراسته من هذا الجانب « القاعدة » ، وما اتصل بها من شاهد ، ورأى .

ب ــ الجانب الادائى : لم يدرس منه ، الا تلك النصوص التى استشهد بها ، وترجع الى ما يسمى « عصور الاحتجاج » ، وبالطبع لم يدخل تلك الشواهد الا على مستوى النظامين : الصرفى ، والنحوى ، اما النظام الصوتى ، فاكتفى فيه ، بما قعده القدماء ، اذ لم يكن فى امكانه غير ذلك ، ما دام قد فضل ان لا يدرس « الكلام » المستخدم فى عصره .

ولقد اخل منهجه من هذه الزاوية ، بالجوانب التالية :

أولا : انه ادرج فى موضوع الدراسة ما كان ينبغى ان يظل بعيدا عنه ، من ذلك :

ــ قانون القسمة الصحيحة ، فمحل بحثها هو « المنطق » .

ــ تلك الافكار العقلية التى عالج بها بعض المواضع اللغوية على مستوى الحقيقة المنطقية ، مثل التثنية والجمع ، والتأنيث والتذكير ، والتنكير والتعريف ، وغير ذلك . فان تلك النظرة اليها ، مما يعد خارج منهج اللغة ، ولم يكن هناك مبرر لاستخدام تلك الافكار والوسائل .

ــ دراسة الحروف العربية : من حيث هجاؤها ، وكتابتها فى رموز خطية ، وصور لفظية :

فان لذلك كله دراسة من نوع آخر .

فهذه المسائل ، ومثيلات لها ، لا تدخل ضمن اى مفهوم من مفاهيم انظمة اللغة التى كشف عنها المنهج الحديث .

ثانيا : انه خلط بين المعانى الصرفية ، والمعانى النحوية ، وعكس الترتيب فى دراسة انظمة اللغة ، فلم يتناولها على النهج الذى سلكه المنهج الحديث : (الاصوات ــ الصرف ــ النحو) .

ثالثا : انه درس فى الجانب الادائى لهجات متعددة ، ومستويات ادائية مختلفة ، بالاضافة الى اختلاف المرحلة الزمانية بالنسبة لكل لهجة « والذى يرضاه المنهج الحديث فى دراستنا للغة أن يتوافر لموضع الدراسة الشرطان الآتيان :

ــ أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما ، فلا يخلط فى دراستها بينها وبين لهجة اخرى من اللغة نفسها .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ ان يعنى فى هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة ، من مراحل تطور هذه اللهجة » (1096) .

« والمعروف أن النحاة العرب ، درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا واحدا وأنهم فوق ذلك ، درسوا هذه اللهجات فى أطوار متعددة من نموها ، فلم يفطنوا الى ضرورة الفصل بين مرحلة واخرى من تطور اللغة » (1097) .

رابعا ـ انتقاء مادة اللغة :

قال ابو نصر الفارابى : (1098)

ـ « فهذا هو الفصيح والصواب من الفاظهم ، وتلك الالفاظ هى لغة تلك الامة ، وما خالف ذلك فهو « الاعجم » والخطأ من الفاظهم » .

ـ « وانت تتبين ذلك ، متى تأملت أمر العرب فى هذه الاشياء : فان فيهم سكان البرارى ، وفيهم سكان الامصار ، واكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين الى سنة مائتين » .

ـ « وكان الذى تولى ذلك من بين امصارهم اهل الكوفة والبصرة من ارض العراق ، فتعلموا لغتهم والفصيح منها ، من سكان البرارى منهم دون اهل الامصار ، ثم من سكان البرارى من كان فى أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشا وجفاء ، وابعدهم اذعانا وانقيادا » .

ـ « وهم : قيس ، وتميم ، وأسد ، وطىء ، ثم هذيل ، فان هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب . والباقون فلم يؤخذ عنهم شىء ، لانهم كانوا فى اطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الامم ، مطبوعين على سرعة انقياد السنتهم لالفاظ سائر الامم المحيطة بهم » .

ـ « من الحبشة ، والهند ، والفرس ، والسريانيين، واهل الشام واهل مصر » .

« ومعنى اقتصار النحاة على هذه القبائل دون غيرها ، ودون سواها، أن النحاة وضعوا لانفسهم « معيارا » خاصا للانتقاء » (1099) .

ان الذى يتضح من عناصر هذا التحديد لابى نصر ، والتحليل الذى تضمنه كتاب « اللغة العربية » هو أن « معيار الانتقاء » « انما استند الى فكرة « الفصاحة » ، وهى ترجع الى « سلامة اللغة ، وصفائها من الدخيل » ، لبعد الناطقين بها من تلك القبائل ، عن مواطن « العجم »

(1096) اللغة العربية : 13 / 14 .
(1097) نفسه : 14 .
(1098) كتاب الحروف 141 / 147 (ط بيروت) .
(1099) اللغة العربية : 15 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

وتحصنهم بعاداتهم النطقية ، وحفاظهم على أساليبهم فى التعبير ، عن التحول الى قبول « الاعجم » وغير الفصيح من « الكلام » .

ثم ان هذا القدر من « الفصاحة » هو المستوى الادنى من مستويات الاداء اللغوى ، اذ هو الشرط الاساسى فى الفهم والافهام ، بين جماعة لغوية معينة . ولا شك أن هناك مستويات عليا تختلف باختلاف ثقافة الناطقين ، ومدى اكتسابهم للغة عن طريق السمع والمحاكاة ، أو عن طريق التعليم المقصود ، وتمرسهم على استخدامها للتعبير عن أغراضهم المختلفة . ومن هنا قيل باصطلاحات « الفصيح » و الافصح » و « البليغ » « والابلغ » ، و « الاحسن » وغيرها مما هو معروف .

و « الفصاحة » فوق ذلك ، تحمل فى طيها فكرة « الصواب والخطأ ، عند ما يبدو « النص » ، دون ذلك المستوى الادنى من الاداء . ولقد ادى القول بهذه الفكرة ، الى ظهور فكرة أخرى هى أن « العربى قد يخطأ فى كلامه » ، بالرغم من اعتباره فصيحا من حيث المبدأ .

وفى ضوء هذا التحليل ، نلاحظ أن أبا موسى انشأ لنفسه «معيارا» خاصا لانتقاء مادته ، بناه على « مقياسه » الخاص ، فى تحديد أوجه الفصاحة ، وأبعاد تطبيقها على الشواهد ، والنصوص ، فوسع دائرة القبول لنصوص بعينها ، حين استقامت لعناصر « معياره » ، وضيق فى قبول نصوص أخرى ، عند ما بدت متعارضة مع ذلك المعيار ، وفضل استخدام « القياس » فى صياغة القواعد ، وتحكيمه فى النص المستعمل ؛ كما مر مفصلا فى موضعه .

والجوانب السلبية فى موقفه ، هنا ، ان كانت استجابة لمطالب الاجتهاد ، فانها غير مقبولة لقيامها على أسس منتقدة ، أو منقوضة ، ولعل أخطرها ، هو « القياس العقلى » الذى بنى عليه كثيرا من « اجتهاداته » ، لانه أسلوب مرفوض فى العلم . ولقد اتسعت هذه الجوانب السلبية فى هذا المقام ، لتشمل « الكلام الفصيح » الذى كان مستعملا بعد عصور الاحتجاج فلم يدرسه على أى مستوى لغوى ، وبذلك حرمنا من معرفة الاصوات اللغوية التى كانت فى « كلام » الناطقين خلال القرن السادس ، بصفة خاصة .

4 ــ المعنى الوظيفى :

كشف المنهج الحديث عن انظمة اللغة ، كما اسلفنا ، ووضع فروقا دقيقة بين مجالات كل نظام ، سواء من حيث المعنى ، أو من حيث المبنى ، ونورد فيما يلى ، ما يعد تمهيدا لتحليل عناصر صنيع ابى موسى :

kitabweb-2013.forumaroc.net

ا ــ « اللغة » و « الكلام » ، فرق بينهما على هذا النحو : (1100)
« فالكلام عمل ، واللغة حدود هذا العمل ، والكلام سلوك ، واللغة معايير هذا السلوك ، والكلام نشاط ، واللغة قواعد هذا النشاط ، والكلام حركة ، واللغة نظام هذه الحركة . والكلام يحس بالسمع ، نطقا والبصر كتابة ، واللغة تفهم بالتأمل فى الكلام » .

« فالذى نقوله او نكتبه كلام ، والذى نقول بحسبه ، ونكتب بحسبه، هو اللغة . فالكلام هو المنطوق ، وهو المكتوب ، واللغة هى الموصوفة فى كتب القواعد ، وفقه اللغة ، والمعجم ونحوها (1101) .

ب ــ انظمــة اللغــة :

ــ « اللغة جهاز عرفى يرمز الى نشاط المجتمع ، وهى جهاز اكبر مكون من اجهزة فرعية ، تتضافر على اداء وظائفها فى اطار اللغة»(1102)

ــ « واللغة العربية مكونة من ثلاثة انظمة : هى النظام الصوتى ، والنظام الصرفى ، والنظام النحوى . فهى منظمة كبرى مكونة من انظمة. وهذه الانظمة مترابطة فى مسرح الاستعمال اللغوى ، فلا يمكن الفصل بينها الا صناعة ولاغراض التحليل فقط » (1103) .

ج ــ تكويــن تلك الانظمة : (1104)

1 ــ النظام الصوتى : يتكون من : معطيات علم الاصوات ، والعلاقات الايجابية ، والقيم الخلافية .

2 ــ النظام الصرفى : ويتكون من :

ــ « مجموعة من المعانى الصرفية : كمعانى التقسيم ، ومعانــى التصريف ، ومعانى الصيغ » .

ــ « طائفة من المبانى : مثل الصيغ الصرفيــة ، واللواحــق ، واللواصــق وغيرهــا » .

ــ « العلاقات الايجابية ، والقيم الخلافية » .

3 ــ النظام النحوى : يتكون من :

ــ « طائفة من المعانى النحوية العامة : مثل الخبر والانشاء ، والنفى والتأكيد ، والاستفهام وغيرها .

ــ « طائفة من المعانى النحوية الخاصة ، كالفاعلية ، والمفعوليــة، والاضافــة وغير ذلك .

(1100) اللغة العربية : 32 واللغة بين المعيارية والوصفية .
(1101) نفس المرجعين السابقين وانظر المناهج : 31 / 32 .
(1102) اللغة العربية : 33 / 34 .
(1103) نفسه : 37 / 40 .
(1104) نفســه : 35 / 37 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ « العلاقات الرابطة بين المعانى الخاصة ، وتشكل قرائن عليها، مثل الاسناد ، والتخصيص والنسبة ، والتبعية . »

ـ القيم الخلافية : وهى المقابلات بين عناصر النظام .

ـ المبانى الصوتية والصرفية ، « فليس للنحو من المبانى الا ما يقدمه له علما الاصوات والصرف . ومن هنا يبدو الترابط بين الانظمة .

د ـ المعنى اللغوى : (1105)

ـ « ومن هنا دعت الحاجة المنهجية الى تشقيق المعنى الى ثلاثة معان فرعية :

1 ـ المعنى الوظيفى : وهو وظيفة الجزء التحليلى ، فى النظام ، او فى السياق على حد سواء .

2 ـ المعنى المعجمى للكلمة .

« وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق ، وواحد فقط فى السياق».

3 ـ المعنى الاجتماعى ، او معنى « المقام » ، وهو اشمل من سابقيه .

ـ والمعنى الوظيفى تتكفل ببيانه انظمة اللغة ، فلكل نظام لغوى معانيه يكشف عنها بواسطة وحداته التنظيمية . والمعانى التى فى هذه الانظمة هى فى حقيقتها وظائف تؤديها المبانى التى تشتمل عليها ، وتنبنى منها .

ـ والمبانى تجريدات لا منطوقات ولا مكتوبات ، اى انها اقسام شكلية ينطوى تحت كل منها ما لا حصر له من العلامات المنطوقة والمخطوطة . والمبانى من انظمة كمعانيها ، لانها وظائفها ، أما «العلامة» فمن الكلام وليست من اللغة ، لان اللغة ساكنة صامتة لا تنطق ولا تكتب » .

ـ وفائدة اعتبار المبنى فى انظمة اللغة ، وفى تحليلها فى ضوء هذه الانظمة أن اللغة لا يمكن أن تكون نظاما من المعانى التى لا مبانى لها . ولولا المبانى ، وهى تجريدات ، وتقسيمات شكلية تندرج تحتها العلامات، المنطوقة او المكتوبة ، ما كان من الممكن للباحث أن يعبر عن حقائق البحث اللغوى ، مستقلة عن الاستعمال الفعلى للكلام ، ولاصبح الباحث فى عجزه عن التبويب والتقسيم ، فى تيه لا ينتهى مداه من مفردات الاستعمال ».

ـ ومن هنا يكون المعنى وظيفة المبنى ، ويكون المبنى عنوانا تندرج تحته العلامة .

(1105) اللغة العربية : 28 ، 34 ، 38 ، 39 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ـ أما القيم الخلافية ، فانه ليمكن الزعم ، أن كل نظام لغوى ينبنى أساسا على مجموعة من القيم الخلافية التى بدونها لا يكون اللبس مأمونا ، ولا الكلام مفهوما ، لانها أقدر على تحقيق أمن اللبس من العلاقات الرابطة » .

وتحليل موقف أبى موسى ، فى ضوء هذا العرض ، يبدو على هذا النحو :

اولا ـ الجانب الايجابى : لقد أشاد المنهج الحديث بجهود القدماء فى نشاطهم العلمى على مستوى الانظمة الثلاثة ، وفى ضمن من أشاد بهم ، صنيع أبى موسى ، ولذلك نكتفى بهذه الاشارة ، هنا ، لاننا قد سبق أن أوضحنا فى الباب الثانى الجوانب الايجابية فى منهجه (1106).

ثانيا ـ الجانب السلبى :

لم يفطن ابو موسى بالطبع الى الفروق الدقيقة بين « اللغة » و «الكلام» وبين الانظمة اللغوية الثلاثة ، ولم يهتد الى تحديد طبيعة المبانى اللغوية، والكشف عن معانيها الوظيفية ، فان ذلك وغيره ، من الجوانب الدراسية التى أسهم بها المنهج الحديث ، فى اعادة ترتيب الافكار اللغوية وتوزيعها بين الانظمة ، وعلاجها بأسلوب مبتكر . ثم ان المعانى الوظيفية التى اهتم بها كانت فى جملتها معانى الجزء التحليلى فى السياق ، وقلما عنى ببيان معانى السياق ذاته ، وحين أشار الى المعانى النحوية العامة ، نسبها للادوات ، وبذلك يكون علاجه للمعنى الوظيفى قاصرا عن أن يشمل معانى التركيب . ولقد أدى اهمال السياق ، باعتباره المبنى الاكبر، والمكان الطبيعى لاداء المبنى وظيفته ، الى فهم قاصر لعدة أفكار نحوية عند التطبيق عليها ، فيما سماه المنهج الحديث « مشكلات التطبيق » كما سيأتى . أما استخدامه القيم الخلافية ، فقلل من أهميته العلمية ، ما استندت اليه من أفكار منطقية بنى عليها أوجه الفرق فى كثير من المواضع.

5 ـ المعيارية :

تبدو النتائج التى تضمنتها بحوث أبى موسى ، على ضوء علاقته بطبيعة المنهج الوصفى ، على النحو التالى :

أ ـ نتائج لها طبيعة الوصف اللغوى السليم ، وتتمثل فى تلك الحقائق العلمية التى تصف طرق الاستعمال فى التعبير العربى ، وكانت وليدة النشاط اللغوى القائم على الملاحظة والاستقراء ، والوصف لجهات الشركة بين المفردات والتراكيب .

(1106) نفسه : 15 / 17 واللغة بين المعيارية : 64 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ نتائج لها طبيعة البحث المنطقي ، فهي لا تصف وضعا لغويا معينا ، بقدر ماهي محاولة لتفسير الاسرار والاغراض الخفية .

ج ــ نتائج لها صلة وثيقة بالبحث الوصفي ، من حيث انها تتحدث عن لغة العرب ، وتشير الى الكيفية التي وجد عليها كلامهم ، ولكن علاقتها بالقياس المنطقي ، اكثر وثوقا ، فهي تتخذ من « القاعدة » نقطة ابتداء لها ، ثم تبحث عما يدخل تحتها من مفردات ، شأن الكليات المنطقية. وفضلا عن ذلك، صيغت عبارتها في اسلوبين : احدهما يتحدث عن الصورة التركيبية التي يراها النحوي ، في كيفية استعمالية ما ، وثانيهما ، يتجه بالخطاب الى المتكلم ، ليخضع في استخدامه اللغوي ، لمقتضيات القاعدة القياسية ، باعتبارها « قانونا » حتميا يجب احترامه وطاعته .

ان هذا النشاط اللغوي الذي مارسه أبو موسى ، يمثل موقفين اثنين من اللغة :

الاول : موقف الباحث الذي لا يهمه الا وصف الحقائق عن طريق استقراء المادة وملاحظتها ، ولا يشغل نفسه بأمور التربية ، ولا تحرير القواعد لمعلم اللغة ، « لانه حيث توجد السليقة ، لا توجد الاخطاء ، ولا ما يوصف من الاستعمال بالجودة والرداءة ، وانما توجد فقط ، نواح مختلفة من اللغة تتطلب الوصف » (1107) .

الثاني : موقف المتكلم الذي يسعى في نشاطه اللغوي ، الى تحقيق مطالب الاستعمال ، باعتباره تطبيقا يتوخى معايير معينة يحددها العرف. وهذه النظرة الى دراسة اللغة معيارية ، اذ تتخذ القاعدة معيارا للاستعمال اللغوي ، مثلها في ذلك مثل المنطق القياسي (1108) .

« وبهذا تم الخلط بين موقف المتكلم من اللغة ، وبين الباحث منها » (1109) .

« واذا كانت المعيارية مقبولة في موقف المتكلم ، فانها موضع اعتراض كبير في موقف الباحث ، لان اساس الدراسات اللغوية هو المنهج الوصفي » (1110) .

ولعل الملامح الوصفية التي مازالت بارزة في منهج أبي موسى ، ترجع الى احتفاظ بعض الابواب النحوية بعناصر الصياغة التي وضعها النحاة الاوائل ، وسلامة بعض المسائل من عدوى التعليل والتأويل

(1107) اللغة بين المعيارية : 24 .
(1108) نفسه : 18 / 19 .
(1109) نفسه : 20 .
(1110) اللغة العربية 13 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والاقيسة المركبة . فان « تاريخ الدراسات اللغوية العربية ليعرض علينا فى بدايته ، محاولة جدية لانشاء منهج وصفى فى دراسة اللغة » (1111).

« وكان توصل النحاة الى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائى تحليلى للغة ، سواء فى ذلك مفرداتها ، وتراكيبها . ولكنهم بعد توصلهم الى ما ارتضوه من قواعد ، جعلوا هذه القواعد أحكاما ، فكانت فى نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع . ومن ثم اعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص ، حيل التخريج والتأويل ، والتعليل » (1112) .

وأغلب الظن أن « النحو » بمفهومه العام ، لم يكن يعنى عند القدماء، الا نحوا تعليميا ، فهم حين يعرفونه بين أمرين : اما أن يركزوا على الغاية العملية منه ، واما أن يضيفوا اليها وسيلة البحث ، ولا تعدو عندهم وسيلة القياس . فالنحو كله قياس ، وانما اريد به أن ينحو المتكلم اذا تعلمه ، كلام العرب أما تلك القواعد التى تصف طرق الاستعمال ، فيبدو انها كانت تقع تحت مفهوم « العربية » . « ونزيد هنا أن الغاية التى نشأ النحو العربى من أجلها ، وهى ضبط اللغة وايجاد الاداة التى تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم فى جملته بسمة النحو التعليمى » .

6 ــ التقسيم :

استخدم ابو موسى فكرة التقسيم بمثابة وسيلة منهجية ، على نطاق واسع ، فلا يكاد باب من ابواب كتابه ، يخلو منها ، فهى فكرة طبعت بحوثه بطابع متميز . ولقد وفق الى ملاحظة الجوانب العلمية فى جل تقسيماته ، وأجاد فى تحديد الفروق اللغوية فى الكثير منها ، لا سيما تلك الافكار النحوية التى عالجها باسلوب لغوى وصفى ، « فالتقسيم والتجريد اساسان لكل نشاط علمى ، أيا كان نوعه . ونقصد بالتجريد خلق الاصطلاحات التى تدل على الاقسام » « والقاعدة المتبعة فى التقسيمات النحوية ، هى اعتبار ما كان له تعبير شكلى، من الاقسام العقلية »(1113)

ونسوق هنا نموذجا لهذه التقسيمات اللغوية المقبولة : (1114)

ــ « النعت ضربان : وصف محض ، ووصف غير محض » .

ــ فالمحض خمسة أقسام :

أحدها ما كان حلية كالازرق والاشقر . والثانى ما كان عملا كالضارب

(1111) اللغة بين المعيارية : 20 .
(1112) اللغة العربية : 13 .
(1113) المناهج : 201 / 202 .
(1114) النسخة الكبرى : (المباحث ج 1 / 137 / 139) .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والثالث ما ليس بعمل ولا حلية كالعاقل والعالم ، والرابع ما كان نسبا ، كالعربى واليمانى ، والنجار ، والخامس « ذو » بمعنى صاحب . »

ـ وأما النعت بوصف غير محض ، فثلاثة اقسام : مفرد ، ومضاف ، ومشبه بالمضاف .

فالمفرد : أسماء الاعداد ، كلها ، واسماء المقادير ، وما جرى من اسماء الاجناس مجرى الصفات ..

والمضاف : أى رجل ، وأيما رجل ، وافضل رجل ، وكل رجل ، ومثلك ..

والمشبه بالمضاف : لا يستعمل الا مع صلة نحو : افضل منك ، وأب لك ، وأخ لك ،، وخير منك ..

ـ وكما تنعت النكرة بما ذكر ، قبل ، تنعت أيضا بالظرف ، وبالجملة الخبرية ..

ـ ولا نعت الا وفيه ضمير أو يتصل به ضمير يعود على المنعوت .

ـ ورب اسم مذكر اللفظ ينعت به المؤنث ، كما ينعت به المذكر ، وآخر ينعت به المؤنث ولا ينعت بها لمذكر ، ومؤنث اللفظ ينعت به المذكر ، ومفرد اللفظ ينعت به المثنى والمجموع ، كما ينعت به المفرد » .

فهذا التقسيم ، كما نرى ، مبنى على اسس لغوية سليمة ، وعلاقته بالعنصر العقلى مقبولة لا مطعن فيها ، فقد لاحظ بين الاقسام علاقات معجمية لان كل قسم عنوان على طائفة عظيمة من الكلمات ، بالاضافة الى مراعاة التعبير الشكلى لبعض الاقسام .

ولكن كتابه تضمن تقسيمات أخرى بناها على عناصر عقلية محضة، وافكار افتراضية لا سبيل الى فهمها فهما لغويا . وهذا النوع من التقسيم، لا يرضاه المنهج الحديث ، لانه تقسيم غير علمى ، لقيامه على التقدير الشخصى ، والتفكير المنطقى « وتنفصل التقسيمات اللغوية العلمية عن التقسيمات المنطقية ، ويجب أن تظل كذلك ، فالمنطق يعنى بخلق ابواب تندرج تحتها الاشياء الحقيقية . وقضايا المنطق واقيسته لا تنطبق على اللغة ، وكذلك التقسيم الذى يقوم على التقدير الشخصى أو الغريزة » (1115) .

ومن نماذج هذه التقسيمات غير العلمية ، ما يلى :

أولا ـ التقسيم الذى وضعه للحروف من حيث طبيعة عملها النحوى: فقد أقامه على أفكار الاصالة ، والفرعية ، والاختصاص ،والاستحقاق

(1115) المناهج ص : 202 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

والشبه بأنواعه المختلفة وصاغ ذلك كله ، فى اسلوب منطقى ركبه فى أقيسة اتسمت بالتعقيد والاضطراب .

ثانيا ــ التقسيم الذى وضعه للعطف على اللفظ ، والعطف على « الموضع » :

اذ افترض ان فى التركيب « مواضع اعرابية » ، وان تلك المواضع تكون للجملة ، كما تكون للمفرد وان المفرد « قد يكون له موضع وهو فى حالة بناء ، وقد يكون موضع وهو فى حالة « تركيب » ، وان «التركيب» انواع واشكال ، ولا سيما « التركيب » مع « العامل النحوى » ، بالاضافة الى فكرة « التقدير » لمقدرات كثيرة . واقل ما يوصف به هذا الاسلوب فى هذا الموضع وغيره ، انه صعب الفهم ، مضطرب النتائج .

ثالثا ــ التقسيم الذى فرق بين « أقسام « أم » : وغيرها مما دعا فيه الى استخدام فكرة « التأويل » .

رابعا ــ التقسيم الذى عالج على ضوئه مسائل « مالا ينصرف » :

فقد بناه على فكرة « الاصالة والفرعية » ، بالاضافة الى تلك العلل المعروفة فى ذلك الباب . والمعروف أن « الاصالة » فكرة تتردد بين أقسام الكلم جميعا ، من جهات مختلفة : فالحرف أصل فى البناء ، والعمل النحوى ، وعدم اجراء « الصرف » عليه ، وفرع فى جهات أخرى والفعل متأصل فى البناء ، والعمل النحوى ، و « التصرف » وفرعيته تقابل أوجه أصالته . وكذلك الشأن بالنسبة للاسماء ، فلها أصالتها ، وفرعيتها باعتبارات مختلفة ، فهذا الاسلوب من التفكير مما لا يصلح أن يقام عليه تقسيم لغوى .

خامسا ــ تقسيم الكلمة :

لعل أفضل نموذج لتقسيمه المبنى على خليط من الافكار والاسس ، ما تناول به الكلمة ، والفروق بين كل قسم من اقسامها . فقد تبين من تحليل عناصر صنيعه ، أن مواطن الضعف فيه ترجع الى الجوانب التالية :

أ ــ انه لم يضع تعريفا للكلمة ، يحدد مفهومها ،ويرسم حدودا فاصلة لكل قسم حين سلوكه فى السياق . وكل ما اشار اليه يتصل باعادة النظر فى جعل النحاة التقسيم المعروف للكلام ، فقرر أن الاسم والفعل والحرف اقسام للكلم ، وليست للكلام .

ب ــ انه عالج فكرة التقسيم هذه ، على مستوى الحقيقة المنطقية، وظهر ذلك فى الجهات الآية :

1 ــ وضعه قانون القسمة الصحيحة على مذهب المناطقة كمقدمة لتقسيم الكلمة .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2 ــ اخذه بالمفهوم المنطقي للاسم ، فعرف « الاسم الحقيقي » لا الاسم اللغوي ، ومن ثم استعصى عن الدخول في تعريفه كثير من المباني، مثل الموصولات ، والضمائر ، والاشارات واسماء الافعال والاصوات . مع انه تناولها في التطبيق ، بمثابة اسماء .

3 ــ استخدامه اسلوب المنطق في الكشف عن الفروق بين الاسم والفعل ، واتجهت المحاولة الى بيان اختصاص الاسماء بمعاني الافراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث والتنكير .

ج ــ انه لم يأخذ في اعتباره ، مطالب السياق ، فوقع في المآخذ التالية :

1 ــ بنى تعريفه للفعل على جهتي الدلالة فيه ، فهو يدل على المصدر بنفسه ، وعلى الزمان بصيغته . ولكن هناك مباني لا تدل على ما يدل هذا الفعل الذي عرفه ، فهي اما أنها لا تدل على المصدر ، لعدم تصرفها، كنعم وبئس وعسى وغيرها ، واما أنها مفرغة من الدلالة على المصدر ، لتختص بالدلالة على الزمان فقط ، مثل « كان » واخواتها . ولو استند الى السياق لانتهى الى أحد امرين : اما تعديل التعريف بما يشملها وغيرها، واما وضعها تحت مفهوم قسم آخر ليس الفعل على كل حال .

2 ــ ان نسبة الدلالة على الزمن المعين ، الى الصيغة قرار لا ينطبق على السياق ، ولا يتمشى مع مطالبه . وذلك ان الصيغ الزمنية الذي ذكرها للفعل تبدو حين دخولها في السياق على هذا النحو :

أ ــ صيغة الماضي « فعل » : تفقد دلالتها المعينة حين ترد في أسلوب الشرط ، لان الزمن فيه مصروف الى الاستقبال ، بفضل قرائنه المعروفة.

ب ــ صيغة المبهم : « يفعل » :

تفقد دلالتها المعينة ، ويصبح الزمن معها ماضيا ، في سياق النفي بالادوات : « لم » و « لما » ولو ، وربما .

ويزول عنها الابهام ويتعين الزمان للحال ، بوجود قرائنه ، وللمستقبل بوجود قرائنه كذلك .

ثم ان السياق ، فوق ذلك ، يختار افضل القرائن عند اجتماعها ، فالتركيب : « ان لم تفعل » يدل على زمن الاستقبال ، لان الشرط خاص بالمستقبل مع « ان » ، ومن ثم لم تنفع القرينة « لم » . ومن هنا انتهى المنهج الحديث الى أن الزمن النحوي ، وظيفة السياق تتكفل بتعيينه قرائنه المختلفة (1116) .

(1116) اللغة العربية : 256 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

3 ــ ان بعض المبانى ، صالحة لان تؤدى اكثر من وظيفة واحدة ، خارج السياق ، ولكنها فى سياق بعينه ، تصبح نصا فى معنى بعينه . فالاسمية ، والحرفية ، وكذا الفعلية ، بالنسبة لتلك المبانى ، لا يمكن تحديدها الا بواسطة السياق . لانها محتملة لاكثر من معنى (1117) .

فالاستناد الى السياق اذن ، يحل كثيرا من مشكلات التفكير اللغوى القديم ، وقد عالجها كتاب اللغة العربية ، غلاجا لغويا سهل الفهم ، سليم التطبيق .

د ــ ان الاسس المعنوية التى استند اليها فى التفريق بين الاقسام ، يمكن انتقادها من عدة زوايا ، واهمها :

1 ــ اساس الفرق بين الاسم والفعل ، من حيث المعنى ، يتردد بين المعنى المعجمى تارة وبين المعنى الوظيفى تارة اخرى ، وبين افكار ظنية افتراضية ، مرة ثالثة :

ــ فحين فرق بين مفهوم الاسم ، ومفهوم الفعل ، ركز على دلالة الصيغة ، فى الفعل فقط وهى دلالة وظيفية ، ولم يهتم بصيغ الاسماء، مع أن دورها هام فى التحديد لبعض المبانى .

ولما قرر أن الاسماء تنفرد بمعانى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتنكير ، ارتكز فى التعليل على الدلالة اللفظية ، وقارن بين مدلول الاسماء ، ومدلولات الافعال ، على مستوى الحقيقة المنطقية ، لا الحقيقة اللغوية النحوية ، وانتهى الى تحديد الفروق ، بملاحظة هذه المعانى فى الاسماء عن طريق الايجاب ، وعدمها فى الفعل عن طريق السلب . ولكنه لم يشر الى دلالة الصيغة لا فى الفعل ، ولا فى الاسم .

ــ ولما اثبت للاسم معانى « الفاعلية » و « المفعولية » ، «والاضافة»، وغيرها ، ونفاها عن الفعل ، مفرقا بينهما ، انما استند الى افكار « الاصالة والفرعية » ، و « التمكن » و « التصرف » و (الشبه) ، وغيرها مما لا سبيل الى فهمه فهما لغويا علميا ، فهى افكار ، ان استبانت فى بعض المبانى وفى بعض المواضع ، فهى غامضة الفهم فى مواضع كثيرة ، ومبان اكثر . وفضلا عن ذلك ، فان تلك المعانى الوظيفية ، قد لا يقع فى التركيب ، ما يؤديها ، بالرغم من عدها ضمن الاسماء . فاثبات «الاسمية» عن طريقها ، قاصر عن أن يشمل اسماء كثيرة بتحديده .

ــ وحين فسر جهة الفرق بين اختصاص الاسم بالجر ، والفعل بالجزم ، اعتمد على العمل النحوى ، ولم يعن بالمعنى الوظيفى ، ولا بالعلامة الاعرابية ، باعتبارها مبنى لغويا .

(1117) نفسه : 163 / 165 / 187 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

2 ــ أما اساس الفرق بين الاسم والفعل من جهة ، والحرف من جهة اخرى ، فبناه على « الدلالة التى سماها مفسرو عبارته ، بالمستقلة»، فى الاولين ، وعلى غير المستقلة فى الاخير . وهذه نظرة قامت على افتراض ان « الحرف » ، لا يعقل له معنى فى الذهن ، ولا يتصور له مفهوم الا حين وروده السياق ، أما حين يكون بمعزل عنه ، فلا . وبصرف النظر عن التفسير العقلى فى هذا الفهم يظل هذا الاساس غير واضح ، مما يجعله غير واف بالمراد منه :

ــ فالكلمة ، فوق كونها اسما او فعلا او حرفا ، لا معنى لها الا فى التركيب ، سواء اكان ذلك المعنى معجميا ، أم لغويا ، لان التركيب ، هو المكن الطبيعى لاداء الكلمة وظيفتها .

ــ والتصور الذهنى المعنى المستقل ، ليس خاصا بالاسم والفعل ، دون الحرف . فان الذهن يعقل من « هل » و « قد » و « لا » وغيرها معنى ما ، ويتصور لها مفاهيمها دون الانتظار لتلاحظ فى السياق . ثم ان هناك مبانى كثيرة لا تستقل بالدلالة ، مع انها اسماء ، وقد سبق ذكر بعضها ، ونضيف هنا ــ نصفة خاصة ــ الاوصاف ، والمصادر ، فانها لا تستقل فى الفهم الا بملاحظة الموصوف ، ومن يقوم به المصدر .

ــ ومعانى الحروف ، فوق ذلك ، ليست معجمية بحال ، فهى وظيفية فقط . وتشاركها فى ذلك ، مبان اخرى ، هى اسماء ، وظروف ، فى مفهوم تقسيم ابى موسى (1118) .

ــ والمعروف أن للاسم ، معانى وظيفية كثيرة ، ومتنوعة ، ولكنه لم يأخذها فى اعتباره عند ما قابل بين الاسماء والحروف ، وكذلك الشأن بالنسبة للفعل ، فله وظائفه اللغوية الخاصة به .

هـ ــ ان جل الفروق التى توصل الى الكشف عنها ، فى هذا التقسيم ، انما كانت من جهة واحدة :

اما من حيث المعنى ، واما من حيث المبنى ، ولم يعن بالتفريق من الجهتين معا ، لان غايته كانت متجهة الى الكشف عن الجديد من الفروق التى لم يذكرها النحاة قبله ، ولم يفطنوا اليها .

ولكن نرى من الانصاف لابى موسى ، ان نشيد بالدراسة التى وضعها الكلام ، واقسام الكلمة ، والفروق التى كشف عنها ، فهى افضل ما توصل اليه التفكير اللغوى القديم ، بالرغم من الملاحظات التى بديناها على صنيعه .

(1118) اللغة العربية : 125 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

سادسا ــ اما المنهج الحديث ، فاعاد النظر فى تقسيم الكلمة العربية، على هذا النحو :

ا ــ تعريــف الكلمــة (1119) :

« فالكلمة العربية فى تعريفها : صيغة ذات وظيفة لغوية معينة ، فى تركيب الجملة ، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم . وتصلح لان تفرد ، او تحذف ، او تحشى ، او يغير موضعها ، او يستبدل بها ، غيرها فى السياق . وترجع فى مادتها غالبا الى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد »

ب ــ أســس التقسيــم (1120) :

ــ « واول ما نبدا به اننا نجد التقسيم الذى جاء به النحاة ، بحاجة الى اعادة النظر ومحاولة التعديل بانشاء تقسيم جديد ، مبنى على استخدام اكثر دقة لاعتبارى المعنى والمبنى » .

ــ « فأمثل الطرق ، أن يتم التفريق على أساس من الاعتباريــن مجتمعين : فيبنى على طائفة من المبانى ومعها جنبا الى جنب فلا تنفك عنها ، طائفة اخرى من المعانى على نحو مانرى فيما يلى :

ــ المبانى : الصورة الاعرابية ــ الرتبة ــ الصيغة ــ الجدول ــ الالصاق ــ التضام ــ الرسم الاملائى .

ــ المعانى : التسمية ــ الحدث ــ الزمن ــ التعليق ــ المعنــى الجملــى .

ج ــ الاقســـام (1121) :

ــ « ومن هنا يتضح أن الاقسام التى ارتضيناها للكلم ، موضحين بها مواطن الضعف فى التقسيم الذى ارتضاه النحاة من قبل ، هى كما يلى » :

الاسم ــ الصفة ــ الفعل ــ الضمير ــ الخوالف ــ الظرف ــ الاداة .

د ــ سمــات كــل قســم :

1) الاســـم :

ــ يشمل : الاسم المعين ، واسم الحدث ، واسم الجنس ، والصيغ المبدؤة بالميم الزائدة ــ والاسم المبهم ــ وحدد طبيعة كل فرع من هذه الفروع ، تحديدا كافيا (1122) ــ سماته :

يتميز عن غيره من حيث : الصورة الاعرابية ، والصيغة ، والجدول ، والرسم الاملائى ، واللواصق ، والتضام ، والدلالة على المسمى ، والدلالة

(1119) المناهــج : 232 .
(1120) نفسه : 196 واللغة العربية : 87 / 132 .
(1121) اللغــة : 90 / 91 .
(1122) اللغة العربية : 90 / 91 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

على الحديث ، والتعليق . وفصل القول فى هذه السمات التسع ، ايجابا وسلبا ، فأصبح « الاسم » متميزا عن غيره تمييزا تاما (1123) .

2) الصفـــة :

« انها تختلف عن « الاسم » مبنى ومعنى ، وتختلف عن الافعال على الاساس نفسه » . وتشمل « الاوصاف » المعروفة بما فيهـا أفعـل التفضيـل (1124) .

ـ سماتها من حيث : الصورة الاعرابية ، والصيغة ، والجدول ، والالصاق ، والتضام ، والدلالة على الحدث ، والدلالة على الزمن ، والتعليق (1125) .

3) الفعـــل :

يتميز عن غيره بهذه السمات : الصورة الاعرابية ، والصيغـة ، والجدول ، والالصاق ، والتضام ، والدلالة على الحـدث والزمـن ، والتعليق (1126) .

4) « الضميـر » :

ـ يشمل : « الضمائر » ،وأسماء الاشارة ، والموصولات . وتطلق عليها الاصطلاحات التالية : « ضمائر الشخص » ـ ضمائر الاشارة ـ ضمائر الموصول .

ـ « وافراده بقسم لم ما يبرره ، سواء من حيث المبنى ، أو من حيث المعنى » (1127) .

ـ سماته من حيث : الصورة الاعرابية ، والصيغة ، والرتبة ، والالصـاق ، والتضـام ، والرسـم الاملائـى ، و « المسمـى » ، والتعليق » (1128) .

5) الخوالـف :

ـ « هى عناصر وزعها النحاة بين اقسام الكلم ، لاختلاف مبنى كل منها عن مبانى الاخريات واختلاف معنى كل منها عن معناهن . ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعا من عناصر يرجع بعضها الى المبنى نفسه ، ويرجع بعضها الآخر الى المعنى ، فهى تستعصى جميعا عن الدخول فى

(1123) نفسـه : 92 ـ 98 .
(1124) نفسـه : 88 .
(1125) نفسـه : 98 .
(1126) نفسـه : 104 / 108 . نفسـه : 88 .
(1127) نفسـه : 108 / 113 .
(1128) نفسـه : 88 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

جدول اسنادى ، او تصريفى ما ؛ وهى جميعا تستعمل فى الاسلوب الافصاحى ، الانشائى ، التأثرى (1129) .

ـ وتشمل : اسماء الافعال ، واسماء الاصوات ، والتعجب ، ونعم وبئس وما جرى مجراهما .

وتحمل الاصطلاحات التالية :

ـ خالفة الاخالة = اسم الفعل .
ـ خالفة الصوت = اسم الصوت .
ـ خالفة التعجب = فعلا التعجب .
ـ خالفة المدح = افعال المدح والذم .

ـ سماتها من حيث : الرتبة ، والصيغة ، والالصاق ، والتضام ، والزمن ، والتعليق ، والمعنى الجملى (1130) .

6) الظرف :

ـ يشمل : « اذ » ، و « اذا » واذن ، ولما ، وايان ، ومتى وايان ، وانى ، وحيث .

ـ سماتها من حيث : الصورة الاعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والجدول ، والتضام والتسمية ، والزمان ، والتعليق (1131) .

7) الاداة :

ـ « الاداة مبنى تقسيمى يؤدى وظيفة التعليق ، والتعليق بها اشهر انواعه فى اللغة العربية » (1132) .

ـ وتشمل : «الاداة الاصلية وهى حروف المعانى . والاداة المحولة : وقد تكون فى الاصل : ظروفا ، او اسماء ، او افعالا ، او ضمائر .

ـ سماتها من حيث : الرتبة ، والتضام ، والرسم الاملائى ، والتعليق ، والمعنى الجملى (1133) .

هـ ـ الجديد فى هذا التقسيم :

1 ـ الصفة : ان المفردات التى تقع تحتها أخرجها من « مفهوم الاسم » لهذه السمات :

أ ـ قبولها الدخول فى جدول تصريفى بخلاف الاسم (1134) .

(1129) نفسه .
(1130) اللغة العربية : 117 / 118 .
(1131) نفسه : 119 / 122 .
(1132) نفسه : 123 .
(1133) نفسه 123 / 132 .
(1134) نفسه : 101 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ب ــ وقوعها مواقع لا يقع فيها الاسم ، وتمثل هذه المواقع جهات التضام · فتقع « مسندا » ، ومتعدية ، ولا زمة (1135) .

2) الضميـــر :

ج ــ دلالتها على الحدث والموصوف به ، بخلاف الاسم ، فانه اما ان يدل على الحدث فقط ، كالمصدر ، واما ان يدل على المسمى فقط (1136)

د ــ دلالتها على الزمن النحوى ، وهو وظيفة السياق (1137) .

هـ ــ قيامها بوظيفة التعليق ، فتكون مسندا اليها (1138) .

2 ــ الضمير : ومفرداته ايضا اخرجت من مفهوم الاسم ، وهى معروفة بصورها اللفظية ، وما تقع فيه من مواضع اعرابية ، وبمعانيها التى تحتاج الى قرائن توضحها (1139) .

3 ــ الظرف : مفرداته ، كانت تقع تحت مفهوم الاسم ، وهى مبان لها صور لفظية محصورة ، ومواقع استعمالية معينة ، ومعان وظيفية لا تتعداها ، ومن ثم افردت بقسم خاص : (1140)

4 ــ الخـــوالف :

تتكون مفردات هذا القسم ، من مبان كانت داخلة فى مفهوم الاسم، وهى أسماء الافعال ، والاصوات · ومن مبان كانت داخلة تحت مفهوم الفعل ، وهى الباقى (1141) .

5 ــ الاداة :

ان الجديد فى هذا القسم نوعان من المبانى :

الاول : نوع كان ضمن مفهوم الفعل ، وهى « كان واخواتها » .

الثانى : نوع كان ضمن مفهوم الاسم ، ويشمل : ظروف الاستفهام والشرط ، واسماء الاستفهام والتكثير ، وما حول عن موقعه الاصلى .

و ــ ابعـــاده :

ان التقسيم الجديد الذى انتهى اليه الدكتور تمام حسان ، يعـــد افضل علاج لما وقع فيه منهج ابى موسى ، من مآخذ ، ولعله اول تقسيم للكلمة العربية يقوم على التفكير اللغوى السليم ، ويضعه عالم متخصص فى دراسة اللغة ، لان التقسيم القديم ، لم يكن من صنع النحاة ، وانما

(1135) نفســـه : 102 .
(1136) اللغة العربية : 102 .
(1137) نفســـه .
(1138) نفســـه : 103 .
(1139) نفســـه : 108 / 113 .
(1140) نفســـه : 119 / 122 .
(1141) 177 / 118 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

كان من عمل المتكلمين ، والمناطقة ، كما سبق النقل عن ابى على الشلوبين ومن ثم ، استعصى عن الدخول فيه ، كثير من الكلمات ، لان الواضعين كانوا يقسمون الكلمة على مذهبهم .

واذا كنا لا نستطيع تحديد المرحلة التاريخية التى ارتضى فيها النحاة ذلك التقسيم ، فاننا نلاحظ أن فى صنيع النحاة الاوائل ما يشير الى شىء مما توصل اليه المنهج الحديث ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلى فى « التبويب النحوى » ، فلقد أفرد للضمائر ، والصفات ، والخوالف والظروف ، ابوابا خاصة عند معالجة قضاياها النحوية . وما كان ليتم ذلك ، لو كانت تلك المبانى مما يمكن أن يتناولها البحث اللغوى ، ضمن الاطار العام للاسم ، أو الفعل ، أو الحرف . فالسمات الخاصة بتلك المبانى ، والمعانى الوظيفية التى تؤديها ، كانت ملاحظة عند النحاة الذين وضعوا « التبويب » ، لان « التبويب » ليس الا تقسيما ورصدا لفروق التقسيم. والمعروف ، أن « التبويب النحوى » بمفهومه العام ، كان مستقرا فى دراسة العربية قبل ظهور كتاب سيبويه .

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصل الثاني : مشكلات التطبيق :

قام منهج أبي موسى ، على أفكار لغوية سليمة من حيث المبدأ ، ولكنه وقع في مآخذ عند التطبيق على تلك الافكار ، لما تناول بعض المعاني الوظيفية على مستوى الصرف والنحو ، وكان ذلك وليد اخطاء منهجية رئيسية ، لعل أهمها ما يلي :

1 ــ خلط الافكار اللغوية ، بأفكار أخرى غير لغوية ، واعتبار ذلك كله ، أسا يبنى عليه وتقام عليه دراسة لغوية .

2 ــ استخدام التقسيم غير العلمي ، وما ترتب عليه من فروق غير واضحة ، واصطلاح مبهم ، وصياغة غير دقيقة .

3 ــ الاعتماد على النتائج المقررة في « النظام » ، والاصرارا على طردها واطلاقها دون أخذ مطالب السياق بعين الاعتبار ، ودون الاستجابة لمقتضيات النص المدروس ، وذلك بتعديل القاعدة بما يتمشى مع تلك المقتضيات .

4 ــ الالتجاء الى حلول غير عملية من جهة ، وغير علمية من جهة أخرى ، عند وقوع مشكلات التطبيق ، وتعارض ما هو مقرر في النظام مع مطالب السياق .

ولقد نبه المنهج الحديث الى تلك الاخطاء المنهجية ، وعالجها علاجا لغويا سليما ، ونشير فيما يلي الى بعض المبادىء العامة التي يقوم عليها علاج كثير من تلك المآخذ :

أ ــ تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، خارج السياق ، ولكنه حين يتحقق ذلك المعنى بعلامة معينة في سياق بعينه ، يصبح نصا في معنى واحد ، تحدده القرائن اللفظية والمعنوية (1142) .

ب ــ قرائن السياق :

ــ ان للسياق قرائنه اللفظية والمعنوية ، واشهرها قرائن التعليق ، فان « التعليق » ، هو الفكرة المركزية في النحو العربي (1143) .

ــ والقرائن تستخدم في ظل ظاهرة كبرى ، تحكم استخدام القرائن جميعا ، هي « ظاهرة تضافر القرائن » على ايضاح المعنى ، وضمان أمن اللبس .

ــ والقرينة تسقط عند اغناء غيرها عنها ، ما دام أمن اللبس مأمونا (1144) .

(1142) اللغة العربية : 163 / 165 / 187 .
(1143) نفسه : 189 .
(1144) نفسه : 193 / 232 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ج ــ الظواهر الموقعية : (1145)

هى ظواهر لغوية لا تقع الا فى السياق ، وبسببه ، وبعد الكشف عنها ، وجمعها فى نظام واحد ، من أهم الوسائل العلمية الكفيلة بعلاج كثير من المشكلات اللغوية ، واشهرها ظاهرة التاليف ــ ظاهرة الوقف ــ ظاهرة المناسبة ــ ظاهرة الاعلال والابدال ــ ظاهرة التوصل ــ ظاهرة التخلص ــ ظاهرة الادغام ــ ظاهرة الحذف ــ .

وفى ضوء هذه المبادىء وغيرها ، نناقش منهج ابى موسى ، فى معالجته لفكرتين : الاولى : الزمن ، والثانية : الاعراب .

الزمن :

افرد ابو موسى دراسة خاصة للفعل ، من حيث دلالته على الزمن ، وبعد ان حدد الصيغ الزمنية ، فى الفعل ، اشار الى دور القرائن السياقية فى تعيين الزمن عندما تفقد صيغة ما ، دلالتها المقررة فى النظام، ونسب تغيير تلك الدلالة الى تلك القرائن . ولم يفطن الى الفرق بين وظيفة الصيغة على مستوى النظام الصرفى ، وبين وظيفة السياق من حيث انه دال على الزمن النحوى ، بفضل قرائنه المختلفة ، وما «الصيغة» فيه الا احدى تلك القرائن .

ان « الفعلية » فكرة لغوية تقع تحتها فكرتان نحويتان هما : «الحدث» و « الزمن » . وقد قامت هاتان الفكرتان من العلاقات التى نشأت لهما بأجزاء التركيب المختلفة ، وتشابكها مع علاقات سياقية اخرى . ثم ان « للفعلية » مبنى تقسيميا واحدا ، يدل على الفكرتين معا ، ولكن الدراسة اتجهت الى الفصل بينهما ، فعالجت فكرة « الحدث » باعتبارها دلالة لفظية ، والزمن باعتبارها ، دلالة « الصيغة » . والمعروف ان الدلالة اللفظية وضع لغوى ، وان دلالة الصيغة قرار دراسى ، فالصيغة من وضع النحاة واصطلاحاتهم . وعلاقتها باللفظ تاتى من « العلامة » التى ترد فى السياق محققة المعنى الوظيفى .

اما العلاقة بين « الحدث » و « الزمن » فيرجع تحديدها الى أن « الحدث » يتطلب زمنا معينا لوقوعه ، وهذا التعيين ، هو وظيفة « الصيغة » باعتبارها مبنى لغويا له وظيفته ، ولكن المعنى الوظيفى يتحقق بعلامة معينة ، فى سياق بعينه . ومن هنا كان « الزمن » فى الفعل الاصطلاحى مرتبطا بالحدث ، ولا علاقة له بغيره ، الا فى ضوء ملابسات الحدث ، حين يدخل فى علاقات اسنادية او غيرها من العلاقات . وذلك أن الذى يسند فى الفعل ، هو الحدث ، وليس الزمن .

(1145) اللغة العربية : 265 الى : 302 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

فالفاعل له علاقة اسنادية مع الحدث ، ولا صلة له بالزمن ، الا فى ضوء تلك العلاقة . وكذلك الشأن بالنسبة للمفعول ، فان الذى يدخل معه فى علاقات التعدية ، هو الحدث لا الزمن . والدلالة اللفظية ثابتة ثبوت اللفظ ذاته ، مهما اختلفت الصور التى يخرج عليها المثال فى التركيب ، فـ « الضـرب » و « يضـرب » و اضـرب » ، سواء فى افادة معنى « الضرب » . وتنتقل هذه الدلالة الى المشتقات التى تربطها بالفعل صلات اشتقاقية معينة ، كما هو معروف .

ومن هنا كان « المبنى الذى فرغ » من الدلالة اللفظية ، غير فعل ، حتى ولو ظل دالا على الزمن ، اذ يصبح أداة من أدوات السياق التـى تقيم معانيه . ولهذا السبب ، عد المنهج الحديث ، « كان » وأخواتها ، ضمن مبانى « الاداة » كقسم من أقسام الكلمة ، كما سبق .

أما دلالة الصيغة ، فتختلف ، لاختلاف المعانى التى تؤديها كل صيغة، لان الصيغ التى ذكرها النحاة ، ثلاث ، هى « فعل » ، و « يفعل» ، و « افعل » ، ولان « العلامة » التى ترد فى السياق ، محققة صيغة ما، تختلف دلالتها حسب القرائن التى يتوفر عليها كل سياق بعينه . فالصيغة « فعلا » مثلا ، باعتبارها دالة على الزمن الماضى ، تكون علامتها كذلك ، فى سياق ما ، ولكن تلك العلامة ذاتها ، تختلف دلالتها فى سياق آخر ، كما نرى فى مثل هذه التراكيب :

ـ قام عمر ، وانطلق خالد ، واستشهد بكر ، فالعلامة تدل علـى الزمان الماضى ، وهى من مفردات صيغة « فعل » .

ـ ان قام عمر ،،، واذا انطلق خالد ،،، وحيثما استشهد بكر .. فالعلامة هنا ، لا تدل على ما تدل عليه صيغتها « فعل » ، وانما تدل على زمن الاستقبال ، وهو وظيفة صيغة أخرى هى « يفعل » . والسبب فى ذلك ، هو السياق بفضل قرائنه .

ومن هنا كان الزمن النحوى ، وظيفة السياق . « وحين ننظر فيـه لنكشف عن الزمن ، نركز على انواع المبانى التى تتكون منها الجملـة العـربيـة (1146) .

« فمجال النظر فى الزمن النحوى ، هو السياق وليس الصيغة ، والزمن النحوى نسبى اعتبارى يقوم على النمطية اللغوية أكثر مما يقوم على المعنى الفلسفى المطلق . والماضى والمضارع صيغ لا أفكار (1147).

(1146) اللغة العربية : 240 / 244 .
(1147) المناهج : 211 / 2 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

واذا كان شأن « الصيغ الفعلية » فى علاقتها بتحديد معنى الزمن النحوى ، ما سبق ، فان شأن اللفظ أبعد ما يكون عن القيام بوظيفة ذلك التحديد . فليس اذا فى المبنى التقسيمى للفعل ، ما يقطع بتحديد الزمن النحوى ، والافضل أن ينظر الى ذلك المبنى على انه دال على زمن باطلاق ، ويترك أمر التحديد الى السياق لتضافر قرائنه على اقامة معناه ، وتعيين المراد منه (1148) .

الاعـــراب :

« الاعراب » بالمفهوم الذى استقر عليه فى نهاية الامر ، فكرة لغوية نشأت من التطبيق على ظاهرة التغيير . وسبق تحليل عناصر الفهم الذى اخذ به ابو موسى فى تحديد مواقع تلك الظاهرة ، والفرق بين فروعها المختلفة . ونناقش هنا ذلك الفهم من الجوانب التالية :

1 ــ فكرة « التأثير » : أوحت بهذه الفكرة تلك الظاهرة ، ووجدت فى التفكير العقلى الذى كان قد تسرب الى دراسة اللغة سندا لها ، فاطمأن اليها ابو موسى كما اطمأن غيره . واستخدمها فى بحوثه علـــى المستويات المختلفة :

ــ ففى مباحث الصرف مؤثرات متعددة نتجـــت عنهـــا تغييرات مختلفـــة أيضـــا .

ــ وفى مباحث البناء ، علل وأسباب مؤثرة فى المبنى ، وفى حركاته المتنقلة فى بعض المبنيات .

ــ وفى باب مالا ينصرف : علل مؤثرة فى الاسم ، فمنعته الصرف .

ــ وفى باب التعدية ، يتجاوز الحدث فاعله الى المفاعيل ، فيلاقى بعضها على جهة التأثير .

ــ وفى باب « الفاعل » و « المفعول » ، توحى الاصطلاحات بأنواع مـــن المؤثـــرات .

ــ وفى مباحث الاعراب بصفة عامة ، أنواع من المؤثرات ، نشأت عنها تغييرات على النحو المعروف .

ولم يقتصر مفعول تلك المؤثرات ، على المبانى التغيرة فحسب ، وانما اتسع ليشمل مبانى لم يلاحظ فيها تغيير يذكر ، لانها ظلت علـــى صورتها الثابتة ، ولم تتغير الى حالات اعرابية ، ولكن « المؤثرات » التى فسرت علامات الاعراب على أساسها ، شكلت « نظرية » كان لها وزنها وخطرها فى الدراسات النحوية ، وأطلق عليها « العمل » وعلى

(1148) انظر اللغة العربية : ص : 245 الى 258 : فهناك دراسة وافية للزمن النحوى .

kitabweb-2013.forumaroc.net

تلك المؤثرات « العوامل » فى حين بقيت سائر المؤثرات تتردد مبعثرة هنا وهناك ، تحت عبارات مختلفة كالعلل والموانع ، والاسباب .

2 — « العمل النحوى » : « ولقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوى ، الى ايضاح قرينة لفظية واحدة ، فقط ، هى قرينة الاعراب ، او العلامة الاعرابية . فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات، بحسب المواقع فى الجملة »(1149) .

فالفكرة المنهجية من القول بهذا العامل ، المؤثر ، هى تحديد الفروق بين المعانى التى تؤديها العلامات الاعرابية ، وبين المعانى التى تؤديها علامات البناء فى بعض المبنيات والمعربات ، لان العلامات الاولى حادثة عن « عامل » ، والعلامات الثانية ناتجة عن « علة » وسبب ، تفسرها تلك الظواهر الموقعية . ومن هنا اتجهت الدراسة فى تفسير العلامة الاعرابية الى ما قبل الكلمة المعربة ، لتحديد جهات الارتباط بينهما ، فكانت المعانى الاعرابية معانى تركيبية ، يبدأ الكشف عنها فى المضارع ثم علاقة الاسناد ، ثم المفعولية ، وهلم جرا . اما معانى البناء ، فينظر الى علامتها ، من جهة موقعها مع ما بعدها فى السياق ، فكانت معانى وظيفية أيضا ، ولكنها تختلف عن معانى الاعراب وعلامته ، من حيث طبيعتها .

ومثل ما كان « العامل » مناط الفرق بتلك الصفة ، كان فارقا ايضا من جهة الدراسة الصرفية ، فانها تتجه الى بيان التغيير الذى يقع فى ذات الكلمة وبنائها ، ولكن هذا التغيير الذاتى ، لم يؤذ الى القول بـ « عامل » صرفى . فـ « العمل النحوى » على هذا الفهم ، كان من حيث المبدأ وسيلة من وسائل الدراسة ، فى ظل تطبيق ظاهرة التغيير .

والاستناد الى ظواهر الاختلاف ، فى الكشف عن الفروق اللغوية ، وتحديد جهات الدراسة ، فى اللغة ، مع لمح التأثير السياقى ، ومراعاته، من الوسائل المنهجية التى ارتضاها المنهج الحديث . مع فارق فى النظرة ، والمراعاة والتناول بالطبع . « فاختلاف الوظيفة مؤثر فى الجملة الى حد كبير ، وذلك الاختلاف فى الوظيفة هو المقصود بالتطريز اللغوى والقيم الخلافية »(1150) .

« ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين ابواب النحو سبب فى اختلاف حركات الاعراب ، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ، ووظيفة المفعول ، ادى الى رفع الاول ونصب الثانى » .

(1149) اللغة العربية : 231 .
(1150) المناهج : 206 / 207 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ومن ثم ، ينبغي أن يظل النظر الى العلاقة التي تربط « عاملا » بعينه ، وبين علامته ، نظرا لغويا بحتا ، « فاللغة العربية من بين اللغات المتصرفة التي تعطى مثالا حيا للعلاقة بين الاسماء والافعال ، وبينها وبين الادوات وصور الحالة . والحالة فوق ذلك وسيلة اخرى من وسائل النمطية اللغوية ، نقطع الصلة معتمدين بينها وبين الافكار المنطقية » (1151) .

اما معالجة تلك العلاقة على مستوى الحقيقة المنطقية فلن تؤدى الى شيء ذى قيمة علمية ، لان تلك الحقيقة تعالج فكرة « التأثير » تحت عنوان « الفاعل » فهو من وجهة نظرها ، من له ارادة أو طبع . ويدخل ضمنه « المتكلم » . ولكن النظر اللغوى يعالجها تحت اصطلاحات متعددة ، وهى جميعا ، لا تخرج عن نطاق التأثير السياقى :

ـ ففى النحو « فاعل » وهو اصطلاح لغوى ، وقد يكون « فاعلا » بالنظر الى التفكير العقلى ، وقد يكون بالعكس ، فقولنا : « قام زيد »، يمكن فهم تأثير الفاعلية فيه من وجهة النظر المنطقية ، لان « زيد » هو الذى أوجد « القيام » فهو اذن مؤثر ، ولكن نفس « الفاعل » يصبح مفعولا فى مثل قولنا : « مات زيد » ، و « سقط زيد » مع أنه فاعل فى الحقيقة النحوية .

ـ وفى النحو « عامل » ، مؤثر ، وهو اصطلاح آخر من اصطلاحاته لا صلة له بـ « الفاعل » لا على مستوى النظر النحوى ، ولا على مستوى النظر العقلى ، فالمثال السابق : « قام زيد » يمكن ا تحليله على هذا النحو :

ـ « قام » : فعل ، وهو عامل الرفع فى « زيد » فزيد اذن معمول لقام .

ـ « زيد » : فاعل « قام » ولكنه لم يعمل فى « قام » اى عمل نحوى .

اما فى تفكير المنطق ، فيبدو فيه هذا التحليل متناقضا ، بل منقوضا ، لان « الفاعل » هو « المعمول » ، و « الفعل » هو (العامل) . ولعل الفكر الفلسفى لا يفهم شيئا اذا استعرض سائر « العوامل النحوية »، اذ ليس فى قاموسه ما يتضمن مثل هذا التفكير النحوى .

« وبهذا يتضح أن « العامل النحوى » ، وكل ما أثير حوله من ضجة ، لم يكن أكثر من مبالغة أدى اليها النظر السطحى والخضوع لتقليد السلف والاخذ بأقوالهم على علاتها » (1152) .

(1151) نفسه : 207 / 208 .
(1152) اللغة العربية : 207 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

3 ــ تفريغ الاصطلاح النحوى من التفكير المنطقى :

ينبغى اذن ، تفريغ الاصطلاح النحوى مما يوهمه فى بعض المواضع من العناصر العقلية اذا لم يستطع المنهج الحديث وضع اصطلاحات جديدة تتمشى مع المبدأ العام الذى أصبح فوق مستوى الجدال ، واعنى به « تلك الفكرة الداعية الى تخليص منهج اللغة من التفكير غير اللغوى». ان دراسة النحو ، حين تقرر ذلك التفريغ ، اى الاستبدال ، تجد فى الوسائل المنهجية التى جاء بها المنهج الحديث ، غناء وجدى وكفاية ، ولا سيما هذا السمت الذى نحن عليه : فقد توصل هذا المنهج الى طرق لغوية عالج بها تفسير جهات التأثير السياقى ، بعيدا عن تلك الابهامات المنطقية » وهذا فى الواقع مساهمة فى نقد نظرية العامل ، لان القيم الخلافية اذا اثرت هذا التأثير فى السياق ، لم يكن هناك داع لافتراض « عامل » ومعمول فى الجملة » ، وليس القول بأثر القيم الخلافية فى السياق قولا بنظرية جديدة للعامل ، لان القيم الخلافية لا تعمل وانما تراعى ، وهى فروق سلبية لا عوامل ايجابية ، وهى من ناحية أخرى يمكن أن تبنى عليها نظرية نحوية شكلية تامة ليس لها ما لنظرية العامل من التناقض والحاجة الى التأويل » (1153) .

فوظيفة « العامل » حسب تحديد ابى موسى لها ، وظيفة فى التركيب ، ولا تقع الا فيه ، فالعامل عنده « يحدث معنى يلحق مدلول الاسم او الفعل » ، فياتى الاعراب لبيان ذلك المعنى ، ويستعين بعلامته المعروفة وليس من معنى يمكن نسبته الى العوامل كلها ، الا الفاعلية ، والمفعولية والاضافية ، والتبعية ، وتعيين الزمن النحوى ، وهذه كلها معان لا ترد الا فى السياق . وتتكفل ببيانها قرائنه المختلفة ، كما تتكفل ببيان المعانى اللغوية الاخرى ، والعلامة الاعرابية ليست الا واحدة من تلك القرائن .

فمعنى « الفاعلية » مثلا ، يتحدد بصفة اساسية من ادراك تحقق النسبة بين المسند والمسنداليه ، وطبيعة كل واحد منهما ، ثم ياتى دور العلامة الاعرابية ان كانت صورتها اللفظية ، ملحوظة فى المعرب بها ، فأساس فهم هذا المعنى النحوى ، هو قرينة الاسناد بما يقع تحتها من فروع ، أما دور العلامة الاعرابية فقاصر عن أن يوصل الى اى فهم دون فهم القرائن السياقية التى تلخصها قرينة الاسناد باعتبارها كبرى القرائن .

ويتضح قصور علامة « الفاعلية » من الامور التالية :

أ ــ ان قرينة الاسناد ثابتة فى مختلف التراكيب ، مهما اختلفت

(1153) المناهج ص 206 / 207 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

أوضاعها اللغوية ، وصورها اللفظية وليست العلامة كذلك ، فهى غير ملاحظة فى مثل هذه التراكيب :

ـ المسند اليه اذا كان مبنيا او محكيا أو ليس اسما صريحا .
ـ المسند اليه اذا كان مقصورا ، أو منقوصا .
ـ المسند اليه اذا كان آخره مشغولا بحركات بنائية فى تلك الظواهر الموقعية .

ـ المسند اليه اذا كان مجرورا بعد تلك الادوات التى سميت زائدة
ـ المسند اليه اذا كان ظرفا لازم النصب على الظرفية .

ب ـ ان قرينة الاسناد لها تعابيرها الشكلية الخاصة بكل نوع من أنواع الاسنادات ، فللفاعلية اطارها ، حيث ترد فيه الجملة مصدرة بالفعل ، فتكون الرتبة محفوظة ، بين المسند والمسند اليه ، ويدرك الفرق بين « الفاعل » ونائبه عن طريق صيغة المسند . وللابتداء ، اطاره اللغوى الخاص به ، والمسند والمسند اليه فى هذا الاطار ، حددت طبيعتهما على ضوء قرينة السياق .

أما العلامة الاعرابية ، فترد فى كل ذلك ، على صورة واحدة ، هى « الضمة » أو ما يقوم مقامها فليس فى لفظها ما يوصل الى ادراك للفرق بينها حين تكون علامة للفاعل ، أو نائبه ، أو المبتدأ أو خبره ، وهكذا .

ج ـ و « الضمة » باعتبارها علم « الفاعلية » تشترك فى صورتها اللفظية مع « الضمة » التى ترد علامة لاعراب الفعل المضارع ، ومع « الضمة » التى تعتبر علامة للبناء . فالضمة فى : « جاء أحمد » ، هى نفسها من حيث الصورة اللفظية فى « يأحمد » .

من هنا كانت قرينة الاسناد أجدى وسيلة فى فهم المعانى النحوية من علامة « الضمة » . وهى أجدى فى تلك المواضع التى يقدر فيها فيها الاعراب ، حيث لا تلاحظ علامة ظاهرة ، لان الاهتداء الى تقدير الموضع الاعرابى ، لاسبيل اليه ، الا بفهم قرينة الاسناد .

ثم أن العامل الذي يحدث معنى « الفاعلية » حسب فهم أبى موسى ، نوعان :

الاول : الفعل اوما فى معناه ، حين يكون المسند اليه « فاعلا » او نائبه .

الثانى : الابتداء ، وتقع تحته أنواع من المبتدات والاخبار .

فاعتبار « الفعل عاملا يؤدى الى فهم واضح ، بحيث يغنى عن القرائن الاخرى ، وذلك ان للفعل معنيين ، هما : الحدث والزمن ، والذى يدخل منهما فى علاقات سياقية متشابكة ، ويصلح ان ينسب اليه تأثير ما ، هو

kitabweb-2013.forumaroc.net

الحدث وليس الزمن . فالحدث هو الذي يسند الى المسند اليه ، وهو الذى يتعدى الفاعل الى المفعولات ، وهو الذى يربط حرف الجر بينه وبين الاسم . فما الذي عمل الرفع اذن فى « الفاعلية » ؟ هل الحدث ام الزمن ام هما معا ؟ ام ان « العامل » هو لفظ الفعل ، بقطع النظر عن معناه ؟

ثم ان « الفعل » « عامل » ايضا فى المفاعيل ، وهى منصوبة ، فكيف عمل الرفع فى الحالة الاولى ، والنصب فى الحالة الثانية ؟

و « مافىمعنى » الفعل ، هو الوصف ، واعتباره عاملا لفظيا ليس اقل غموضا من اعتبار الفعل : فالوصف دال على صفة وموصوف ، وله لفظ وصيغة ، فما هى الجهات العاملة ايضا ؟ وما الفرق بين عمله الرفع فى حالة ، والنصب فى أخرى ، والجر فى ثالثة ؟

اما الابتداء ، فالافضل صرفه الى القرائن المعنوية فى السياق ، شانه فى ذلك شأن التجرد فى اعراب المضارع .

ولا يخفى أن شأن العلامات الاعرابية الاخرى شأن علم « الفاعلية » ، فمن الخير أن يعتنى بقرائن السياق ، بما فيها « ما سمى بالعوامل » . « وفائدة القول بالاعتماد على القرائن فى فهم التعليق النحوى ، أنه ينفى عن النحو العربى كل تفسير ظنى او منطقى لظواهر السياق ،وكل جدل من نوع ما لج فيه النحاة حول منطقية هذا العمل او ذاك ، وحول اصالة بعض الكلمات فى العمل وفرعية الكلمات الاخرى » . (1154)

4 ــ الاعراب الصحيح :

ان الاعراب قرينة لغوية لا ينبغى صرفها عن وظيفتها بسبب تلك الملابسات التى ربطه بها النشاط النحوي القديم ، وانما ينبغى أن يظل « هو الابانة عن المعانى بالالفاظ » ، لان علامته اللفظية ، كما لاحظنا ، مقطوعة الصلة بأى جزء من اجزاء التركيب من حيث الاحداث ، والايجاد ، فهى نمط من الانماط اللغوية ولاتخضع الا لظواهر السياق . « حيث رأينا أن العلامة الاعرابية ليست اكثر من الواحدة من القرائن الكثيرة التى يتوقف عليها فهم الاعراب الصحيح » (1155) ؟

(1154) اللغة العربية : 232 / 233 وانظر ما بعدها .
(1155) نفسه : 186 .

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

الخاتمة

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

حاولنا فى فصول هذا البحث ابراز الشخصية العلمية لابى موسى الجزولى وتمت تلك المحاولة فى صورتين :

الاولى : اتجهت الى الجوانب الايجابية فى نشاطه العلمى ، فاهتمت بجوانب ثقافته ، والظروف التى تحكمت فى تشكلها ، وعرض منهجه فى البحث ، ثم بيان مظاهر تأثيره فى حقل النحو .

الثانية : اتجهت الى نقد منهجه : فعنيت بالكشف عن مواطن الضعف فى اسسه ، وتحليل العناصر السلبية فى الوسائل التى استخدمها ، فى عرض الحقائق العلمية ولقد نالت هذه الصور اهتماما كبيرا فى هذا البحث ، فوضعت منهجه تحت النقد على المستويات التالية :

اولا : وضع على مستوى المقارنة مع مناهج مصادره ، وكانت الغاية الاساسية من تلك المقارنة بيان مدى اصالة بحوثه واستقلاله فى الدراسة استجابة لمطالب الاجتهاد التى ينبغى توفرها فى كل باحث . ثم الكشف عن مدى ما فى تلك البحوث من نقلية وتبعية ، وخضوع لقيود التقليد .

ثانيا : ووضع على مستوى النقد القديم : واستندنا فى ذلك ، الى شراح كتابه ، فاستعرضنا بعض مواقف ابى على الشلوبين ، وعلم الدين ، وابى اسحاق العطار ، وناقشنا تلك المواقف فى ضوء جهود القدماء ، وكانت الغاية من ذلك ايضا ، التعرف على وجهة نظر اولئك العلماء فى النتائج التى انتهى اليها ابو موسى .

ثالثا : ووضع اخيرا تحت النقد العلمى الحديث :

ـ فحددنا اولا الاطار الذى يجرى فيه النقد ، وفضلنا منهج الدكتور تمام حسان ، لتلك الاسباب التى أوضحناها هناك .

ـ وتركز النقد على الزوايا المنهجية ، ولا سيما الاسس العامة منها.

ـ وكانت الغاية التى سعينا من ورائها على هذا المستوى امورا :

أ ـ الكشف عن مواطن الضعف فى الاسس التى اقام عليها ابو موسى دراسته اللغوية .

ب ـ محاولة تقويمها بما يتمشى مع مطالب المنهج الحديث فى دراسة اللغة .

ج ـ تصحيح بعض مفاهيم النقد القديم ، والدعوة الى اعادة النظر فى الدراسات اللغوية العربية على ضوء الاطار الفكرى لكتاب « اللغة العربية : معناها ومبناها » .

د ـ الكشف عن العناصر الصالحة فى منهج ابى موسى ، للانتفاع بها فى العصر الحديث .

kitabweb-2013.forumaroc.net

ولقد حاولت فى كل جهد بذلته فى هذا البحث ، أن التـزم جانـب الموضوعية ، والتقيد بالمنهج العلمى ، فتمسكت بالحياد فى اتخاذ الموقف المعين ، وابتعدت عن الذاتية قدر الطاقة ، فلم اتعصب لابى موسى فأدافع عنه ، على مستوى النقد القديم ، وانما قررت من المواقف ، ما رأيت انه سليم ، ولم اتزيد عليه ، فأناقشه لمجرد المناقشة ، وانما ربطت صنيعه بصنيع ابن السراج فى اصوله ، عندما اكدت المقارنة ذلك .

وحين قدمت منهجه للنقد الحديث ، تركت ابا موسى فى الموقع الذى يستحقه ، ووضعته فى الاطار الذى يتسع حجمه له ، وحددت ذلك الحجم، انطلاقا من المواقع التى مارس فيها نشاطه العلمى ، وحسب الاهداف التى انتهى عندها ذلك النشاط . ولم احاول تقديمه الى العلم الحديث ، وهو على صورة اخرى لا تناسبه ، لاننى لا ارى خيرا فى نزع « قلنسوته » العزفية لاضعها فوق رأس اى عالم من العلماء المحدثـين ، وفى نفس الوقت ، لا أرى جدوى فى نزع « تبعات غربية » لاضعها فوق رأس أبى موسى ، ليبدو ، وكأنه قد سبق ببحوثه العلم الحديث الى نظريات علمية، والى اكتشافات لغوية ، فان ذلك الصنيع ابعد ما يكون عن طبيعة هذا البحث ، لان صاحبه ، لا يختلف كثيرا فى طبيعة ثقافته ، عن أبى موسى.

ان أبا موسى ، فى ضوء ما تم عرضه من مادة هذا البحث ، عالم كبير ، وباحث اصيل لا يقل عن اكابر علماء العربية فى عصره ، بالرغم من الاخطاء المنهجية التى تمت ملاحظتها ، ولعل الظروف التى عطلت نشاطه العلمى فى المرحلة الاخيرة من حياته العلمية مسؤولة الى حد كبير عن الخسارة التى أصابت الدراسة النحوية فى المغرب . ولقد تبين أن النقد على اختلاف مستوياته ، عمل على ابراز عناصر الاصالة فى نشاطه العلمى اكثر مما سعى الى الطعن فى تلك الاصالة فالاصيل لا يتميز الا بالكشف عن الدخيل ، والعمل على ابعاده .

وانهى هذا البحث ، بكلمة تلخص المبدأ والغاية من اعداده ، دون أن ازعم اننى حققت الشىء الكثير :

« انه مجرد محاولة للفهم ، والفهم فحسب ، ولعله يصلح أن يكون مقدمة لانشاء محاولة جديدة تكون اكثر نفعا ، واسلم طريقا ، واقـوم منهجا » . وبالله التوفيق .

kitabweb-2013.forumaroc.net

تصحيح الاخطاء

1 ـ المقدمة :

ص : 5 س 19 « فانشأ »
ص : 6 س 7 « الفكر »
ص : 7 س 22 « منها »
ص : 7 س 1 تعتبر مستقلة عما قبلها
ش 6 « المنصور »
ش 7 « الحضارية »

ص : 9 س 2 « كان »
ص : 9 س 14 « التى »
ص : 12 ش 17 « بالمرية »
ص : 13 س 3 « الى الاندلس »
ص : 18 س 7 « المتجادة »
ص : 19 س 2 « كان »
ص : 21 س 8 « ابن زائدة »
ص : 23 س 2 « لا زائدة »
ص : 26 س 17 الحرفان « و ر » زائدان
ص : 28 ش 3 « فى لها » زائدة
ص : 31 س 14 « المسلك »

2 ـ الباب الاول :

ص : 52 س 11 « وتفهمه »
ص : 53 س 2 « اشعار العرب »
ص : 54 س 18 « الصياغة »
ص : 56 ش 3 « أستاذه »
ص : 58 س 7 « الجمل »
ص : 62 س 22 « فالقانون »
ص : 63 س 29 « المحاذى »
ص : 64 س 21 « ويطبعها »
ص : 71 س 12 « نقلوا »
ص : 72 س 4 « أبا على »
ص : 72 ش 14 « فى سند الرواية »
ص : 73 س 28 « بالذكر »
ص : 74 س 13 « الى حد كبير لفظة حد » ساقطة
ص : 75 س 22 « لباب »
ص : 76 س 28 « والاشارة »
ص : 78 س 2 « تحدث »

3 ـ الباب الثانى :

ص : 83 ش 8 « انما »
ص : 87 س 24 « الدلالة »
ص : 89 س 6 « التغيير »
ص : 90 ش 1 « وعبر عنه »
ص : 90 س 15 « على »
ص : 90 س 26 « فصاعدا »
ص : 9 س 3 « اشار »
ص : 91 س 13 « فالفروق » زائدة تضاف فى أول السطر 15
ص : 91 س 27 « انبنت »
ص : 92 ش 20 « لا لتصرفها »
ص : 92 س 22 « عبارة مكررة »
ص : 94 س 7 الشطر الثانى من البيت الشعرى « أسى »
ص : 94 س 21 « ومجرد »
ص : 95 س 13 « فما »
ص : 95 ش 21 « خارج »
ص : 96 س 17 « مباشرة »
ص : 96 س 19 « الآراء »
ص : 96 س 23 « مقدمة »
ص : 99 س 3 عبارة ابى موسى تقرأ كأنها فى بداية التسطر وهى جملة لا صلة لها بما قبلها
ص : 99 س 5 « يلقى »
ص : 99 س 11 « البلاغة »
ص : 100 س 11 « وبنى ذلك »
ص : 101 س 12 « فى الزاوية المنهجية »
ص : 103 ش 1 « الحاق »
ص : 104 س 30 « الى الشعر »
ص : 105 ش 1 « والمعروف أن الخليل »
ص : 105 س 15 « ما لنواحى »
ص : 106 س 16 « كثرة الاستعمال »
ص : 106 س 17 « مخالفته »
ص : 106 س 21 « أنواعا »
ص : 106 س 23 « لفهم »
ص : 107 س 5 « يعد »
ص : 107 س 22 « أصلا »
ص : 107 ش الاخير « العناية »
ص : 108 ش 1 « ذكرت »
ص : 108 ش 5 « يعنيانهم »
ص : 108 س 8 « رتبة معينة »
ص : 108 س 9 « يقع فيها »
ص : 108 س 10 « لمدة »
ص : 108 س 10 « كلتا الحالتين »
ص : 108 س 14 « بفضل »
ص : 109 ش 1 « القياس »
ص : 109 س 22 « أصوله »
ص : 109 س 28 « ويبعد »
ص : 110 س 4 « تقع فى النثر »
ص : 110 س 22 « أداة الشرط »
ص : 110 س 24 « حالة »
ص : 110 س 26 « ان الغاء »

kitabweb-2013.forumaroc.net

ص : 110 س 5 « فى القـول »
ص 111 س 4 « مطلقـا »
ص : 111 س الاخير « من أسلوبه »
ص : 112 س 2 « بالضـرورة »
ص : 112 س 26 « الاسلوب الكلامى »
ص : 112 س 28 « افتـرض »
ص : 113 س 17 — 18 « ما يسند »
ص : 113 س 21 « فلم يبـق »
ص : 113 س 21 — 22 « فلم يبق ،،، وتعيين لمناسبتـه »

ص : 113 س 23 « لم يفسر »
ص : 114 ج ، حذف الفاعل والنيابة
ص : 114 س 11 سابق السطر 10
ص : 116 س 21 « بـه »
ص : 117 س 13 وبعـد امـا ، مـا
ص : 118 س 3 « كـان »
ص : 120 س 26 « والزيادة »
ص : 121 س 10 لتفيد قبل »
ص : 121 س 13 « قلمـا »
ص : 122 س 10 « فالمـراد »
ص : 124 س 9 « باعتبارين »
ص : 125 س الاخير وغير ذلك
ص : 128 س 18 لما فيه من — ساقطة
ص : 128 س 24 « ايجـابا »
ص : 130 س 6 ما وضعته العرب « موضع ساقطـه »

ص : 130 س 23 « مبنيـا »
ص : 130 س 26 الـى
ص : 132 س 24 هـذه
ص : 133 س 16 « صمتـم »
ص : 135 س 15 « توقيـف »
ص : 136 س 13 « بالبـاء »
ص : 138 س 13 « تجنبا » س الاخير البرهان
ص : 141 س 6 وعلاقتـه
ص : 142 س 16 مبـاحثا
ص : 145 س 1 « أبو موسى — س 2 وبالاسمية — س 5 « فهو » سقطت عنده « العبارة » والاكثر التذكير والتأنيث شاذ فى اى

ص 146 س 1 والاكثر خطأ — ومحلها الصفحة قبلهـا — 145

ص : 149 س 11 « عند البغداديين » — س 12 « معاصرا »
ص : 150 س 1 « أيضا »
ص : 150 س 8 « ولا سيمـا »
ص : 154 س 1 « ربمـا »
ص : 158 س 2 « لكتابـه »
ص : 159 س 10 « وهذا الاطلاق »
ص : 159 س 16 « نسبت بالباء »
ص : 159 س 26 « العلاقـة »
ص : 164 س 13 « معنى من » زائدة
ص : 165 س 16 « وكـان »
ص : 167 س 25 خامسا — الالغاء
ص : 169 س 22 « مبنـى »
ص : 170 س 1 « يبـدو »
ص : 171 س 6 « أن ينبئكم »
ص : 171 س 31 « فهى بهذه الصفة »
ص : 175 س 1 « ضمـن »
ص : 176 س 2 « فهمهـم »

البـاب الثـالث :

ص : 194 س 22 « السيـاق »
ص : 200 س 8 « المخـالفـة »
ص : 203 س 19 « له فهل يراه » زائدة وبدلها تضاف كلمة قال امرؤ القيس
ص : 204 س 10 « الواقـع »
ص : 206 س 7 « نتبـع »
ص : 208 س 22 « أصل ثابت » زائدة
ص : 208 س 28 « يـوهمـان »
ص : 208 س 28 « غيـر لازم »
ص : 209 س 13 « أصل ثابت طرق العدول عن الاصل » زائدة

ص : 209 س 26 « يعتبـر »
ص : 211 س 24 « على هذا المستوى »
ص : 212 س 3 « بصيغـة »
ص : 222 س 13 « حاصل الذكر »
ص : 233 س 5 « وأحق أن يدخل به بين »
ص : 239 س 5 « بالحـرف »
ص : 262 س 21 « قدر بينه وبينهما »
ص : 266 س 16 « الا »
ص : 270 س 27 « العلميـة »
ص : 272 س 24 « بالدرجـة »

البـاب الرابـع :

ص : 282 س 7 « وسمـات »
ص : 284 س 19 « الاجمـاع »
ص : 291 س 7 « تعليـم »
ص : 293 س 21 « الانظمـة »
ص : 301 س الاخير « أبديناهـا »
ص : 303 س 18 « لـه ما يبرره »
ص : 305 س 3 « الضمير » زائدة
ص : 308 س 2 « يعـد »
ص : 309 س 5 ضرب بدل الضرب
ص : 309 س 16 « فعـل »
ص : 314 س 28 « لا يـؤدى »

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفهرس

1) المقدمة : (عصره ــ الحالة الثقافية ــ الدراسات اللغوية) : 5 ــ 35

2) الباب الاول : حياته العلمية ..... 37 ــ 80

ــ الفصل الاول : حياته ..... 39 ــ 51

ــ الفصل الثانى : جوانب ثقافته ..... 52 ــ 80

3) الباب الثانى : منهجه فى البحث : ..... 81 ــ 217

ــ الفصل الاول : تحديد مفاهيم ..... 83 ــ 93

ــ الفصل الثانى : مصادره فى البحث ..... 94 ــ 127

ــ الفصل الثالث : اتجاهه فى البحث ..... 128 ــ 178

ــ الفصل الرابع : الصياغة ..... 179 ــ 217

4) الباب الثالث : تأثيره فى حقل النحو ..... 219 ــ 277

ــ الفصل الاول : تلاميذه ..... 221 ــ 245

ــ الفصل الثانى : أصالة بحوثه ..... 246 ــ 267

ــ الفصل الثالث : دوره العلمى ..... 268 ــ 277

5) الباب الرابع : نقد منهجه على ضوء المنهج العربى الحديث 279 ــ 315

ــ الفصل الاول : مدى وفاء منهجه بمطالب

المنهج العربى الحديث ..... 281 ــ 306

ــ الفصل الثانى : مشكلات التطبيق ..... 307 ــ 315

6) الخاتمة : ..... 317 ــ 320

kitabweb-2013.forumaroc.net

kitabweb-2013.forumaroc.net

طبع من هذا الكتاب 10.000 نسخة
ثمن العدد 30 درهما
رقم الايداع بالخزانة العامة 280 ـ 1984

kitabweb-2013.forumaroc.net

مطبعة موناستير ـ الهاتف 28-31 المحمدية